جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

أثر غياب اللامركزية في التنمية الريفية المستدامة

دراسة حالة ولاية جنوب كردفان 2003- 2013م

Impact of Lack of Decentralization on Sustainable Rural Development

A Case Study of South Kordufan State (2003-2013)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة العامة

إعداد الطالب
يونس موسى عيسى عبدالله

إشراف البروفيسور
علي عبدالله الحاكم

1441-2019هـ

الإستهلال

قال تعالي:

(وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ)

صدق الله العظيم

سورة يوسف الاية (22)

الإهداء

إلى من غمرتني بعطفها وحبها

أمي العزيزة رحمها الله تعالى

إلى من علمني الصدق والأمانة والإخلاص والوفاء والإقدام

أبي رحمه الله

إلى زادي وسندي وعضدي ورفيقة دربي في الحياة زوجتي الغالية

أسعدها الله وحفظها

إلى اخواني وأخواتي متعهم الله بالصحة والعافية

إلى كل من مد لي يد العون ووقف بجانبي لمساعدتي، إليهم جميعاً
أهدي هذا الجهد وأتمني أن يليق بمقاماتهم السامية

شكر وثناء

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات , الحمد لله الذي أعانني ووفقني لإتمام هذا الجهد بحمده وشكره، الشكر أجزله لذلك الصرح الشامخ قلعة العلم والمعرفة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , والمنارة الخالدة عبر الزمان جامعة الدلنج على اتاحتها لي الفرصة لإكمال دراستي.

كما أتقدم بخالص الشكر والوفاء لأستاذي الجليل البروفيسور علي عبدالله الحاكم لتفضله بالإشراف على هذا البحث, وكان له الأثر الأكبر في إثرائي بأفكاره النيرة ومعلوماته الوفيرة , فلم يبخل بجهده أو مساعدته, وكان مثالاً للعلماء المتواضعين لتوجيهاته وتشجيعه المستمر, لذلك أوجه صوت الشكر والتقدير له , ونسأل الله له التوفيق والسداد لمواصلة العطاء العلمي خدمة للوطن وللأجيال القادمة وتأدية للواجب.

وأخص بالشكر والتقدير أساتذتى الأجلاء بكلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , ومدرسة العلوم الإدارية جامعة الخرطوم, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية , جامعة الدلنج كلية تنمية المجتمع , على وقفتهم معي طيلة فترة الدراسة وعلى ماقدموه لي من نصح وإرشاد في توجيه مسار هذه الدراسة.

وأتوجه بالشكر الجزيل، الى أسرة مكتبة الدراسات العليا بكلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , وأسرة مكتبة الدراسات العليا جامعة النيلين وأسرة مكتبة كلية الدراسات التجارية جامعة النيلين، وأسرة مكتبة مدرسة العلوم الإدارية جامعة الخرطوم، وأسرة المكتبة المركزية جامعة امدرمان الإسلامية، وأسرة مكتبة جامعة الدلنج المركزية ومكتبة الدراسات العليا ومكتبة تنمية كلية المجتمع.

الشكر والثناء لكل العاملين بوزارة الزراعة والثروة السمكية , وزارة التخطيط العمراني , وزارة التربية والتوجيه , وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، ووزارة الصحة، ومحلية كادوقلي، ومحلية الدلنج، والوحدات الإدارية التابعة لهما.

مستخلص الدراسة

تناولت الدراسة أثر غياب اللامركزية في التنمية الريفية المستدامة، دراسة حالة ولاية جنوب كردفان، تمثلت مشكلة الدراسة في التحديات والصعوبات التي واجهت ولاية جنوب كردفان في إحداث التنمية الريفية المستدامة، وذلك جراء التغيرات والتحولات المتسارعة التى حدثت في البيئة المحيطة بالولاية، وسوء التوازن بين احتياجات المجتمع الريفي، وغياب مشاركة المجتمع في إعداد وتخطيط مشروعات التنمية الريفية، وضعف الهياكل الإدارية والتضخم في الأجهزة الوظيفية المختلفة وعدم كفاءتها الإدارية.

هدفت الدراسة إلى كشف أثار غياب النظام اللامركزي في التنمية الريفية المستدامة من خلال تطبيقها على ولاية جنوب كردفان، وإلى بيان أثر تدريب العاملين في الأجهزة اللامركزية فى رفع قدرات أدائهم في تنفيذ مشروعات التنمية الريفية المستدامة.

قامت الدراسة على الفرضية الرئيسية: إن غياب تطبيق اللامركزية بطريقة علمية له علاقة ذات دلالة إحصائية بإحداث التنمية الريفية المستدامة.

اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الإستنباطي، والمنهج الإستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلى، من خلال دراسة وتحليل بيانات عينة الدراسة، وتم توزيع عدد (120) إستبانة شملت مديري الإدارات والوحدات، ورؤساء الأقسام، والموظفين في المؤسسات العامة بولاية جنوب كردفان، واسترد منها(104) استمارة صالحة للتحليل، وتم تحليلها وفق برنامج التحليل الإحصائي SPSS، بالإضافة الى إجراء مقابلات شخصية مع (100) من بعض المهتمين بمجال التنمية الريفية، وممثلي تنظيمات المجتمع الريفي.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: تؤدي اللامركزية إلى تحقيق التنمية المتوازنة في ولاية جنوب كردفان وذلك من خلال رفع معدل النمو الإقتصادي وتوزيع الثروة بين الريف والحضر وزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتسهم اللامركزية في تحقيق الأمن والاستقرار والتطور والرقي من خلال التنمية المتوازنة بين محليات الولاية، إن اللامركزية تحقق المشاركة الشعبية من خلال مشاركة المواطنين في التخطيط القاعدي لمشروعات التنمية الريفية بالولاية.

أوصت الدراسة: بضرورة إهتمام الولاية بكل أبعاد اللامركزية لكي تحدث التنمية الريفة المستدامة، ومراعاة التوزيع العادل للسلطة والثروة بين محليات الولاية المختلفة وذلك لإحداث الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي والإداري وإزالة الغبن السياسي، وأن تهتم بتأهيل الأطر البشرية في المؤسسات العامة الخدمية المختلفة حتي يتم الإستغلال الأمثل للموارد وإحداث الكفاءة الإدارية فى الأجهزة الحكومية بالولاية.

Abstract

The study addressed the impact of the lack of decentralization on the sustainable rural development, a case study of South Kordofan State. The problem of the study was represented in the challenges and difficulties that faced South Kordofan State in achieving sustainable rural development due to; rapid changes which took place in the surroundings the State environment, imbalance between the needs of the rural community, the lack of community participation in preparing and planning rural development projects, weakness of administrative structures and administrative inefficiency of different job organs.

The study aimed at revealing the impacts of the lack of decentralization system on the sustainable rural development through applying this system on South Kordofan State, and at clarifying the impact of training employees of decentralization organs on increasing their performance abilities to implement sustainable rural development projects.

The study was based on the main hypothesis: There is a statistically significant relationship between the lack of the scientific application of decentralization and the achievement of sustainable rural development.

The study adopted the deductive, inductive and descriptive analytical methods through investigating and analyzing the data of the study sample. (120) questionnaires were distributed including managers of departments and units, heads of sections, and employees at public institutions in South Kordofan State. (104) valid questionnaires were recovered and they were analyzed using the Statistical Package for Social Science SPSS. Interviews were also conducted with (100) persons from those who are interested in the field of rural development and the representatives of rural community organizations.

The study came up with several findings, including the following: Decentralization leads to achieving balanced development in South Kordofan State through increasing economic growth rate, distributing resources between rural and urban areas and increasing production and productivity. Decentralization contributes to achieving security, stability, development and progress through realizing balanced development among provinces of the state. Decentralization achieves public participation through citizen participation in the basic planning of rural development projects in the state.

The study recommended the following: Attention is needed to pay to all dimensions of decentralization so sustainable rural development can be achieved in South Kordofan State. Power and resources should be distributed among different provinces of the state equitably in order to achieve economic, social and administrative stability and to remove political inequity. Cadres at public service institutions should be qualified in order to utilize human resources optimally and to achieve administrative efficiency at government organs in the state.

قائمة المحتويات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الاهداء	ب
شكر وثناء	ج
مستخلص الدراسة	د
Abstract	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ك
الفصل الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	2
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
التعريفات الإجرائية	3
حدود الدراسة	4
أسباب اختيار هذه الفترة الزمنية	4
هيكل الدراسة	4
الدراسات السابقة	5
التعليق على الدراسات السابقة	18
فجوة الدراسة	18
أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	18
أوجه الاختلاف بين الدراسات والدراسة الحالية	18
الفصل الثاني المركزية واللامركزية	
المبحث الأول : مفاهيم اساسية للمركزية واللا مركزية	20
المبحث الثاني : الحكم المحلى	60
المبحث الثالث : الفدرالية	68
الفصل الثالث التنمية الريفية المستدامة	
المبحث الأول: مفاهيم أساسية للتنمية الريفية المستدامة	99

المبحث الثاني: المجتمع الريفي	140
المبحث الثالث: التخطيط التنموي	164
المبحث الرابع: علاقة اللامركزية بالتنمية الريفية المستدامة	181
الفصل الرابع منهجية الدراسة	
المبحث الاول نظرية الدراسة	188
فرضيات الدراسة المبحث الثاني	190
المبحث الثالث منهجية الدراسة	191
الفصل الخامس الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : جغرافية الولاية	196
المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة وإجراءاتها	201
المبحث الثالث : مناقشة النتائج و اختبار فرضيات الدراسة	215
الخاتمـة	
النتائج	257
توصيات الدراسة	258
قائمة المصادر والمراجع	260
الملاحق	276

قائمة الجداول

عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول (1) أسباب قيام النظام الفدرالي في بعض الدول:	72
جدول (2) النسب المئوية لمصادر إيرادات الولايات والمحليات	76
جدول (3) النسب المئوية لمصادر الإيرادات الرئيسة للحكومة المحلية :-	76
جدول (4) توزيع عناصر الإيرادات العادية السنوية للمجالس المحلية (النسب المئوية لكل حصيلة بالنسبة لمجموع حصيلة الإيرادات	78
جدول (5) توصيات لجنة أوكيجو وتعديلات الحكومة الفيدرالية والمنصرفات بخصوص توزيع الإيرادات	81
جدول (6) معايير توزيع الإيرادات بين الولايات التوزيع الافقي (توصيات لجنة أوكيجو) تقسيم الموارد، ولكن هذه المرة كانت بين الحكومة	82
جدول (7) قسمة الوارد	89
جدول (8) أبعاد التنمية المستدامة.	122
جدول رقم (9) الأوزان الترجيحية لكل إجابة وفق مقياس ليكارت الخماسي	192
جدول (10) معاملات ارتباط بيرسون وسبيرمان براون بين عبارات القسم الأول والقسم الثاني لعبارات الاستبانة	193
جدول (11) معاملات الصدق والثبات لمحاور الإستبانة	194
جدول (12) توزيع سكان الولاية حسب المحليات	196
جدول (13) توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي بالولاية	198
جدول رقم (14) المحليات بالولاية	199
جدول رقم (15) توزيع الوحدات الإدارية ومكوناتها	200
جدول (16) معاملات الإرتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية لعبارات المحور	201
جدول (17):معاملات الإرتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية لعبارات المحور	202
جدول (18)معاملات الإرتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية لعبارات المحور	203
جدول (19)معاملات الإرتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الرابع والدرجة الكلية لعبارات المحور	203
جدول (20)معاملات الإرتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الخامس والدرجة الكلية	204

لعبارات المحور	
جدول (21) معاملات الإرتباط بين كل عبارة من عبارات المتغير الثاني والدرجة الكلية لعبارات المتغير	204
جدول (22)معاملات الإرتباط بين كل محور من محاور الإستبانة والدرجة الكلية لعبارات الإستبانة	206
جدول (23)النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير المحلية	206
جدول (24) النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير النوع	207
جدول (25)النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير العمر	208
جدول (26) النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير الحالة الإجتماعية	209
جدول (27)النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير المؤهل العلمي	210
جدول (28)النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير المركز الوظيفي	211
جدول (29)النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير المسمى الوظيفي	212
جدول (30)النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير سنوات الخبرة	213
جدول (31)النسب المئوية والتكرارات لبدائل كل عبارة والوسط الحسابي والإنحراف المعياري ودرجة الموافقة	215
جدول (32)يوضح النسب المئوية والتكرارات لبدائل كل عبارة والوسط الحسابي والإنحراف المعياري ودرجة الموافقة	219
جدول (33)النسب المئوية والتكرارات لبدائل كل عبارة والوسط الحسابي والإنحراف المعياري ودرجة الموافقة	222
جدول (34)النسب المئوية والتكرارات لبدائل كل عبارة والوسط الحسابي والإنحراف المعياري ودرجة الموافقة	225
جدول (35):لنسب المئوية والتكرارات لبدائل كل عبارة والوسط الحسابي والإنحراف المعياري ودرجة الموافقة	228
جدول (36)النسب المئوية والتكرارات لبدائل كل عبارة والوسط الحسابي والإنحراف المعياري ودرجة الموافقة	231
جدول (37)نتائج إختبار كاي تربيع للإستقلال	240
جدول (38) معامل الإرتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج العلاقة بين اللامركزية وتحقيق التنمية الريفية المستدامة	240
جدول (39)جدول تحليل التباين لإختبار المعنوية الكلية للنموذج	241
جدول (40) قيم معاملات الإنحدار للنموذج وإختبار t لهذه المعاملات	241

جدول (41) نتائج إختبار كاي تربيع للإستقلال	242
جدول (42) معامل الإرتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج العلاقة بين التنمية المتوازنة وتحقيق التنمية المستدامة	242
جدول (43) جدول تحليل التباين لإختبار المعنوية الكلية للنموذج	243
جدول (44) قيم معاملات الإنحدار للنموذج وإختبار t لهذه المعاملات	243
جدول (45) نتائج إختبار كاي تربيع للإستقلال	244
جدول (46) معامل الإرتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج العلاقة بين المشاركة الشعبية ونجاح الحكم الراشد بمحلية الدلنج	244
جدول (47)جدول تحليل التباين لإختبار المعنوية الكلية للنموذج	245
جدول (48)قيم معاملات الإنحدار للنموذج وإختبار t لهذه المعاملات	245
جدول (49)نتائج إختبار كاي تربيع للإستقلال	246
جدول (50)معامل الإرتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج العلاقة بين التوزيع العادل للموارد وتحقيق التنمية الريفية المستدامة	247
جدول (51)جدول تحليل التباين لإختبار المعنوية الكلية للنموذج	247
جدول (52)قيم معاملات الإنحدار للنموذج وإختبار t لهذه المعاملات	248
جدول (53)يوضح نتائج إختبار كاي تربيع للإستقلال	249
جدول (54)معامل الإرتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج العلاقة بين الكفاءة الإدارية وتحقيق التنمية الريفية المستدامة	249
جدول (55)جدول تحليل التباين لإختبار المعنوية الكلية للنموذج	250
جدول (56)قيم معاملات الإنحدار للنموذج وإختبار t لهذه المعاملات	250
جدول (57)نتائج إختبار كاي تربيع للإستقلال	251
جدول (58)معامل الإرتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج العلاقة بين توزيع السلطة والثروة وتحقيق التنمية الريفية المستدامة	251
جدول (59)جدول تحليل التباين لإختبار المعنوية الكلية للنموذج	252
جدول (60)يوضح قيم معاملات الإنحدار للنموذج وإختبار t لهذه المعاملات	252

قائمة الاشكال

عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم (1)هيكل مستويات الحكم بالسودان بموجب المرسوم الدستوري الرابع لسنة 1991م	87
شكل (2) يوضح نموذج المركز والهوامش	116
شكل (3) يوضح أطراف عملية التنمية	135
شكل (4) نموذج الدراسة.	189
شكل بياني (5)توزيع المبحوثين وفق متغير المحلية	207
شكل بياني (6)توزيع المبحوثين وفق متغير النوع	208
شكل بياني (7)توزيع المبحوثين وفق متغير العمر	209
شكل بياني (8)توزيع المبحوثين وفق متغير الحالة الاجتماعية	210
شكل بياني (9)يوضح توزيع المبحوثين وفق متغير المؤهل العلمي	211
شكل بياني (10)توزيع المبحوثين وفق متغير المركز الوظيفي	212
شكل بياني (11)توزيع المبحوثين وفق متغير المسمى الوظيفي	213
شكل بياني (12)توزيع المبحوثين وفق متغير سنوات الخبرة	214

الفصل الأول

اولاً : الإطار المنهجي Mthodological Framework
ثانياً :الدراسات السابقة Previous Studies

أولاً: الإطـار المنهجي: Methodological Framework

1/ المقـدمة: Introduction

تميزت بداية التطور الدستوري للدولة القومية بالتركيز الشديد في السلطة السياسية والإدارية في العاصمة (المركز)، كما أن التطورات الموضوعية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية حتمت ضرورة الاتجاه نحو اللامركزية والتي تشير إلى توزيع السلطات والصلاحيات بين المركز والولايات بقانون. وهذا المفهوم للامركزية السلطة بهذا الشكل هو مفهوم نسبي، حيث لا توجد لامركزية مطلقة قطعاً،ذلك أن الدولة الكبيرة الحجم لا تستطيع إدارة كل مناطقها بكفاءة عالية، والتجارب عل ذلك كثيرة وخاصة في الدول النامية، وأن النظام اللامركزي يمكّن الولايات من إعداد وتخطيط وتنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو إدارية أو خدمية لذا لا بد من اللجوء إلى اتباع سياسيات لامركزية حقيقية تمكن كل ولاية من إحداث التنمية الريفية المنشودة والمحافظة عليها من خلال مشاركة المجتمع الحضري والريفي في كل مراحلها.

ويلاحظ أن كل ما كتب عن الأنظمة اللامركزية أوضح بأن اللامركزية المطبقة في الدول النامية لامركزية صورية، عاجزة عن تحقيق أهدافها الذاتية وأهداف المجتمع المحلي والريفي، وذلك بسبب هيمنة المركز عليها (القبضة القوية)، وحديثاً شهدت فترة السبعينات من هذا القرن بروز فكرة التنمية كمفهوم أساسي لإحداث التغيير في شتى المجالات من حيث الفكرة والتطبيق.

لقد سبق ذلك فترة الستينات من القرن العشرين حيث سادت موجة من التفاؤل وسط الاقتصاديين والمخططين في إمكانية تحقيق التنمية الريفية التي تساهم بشدة في مكافحة الفقر والجهل والأمية والتخلف الإقتصادي والصحي في هذه المناطق الريفية، و لكن يلاحظ من ناحية أخرى أن هجرة أبناء الريف إلى المدن ساهمت مساهمة كبيرة جداً في تدهور مستويات الإنتاج على مستوى الريف، وخلق مشكلة زيادة عدد السكان في المدن الكبرى والمركز (الضغط على الخدمات المختلفة).

هذا الاتجاه الجديد أدى إلى التفكير في استراتيجية جديدة تحقق النمو الاقتصادي، و بالفعل تمت صياغة استراتيجية ركزت على محاولة استخدام أسهل وأقصر الطرق التي تمكن من إزالة مشاكل سكان الريف المتعددة التي يعانون منها سنوات كثيرة، فهدفت هذه الاستراتيجية إلى زيادة الإنتاج في المجالات المتعددة بالقدر الذي يساعد في زيادة الدخل لتحسين مستويات المعيشة لديهم، بالإضافة إلى التغيير نحو الأحسن.

تعتبر ولاية جنوب كردفان من الولايات التي عانت من ويلات الحرب التي استمرت لأكثر من عشرين عاماً متواصلة، أسهمت مساهمة كبيرة في تشريد ونزوح أبناء الريف إلى المدن الكبيرة أو المركز من أجل الأمن.

فهذه الحرب تسببت في انهيار بعض المشروعات التنموية القائمه بالريف، مما استوجب إيقاف الحرب وتحقيق السلام باعتباره السبيل الوحيد لإعادة إعمار الريف مرة أخرى ليساعد في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي للدولة، وأكدت التجارب بأن التنمية الريفية المبنية على المشاركة الحقيقية هي أفضل السبل في تحقيق التنمية الشاملة على مستوى المدن والأرياف.

2/ مشكلة الدراسة: Study Problem

تمثلت مشكلة الدراسة في التحديات والصعوبات التى واجهت ولاية جنوب كردفان في إحداث التنمية الريفية المستدامة وذلك جراء التغيرات والتحولات المتسارعة التى حدثت في البيئة المحيطة في الولاية وسوء التوازن بين احتياجات المجتمع الريفي وغياب مشاركة المجتمع في تخطيط مشروعات التنمية الريفية، وضعف الهياكل الإدارية والتضخم في الأجهزة الوظيفية المختلفة وعدم كفاءتها الإدارية. وعلى سبيل المثال يقول بروفسير ماديك (جون،1941، ص103) إن النظام اللامركزي له دور بارز في نجاح مشروعات التنمية الريفية المستدامة إذا أسس بطريقة علمية مدروسة محكمة تتيح فرصة مشاركة المجتمع الريفي في وضع أولويات مشروعات التنمية الريفية، ويعنى هذا البحث بدراسة أثر اللامركزية فى تحقيق التنمية الريفية بولاية جنوب كردفان.ولقد أثارت هذه المشكله عدة تساؤلات لدى الباحث على النحو التالى :

1- ما هو أثر اللامركزية على مشروعات التنمية الريفية المستدامة؟

ويندرج تحت هذا السؤال المحوري عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

- إلى أي مدى نجح النظام اللامركزي في تحقيق مشروعات تنموية بالريف؟
- هل يؤثر غياب مشاركة المجتمع الريفي في إعداد وتنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية بالريف؟
- لماذا تتركز مشروعات التنمية الريفية في أرياف محددة دون الأرياف الأخرى؟
- ما هي معايير اختيار المناطق الريفية من أجل تنفيذ مشروعات تنموية فيها؟
- هل توجد أجهزة رقابية لمشروعات التنمية الريفية؟
- ما هي المعايير أو المقاييس التي تحدد نجاح أو فشل الأنظمة اللامركزية في تحقيق أهدافها؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه النظام اللامركزي في تنفيذ مشروعات التنمية الريفية؟

3/ أهمية الدراسة : Study Importance

1- الأهمية النظرية: Theoretical Importance

تتلخص الأهمية النظرية لهذه الدراسة فى النقاط الاتية :

- أن تطبيق نظام الحكم اللامركزي بصورة حقيقية يعتبر مطلب من مطالب المجتمع الريفي، لتحقيق التنمية الريفية المستدامة.
- أن الإطار النظري للدراسة يعتبر قاعدة معلومات مرجعية للمجتمع الريفي لتساهم بعمق في أهمية الأنظمة اللامركزية في تحقيق مشروعات التنمية الريفية المستدامة.
- مواكبة هذه الدراسة للمتطلبات الحديثة التي تنادي دوماً بأهمية إعادة هندسة الأنظمة اللامركزية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة بأقل جهد ووقت وتكلفة.

2- الأهمية العملية: Practical Importance

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة فيمايلي:

– تزويد الخبراء والعاملين والمهتمين بمجال الأنظمة اللامركزية بمعلومات أساسية عن المجتمع الريفي ليسهل عليهم عملية إعداد وتخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الريفية المستدامة.

– المساهمة في تسليط الضوء على أثر اللامركزية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة كإضافه مكمله.

– الإسهام في وضع الأسس والمعايير والتوصيات والمقترحات المتعلقة بتطبيق الأنظمة اللامركزية ومشروعات التنمية الريفية المستدامة.

4/ أهداف الدراسة: Study Objectives

تسعى الدراسة بصورة عامة إلى معرفة أثر اللامركزية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة من خلال تطبيقها على ولاية جنوب كردفان.

تتمثل أهداف الدراسة بصورة خاصة في الاتي:

1– كشف أثار النظام اللامركزي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة من خلال تطبيقه على ولاية جنوب كردفان.

2– تحليل آثر المشاركة الشعبية في نجاح تحقيق مشروعات التنمية الريفية المستدامة والمحافظة عليها.

3– بيان أثر تدريب العاملين في الأجهزة اللامركزية في رفع كفاءة أدائهم في تنفيذ مشروعات التنمية المستدامة.

4– التعرف على العقبات التي تواجه الأجهزة اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة مشروعات التنمية اللامركزية.

5– إبراز أثر الالتزام الحكومي في المساهمة في تمويل وتخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية بالريف.

6– اختبار وتحديد طبيعة العلاقة بين اللامركزية والتنمية الريفية المستدامة.

7– تحليل وتقييم الوضع الراهن لمشروعات التنمية الريفية المستدامة.

5/ التعريفات الإجرائية: Procedural Definitions

1.التنمية المتوازنة : Balanced Development

هي التى تمس القطاعات الاقتصادية الثلاثة، الصناعة والزراعة والخدمات، تنمية تمس كل البلاد ومختلف الجهات وتستفيد منها كل الفئات الاجتماعية،(التنمية البشرية) وهي مفهوم مركب للدلالة على الاوضاع الصحية والغذائية والثقافية وعلى مستوى الإنتاج والاستهلاك لكل الشعب.(https://www.tassilialgerie.com)

2. المشاركة: Participation

إن المشاركة تعني المساهمة بفاعلية في تخطيط احتياجات المجتمع اللامتجانسة والتقرير حولها، بحيث لا يترك الأمر لشخص واحد أو عدد قليل من أفراد المجتمع (خميس، 2015م، ص119).

3.الموارد : Resources

هي كل الظواهر الطبيعية على سطح الأرض، ويعتمد عليها الإنسان في سد احتياجاته وهي وسيلة لتحقيق هدف الإنسان سواء كان ظاهرة أو كامنة، وتعرف عليها الإنسان من خلال العصور و لايوجد موارد أخرى لم يتعرف عليها الإنسان (https://m.facebook.com)

4.الكفاءة: Efficiency

إن الكفاءة تعني الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج أو المخرجات outputs.(حنفي وأبوقحت، 2004م، ص 24)،

5. السلطة: Authority

هي الحق في اتخاذ القرار وإلزام الآخرين به وتتكون السلطة: من السلطة الرسمية التى يستمدها الموظف من وظيفته، والسلطة الشخصية التى يحصل عليها الموظف من ذكائه وخبرته وخلقه (المغربي 2013م، ص 34)

6.الولاية: State

يقصد بها ولاية جنوب كردفان بحدودها الجغرافية الحالية.(2003– 2013).

7.المحلية: Province

يقصد بها أي محلية من محليات ولاية جنوب كردفان بحدودها الجغرافية الحالية.

6/ حدود الدراسة: Study Limits

تقتضي منهجية البحث العلمي الاقتراب من الموضوعية والوصول إلى استنتاجات منطقية وضرورة وضع حدود لمشكلة الدراسة، ولتحقيق ذلك يجب مراعاة الأبعاد الآتية:

1– الحدود المكانية: Spatial Limits

يقصد بها نطاق الدراسة الميدانية على الأفراد ومديرين، وعاملين و موظفين، وأفراد مجتمع ريفي، بولاية جنوب كردفان.

2– الحدود الزمانية: Time Limits

في الفترة بين العام 2003م – 2013م.

7/ أسباب اختيار هذه الفترة الزمنية: Reasons for Choosing Period Studied

– شهدت ولاية جنوب كردفان إقامة مشروعات تنموية مستدامة بالريف فشلت في سد حاجات المجتمع الريفي وتحقيق الاستقرار، مما ساعد في نزوح السكان إلى المدن، وذلك بسبب غياب مشاركة المجتمع الريفي في الإعداد والتخطيط لهذه المشروعات.

– ظهور القصور الإداري في قادة الأجهزة الإدارية مما أدى إلى إصابة الجهاز الإداري بالشلل التام في القيام بواجباته الإدارية في مشروعات التنمية المستدامة بالريف.

– تجلى بوضوح صورية الأنظمة اللامركزية وحقيقة تحكم النمط المركزي في إعداد وتخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية بالريف، والتي هي أصلاً من صميم اختصاصات الحكومة اللامركزية.

8/ هيكل الدراسة: Study Structure

تتضمن هذه الدراسة أربعة فصول وخاتمة، حيث يشتمل الفصل الأول على الإطار المنهجي والدراسات السابقة أما الفصل الثاني المركزية و اللامركزية ويشتمل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفاهيم أساسية عن المركزية، و اللامركزية والمبحث الثاني الحكم المحلي، والمبحث الثالث الفيدرالية. أما الفصل الثالث

التنمية الريفية المستدامة، المبحث الأول مفاهيم أساسية عن التنمية الريفية، والمبحث الثاني المجتمع الريفى، والمبحث الثالث التخطيط التنموى، و المبحث الرابع العلاقة بين اللامركزية و التنمية الريفية المستدامة، والفصل الرابع عرض وتحليل بيانات الدراسة، ويشتمل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول منهجية إجراء الدراسة الميدانية، المبحث الثاني تحليل بيانات محاور الدراسة والمبحث الثالث اختبار فرضيات الدراسة، وتتضمن الخاتمة النتائج والتوصيات والملاحق.

ثانياً: الدراسات السابقة: Related Previous Studies

رصد الباحث العديد من الدراسات الميدانية في مجال اللامركزية والدراسات ذات العلاقة بالتنمية الريفية المستدامة بغرض الوقوف على الأسس والمبادئ والمرتكزات والمضامين التي تؤكد تكامل وتداخل اللامركزية مع التنمية الريفية المستدامة من أجل توفير الاستقرار لهذه المجتمعات، وتحسين المستويات المعيشية من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية.

في هذه الجزئية يستعرض الباحث الدراسات الميدانية المتاحة ذات العلاقة العلمية بالدراسة الحالية وهي كالآتي:

1- دراسة شملان (1998م:[1]

تناولت الدراسة دور المؤسسات العامة في تنمية المناطق الريفية في اليمن، هدفت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة المؤسسات العامة في تنمية المناطق الريفية في اليمن وتحديد المعوقات التي تحول دون المساهمة في تنمية هذه المناطق واستنباط الحلول المناسبة لتحقيق مثل هذا الدور، **والفروض هي** أن المؤسسة العامة تعتبر آلية فعالة في تنمية المناطق الريفية، وهنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤسسة العامة ونجاح تقديم الخدمات بالمناطق الريفية، والمناهج هي الوصفي التحليل، الاستقرائي، التاريخي،الاستنباطى، **مجتمع الدراسة** هو المؤسسات العامة (الكهرباء، المياه، الصرف الصحى، بنك التسليف التعاوني والزراعي)، **عينة الدر اسة:** من الأفراد العاملين في المؤسسات العامة والمواطنين بأرياف اليمن، **والمناهج هي**التحليلي و التاريخي، و دراسة الحالة،**مجتمع الدراسة** أرياف شمال كردفان، و **عينة الدراسةهي** العاملون في المؤسسات العامة والقيادات الإدارية والضباط الإداريون وأفراد المجتمع الريفي بشمال كردفان.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها ليس هنالك تناسب بين عدد الفروع في الريف وعدد المناطق الريفية وضعف دور المؤسسات العامة فيما يتعلق بعدد المستفيدين من خدماتها من أبناء الحضر، وأوصت الدراسة بضرورة وجود نسبة محددة من ميزانية المؤسسات لتنمية الريف والاهتمام بزيادة عدد الفروع التابعة للمؤسسات في المناطق، والعمل على زيادة عدد المستفيدين من أبناء الريف.

(1) محمد أحمد عبدالله شملان، دور المؤسسات العامة في تنمية المناطق الريفية في اليمن، جامعة الجزيرة، رسالة ماجستير منشورة، 1998م.

2/ دراسة الكودة 2002م[1]

تناولت الدراسة إنتاج وتسويق الموز بولاية كسلا وأثره على التنمية، دراسة تطبيقية بولاية كسلا، هدفت الدراسة إلى الدراسة المتعمقة التي تواجه إنتاج وتسويق الموز بولاية كسلا، وفروض الدراسة هي تكلفة الإنتاج المرتفعة تعمل على خفض العائد بالنسبة للمزارع بولاية كسلا، وعدم كفاءة قنوات التوزيع تؤدي إلى خفض العائد بالنسبة للمزارع، والمناهج المستخدمة هي المسح الاجتماعي، ومجتمع الدراسة هو ولاية كسلا،**عينة الدراسة** هم منتجو الموز (المزارعون) وأصحاب ثلاجات الموز الموزعون، توصلت الدراسة الي: أهم النتائج وهي: إن معظم أفراد العينة متعلمون، والتعليم كما هو معروف يزيد من إحتمال تقبل المزارع للأفكار والمستحدثات الجديدة، وإن معظم المزارعين أشاروا إلى أن الأسعار المتغيرة تؤثر كثيراً على استمرار الإنتاج وتوصلت الدراسة إلى التو صيات الاتية: وضع برنامج لتحفيز المزارعين الذين يهتمون بالعمليات الفلاحية للموز لزيادة الإنتاج والاستمرار وضرورة تقليل أو إلغاء الرسوم المفروضة على المزراعين والتجار.

3- دراسة عبدالله (2005م):[2]

تناولت الدراسة أثر مشروعات المياه في تنمية أرياف شمال كردفان، هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لمشروعات المياه بأشكالها المختلفة مع التركيز على المشروعات المنفذة من قبل هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية في أرياف شمال كردفان ومعرفة الآثار الاجتماعية على تماسك الأسرة وعاداتها وتقاليدها وانعكاس ذلك على مستوى معيشتها وحالة السكن والتكافل والتعاون وتسارع الشباب للزواج وعدمه ومقارنة مستوى الخدمات قبل وبعد وجود مشروعات المياه والخدمات الصحية والإدارية والتعليمية والزراعية، الفروض هي نسبةً لدور الماء البارز في التأثير على البيئة، فإن المشروعات التى تم تنفيذها من هيئة الإغاثة الإسلامية سيكون لها أثر واضح على البيئة في شكل المباني والتشجير في القري التى تم تنفيذ هذه المشروعات بها، المشروعات التنموية لها دور بارز في استقرار المجتمعات الريفية،

والمناهج المستخدمة هي الوصفي التحليلى والتاريخي ودراسة الحالة، مجتمع الدراسة هو أرياف شمال كردفان، أما عينة الدراسة فهم العاملون في المؤسسات العامة والقيادات الإدارية والضباط الإداريون وافراد المجتمع الريفي بشمال كردفان، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها عانت الولاية من موجات الجفاف والتصحر مما أسهم في تشرد ونزوح الكثير من أبناء الريف وأن مضخات المياه لها دور واضح في محاربة العطش وتوفير المياه قلل من الإنفاق على إيجاره أو توفيره لأهل الريف، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في الإيرادات المالية لمحطات

---

(1) خالد التوم محمد الكودة،إنتاج وتسويق الموز بولاية كسلا وأثره على التنمية، دراسة تطبيقية ولاية كسلا، جامعة النيلين، رسالة ماجستير منشوره، 2002 م.

(2) حسن حسب الله سعيد عبدالله، اثر مشروعات المياه في تنمية ارياف شمال كردفان، دراسة حالة مشروعات هيئة الاغاثة الاسلامية العالمية،جامعة كردفان رسالة دكتورة منشورة،2005م

المياه الريفية حتى يستفاد منها في التنمية المحلية.

4- دراسة فرحان (2006م):[1]

تناولت الدراسة تأثير لامركزية الإدارة على التنمية العمرانية في مصر، هدفت الدراسة إلى إيجاد علاقة بين المستهدف من المدن وبين أهداف التنمية العمرانية، والتعرف على أنواع الإدارة العمرانية من مركزية ولامركزية وتأثير خصائص كل نوع على تحقيق المستهدف من المدن الجديدة، **الفروض هي** عدم تحقيق المستهدف من المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة في مصر ،وضع الإدارة العمرانية يعاني من مركزية إدارية شديدة مما أدئ الى قصور وخلل في أساليب العمل الإداري بأجهزة المدن الجديدة وضعف الهيكل التنظيمي والإداري. والمناهج هي الوصفي التحليلي، و الاستقرائي، و دراسة الحالة، مجتمع الدراسة هو المدن الجديدة بمصر ،عينة الدراسة هم العاملون في المؤسسات العامة والقيادات الإدارية والمواطنون بالمدن الجديدة، و توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها وجود ضعف واضح في الكفاءة التنظيمية والتنفيذية للمدن الجديدة في مصر بسبب سياسة المركزية في إدارة هذه المدن، وتم استنتاج بعض المعايير والمقاييس التي تمكن من توضيح ما إذا كان النظام المطبق في إدارة التنمية مركزي أم لامركزي، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على إنشاء مراكز تدريبية للعاملين في مجال التنمية العمرانية وذلك لرفع كفاءة أدائهم في التنمية العمرانية وإعادة النظر في الأساليب التقليدية في التخطيط للتنمية العمرانية.

5- دراسة حسين (2007م):[2]

تناولت الدراسة دور المنظمات الطوعية في إحداث التنمية الريفية المستدامة في السودان، دراسة تطبيقية على ولاية شمال كردفان، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المنظمات الطوعية في إحداث التنمية الريفية وتحليل وتقييم الوضع الراهن للمشاريع التنموية في الريف، **الفروض هي** للمنظمات الطوعية دور إيجابي في إحداث التنمية الريفية بمحلية شيكان،المشروعات التي تنفذها المنظمات الطوعية تؤثر إيجاباً على عادات وتقاليد واستقرار السكان، و**المناهج هي** الوصفي التحليلي و التاريخي والمسح الميداني والتحليل الاحصائي SPSS، ومجتمع الدراسة أرياف محلية شيكان، و**عينة الدراسة** هم العاملون بالمؤسسات العامة بالولاية والقيادات الإدارية والمجتمع الريفي بشمال كردفان، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها إن المنظمات الطوعية أسهمت مساهمة كبيرة في خلق مشروعات تنموية بالريف ساعدت في زيادة دخل أهل الريف وخلق الاستقرار لديهم وتقليل الهجرات إلى المدن، وأوصت الدراسة بضرورة إقامة شراكة ذكية بين الحكومة والمنظمات الطوعية والمجتمع الريفي في إعداد وتخطيط وتنفيذ مشروعات تنموية

---

(1) باهر إسماعيل حلمي فرحان، تأثير لامركزية الإدارة على التنمية العمرانية في مصر، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراه منشوره، 2006 م.

(2) عبدالله اسماعيل محمد حسين، دور المنظمات الطوعية في إحداث التنمية الريفية المستدامة، دراسة تطبيقية على ولاية شمال كردفان، جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه منشوره 2007 م.

بالريف، ويجب الاهتمام بتقديم الخدمات الضرورية لمجتمع الريف من صحة وتعليم ومياه وطرق.

6- دراسة عبدالله (2007م):[1]

تناولت الدراسة السياسات التمويلية للصمغ العربي وأثرها على التنمية الريفية بولاية جنوب كردفان، هدفت الدراسة إلى تحقيق التنمية الريفية في مناطق الإنتاج عبر المسؤولية الاجتماعية للشركة ورفع المستوى المعيشي لمنتجي الصمغ العربي وتنظيم منتجي الصمغ العربي ورفع الوعي التعاوني لديهم، **الفروض هي** عدم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS وفاء في شركة الصمغ العربي بمسؤليتها الاجتماعية ادئ إلى تدني الإنتاجية، وتدني مستوى التمويل أدى إلى تذبذب إنتاج الصمغ العربي، والمناهج هي الوصفي التحليلي و الاستدلالي الاستنباطي و دراسة الحالة، مجتمع الدراسة ولاية شمال كردفان، و عينة الدراسة هم العاملون في المؤسسات العامة ومنتجو الصمغ العربي بأرياف الولاية،وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها يوجد نقص خدمات أساسية في منطقة الدراسة، وإن الدولة هي المتسبب في عدم وجودها وعدم وفاء شركة الصمغ العربي بالمسؤولية الاجتماعية في إنشاء مشروعات خدمية أو تدريبية لأهل الريف مما قلل من إنتاجية سلعة الصمغ العربي، وأوصت الدراسة بتنظيم منتجي الصمغ العربي في جمعيات تعاونية وتقديم التمويل لأعضائها بشروط ميسرة وضمانات بسيطة وبناء الثقة بين المنتج والشركة عبر المسؤولية الإجتماعية.

7- دراسة البشير (2007م):[2]

تناولت الدراسة الإدارة بالجودة الشاملة في مؤسسات الحكم اللامركزي في السودان، دراسة تطبيقيةعلى إدارة شؤون الصحة الوقائية بولاية الخرطوم، هدفت الدراسة إلى تحقيق التحسين المستمر في مؤسسات الحكم اللامركزي وكشف النقاب عن محاولات الإصلاح الإداري وقصورها في ظل الأنظمة المتعاقبة وعجزها عن الوصول لمعالجات موضوعية لإخفاق مؤسسات الحكم اللامركزي في تقديم الخدمات العامة وتقديم إدارة الجودة الشاملة كمدخل جديد لعلاج إخفاقات الحكم اللامركزي، **الفروض هي:** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة بالجودة الشاملة ونجاح أداء مؤسسات الحكم المحلي في تقديم الخدمات، و غياب إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات الحكم اللامركزي يؤدي الى تدهور الإنتاج، **المناهج هي:** الوصفي و التحليلي والتاريخي و التحليل الإحصائي spss، مجتمع الدراسة هو ولاية الخرطوم، وعينة الدراسة هم العاملون في مؤسسات الحكم اللامركزي والقيادات الإدارية، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: إن السودان في حاجة لارتياد مداخل فلسفية إدارية جديدة ليتخلص نهائياً من هيمنة المدخل التقليدي

القائم على فلسفة حفظ الأمن والنظام والجباية والقرار السياسي الملزم اتحادياً بصورة قاطعة،

---

(1) صالح محمد أبوالقاسم عبدالله، السياسات التمويلية للصمغ العربي واثرها على التنمية الريفية، دراسة تطبيقية على ولاية غرب كردفان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه منشورة 2014 م.

(2) السر النقر أحمد البشير، الإدارة بالجودة الشاملة في مؤسسات الحكم اللامركزي في السودان، دراسة تطبيقية على إدارة شؤون الصحة الوقائية بولاية الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه منشورة، 2007 م.

واعتبار الجودة منهجاً أصوب لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ما زال في حكم إشعار، ولم ينزل كبرنامج ملزم للجهاز التنفيذي.

أوصت الدراسة بضرورة الخروج نهائياً من استراتيجية حفظ الأمن والنظام والتبعية والقبضة المركزية مع الاستعانة بمدخل اجتماعي يبني ويقوم على هيكل تنظيمي وظيفي يتسع أفقياً بقاعدة واسعة من المشاركة الجماهيرية والتنفيذية والابتعاد عن الهيكل التنظيمي الرأسي.

8- دراسة حموري (2009م):[1]

تناولت الدراسة التنمية الريفية المستدامة في استقرار ونمو المستقرات الريفية بالعراق، دراسة تطبيقية بأرياف العراق، هدفت الدراسة إلى بيان أهم العوامل التي تسهم في تحقيق التنمية الريفية المستدامة وبيان الدور الذي تقوم به تلك العوامل لغرض استقرار نمو المستقرات البشرية الريفية وبالاعتماد على جداول التوافق، **الفروض،** وجود تنمية ريفية مستدامة أدى إلى استقرار المجتمعات الريفية، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة المجتمعية القاعدية ونجاح مشروعات التنمية الريفية المستدامة، والمناهج هي: الوصفي التحليلي والاستقرائي و الاستنباطي و دراسة الحالة، مجتمع الدراسة هو أرياف العراق، عينة الدراسة هم العاملون في المؤسسات العامة بالعراق والقيادات الإدارية وممثلو تنظيمات المجتمع الريفي، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: وجود تنمية ريفية مستدامة في الريف من خلال مشروعات التنمية المنتشرة جغرافياً في المناطق الريفية بصورة أسرع، وأوصت الدراسة بضرورة مشاركة المجتمعات الريفية في إعداد وتخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية بالريف وذلك من أجل نجاحها والمحافظة عليها والاهتمام ببرامج التدريب لرفع قدرات أهل الريف في شتى المجالات التي تسهم في رفع الوعى وزيادة الإنتاج.

9- دراسة بانقا (2009م):[2]

تناولت الدراسة دور المشاركة الشعبية في إدارة محطات المياه الريفية وتحقيق التنمية الريفية المستدامة، دراسة تطبيقية بمنطقة الخوي، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المشاركة الشعبية في نجاح واستمرار المشروعات التنموية بالريف، والوقوف على العقبات التي تعطل استمرار المشروعات التنموية بالريف، و **الفروض هي:** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة الشعبية واحداث التنمية الريفية، و عدم وجود ادارة جيدة لمحطات المياه الريفية يؤدي إلى فشلها في تقديم الخدمات بالريف، المناهج هي الوصفي و التحليلي و التاريخي والاستقرائي الاستنباطي و التحليل الاحصائي spss، مجتمع الدراسة هو منطقة االخوي، عينة الدراسة هم المواطنون والقيادات الرسمية والشعبية بمنطقة الخوي، وتوصلت الدراسة إلى

(1) لجين عباس حموري، التنمية الريفية المستدامة دراسة في استقرار ونمو المستقرات الريفية بالعراق، دراسة تطبيقية بأرياف العراق، جامعة بغداد، رسالة ماجستير منشورة، 2009 م.

(2) راشدة حسن دفع الله مضوي بانقا، دور المشاركة الشعبية في إدارة محطات المياه الريفية وتحقيق التنمية الريفية المسدامة، دراسة تطبيقية بمنطقة الخوي شمال كردفان، جامعة الخرطوم،رسالة ماجستير منشورة، 2009 م.

جملة من النتائج أهمها: عدم مشاركة المجتمعات بالريف في تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية بالريف وضعف الموارد المالية، ساهم في توقف بعض المشروعات بالريف، وإن كثيراً من المشروعات الريفية فشلت في تحقيق أهدافها المخططة بسبب القصور الإداري، وأوصت الدراسة بالاهتمام بمشروعات التنمية بالريف من خلال الدعم المالي والإداري حتى تستمر، وضرورة مشاركة المجتمعات الريفية في كل مراحل إعداد المشروعات التنموية وذلك من أجل نجاحها والمحافظة عليها.

10- دراسة عبدالله (2009م):[1]

تناولت الدراسة دور صندوق تنمية المجتمع في التنمية الريفية، دراسة تطبيقية لمحلية ودبندا بولاية شمال كردفان، هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تقوم به منظمة CDF في عملية تنمية منطقة ودبندا وبيان أهم معوقات التنمية الريفية في محلية ودبندا، **الفروض هي:** ضعف الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة والمياه) من أهم معوقات التنمية بمحلية ود بندا، وتمكن صندوق C.D.F من تحقيق أهدافه في إحداث التنمية عن طريق المشاركة الشعبية وتمليك المشروعات للمستفيدين.

ومناهج الدراسة هي: استخدام التحليل الإحصائي و استخدام اختبار كاي، مجتمع الدراسة ودبندا و صندوق C.D.F وعينة الدراسة هم: القيادات الادارية والعاملون بمحلية ودبندا والعاملون والقيادات الادارية بصندوق C.P.F، المجتمع الريفي بمحلية ودبندا،وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها إن صندوق تنمية المجتمع له دور كبير في تنمية المحلية من خلال المشروعات المختلفة والتي أسهمت في زيادة دخل المحلية، إن الصندوق ساهم في تحقيق الاستقرار لمجتمع المحلية المساهم في زيادة الدخل المحلي والقومي، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالريف من خلال خلق المشروعات التنموية المختلة من تعليم، صحة، مياه وطرق وذلك بغرض عدم نزوحهم إلى المدن الكبرى والتسبب في إحداث الضغوط عليها.

11- دراسة داعر (2009م):[2]

تناولت الدراسة الحكم المحلي وأثره على التنمية الريفية دراسة تطبيقية بجمهورية اليمن، هدفت الدراسة إلى دراسة تطور نظام السلطة المحلية في اليمن ومدى تكيفه تلبية لمتطلبات التنمية المنشودة وتحديد مدى ملاءمة نظام السلطة المحلية القائم ومدى تكيفه مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، **الفروض** هي: هنالك أثر للسياق التاريخي لأنظمة الإدارة المحلية السائدة قبل قيام الوحدة اليمنية في نظام السلطة المحلية حيث لها أثر سلبي، ساعد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد عام 1994م على اعتماد نظام ملائم للسلطة المحلية، المناهج هي: الوصفي التحليلي، دراسة الحالة، التاريخي،التحليل الاحصائي SPSS، و

(1) قزافي نوري عبدالله، دور صندوق تنمية المجتمع في التنمية الريفية، دراسة تطبيقية لمحلية ود بندا شمال كردفان، جامعة كردفان رسالة ماجستير منشورة،2009م.

(2) عبدالكريم محمد علي داعر، الحكم المحلي وأثره على التنمية الريفية، دراسة تطبيقية بجمهورية اليمن،جامعة النيلين، رسالة دكتوراه منشورة، 2009م.

مجتمع الدراسة هو جمهورية اليمن وعينة الدراسة هم العاملون بمحافظات دولة اليمن. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: إن قانون السلطة المحلية لم يساعد في إلزام السلطات المحلية في تنزيل السلطات والصلاحيات للمجالس المحلية لتباشر مهامها وتساهم في تحقيق التنمية المحلية، وبروز ظاهرة القصور الإداري في الأجهزة المحلية، مما أعاق التنمية المحلية، وأوصت الدراسة بإعادة صياغة قانون السلطة المحلية بحيث يتضمن معالجة أوجه القصور التي ظهرت خلال الفترة الماضية، وبما يضمن

زيادة دور المجالس المحلية في عملية التنمية وإعطاء مزيد من الصلاحيات للمجالس المحلية سواء في عملية التخطيط أو التنفيذ مع التخفيف من حدة البيروقراطية الإدارية القائمة.

12-دراسة علي (2009م):[1]

تناولت الدراسة أثر المشاركة في أنشطة التنمية الريفية في بناء قدرات المستهدفين في برنامج التنمية الريفية بجنوب كردفان، هدفت الدراسة إلى التعرف على مشاركة المستهدفين في أنشطة البرنامج المختلفة بموقع الدراسة وأثر ذلك على زيادة قدراتهم للاستفادة من مواردهم المتاحة وإدارة التنمية بمواقعهم والوقوف على الدروس والعبر والمقترحات التي يمكن أن تنتهجها من تجربة البرنامج وجهود في رفع القدرات للمستفيدين عبر مشاركتهم في أنشطة التنمية، **أسئلة الدراسة هي** هل مشاركة المستهدفين في أنشطة البرنامج رفعت قدراتهم في التخطيط؟ هل مشاركة المستهدفين في أنشطة البرنامج رفعت قدراتهم في التنفيذ؟ والمناهج هي: المسح الاجتماعي و دراسة الحالة، مجتمع الدرسة هو ولاية جنوب كردفان، عينة الدراسة هم المجتمع الريفي بإدارية العباسية، تجملا ووكره والعاملون والقيادات الادارية بالإداريات الثلاث، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها مشاركة المبحوثين في تنفيذ أنشطة التنمية كانت بمستوى عالٍ مما كان له الأثر في رفع مهاراتهم وتغيير اتجاهاتهم نحو الموجب وزيادة مفاهيمهم التنموية، مما أعطاهم قدرات عالية على تنفيذ أهداف التنمية، ويمكن للمستفيدين أن يحققوا استدامة لتنفيذ التنمية في حالة وقف دعم البرنامج لهم، وذلك بدرجة عالية من الأهمية نتيجة لقدراتهم التي تم اكتسابهم لها أثناء مشاركتهم في تنفيذ البرنامج، وأوصت الدراسة على برنامج التنمية الريفية السعي لزيادة الأنشطة المدرة للدخل وسط المستفيدين حتى يقلل من الفقر الريفي الموجود بالمنطقة، تساعد على مشاركة المستهدفين بالمال لتحقيق الأنشطة التنموية وعلى البرنامج أن يسعى لتذليل عقبات مشاركة المرأة في أنشطة التنمية بالريف.

(1) محمد الطاهر جلال الدين علي، أثر المشاركة في أنشطة التنمية الريفية في بناء قدرات المستهدفين في برنامج التنمية الريفية بجنوب كردفان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه منشورة، 2009م.

13- دراسة أزرق (2008م):[1]

تناولت الدراسة التنوع الثقافي وأثره على التنمية الريفية بولاية جنوب كردفان، هدفت الدراسة إلى رغبة الباحث في التوصل بمعرفة علمية متكاملة عن التنوع الثقافي وأثره على التنمية الريفية والرغبة في إيجاد ثقافة تنموية موحدة لمجتمع جنوب كردفان المتباين إثنياً وثقافياً والمختلف في ظهور وسائل كسب العيش، **الفروض هي:** تحدث برامج ومشروعات التنمية الريفية تغيرات في النسق الثقافي في المجتمع الريفي، تلعب القيم الثقافية في المجتمع الريفي دوراً في التخطيط وتنفيذ ونجاح أو فشل برامج ومشروعات التنمية الريفية، والمناهج هي: التاريخي،الوصفي التحليلي وطريقة الاستخبار، مجتمع الدراسة هوولاية جنوب كردفان وعينة الدراسة المجتمع الريفي بقرى الحوازمة المسيرية أولاد حميد كواهلة، فلاته، برنو، وبرقوو وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: إن مجتمع الدراسة تتباين فيه وجهات النظر حول المشاريع الإنمائية التي تنظم المنطقة، وإن مجتمع جنوب كردفان مجتمع تكاملي وتعاوني ويؤمن بالعمل الجماعي وهي تمثل قيمة اجتماعية راسخة في المجتمع، وأوصت الدراسة بضرورة القيام بالدراسات الميدانية الاستكشافية لأي مشروع تنموي مراد تنفيذه بالمنطقة لمعرفة مدى تطابقه مع ثقافات المجتمع ومدى قبوله، وذلك بغرض خلق إجماع نسبي حوله والعمل على الاستفادة القصوى من الإمكانيات المحلية المتباينة والمتنوعة وتسخيرها لخدمة المجتمع.

14- دراسة رياض (2010م):[2]

تناولت الدراسة التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، دراسة تطبيقية للمقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، هدفت الدراسة إلى إبراز دور سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة في تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة وترشيد استعمالها وتفسير الكثير من المشكلات التي تواجه الدول في تحقيق الأهداف وإظهار أهمية الحكومة

كمتغير فعال في العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها إن سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة في المناطق الريفية لها خصائص تميزها عن باقي المناطق الريفية في الدولة، وإن استراتيجية التنمية الريفية المستدامة والمدمجة نجحت في تحقيق أهدافها المرسومة، أوصت الدراسة بتبني مشاريع تنمية ريفية مستدامة تحث وتعاقب في آن واحد كل من يستغل الموارد الطبيعية المتجددة بالريف لأغراض شخصية تعود بالنفع له.

---

(1) إبراهيم الضي محمد أزرق، النوع الثقافي وأثره على التنمية الريفية، دراسة تطبيقية على ولاية جنوب كردفان، جامعة النيلين، رسالة ماجستير منشورة، 2008م.

(2) طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، دراسة تطبيقية للمقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، جامعة فرحات عباس سطيف، رسالة ماجستير منشورة، 2010 م.

15- دراسة السيد (2010م):[1]

تناولت الدراسة استراتيجيات المنظمات في تحقيق التنمية الريفية بشمال كردفان، هدفت الدراسة إلى التعرف على إبراز الاستراتيجيات التي يتبناها المشروع في منطقة الدراسة ودورها في التنمية الريفية والتحقق من مدى نجاح استراتيجيات المنظمات في تحقيق التنمية الريفية، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها إن استراتيجيات المشروع في المجال الزراعي لم تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وإن العوامل الطبيعية المتمثلة في الموقع والهامش والمناخ والتربة وإلى جانب العوامل البشرية والمتمثلة في التركيبة القبلية والخصائص الديمغرافية أسهمت سلباً على التنمية الريفية في منطقة الدراسة بضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات التي تتبعها المنظمات في إحداث التنمية وإرجاع إعدادها للمتخصصين لصياغتها بصورة تساعد في نجاح تنفيذها ونتائجها وضرورة مراعاة وقف التوسع الزراعي على حساب المراعي.

16- دراسة عتيقة (2010م):[2]

تناولت الدراسة اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية، وهدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى مساهمة نظم الإدارة المحلية في تحسين أوضاع الجماعات المحلية في المجتمعات المغاربية لأخذ مكانتها اللائقة بها على الصعيد الوطني، ومعرفة التقارب بين نظم الإدارة المحلية في الدول المغاربية وكيفية بناء نظام لامركزي موحد، **الفروض هي:** إن متطلبات اللامركزية لا تتوافق على التشريعات القانونية، بل مرتبطة بالأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية،إن زيادة الطابع

التشاركي بين المجتمع والدولة يؤدي إلى تنامي مستوى الثقة التسييرية وهو ما يساعد على تجسيد اللامركزية والمناهج هي: الوصفي وتحليل المفردات والمقارن، ومجتمع الدراسة الجزائر تونس والمغرب،وعينة الدراسة القيادات الإدارية والعاملون في المؤسسات العامة بدولة الجزائر، تونس والمغرب،وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: ضعف كفاءة عضو المجلس التشريعي من حيث الكفاءة التي تعتبر العنصر الأساس لتطبيق اللامركزية الإدارية وعدم تجسيد مبدأ المشاركة الشعبية في التسيير المحلي، وأوصت الدراسة بأن ضمان اللامركزية الإدارية يتوقف على تحقيق التوازن بين الهيئات المحلية والصلاحيات المخولة لها، وتفعيل المجالس المحلية يتوقف على درجة الوعي والرقي لدى الشعوب المحلية لأن ذلك يدعو إلى التوجه إلى اللامركزية الإدارية.

17- دراسة أبوزايدة (2010م):[3]

تناولت الدراسة دور مشروع تنمية أرياف الأبيض في إنشاء البنيان المؤسسي القاعدي للتنمية الريفية المستدامة، هدفت الدراسة إلى تقرير درجة كفاءة وفاعلية التنظيمات القاعدية التي أنشأها المشروع في تحريك الموارد لتحقيق التنمية المستدامة وتقدير تأثيرات المشروع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستفيدين

---

(1) محمد إبراهيم احمد عوض السيد، استراتيجيات المنظمات في تحقيق التنمية الريفية، دراسة تطبيقية بولاية شمال كردفان،جامعة كردفان، رسالة ماجستير منشورة، 2010 م.

(2) كواشي عتيقة، اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية، دراسة تطبيقية لدول المغرب، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، رسالة ماجستير منشورة، 2010م.

(3) يوسف أودون ابوزايدة، دور مشروع تنمية ارياف الابيض في إنشاء البنيان المؤسسي القاعدي للتنمية الريفية المستدامة، دراسة تطبيقية بولاية شمال كردفان، كردفان، رسالة ماجستير منشورة، 2010م.

وتقدير التغيرات التي أحدثها المشروع في الأنماط السلوكية السالبة المستهدفة، **أسئلة الدراسة وهي** هل نجح المشروع في إنشاء البنيان المؤسسي القاعدي القادرعلى استدامة التنمية؟،ماهي التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع على المستهدفين ؟، والمناهج هي: الوصفي التحليلي، المسح الميداني و دراسة الحالة والاستقرائي، مجتمع الدراسة هو محلية شيكان، عينة الدراسة هم العاملون بالأجهزة الادارية بمحلية شيكان وأفراد المجتمع الريفي،و توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها إن التنظيمات القاعدية لها دور كبير في تحريك الموارد وقيادة التنمية الريفية إذا ارتبط إنشاؤها بالقانون، وهنالك تأثيرات إيجابية قد حدثت أهمها رفع الوعي حول التنمية المجتمعية المرتبطة بالبيئة والمشاركة المبنية على النوع الاجتماعي والتحسن في مستوى المعيشة، وأوصت الدراسة بضرورة اتباع نظام المحاور عند إجراء المسح الأول للمجتمعات لتحديد خط الأساس لتحقيق الأهداف العامة للتنمية الريفية ودعم الجسم المركزي للمستهدفين مالياً وفنياً ليتمكنوا من القيام بإعادة تشكيل لجان تنموية بمنطقة المشروع.

18- دراسة عبدالله (2011م):[1]

تناولت الدراسة تأثير المنظمات غير الحكومية على التنمية الريفية في السودان ومدى فعالية برامجها في خلق مشروعات تنموية مستدامة، دراسة تطبيقية على ولاية كسلا، وهدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى فعالية المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية والتعرف على أسباب نجاحها أو فشلها في تحقيق برامجها تجاه المستفيدين، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها إن هنالك تزايداً للمنظمات التطوعية غير الحكومية نسبة للظروف التي مر بها السودان، حيث أستدعى ذلك دخول منظمات أجنبية غير حكومية وإنشاء أخرى وطنية لتلبية الإحتياجات الضرورية للسكانالذين يتعرضون لتلك الظروف التي فاقت إمكانية السودان، وأوصت الدراسة بأهمية بناء قواعد بيانات من قبل المؤسسات الحكومية المتخصصة حول عمل المنظمات غير الحكومية تتضمن المناطق التي تحتاج لتدخلها والتي تشتمل الفئات المستهدفة والبرامج والمشاريع المراد تنفيذها وضرورة مراجعة القوانين واللوائح المنظمة للعمل الطوعى وذلك لضمان استمرارية المشروعات التنموية بالريف.

19- دراسة أبوالبشر (2011م):[2]

تناولت الدراسة الفاقد التربوي وأثره على تنمية المجتمعات المحلية، دراسة تطبيقية على ولاية جنوب كردفان، هدفت الدراسة إلى توضيح ظاهرة الفاقد التربوي وأثره على تنمية المجتمعات المحلية وتقديم بعض المقترحات للحد من ظاهرة الفاقد التربوي الذي ينعكس سلباً على مشروعات لتنمية المجتمعات المحلية، وتوصلت الدراسة إلى أثر الفقر وجهل بعض المجتمعات انعكس سلباً على الأنشطة الاقتصادية بالمجتمعات المحلية و باستطاعة الدولة أن تلتفت لإرساء قواعد التعليم بعد حل المشكلة الأمنية، وأوصت الدراسة إلى تفعيل برنامج

---

(1) محجوب ابكر عبدالله، تأثير المنظمات غير الحكومية على التنمية الريفية في التوازن ومدى فعالية برامجها في خلق مشروعات تنموية مستدامة، دراسة تطبيقية على ولاية كسلا، جامعة الزعيم الأزهري، رسالة دكتوراه منشورة، 2011م.

(2) ياسر عمر أبوالبشر، الفاقد التربوي وأثره على تنمية المجتمعات المحلية،دراسة تطبيقية على ولاية جنوب كردفان، جامعة النيلين، رسالة دكتوراه منشورة، 2011م.

إلزامية التعليم ونشر المدارس على مستوى المناطق المحلية والريفية وإنشاء ورش للأعمال الصناعية واليدوية لتأهيل الفاقد التربوي يساهموا في برنامج التنمية المجتمعية في المستقبل.

20- دراسة محمد (2011م):[1]

تناولت الدراسة أثر الحكم المحلي في التنمية المستدامة بمحليات الخرطوم، هدفت الدراسة إلى دراسة أوضاع الحكم المحلي في السودان من خلال اختبار فروض البحث والتعرف على المحليات المستهدفة بالدراسة، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز موارد الحكم المحلي وضعف خدمات التنمية المستدامة وتدريب القوى العاملة وفعالية الأدوار الرقابية للمجالس التشريعية والاختلال في معايير إنشاء المحليات ومستوى التنمية المستدامة ووجود علاقة ذات دلالة معنوية بين عجز موارد الحكم المحلي وضعف خدمات التنمية المستدامة والإخلال في معايير إنشاء المحليات وفعالية الأدوار الرقابية للمجالس التشريعية ومستوى التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق الجيد بين الولايات والمحليات ومراجعة التشريعات والقوانين الخاصة بالحكم المحلي بما يحقق الاستقلال والتكامل مع مستوى الحكم المحلي وإعادة النظر في قسمة الموارد المالية بين الولايات والمحليات لمقابلة توفير الخدمات للمجتمع.

21- دراسة صالح (2012م):[2]

تناولت الدراسة أثر الموارد المائية على التنمية الريفية بولاية شمال دارفور، دراسة تطبيقية على محلية دار السلام، هدفت الدراسة إلى بيان طرق استغلال الموارد المائية بالولاية ومقارنتها بالأساليب المتبعة في منطقة الدراسة وإظهار مساهمة الدولة في تطوير مصادر المياه في المنطقة وتقييم طرق استغلال الموارد المائية الحالية وتحديد مدى تأثير الموارد المائية في تنمية المجتمعات الريفية، **الفروض هي:** عدم استغلال الموارد المائية بمنطقة الدراسة يعتبر من الأسباب التي أدت إلى عدم حدوث التنمية، مازالت أساليب استغلال الموارد المائية في منطقة الدراسة تتم بصورة بدائية فأدت الى عدم تحقيق التنمية.

والمناهج هي: دراسة الحالة والتاريخي والإقليمي والوصفي التحليلى والإحصائي الكمي والبيئي و**مجتمع الدراسة هو محلية دار السلام و**عينة الدراسة هم القيادات الإدارية بمحلية دار السلام وممثلو تنظيمات المجتمع الريفي، و وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: عدم توفر المياه بصورة كافية كان له أثر على التنمية بصورة عامة في منطقة الدراسة، وإن معظم دخل الفرد بصرف على المياه الأمر الذي أثر على مستويات المعيشة في المنطقة، وأوصت الدراسة بضرورة تدريب أرباب الأسر في مجال تقانات حصاد المياه وتدريب الكادر البشري في المجالات التنموية ورفع الحس البيئي لديهم.

---

(1) خالد الخطابي ادم محمد، أثر الحكم المحلي في التنمية المستدامة، دراسة تطبيقية على محليات ولاية الخرطوم، نيالا، القضارف، الدامر، جامعة النيلين، رسالة دكتوراه منشورة، 2011م.

(2) أحمد إسماعيل إبراهيم صالح، أثر الموارد المائية على التنمية الريفية بولاية شمال دارفور، دراسة تطبيقية على محلية دار السلام، جامعة ام درمان الأسلامية،رسالة دكتوراه منشورة، 2012م.

22- دراسة علوان (2014م):[1]

تناولت الدراسة تجربة الحكم المحلي في السودان وأثرها على التنمية المتوازنة، دراسة تطبيقية على ولاية جنوب دارفور، هدفت الدراسة إلى إبراز دور الحكم المحلي في التنمية المتوازنة والمساهمة في كشف الواقع المعاش في تحقيق التنمية المتوازنة ومساعدة متخذي القرار فيما يسهم في تطوير الحكم المحلي وتحقيق التنمية المتوازنة، **الفروض هي:** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم القوانين ولوائح الحكم المحلي والاضطرابات الأمنية وعدم الاستقرار في مؤسسات الحكم المحلي وسوء التخطيط وعدم التوظيف الأمثل للموارد والكوادر البشرية والسلطة المركزية الخانقة، ضعف دور المشاركة الشعبية ومستوى التنمية المتوازنة بالولاية، والمناهج هي التاريخي، الاستقرائي و الوصفي التحليلي، مجتمع الدراسة هو ولاية جنوب كردفان، وعينة الدراسة محليات ولاية جنوب كردفان، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: قوانين ولوائح الحكم المحلي لم تطبق على أرض الواقع وبالتالي أدت إلى عدم إحداث التنمية المتوازنة وتدخل المركز في الشأن المحلي والولائي وخلق الوظائف ولترضيات وتوظيف طاقات المجتمع لخدمة رغبات الأفراد أعاق تجربة الحكم المحلي وبالتالي التنمية المتوازنة، وأوصت الدراسة بمراجعة قوانين الحكم المحلي من أجل تفعيلها وإنزالها على أرض الواقع نصاً ومضموناً ومراجعة أسس ومعايير إنشاء المحليات ومؤسسات الحكم المحلي الأخرى وعدم الميل إلى الترضيات القبلية على حساب التنمية والخدمات.

23- دراسة أسير (2014م):[2]

تناولت الدراسة تفعيل دور السياحة في التنمية الريفية بسوريا،دراسة تطبيقية على المنطقة الساحلية السورية، هدفت الدراسة إلى محاولة الإجابة على ما هو مفهوم السياحة المرتبط بالمناطق الريفية وما هو أثر السياحة على بعض الأسر التي تعمل فيها في الريف السوري بالمقارنة مع الأسر الأخرى غير العاملة، **الفروض هي:** توجد فروقات جوهرية في مستويات المعيشة بين الأسر التي تعمل في السياحة والزراعة معاً، توجد فروقات جوهرية بين مستويات المعيشة بين الأسر التي تعمل في الزراعة والأسر التي تعمل في الزراعة والمهن اليدوية معاً، والمناهج هي: الوصفي التحليلي، التاريخي و التحليل الإحصائي SPSS، ومجتمع الدراسة المنطقة الساحلية بسوريا، وعينة الدراسة هم الأسر التي تعمل في المهن اليدوية والزراعة بريف سوريا، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: تحتاج تفعيل دور السياحة في الريف مساهمة من الجهات العاملة المسؤولة عن السياحة وللقطاع الخاص دور في تفعيل السياحة الريفية، أوصت الدراسة بتشجيع إنشاء التعاونيات الريفية لما لها من أثر في تنمية السياحة الريفية والحرص على أن يكون المساهمون في السياحة الريفية من سكان المنظمة نفسها.

---

(1) صالح ادم محمد علوان، تجربة الحكم المحلي في السودان وأثرها على التنمية المتوازنة، دراسة تطبيقية على ولاية جنوب دارفور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه منشورة، 2014م.

(2) ميساء داؤد أسير تفعيل دور السياحة في التنمية الريفية بسوريا، دراسة تطبيقية على المنطقة الساحلية السورية، جامعة تشرين، سوريا، رسالة دكتوراه منشورة، 2014م.

24- دراسة فيرين (2015م):[1]

تناولت الدراسة تطور الحكم المحلي في السودان، دراسة تطبيقية بولاية جنوب كردفان، جبال النوبة نموزجاً، هدفت الدراسة إلى إبراز دور اللامركزية الإدارية في الحكم الفيدرالي وتحقيق مبدأ الشورى والمشاركة الشعبية داخل المنظمة الإدارية الولائية والمحلية ودراسة ظاهرة إنشاء وإلغاء أو دمج الأشكال الإدارية بمنطقة الدراسة وأثرها على الكفاءة والفعالية الإدارية واختيار وجود المشاركة المجتمعية، **الفروض هي:** عدم اشتراك المواطن في نشأة وإدارة مديرية جبال النوبة نتج عنه عدم نيل رضاه، عدم اشتراك مجتمع الدراسة في قرار دمج غرب كردفان في جنوب كردفان نتج عنه رفع المطالبات المتكررة لإعادة تلك الإدارة إلى سابق عهدها والمناهج هي: التاريخي، الإحصائي الوصفي والاستقرائي التحليلي، و مجتمع الدراسة وعينة الدراسة ويشمل العاملين بمؤسسات الحكم الولائي بجنوب كردفان والموظفين العاديين من ذوي الوعي الإداري (الإدارة الأهلية) أما عينة البحث العشوائية تشمل العاملين في مجلس التشريعي ولاية جنوب كردفان والأمانة العامة للحكومة بولاية جنوب كردفان،وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: خضع مجتمع الدراسة لظاهرة التمرد والتقلص في حدوده الجغرافية وهياكله الإدارية لعدد من المبررات دون مصوغ علمي أو منشور ولم توقف تجربة الحكم اللامركزي في معالجة مشكلة الحزمة الإدارية الذي شخصته اتفاقية نيفاشا بل أخفقت فيه إخفاقاً كبيراً فعادت المنطقة لمربع الحرب مرة أخرى، أوصت الدراسة بضرورة تطبيق الحكم الفيدرالي بجد وشفافية وإشراك مجتمع الدراسة في الممارسة الإدارية والتأكيد على دور اللامركزية الإدارية في الحكم الفيدرالي في مجتمع الدراسة خاصة والسودان عامة.

25- دراسة محمد (2016م):[2]

تناولت الدراسة أثر مشروع صندوق تنمية المجتمع في تحقيق التنمية الريفية، دراسة تطبيقية على ولايات كردفان، هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز مفاهيم ونظريات التنمية التقليدية والحديثة وبيان أثر مشروع صندوق تنمية المجتمع في تنمية الريف وتوضيح أثر المشاركة الشعبية في تنمية الريف، **الفروض** هي: توجد علاقة إيجابية بين مشروع تنمية المجتمع وتنمية الريف، هنالك علاقة ايجابية بين مشروع صندوق تنمية المجتمع والمشاركة الشعبية، و المناهج هي أساليب الإحصائي الوصفي و الإحصاء التحليلي و التاريخي، ومجتمع الدراسة هو ولايات كردفان بحدودها الجغرافية، وعينة الدراسة هم الأفراد المستفيدون من أنشطة مشروع صندوق تنمية المجتمع بولايات كردفان، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: وجود علاقة إيجابية ومعتمدة إحصائياً بين الإنشاء وإعادة التعمير وتنمية الريف، وهناك أثر إيجابي للتدريب وبناء القدرات في تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية الريفية، وأوصت الدراسة بالاهتمام بإنشاء مؤسسات المياه

---

(1) عبدالباقي حسين فيرين، تطور الحكم اللامركزي في السودان، دراسة تطبيقية بولاية جنوب كردفان جبال النوبة نموزجاً، جامعة النيلين، رسالة دكتوراه منشورة،2015م.

(2) صلاح أحمد منيل محمد، أثر مشروع صندوق تنمية المجتمع في تحقيق التنمية الريفية، دراسة تطبيقية بولايات كردفان، جامعة كردفان رسالة ماجستير منشورة، 2016م.

والصحة والتعليم وبناء القدرات بالريف لأي مشروع يهتم بالتنمية الريفية وتفعيل دور المشاركة الشعبية حتى تساهم بشكل إيجابي في تنمية مجتمعات الريف.

- التعليق على الدراسات السابقة: Comment on Previous Studies

فتحت الدراسات الميدانية السابقة حول اللامركزية أبواباً مضيئة أمام وضع تصورات ومقترحات ترقي باستمرار إلى الاستفادة القصوى من هذه الأنظمة اللامركزية في إحداث تغيرات وتحسينات مستمرة إيجابية في كل مشروعات التنمية الريفية على اختلاف أنواعها ومجالاتها من أجل تحقيقها بكفاءة وفعالية عالية باعتبارها الوسيلة الأساسية في تحسين أوضاع المجتمع الريفي، بالإضافة إلى تحسين مستويات المعيشة لديهم.

- فجوة الدراسة: Study Focus

ركزت الدراسة على تناول اللامركزية وأثرها في تحقيق التنمية الريفية دراسة بالتطبيق على ولاية جنوب كردفان.

- أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة تتمثل في الآتي: Shared Points of Studies

التركيز على توضيح المفاهيم العامة للامركزية وتطبيقاتها، وبيان مدى أهميتها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، ومن حيث المنهجية تتفق أغلب الدراسات مع هذه الدراسة وخاصة في استخدام المنهج الوصفي، وإن معظم الدراسات في مجال العلوم الإنسانية تعتمد اعتماداً أساسياً على المنهج الوصفي، واتفقت معظم الدراسات السابقة مع هذه الدراسة في أن فلسفة اللامركزية باعتبارها الأسلوب أو السبيل المناسب لتحقيق التنمية الريفية التي تحسن الإنتاج والدخل ثم رفع مستوى المعيشة للريفيين بالإضافة إلى الاستقرار في القرى وكبح جماح الهجرة إلى المدن.

- أوجه الاختلاف بين الدراسات: Differences of Studies

إختلفت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في جوانب كثيرة حيث أن هذه الدراسة ركزت على المؤسسات العامة بولاية جنوب كردفان في حين ركزت بعض الدراسات السابقة على المنظمات التطوعية الخاصة في السودان، ومن حيث الأهداف نجد أن معظم الدراسات المشار إليها في هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على دور الأنظمة اللامركزية في تحقيق مشروعات التنمية الريفية والتي تعمل على تحسين الدخل وتحسين مستويات المعيشة لأهل الريف والتي تساعد على استقرارهم ويتضح ذلك جلياً من أهداف الدراسات التي تمت الإشارة إليها في المقدمة.

وهناك اختلاف وتميز لأهداف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، وأن معظم الدراسات السابقة ركزت على الجوانب النظرية للموضوع ولم تهتم بالجانب التطبيقي باستثناء القليل منها وخاصة في السودان.

- أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: Study Characteristic

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي إهتمت بتناول أثر غياب اللامركزية في تحقيق التنمية الريفية بولاية جنوب كردفان.

الفصـل الثاني

المركزية واللامــركــزية Centralisation and Decentralisation

المبحث الأول :مفاهيم أساسية للمركزية واللا مركزية

Basic Concepts of Centralisation and Decentralisation

المبحث الثاني : الحكم المحلى Local Government

المبحث الثالث : الفدرالية Federalization

المبحث الأول

مفاهيم أساسية للمركزية واللامركزية

Basic Concepts of Centeralization and Decentralization

1/ مقدمة : Introduction

إن المركزية تعتبر من الأنظمة التي تركز السلطة أي توزعها ثم تركزها في المشروع حسب الظروف الخاصة وذلك لما لها من أهمية كبيرة في نجاح أو فشل تقديم الخدمات المختلفة لأكبر عدد من أفراد المجتمع في الدولة المترامية الأطراف. (إسماعيل،2007م، ص 61).

2/ مفهوم المركزية: Concept of Centeralization

اعتمدت الدول في تسيير شؤونها على نظام المركزية، فهو أول النظم التي أتعبت في الحكم والإدارة(خديجة وهجيرة، 2016م، ص 14).

المركزية هي من الفاهيم التنظيمية الهامة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة تفويض السلطة ويمكن تعريفها كالآتي:(حماد،1984م،ص 150).

يعكس مفهوم المركزية تركيز السلطة في أعلى قمة الهرم الإداري، إنها حصر المهام والمسئووليات والوظائف في نقطة واحدة من الدولة تمثل عاصمتها مثل رئيس الحكومة والبرلمان والمحكمة العليا والمجلس.

تعني المركزية مدى الاحتفاظ بها عند المستويات العليا (المقلي، 2003م، ص 108):

للمركزية صور هي:

أ/ الصورة الأولى: تتركز السلطة الإدارية جميعها في يد الوزراء في العاصمة، حيث يشرف الوزراء من العاصمة على جميع المرافق العامة وطنية أو محلية، أي لا يكون هناك مجال لعمل المجالس البلدية أو الإقليمية للإشراف على المرافق المحلية بحيث يركز أمر البت والتقدير النهائي في جميع شؤون الوظيفة الإدارية في يد الحكومة المركزية فلهم سلطة إصدار القرارات النهائية أو تعديلها أو إلغائها كما يتم احتكار سلطة التعيين في الوظائف العامة.

ب/ الصورة الثانية: يخول إلى موظفي الوزارة في العاصمة أو في الولايات سواء نموذهم أو شكل لجان ولاية البت في بعض الأمور دون حاجة الرجوع إلى الوزير وقد أصبح ذلك ضرورة ملحة في تنظيم الدولة، وبالتالي ظهرت المراسيم التنظيمية.

تعني وجود حكومة واحدة بالمركز تتولى أداء العمل الإداري العام وتقديم الخدمات والسلع لجميع المواطنين أو هي توحيد كل مظاهر النشاط الإداري فى الدولة وتجميعها فى يد السلطة التنفيذية فى العاصمة (المركز) لتقديم الخدمات المطلوبة للجماهير (الجرف،1976م، ص22).

إن المركزية المطلقة نادرة الوجود فالسلطة المركزية لا تستطيع عادة فرضها فى كل أجهزة الدولة المنتشرة جغرافياً. (حتاتة العدد 29، 1965م).

3/ الاعتبارات الداعية إلى المركزية: Reasons for Centralization

هي توحيد كل مظاهر النشاط الإداري في الدولة (الجرف،1976م، ص22). وكما نجد هناك إعتبارات كثيرة داعية للمركزية تتمثل في الآتي: (حماد،1984م، ص 150):

أ/ إن الدول النامية عادةً ما تعاني من تخلف شديد في جميع المجالات والقطاعات وعلى هذه الدول أن تتخطى هذا التخلف وتكسر قيود الجهل والمرض بأقصى سرعة، وهذا لا يتأتى إلا بالعمل المتواصل والجبار، والحكومات التي تأخذ على عاتقها قيادة شعوبها نحو مستقبل أفضل للحياة في شتى المجالات مركزياً.

ب/ توحيد الجهود والإحتفاظ بحركة واحدة للسلطة والقوى المؤثرة، بل تجد نفسها مضطرة إلى التخطيط القومي الشامل، وهذا يحتم قرارات ورقابة مركزية.

ج/ إن النمو الحضاري في الدول النامية عادةً ما يكون سريعاً في المدن الرئيسة والعواصم فهذا يعني خلق ضغوطات كبيرة على الخدمات في المركز وهذا يحتم أن تكون الإدارة مركزية لكي تقدم الخدمات بكفاءة عالية لتغطي الإحتياجات الكلية للمجتمع.

4/ كما تم تناول الإعتبارات الداعية إلى المركزية فيما يلي (درويش، 1978م، ص 263):

أ/ رغبة في تركيز السلطة لمواجهة الجماعات المختلفة داخل وخارج التنظيم.

ب/ رغبة بعض الرؤساء الإداريين في مباشرة نشاط معين بأنفسهم.

ج/ انتفاء عيوب المركزية بسبب الثورة الإدارية الفنية في أدوات الاتصالات في إدارة التنظيم الإداري.

5/ فوائد المركزية: Advantages of Centraliszation

تتمثل في الآتي: (بشايرة، 1991م، ص 59):

أ/ تعزيز العدالة الإجتماعية وتوفير تساوي الفرص التعليمية.

ب/ تأمين مصادر تمويل مستقرة.

ج/ تحقيق العدل من خلال وحدة القرار وثباته.

د/ تأمين الخدمات عالية الكلفة كخدمات الحاسب الآلي.

هـ/ تعميم الانتفاع بالطاقات البشرية وتجميل المجتمع بكامله أعباء وإعدادها وتدريبها.

ي/ تأمين التنسيق والخبرة الفنية وضمان تحمل المسؤولية.

ر/ توفير تخطيط أفضل، وموارد مالية أفضل.

ز/ رفع معايير الأداء والتفويض بمستوى التخصص المهني.

ذ/ تحقيق الإجراءات الرقابية على الوحدات الإدارية (المغربي، 2013م، ص 167).

س/ تأمين التنسيق والخبرة الفنية وضمان تحمل المسئولية (بشايرة، 1991م، ص 59).

6/ عيوب المركزية: Disadvantes of Centralization

على الرغم من المزايا السابقة لنظام المركزية إلا أنه يجب الحذر عند تطبيقه لتجنب ما قد ينشأ من العيوب الآتية (الصيرفي، 2005م، ص 170):

1/ البطء في تقديم الخدمات من الإدارة المركزية إلى الإدارات الأخرى في المؤسسة دون إعطاء اهتمام

خاص بالعمل الهام أو العاجل لتلك الإدارات.

2/ تحمل المسؤولية في تلك الإدارة المركزية أعباء كثيرة بتفصيلاتها المتعددة والمتبعة، وكذلك الحال بالنسبة لموظفي هذه الإدارة.

3/ صعوبة عملية الاتصال المركزية بين مديري الإدارات المختلفة في المؤسسة ومديري إدارة الخدمات المركزية فيه، مما قد يعطل أو يؤجل اتخاذ الكثير من القرارات أو يقلل من كفاءتها كما يمكن أن يقوم بالعمل المطلوب موظفوا المستويات الدنيا في هذه الإدارة بدلاً من مديرهم.

4/ تقليل أهمية ودور الموظفون المساعدين في الإدارة المركزية خاصة فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات، إذ يتولو ذلك الموظفون ذوو المراكز العليا في هذه الإدارة ولا شك أن ذلك يؤثر على الروح المعنوية لهؤلاء المساعدين من ذوو المراكز الصغرى في هذه الإدارة مما يؤثر على حماسهم ودرجة اهتمامهم لاستمرار القيام بالأعمال الروتينية البسيطة.

5/ قد لا تستطيع الإدارة المركزية القيام ببعض الأعمال المتخصصة والفنية وكذلك الأعمال ذات الطبيعة السرية التي يطلب منها القيام بها.

6/ البطء في تقديم الخدمات من الإدارة المركزية إلى الإدارات الأخرى. دون إعطاء اهتمام خاص بالعمل الهام أو العاجل لتلك الإدارات. (الصيرفي، 2005م، ص 70).

7/ تفويض السلطة: Authority Delegation

يعتبر تفويض السلطة من المهام الأساسية التي يقوم بها المديرون لتنزيلها إلى المستويات الدنيا من أجل القيام بالمهام الإدارية المنوطة بها وفق الأسس العلمية في ذلك، مع الأخذ في الاعتبار أن التفويض يكون مكتوباُ ما أمكن. (ماهر،1985،ص190).

هناك تعريفات كثيرة لتفويض السلطة منها ما يلي:

– هو قيام الرئيس بتحديد المهام الواجب أن يقوم بها أحد مرؤوسيه وإعطائه السلطة اللازمة لقيام بهذا العمل.

– هو إعطاء أحد المديرين لأحد مرؤوسيه جزء من عمل مفروض أو تعود القيام به ويتبع هذا منح المرؤوس الحق في اتخاذ قرارات وإصدار أوامر وتعليمات وتوجيهات لأفراد أخرين حتى يمكن القيام بهذا العمل ويتبع هذا أيضاً ضرورة مساءلة المروؤس عن مدى استخدامه لهذه السلطة في تنفيذ العمل وإنجازه.

– يقصد به الحق في إتخاذ القرارات وإصدار الأوامر والتوجيهات (عبدالرحمن،2015 م، ص 192).

– يعني أن يقوم الرئيس أو المدير بدراسة الأعمال التي يؤديها، فيبقي لنفسه الأعمال التي يستطيع وحده أن يقوم بها بينما يوزع باقي الأعمال على العاملين معه(موسى،1975م،ص 11).

8/ أسئلة التفويض: Authorization Questions

الأسئلة التالية كبداية لتحليل يتعرف من خلاله المدير على تلك الأعمال التي يجب أو لا يجب تفويضها هي كالآتي (ماهر، 1985م، ص 193):

1/ ما هي الأعمال المطلوب أن تقوم بها في عملك؟

2/ من من مرؤوسيك يستطيع القيام بهذه الأعمال؟

3/ من من مرؤوسيك يستطيع لاحقاً القيام بهذه الأعمال بعد تدريبه؟

9/ مقومات تفويض السلطة: Authority Delegation Components

1/ مقومات تفويض السلطة الفعال:

يشترط لكي يكون تفويض السلطة فعالاً ويؤتي ثماره، أن تتوافر فيه العوامل الآتية (جادالله، 1999م، ص 116):

أ/ أن يكون الشخص الذي تفوض إليه السلطة قادراً على ممارستها، وتتوافر فيه الدراية الفنية بالعمل الذي يوكل إليه.

ب/ أن يكون المفوض إليه موضع ثقة الرئيس، لأنه يتحمل المسؤولية عن القرارات التي يتخذها المفوض إليه.

ج/ توفر نظاماً فعالاً للاتصالات والمتابعة والرقابة، بحيث يمكن التأكد دوماً من حسن استخدام السلطة المفوضة.

د/ ينبغي أن يُدرب المرؤوس على استعمال السلطة قبل أن تفوض إليه نهائياً وذلك بتنمية القدرات القيادية عند المرؤوسين تدريجياً.

هـ/ يجب أن يكون التفويض في حدود تخصص المفوض إليه ومتمشياً مع إمكاناته وخبراته ومعلوماته.

و/ تحديد واجبات المرؤوس وتفويضه السلطة اللازمة للقيام بهذه الواجبات وجعله مسؤولاً أمام الرئيس عن تحقيق هذه الواجبات.

ر/ يجب أن تساعد عملية التفويض على تحقيق أهداف المنظمة على أفضل وجه.

ز/ قيام المدير (مفوض السلطة) بمساعدة المفوض إليه لضمان صحة استخدامه للسلطة وعدم اتخاذه لقرارات لا تخدم تحقيق الأهداف المكلف ببلوغها.

10/ مصادر التفويض: Sources of Authorization

السلطة تستمد من مصدرين هي كالآتي(العبيدى،1997،ص 213):

أ/ المصدر الرسمي: يستمد من الوظيفة التي تمكنه من تنفيذ مهام معينة خاصة بها.

ب/ المصدر غير الرسمي: يتمثل في قوة إعجاب المرؤوسين بشخصية أو حكمة أو تأثير القائد الإداري على المرؤوسين.

11/ أهمية التفويض:Importance of Authorization

للتفويض أهمية تتمثل فيما يلي: (الشريف، 1978م، ص 50):

أ/ التفويض من شأنه أن يجعل السلطة والمسؤولية في أيدي أقرب للناس إلى العمل الميداني وهم الموظفون في المستويات الإدارية الأدنى المسؤولة عن التنفيذ.

ب/ من شأنه أن يرفع الضغط عن كاهل القادة الإداريين، فيمكنهم أن يتفرقوا لمهام القيادة الأساسية كالتخطيط والتوجيه والتنسيق ويترك للموظفين الأدنى مهمة إنجاز الأعمال المختلفة.

12/ مستويات التفويض للسلطة: Levels of Delegated Authority

توجد ثلاثة مستويات للتفويض هي كالآتي: (أي، 1988م، ص 310):

أ/ المستوى الأول: تفويض ما يجب عمله وكيفية أداء هذا العمل: ترك بعض الحرية للمفوض إليه فيما يتعلق بمعدل العمل والرقابة على الجودة ويناسب هذا المستوى الموظفين ذوي النضج الوظيفي المنخفض نسبياً، ويقتصر التفويض الحقيقي هنا على القرارات المتعلقة بمعدلات الأداء ومستويات الجودة المقبولة.

ب/ المستوى الثاني: التفويض على أساس ما يجب عمله وترك الحرية للمرؤوس في اختيار أسلوب الأداء ومعدل الأداء ومدى الجودة التي يتم بها العمل، وهذا المستوى يوفر مزيداً من الحرية والفرص للموظف ويناسب ذوي النضج الوظيفي المرتفع نسبياً.

ج/ المستوى الثالث: التفويض على أساس ما ينبغي تحقيقه من أهداف وترك الحرية للموظفين في تحديد ما ينبغي عمله وأسلوب الأداء ومعدله، وكذلك مدى الجودة التي يتم بها العمل، وهذا النوع من التفويض يصل بالمرؤوسين إلى تحمل مسؤولياتهم كاملة بدون تدخل من المفوض ويلائم هذا المستوى من التفويض الموظفين ذوي المستوى العالي من النضج الوظيفي، حيث يمنح الموظف جانباً من المسئولية والحرية لصنع القرارات.

13/ مبادئ التفويض: Priciples of Authorization

هناك مبادئ للتفويض تشمل ما يلي (محمد، 1997م، ص 231):

أ/ قيام الإدارة مسبقاً بتقييم درجة كفاءة الفرد الذي ستفوض له السلطات ومدى قدرته على استخدام هذه السلطات بشكل صحيح وبما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من التفويض.

ب/ ضرورة أن يكون التفويض مكتوباً والابتعاد عن التفويض الشخصي للسلطات لأنه يحمل في طياته الكثير من المشكلات.

14/ أنواع التفويض: Types of Authorization

يمكن تصنيف التفويض الإداري على أساس موضوي كالآتي: (فوزي، 1991م، ص 185):

أ/ تفويض الاختصاص: Competent Authority

يؤدي إلى نقل الإختصاص إلى المفوض إليه، بما يمنع المفوض من ممارسة اختصاصاته أثناء سريان التفويض.

ب/ تفويض التوقيع: Signature Authority

فلا يتضمن نقلاً للاختصاص ولا يمنع الرئيس ممارسة ذات الإختصاص رغم التفويض (الحلو، 1996م، ص 108).

من ناحية فإن تفويض الاختصاص بوجه إلى الموظف بصفته لا شخصيته، بينما تفويض التوقيع يراعي فيه الاعتبار الشخصي في المفوض إليه، فهو ينطوي على ثقة خاصة في المفوض إليه ثم فهو ينتهي إذا تغير المفوض أو المفوض إليه (حبيش، 1997م، ص 185).

15/ مزايا تفويض السلطة: Advantages of Delegated Authority

تشمل مزايا تفويض السلطة الآتي: (رفعت و أخرون، 2001م، ص 153):

أ/ السرعة في إتخاذ القرارات:

إذا كان للسرعة أهمية في نشاط المنظمة وخاصة في الحالات التي يكون فيها أصحاب السلطة الأصلية متغيبين عن مقار عملهم.

ب/ تحقيق الديمقراطية في الإدارة:

حيث يشترك أكثر من شخص في اتخاذ القرارات.

ج/ تدريب عدد من المساعدين ليكونوا مديرين في المستقبل (تكون ثاني صف من القيادات).

د/ تحقيق التقارب بين المستويات الإدارية العليا والمستويات الأخرى: الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التعاون والانسجام بينهما.

هـ/ التفويض بعمل على رفع الروح المعنوية للمرؤوسين وزيادة الشعور بالثقة والمسئولية لديهم.

و/ التفويض يمنع التعددية في المستويات الإدارية التي من شأنها أن تعيق الاتصالات وتدريب وتنمية المديرين.

16/ خطوات التفويض: Authority Delegation Steps

تتضمن عملية تفويض السلطة ثلاث خطوات رئيسه هي: (عوضة، 2000م، ص 17):

أ/ مايجب و يفصل تعويضاً للمرؤوسين من صلاحيات دون غيرها.

ب/ تحديد الشخص المناسب (المفوض له).

ج/ تكليف المرؤوس بواجبات معينة.

د/ إعطاء المرؤوس السلطة الكافية لأداء هذه الواجبات.

ر/ إن المرؤوس مسؤولاً أمام رئيسه عن الأداء.

17/ معوقات تفويض السلطة: Barriers to Authority Delegation

هناك موقات كثيرة لها دور بارز في إعاقة عملية تفويض السلطة منها ما يلي:

أ/ عدم وجود وسائل رقابية دقيقة لضبط السلطة المفوضة وقياسها (الخيري، 1988م، ص 349).

ب/ عدم الرغبة في تحمل الأخطار المحسوبة لتفويض السلطة حتى مع وجود رقابة كافية وتعليمات واضحة، لأن هناك استمرار احتمال حدوث أشياء غير متوقعة، ذلك أن التفويض دائماً ينطوي على نسبة من الخطر (الجيوس وجادالله، 1999م، ص 117).

ج/ أن يفوض الرئيس أحد معاونيه، دون أن يكون ذلك المعاون على قدر ملائم من الكفاية الإدارية.

د/ أن يتوسع الرئيس المختص في عملية التفويض، بغير أن يحتوي الدقة في اختيار المهام التي يحسن التفويض بشأنها.

هـ/ نقص الدراية الكافية بالأصول الواجب إتباعها في التفويض من تحديد الواجبات للمروؤس بدقة، ثم منحه السلطة اللازمة لمباشرة هذه الواجبات وأخيراً جعله مسؤولاً أمام رئيسه عن تلك الواجبات (المغربي، 1988م، ص 351).

و/ كما تناول معوقات تواجه تفويض السلطة كالآتي (أبوقحف وآخرون، 2011م، ص 261):

1/ قد يكون المدير غير منظم في عمله، وعندئذ لا يستطيع التفويض بطريقة منهجية.

2/ خوف المدير أو عدم ثقته في إمكانية إنجاز المرؤوس للعمل المكلف به بطريقة جيدة أو أنه يأخذ وقتاً أكثر من اللازم.

3/ إعتقاد المدير أن أفضل وسيلة لأداء عمل ما أن يؤديه بنفسه وأن خطأ المرؤوس قد يكون مكلفاً.

4/ عدم رغبة المرؤوس نفسه في تحمل المسؤولية أو افتقاره للخبرة الكافية.

18/مفاهيم اساسية للامركزية: Basic Concepts of Decentralization

في بداية التسعينات شهدت العديد من البلدان في العالم مجموعة من الاصلاحات تضمنت الاتجاه نحو المزيد من اللامركزية في إدارة السياسة العامة للدولة وفي صناعة القرارات المحلية.وجاء هذا المفهوم كحتمية طبيعية ليجر الاتجاهات الجديدة نحو تفعيل مبادئ الحكم الراشد (الصيرفى،2005 ص17).

كما أن الأسلوب اللامركزى Decentralization الذي تأخذ به كثير من دول العالم هو الذى يقسم الإختصاصات والسلطات العامة بين الحكومة المركزية وبين نوع من أنواع الحكم المحلى Local government بقانون. وفى هذه الحالة تتولى الحكومة المركزية سلطة تخطيط السياسات العامة للدولة والقرارات الكبرى المتصلة بالتخطيط الإقتصادى والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمرافق القومية التى تؤدي خدماتها إلى جميع المواطنين على قدم المساواة (أبو سن، محمود،2006م،ص13).

19/ مفهوم اللامركزية: Concept of Decentralization

للامركزية مفاهيم متعددة منها ما يلي:

– يشير (الكبيسي، 1980م، ص 40) إلى أن اللا مركزية بأنها توزيع المسؤوليات والصلاحيات علي المستويات الثلاث الافقية والعمودية والجغرافية في المنظمة.

– يعرفها (علاوي،1998 ص360) بأنها أسلوب من أساليب تنظيم العمل، حيث تمنح الوحدات المختلفة قدراً كبيراً من الادارة الذاتية وهذا يعني منح الصلاحيات والمسؤوليات إلى المستويات الأدنى في التنظيم.

– يرى (wite 2003 , p 43) اللامركزية بأنها نقل الصلاحية تشريعية كانت أو قضائية أو إدارية من المستويات الحكومية العامة إلى المستويات الدنيا.

ويرى (Henry Maddik1993 ،(P23) إن اللامركزية يقصد بها تفويض الإدارة المركزية السلطات المناسبة إلى الإدارات البعيدة عنها جغرافيا للقيام بمهام عهدت بها إليها.

– يعرفها (مبارك،2010م، ص40) بأنها كنظام وأسلوب يقوم بتوزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات مستقلة عنها قانونياً وهي بهذا المعني قد تكون لامركزية سياسية أو لامركزية إدارية.

– يشير (من الله، 1998م، ص14) إلي أن(اللامركزية هي نقل سلطات وصلاحيات علي اساس جغرافي ويكون نقل هذه السلطات والصلاحيات عن أي من طريقين (أ) التفويض(ب) التخويل، ففي التفويض تحول السلطات لممثلين للوزارة المختصة ويكون المفوض إليه عادة موظف في الوزارة أو المصلحة المفوضة أما في التخويل فإن السلطة تحول لمجالس محلية.

– يرى (عبد الرحمن،2015م،ص142) إن اللامركزية تعني تقسيم السلطةٍ الإدارية وتوزيعها بين الهيئة المركزية الممثلة في المستوى الإداري الأعلى، والهيئات الأخرى غير المركزية، حيث تقوم الأخيرة بممارسة سلطتها الإدارية تحت إشراف ورقابة الأولى.

– تعريف (حسين،1982،ص14) يقصد بها توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة محلية أو مصلحية تباشر إختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها.

– يرى (داني، العدد 5،2008، ص63) إن اللامركزية تعني التشتت الجغرافي بمعني توزيع مهام المنظمة لتؤدي عبر فروع في أماكن متفرقة فيركز هذا التعريف علي زيادة درجة التفويض أو التخويل للسلطة من أجل اتخاذ القرارات وحل المشكلات الإدارية على كافة المستويات التنظيمية.

– يشير (درويش،1978م ص.36) يقضي النظام اللامركزي بأنه توزيع العمل الإداري للدولة بين جهازها الإداري والمركزي أو بين أجهزة إدارية أخرى في مختلف مناطق إقليم الدولة يكون لها أوجه استقلال محددة في ممارستها للعمل الإداري في النطاق المكاني أو الإقليم المحدد لها.

– تعريف (الشيخلي 1983 ص13) يجري توزيع السلطات والاختصاصات والوظائف في هذا النظام بين الإدارة المركزية والإدارات المحلية على نحو يكفل للأجهزة القيام بأعباء وظائفها دون انتظار صدور قرارات من الإدارة المركزية.

– إن اللامركزية لا تعني في الحقيقة أكثر من سلطة الدولة في تحويل شيء من اختصاصاتها لبعض الهيئات المحلية، استجابة لاعتبارات متباينة جغرافية (كانبساط إقليم الدولة)،أو إنسانياً كالاستجابة إلى تباين ظروف البيئات المحلية داخل الوحدة السياسية (بدوي وآخرون،2013م، ص 80).

20/ المفهوم الإداري للامركزية: Managerial Concept of Decentralization

في أدب نظرية التنظيم ينظر للامركزية في إطار الهيكل التنظيمي التخصصى هنا يمكن ملاحظة عدم وجود لامركزية بالمعني المطلق للمصطلح فأصول التنظيم الإداري وخضوعاً لمقتضيات التخصص وتقسيم العمل تميز بين الهيئات علي الفصل بين الوظائف بصورة جامدة فى الوظيفة الإستشارية التنفيذية الرئيسية والهيئات الفنية المساعدة والهيئات الاستشارية مثلاً لايرسم لها حدود واضحة في الغالب. أما الوظائف التي تؤديها الهيئات الفنية المساعدة فى العادة لايعهد بها إلى هيئات متخصصة إلا بصورة جزئية وقد تضطر بعض الهيئات الفنية المساعدة إلي القيام ببعض الوظائف الإستشارية نتيجة لعدم التميز بدقة بين كل نوع من تلك الوظائف.

التخصص في نظرية التنظيم ليس وفقاً علي الوظيفة وحدها بل هنالك تخصص حسب الإقليم أيضاً، وذلك بتخصيص إدارة المواطنين في مناطقهم المحلية بدلاً من اقتضاء الخدمة في الإدارة الموجودة بالعاصمة القومية وهذا هو جوهر اللامركزية كذلك، يتناول مفهوم اللامركزية الإدارية من زاوية عملية اتخاذ القرار فحجم أي منظمة وحجم المسؤوليات المكونة إليها لإنجازها بتعقيداتها الإدارية وما يستجد من مشاكل متطورة وغير متطورة يستوجب لامركزية اتخاذ القرار (معلا،2008 م، ص 290).

21/ المفهوم السياسي للامركزية : Plotical Concept of Decentralization

إن المؤرخين وعلماء الاجتماع يرون أن فكرة الحكومة كهيئة تمارس السلطات السياسية في المجتمع نشأت أول ما نشأت في مفهوم محلي هو مفهوم العشيرة ثم القبيلة والقرية وهي المجتمعات السياسية الأولى. ولقد اعترف الفكر السياسي منذ القدم بالسلطات المحلية في إطار السلطة المركزية.

الحكومات التقليدية كانت ولازالت تتمثل في شيوخ القبائل ورؤساء العشائر وحكام المدن والمقاطعات من البلاد.

وقد كانت حكومة القبيلة وماتزال تتكون من شيخ القبيلة الذي يستند في مباشرة السلطة السياسية علي الوراثة ويعاونه في الغالب مجلس يتكون من أعيان القبيلة وشيوخها كما أن حكومة المدن والبلديات الكبرى نجد أصولها التاريخية من نظام دولة المدينة الذي عرفته الحضارة الإغريقية القديمة (من الله،1998م ص24).

اللامركزية تعتبر ظاهرة تنظيمية واسعة الانتشار، و من الصعوبة الاعتماد على وحدة إدارية واحدة فى اتخاذ كل القرارات الهامة، ولهذا فإن سلطة اتخاذ هذه القرارات لابد من ان تتقاسمها حتى يستطيع الأفراد القادرون على فهم ومعرفة تفاصيلها بذكاء. لعلى من المبررات الهامة فى تطبيق اللامركزية، أنها تعتبر حافزاً وقوة دفع بالنسبة للأفراد المبدعين، فالمديرون الأذكياء يحتاجون دائماً إلى مساحات للمبادرة (معلا، 2008م،ص293).

لقد لاحظ الباحث أن اللامركزية هي عملية توزيع السلطات والصلاحيات والاختصاصات بين المركز والولايات بقانون، وذلك من أجل الاستقلالية فى التخطيط للتنمية سواءأن كان الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية،الإدارية، الثقافية. وذلك لتقصير الظل الإداري وتقديم الخدمات لأفراد المجتمع بدقة وسهولة ويسر وفق أولوياتهم منها.

22/ الميل نحو لامركزية السلطة : Tendency to Decentrized Authority

لخص (العتيبي؛2005ص169) الاتجاه نحو لامركزية السلطه فى سبعة نقاط على النحو التالى :

أ/ في الدولة الصناعية التي تعتمد المؤسسية في مختلف متطلبات الدولة والمنهج الديمقراطي في الحكم وتؤمن بالمشاركة في اتخاذ القرار والتخصص.

ب/ في المنظمات التي تتمتع بكفاءات عالية في قواها البشرية وجد فيها التعاون والثقة المتبادلة بين الإدارة والعاملين في المنطقة.

ج/ في المنطقة التي تتمتع بتجانس بين موظفيها والعاملين فيها ووجود نقابات مهنية متطورة تفرض المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يختص بالعاملين.

د/ في الظروف الاستثنائية التي تفرض سرعة اتخاذ القرار، خاصة في المنظمات الكبرى أو ذات الإجراءات الروتينية الطويلة.

23/ كما يمكن تواجد اللامركزية بنسبة أكبر إذا توفرت الظواهر التالية (محمد،2007ص196):

أ/ إذا كان عدد القرارات المتخذه على المستويات الإدارية الدنيا كبيراَ.

ب/ إذا كان عدد الوظائف التي تتأثر بقرارات المستويات الدنيا كبيراَ.

ج/ إذا كانت القرارات المتخذة لا تحتاج إلى مراجعة وضبط فالمؤسسات التي تتطلب من الفرد أعلام رئيسة بالقرارات التي يتخذها تتمع بلامركزية أقل من المؤسسات التي تتطلب التحقق من القرار عند اتخاذه.

يرى(حتاتة، العدد 19، 1965، ص3) إن اللامركزية المطلقة لا تكاد توجد في العصر الحديث إلا نادراَ، إذ تتدخل الإدارة المركزية عادة بقدر يقل أو يزيد لتفرض نفوذها أو بعض نفوذها، إلا في شأن الأمور التنظيمية الهامة والسياسة الرسمية للدولة فقط، لقد لاحظ الباحث فى هذا الإطار أن الميل نحو اللامركزية ضرورة حتمية، لأنها السبيل الوحيد لإخراج الولايات من ضائقة التمركز والاعتماد على المركز فى الإعداد والتخطيط لمشروعات التنمية فى مجالاتها المختلفة لتوجه الولايات للاعتماد على نفسها فى التخطيط للمشروعات التنموية المختلفة محلياً (الاستقلال عن المركز).

24/ تحديد دراسة اللامركزية :

بإعتبار اللامركزية كأسلوب إداري وتنظيمي يقوم علي استقلالية الوحدات التنظيمية أي استقلالية اتخاذ القرارات، فإن اللامركزية بمعنى التوسع في تفويض السلطة،لا يمكن أن تكون مطلقة وهذا يعني أن أي تنظيم إداري لمؤسسة ما لابد أن يتضمن قدراَ من المركزية وقدراَ اَخر من اللامركزية،ومعني هذا أن اللامركزية هي تعبير نسبى،فإن التوازن بينهما يصبح احياناً مهماً وهذا التوازن تحدده العلاقة التنظيمية بين المستويات التنفيذية والمستويات العليا ويمكن الإستدلال به من ناحيتين (احمد واخرون،1995م، ص69):

أ/القرارات التى يحتفظ بها المستوى الأعلى بحق إصدارها.

ب/ مدى مساهمة المستويات التنفيذية في صنع القرارات التخطيطية والرقابية.

25/ أهداف اللامركزية : Objectives of Decentralization

إن نظام اللامركزية الذي يطبق في أى قطر يمثل إطار لسياسات الحكومة، اي هو في واقع الأمر إلا تعبيراً لأهداف معينة وأن تلك الأهداف تتلخص في الأتي (الأصم، 1992م، ص 50):

1/ اللامركزية كوسيلة أو أداة لبناء الأمة: Decentralization as Means of Building Nation

يتضح هذا الإتجاه من إهتمام الدولة بوحدة القطر السياسية، ففي الأقطار التي لم يتم فيها ترسيخ الوحدة السياسية يقوم نظام اللامركزية أساساً علي تحقيق الوحدة الوطنية والحد من عوامل التفرقة التي تعاني البلاد منها وفي مثل هذه الأحوال تكون الحكومة حزره في إقامة حكم محلي يخلق مراكز قوى تقوي علي منافسة أو معارضة الحكومة المركزية.

إن تحقيق وترسيخ الوحدة الوطنية يعتبر مؤشراً قومياً إيجابياً لنقل السياسة المركزية والسير قدماً في تنفيذها والتأكد من عدم تعريض وحدة البلاد للتفتيت والتمزق.

2/ الديمقراطية : Democracy

كثير ما يقال إن الحكم المحلي هو المدرسة المثالية للديمقراطية ولكن ما زالت هنالك همسات قوية خافتة حول هذه النظرية تطفو على السطح بين حين و آخر عند مناقشة أو بحث مستقبل الحكم المحلي وأعتقد أن الديمقراطية من أهم مقومات الحكم المحلي.

3/ الحرية: Freedom

في عدد من الأقطار تعتبر الحرية كأصل محور فلسفي لنظام الحكم ويمكن أن تعرف الحرية بأنها فلسفة سياسية تمتد من الفرد إلى المجتمعات وبهذا المعنى الراسخ تكون أضافت مفهوماً جديداً للاستقلال المحلي، حيث إن مبادئ الحكم المحلي يجب أن تكون حرة في التحرك في مجالها لتراعي مصالح وتطلعات جماهيرها

4/ كفاءة الإدارة : Management Efficiency

تعتبر كفاءة الإدارة في تصريف مهامها من العوامل والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند تقرير هيكل نظام الحكم المحلي في الأقطار التي بلغت شأواً كبيراُ في إصلاح حكمها مما يقود إلي خلق نظام مركزي معزز للامركزية واسعة مدركة لواجباتها وقادرة على تسييرها بكفاءة وفاعلية تكفل إيقاف التدني المستمر في مستوى الأداء والإهمال وانعدام الرقابة.

5/ التنمية الاجتماعية والاقتصادية: Socioeconomic Development

إن التقدم الحضاري والنضوج الفكري السياسي الذي شهدته البلاد بعد الحرب العالمية الثانية والزيادة الكبيرة في الخدمات، وتضاعف عدد المدارس في مختلف المراحل والمستشفيات والشفخانات تقتضي الأخذ بنظام الحكم المحلي والحكم الإقليمي وتطبيقه بطريقة ترضي تطلعات وطموحات المواطنين خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترقية الخدمات وزيادة معدلات الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للفرد وإحداث التحول الاجتماعي المنشود بالإضافة إلى تطور الموارد الاقتصادية المتاحة باكتشاف الموارد الطبيعية الموجودة فيها.

6/ إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم : Public Participation

أن نمط الحكم يتأثر عادة بتغيير الإسلوب فإشراك المواطنين في إدارة شؤون إقليمهم والإتصال اللصيق بهم لتلمس رغباتهم واحتياجاتهم لا يقل أهمية من الانتقال بهم من الفردية البروقراطية إلى الجماعة الديمقراطية وفي ذلك تأكيداً لمبدأ القيادة الجماعية والمسؤولية التضامنية.

7/ الإشراف والتنسيق : Supervision & Coordination

لابد من إعطاء قدرٍ كاف من الاعتبار لمراعاة صلة الحكومة المركزية بإدارة الإقليم وضرورة التنسيق بين نشاطات الوزارات والوحدات المختلفة وأجهزة الحكم المحلي ضماناً لسلامة العمل وتفادياً للتضارب وتداخل الإختصاصات.

26/ أنواع اللامركزية : Types of Decetralization

اللامركزية كنظام للحكم وأسلوب في الإدارة يقوم علي توزيع الصلاحيات والإختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة عنها قانونياً وهي بهذا المعني قد تكون لا مركزية سياسية ولا مركزية إدارية.

والفرق بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية هي: أن للأولى وضعاً دستورياً يقوم على توزيع الوظائف الحكومية المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة الاتحادية في العاصمة وحكومات الولايات أو الكانتونات أو غيرها من الوحدات السياسية. ويوجد هذا النوع من التنظيم في الدول المركبة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً وسويسرا، وهذا الأسلوب يناسب الدول الكبيرة الحجم، أو تلك التي

تتعدد فيها القوميات والثقافات واللغات وتتعدد القوميات والثقافات واللغات كما هو الحال في السودان، يرى بعض السودانيين وخاصة الجنوبيين أن السودان دولة مركبة بطبيعة تكوينه ولابد أن يحكم على أساس النظام الفدرالي وذلك بتطبيق اللامركزية السياسية جنباً إلي جنب مع اللامركزية الإدارية.

أما الثانية وهي اللامركزية الإدارية فهي أسلوب إداري يقوم على توزيع الوظيفة الإدارية بين الجهاز الإداري المركزي وهيئات أخرى مستقلة على أساس إقليمي أو محلي. وهي بذلك تختلف عن اللامركزية السياسية في كونها تقتصر على الوظيفة الإدارية فقط.

وفي إمكانية قيامها فى الدولة المركبة والدولة البسيطة على السواء وتنقسم اللامركزية الإدارية إلى نوعين هما ما يلي (من الله،،1998م ص21):

أ/ اللامركزية الإدارية المصلحية أوما يعرف باللامركزية التفويضية:.

تحول السلطات لممثلين للوزارة أو المصلحة ويقومون بتنفيذ سيا ستها وتوجيهاتها على المستوى المحلى فتتخذ القرارات الإدارية نيابة عن الإدارة المركزية وهو مايعرف بعدم التركيز الإدارى أو تخفيف التركيز.

ب/ اللامركزية الإدارية الإقليمية أو مايعرف باللامركزية التخويلية :.

ففى حالة التخويل أو اللا مركزية التخويلية يلاحظ الدولة تتخلى عن سلطات معينة بقانون لمجلس إقليمي أو محلي يمثل اهالي المنطقة المحلية. وفي كلتا الحالتين لابد من تحديد الرقعة الجغرافية التي تمارس فيها اللامركزية.

عليه فإن مجالس الحكم المحلي والحكم الاقليمي والحكم الفدرالى كلها تقع في نطاق اللامركزية التخويلية و تمارس صلاحياتها بدرجات متفاوتة بتفاوت أحجامها و المبررات و الظروف والأهداف المرسومة لكل منها وفقاً لأيدلوجيات القيادات العامة في كل بلد، فلا فرق بين وحدات الحكم الفدرالي أو الحكم الإقليمي أو الحكم المحلي فكلاهما أجهزة لحكم لامركزي من حيث تتمتع الصفات العامة من حيث الجوهر، ولكل منهما سلطات مخولة بحكم القانون ولكل منهما رقعة جغرافيا تقع في نطاق الدولة الموحدة،غير أن بعض الكتاب لا يقرون التفرقة بين اللامركزية التفويضية واللامركزية التخويلية على أساس قدر الصلاحيات والاختصاصات التي تتنازل عنها الدولة للأجهزة المحلية،ويدللون علي ذلك أن المجالس المحلية في انجلترا تمارس صلاحيات و إختصاصات محددة وهي تقل كثيراً عن صلاحيات واختصاصات المجالس المحلية في كل من ألمانيا الإتحادية والسويد وفرنسا التي تمنح اختصاصاتها بصورة عامة مجملة وفي هذا المعنى يقول هاردلودلاسكي ؛؛ يرجع سرنجاح المجالس البلدية في ألمانيا طول الخمسين سنة الأخيرة إلى أسلوب منحها صلاحيات عامة، والذين اعتادوا فقط على الأسلوب الأنجلوسا كسوني في تحديد الصلاحيات والاختصاصات على سبيل الحصر سيدهشون لمدى الصلاحيات المخولة للمجالس البلدية في ألمانيا فبمقتضي هذه الصلاحيات تنشئ المدارس وتؤدي الخدمات الطبية،تزود المدارس بالوجبات الغذائية وتنشيء بنوك الادخار والمصحات وتبني المساكن،وتنشئ مكاتب الاستشارات القانونية.

إذاً فالصلاحيات ضاقت أو إتسعت لا أثر لها في تكييف النظام، فالعبرة في هذا الخصوص بنوع الوظيفة التي تمارس بمقتضا هذه الصلاحيات. (تكون اللامركزية خادعة عندما تخول الصلاحيات والاختصاصات

بصورة شكلية، بينما تظل الوحدات الحكومية المركزية تمارس الصلاحيات و الاختصاصات). الأسلوب اللامركزي كتنظيم يرتكز على توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة قانوناً له ضروب متعددة كاللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية.

27/ إلى جانب ما تقدم فقد ظهرت تقسيمات أخرى تناولت أنماط اللامركزية كالاتي :.

1/ اللامركزية العمودية: Vertical Decentralization

إنها أسلوب إداري يستند إلى تفويض صلاحيات اتخاذ القرار إلى المستويات الإدارية الدنيا ضمن سلسلة السلطة ابتداءً من قمة الهرم ومن خلال الخط الأوسط للهيكل التنظيمي،وهذا ما يعرف باللامركزية الإدارية التى تبنى على المستويات المحلية و الإقليمية مكاتب تمارس فيها بالوكالة عن الوحدات المركزية كفروع لها بالوكالة وبصلاحيات مفوضة لا يترتب عليها اي استغلال عن الوحدات المفوضة ولاتمنح صفة اعتبارية، ومن أجل تطبيق هذا النوع من اللامركزية الناجحة يجب الإجابة علي الأسئلة التالية (Mintezberg,1985, P188):

أ/ ماهي صلاحيات اتخاذ القرار التي سوف تفوض إلى المستويات الإدارية الدنيا ؟

ب/ إلي أي مستوى إداري يمكن تفويض هذه الصلاحيات ؟

ج/ كيفية اتمام عملية الرقابة والتنسيق ؟

ويمكن تمييز نوعين من اللامركزية ضمن هذا النوع وهما :.

2/ اللامركزية العمودية الاختيارية : Selective Vertical Decentralization

وهي تمثل تفويض الصلاحيات إلى المستويات الإدارية التي تستطيع الحصول علي المعلومات اللازمة للإستفادة من تلك الصلاحيات، إذ تقوم بعض المؤسسات بتفويض الصلاحيات المتعلقة بالتصنيع والتسويق إلى مستويات أدنى ضمن خط السلطة مقارنة مع الصلاحيات المالية والقرارات القانونية فكل هذه الصلاحيات تبدأ من أعلى الهرم إبتداءً من الصلاحيات المالية ومن ثم صلاحيات التصنيع وصلاحيات البحث والتطوير في أسفل المستويات الإدارية.

3/ اللامركزية العمودية المتوازية : .Parallel Vertical Decentralization

وهذا النوع تكون قوة إصدار القرارات الوظيفية المختلفة مركّزة في مستوى إداري واحد في التنظيم وخصوصاً بالنسبة للوحدات التي تجمع على أساس السوق، بحيث إن كل وحدة أو قسم تفصل عن الوحدات الأخرى وتعطى الصلاحيات اللازمة لاتخاذ كافة القرارات التي تؤثر أو لها علاقة بمنتجاتها، فإن اللامركزية العمودية المتوازية هي الوسيلة التي تستطيع منح كل وحدة الصلاحيات اللازمة لكي تكون وحدة شبه مستقلة، مع الاحتفاظ ببعض القرارات المهمة عند الرئيس الأعلى أو قمة الهرم.

4/ اللامركزية الأفقية : Horizontal Decentralization

تناولها (Mintezber.1985 P.188) كالآتي :.

هي عملية تخويل صلاحيات إتخاذ القرارات من المديرون إلى المختصين من غير المديرون، سيما كانوا محليين، مساعدين مختصين، أو عمال تشغيليين.أي بمعنى أنها تخويل صلاحيات اتخاذ القرارات خارج

نطاق خطة السلطة أو خطة التنظيم من خلال تقديم النصح والمشورة لمديري خطة السلطة.

5/ اللامركزية الانتقائية : Selctive Decentralization

تناولها مع اللامركزية الكلية(BetaharsK 2014- p 16) كالآتى :

حيث تختار مراكز معينة داخل المؤسسة من أجل اتخاذ قرارات معينة، كمركز خاص في اتخاذ قرارات مالية، وآخر خاص باتخاذ قرارات استراتيجية، فاللامركزية الانتقائية تكون حينما تتخذ بعض القرارات محلياً في الوحدة أو القسم، وقرارات أخرى في أعلى الهرم تبعاً لطبيعة الشكل المطروح.

6/ اللامركزية الكلية : Total Decentralization

حيث تنتقي وحدة تنظيمية قد تكون في الأعلى أو أسفل الهرم من أجل اتخاذ القرارات وذلك التنازل طواعية من طرف الأفراد والتخلي عن الصلاحيات لصالح وحدة متخصصة وذات كفاءة عالية حيث يرى بالظاهر أن اللامركزية الكلية قد تكون أحياناً أفقية وقد تكون أحياناً أخرى عمودية.هذا النوع لايختلف عن ما ذكرناه آنفاً فى الفقرة السابقه أي هي مجرد وكالات أو فروع تمارس صلاحيات مجردة لها من قبل المركز فى شكل وكالات تمارس صلاحيات مفوضة إدارياً أي لامركزية إدارية.

28/ خصائص الوحدات اللامركزية :. Charctristics of Decentralized Units

هناك مجموعة من الخصا ئص التي يجب توفرها حتى تعتبر الوحدة لامركزية حقيقية هي كما يلي (بابكر،2016م، ص 65) :

أ/ الميزانية المستقلة Independent budget :

وتعني الاتي:.

1 / أن يكون للوحدة إيرادات ذاتية كافية تحقق التوازن بين الإيرادات والمصروفات في الميزانية

2/ أن يكون للوحدة خزينة وحساب بنك مستقل خاص بها.

3/ أن يكون لها كادر حسابات ومالية تابع لها وليس للحكومة المركزية.

ب/ أن تنشأ الوحدة بقانون Aseparatelegalexistence وتمارس صلاحيات محددة.

ج/ أن تتمتع الوحدة بالشخصية الاعتبارية coroporatestatts ويعني الآتي :

1/ يمكن ان تتقاضى باسمها و تقاضي bower tosueandbesued

2/ لها سلطة تملك الأراضى والعقارات باسمها وليس باسم الحكومة.

د/ لها سلطة التصرف في الإعتمادات المصدقة بالميزانية وتعني الآتي :

1/ أنها تتحصل على الأموال الكافية لتمويل نشاطها ' والقيام بمهامها المحددة بالقانون.

2/ أنها تملك سلطة الصرف من الميزانية المصدقة

3/ لها سلطة تعيين عدد كاف من العاملين المؤهلين لتسيير العمل وأن يتوفر لها العدد الكاف من العاملين في كل الإدارات.

هـ/ أن تكون مسؤولة عن تقديم خدمات متنوعة ومتعددة، قد يختلف عدد ونوع الخدمات التي تقدمها الوحدة من بلد إلى آخر، لكن الوحدة التي تقدم خدمة واحدة فقط تعتبر وحدة حكم محلي.

و/ سلطة اتخاذ القرار تكون لمجلس مكون من ممثلين للمجتمع المحلي، ويعني ذلك أن يتم تكوين المجلس بالانتخاب الحر أو بالاختيار في بعض الحالات بشرط أن ينال هذا المجلس رضا المجتمع. هذا ما يعرف باللامركزية التخويلية.

29/ مزايا اللامركزية:. Advangtes of Decentralization

للامركزية الإدارية العديد من المزايا أهمها ما يلي (علي 2005، ص180) :

أ/ التخفيف عن عائق السلطة المركزية بإسناد بعض الوظائف للهيئات اللامركزية مما يمكن السلطة الأولى من التفرغ للمسائل الكلية وترك التفاصيل والجزئيات لتلك الهيئات.

ب/ تحقيق فاعلية الوظيفة الإدارية لأن هيئات اللامركزية أدرى بمصالحها.

ج/ تنمية القدرات والمهارات القيادية، وذلك بإتاحة الفرصة للجميع للتدريب على تحمل المسؤولية، والإعداد لتولي المهام القيادية.

د/ الحد من البيروقراطية وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية وتجنبها للروتين والنمط الحكومي العقيم الذي يعتبر من سمات الإدارة المركزية.

هـ/السرعة والمرونة في البت في الأعمال وحل المشكلات وتلافي الأخطاء أو تداركها.

و/ تكفل اللامركزية الإدارية قدراً من العدالة في توزيع الضرائب.

ر/ تزكية الشعور بالإنتماء إلى مجتمع محلي متميز.

ز/ توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية، حيث يتسع المجال لإشتراك الأهالي في الوقوف على مشاكلهم والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها فى هذا الإطار تم تناول مزايا اللامركزية كالآتي:

(ألجيوس واخرون،1999م، ص122):

أ/ تخفيف من أعباء الإدارة العليا لاعتمادها علي التخويل.

ب/ تنمية مهارات التنفيذيين بدلاً من الاختصاصيين.

ج/ سرعة اتخاذ القرار.

د/ الحد من مشكلات التنسيق والاتصالات والروتين الطويل (حريم،2009م، ص 173).

يرى الباحث بأن من أهم مزايا اللامركزية تقصير الظل الإداري واكتشاف كفاءات إدارية جديدة محلية قادرة على البذل والعطاء، وتحقيق الرضا للمجتمعات المحلية لكونهم تم اختيار قادة من منطقتهم لإدارة المشروعات التنموية المختلفة.

30/ العوامل المؤثرة في اللامركزية الإدارية : Factors Affecting Decentralization

إن نظم اللامركزية الإدارية تتباين من دولة لأخرى،كما قد تتباين في إطار الدولة الواحدة من مرحلة لأخرى،ويرجع ذ لك إلي أن النظام المحلي نظام فرعي للنظام الاجتماعي ككل، ومن ثم فإنه يتأثر بالعوامل السياسية والاجتماعية التاريخية والثقافية التي توجد فيها،وإن دراسة بيئة النظام اللامركزي المحلي أو ما يسمى أيكولوجية الإدارة المحلية يساعد علي تحليل وفهم الدور الذي تقوم به وحدات الإدارة المحلية أو عند المقارنة بين هذه الوحدات بعضها البعض،سواء داخل الدولة الواحدة أوبين دولة وأخرى وتتمثل العوامل البيئية

المؤثرة في تنظيم اللامركزية فيما يلي (كواشي عتيقة 2010م، ص 85):

أ/ العوامل الجغرافية والطبيعية :. Geographic & Natural Factors

تعتبر الظروف الجغرافية ووسائل المواصلات من العوامل المؤثرة على الإدارة المحلية وتحديد بنائها التنظيمي وتشكيلاتها، وتحديد الحدود الإدارية لوحداتها، ففى المناطق المعزولة جغرافياً يؤثر النظام اللامركزي على العلاقة بين العاصمة والمناطق الأخرى البعيدة نتيجة لضعف الاتصال بين المستوى المركزي والمستويات الأخرى الإقليمية، وكما يتاثر نظام اللامركزية بمساحة الدولة،فالدولة ذات المساحة الشاسعة ومترامية الأطراف تكون في حاجة ضرورية إلي وجود لامركزية قوية مثل الجزائر، و على العكس من ذلك قد لا تكون هذه الحاجات في نفس الدرجة بالنسبة للدولة صغيرة الحجم مثل تونس.

تؤثر تضاريس الدولة على النظام اللامركزى المطلق فيها، لاسيما ما يتعلق بتوزيع الأقاليم الطبيعية في نطاقها،إذ يرى بعض الملاحظين بأن النظام اللامركزي الذي يمكن تطبيقه في المناطق الصحراوية والجبلية يختلف عن ذلك الذى يطبق في السهول، لاختلاف طبيعة السكان وتباين وسائل معيشتهم، في المناطق الصحراوية والجبلية تسود أنماط الإدارة التقليدية بسبب عدم توفر مكونات المجتمعات الحديثة في هذه المناطق (الكثافة السكانية وحركتها الاقتصادية).

تؤكد بعض الدراسات الميدانية أن الموقع له أهمية في نجاح الوحدة المحلية في تحقيق التنمية بالمقارنة بوحدات محلية أخرى لا تتمتع بنفس الموقع، فنجاح السلطة المحلية يرتبط بوظيفة الموقع، لأنه هو الذي يحدد الإمكانيات الاقتصادية والقاعدة الأساسية للدخل والإيرادات. فمجتمع الوحدات المحلية الناجحة إما هي في مناطق حضارية ذات حركة نسبية أو في مناطق ريفية تتمتع بإمكانيات طبيعية مهمة، ومع ذلك فإن الموقع ليس شرطاً كافياً للنجاح، هناك وحدات محلية كثيرة في مناطق ذات إمكانيات عالية في دول عديدة، ولكنها ليست فعالة في تعبئة واستخدام الموارد.

ب/ العوامل التاريخية: Historical Factors

تتمثل العوامل التاريخية التي تؤثر في نظام اللامركزية في أسلوب نشأة الدولة، الاستعمار، وأسلوب نشأة نظام اللامركزية وتطوره وباختصار يكفي الإشارة إلى أنه في حالة نشأة الدولة من اتحاد عدد من الأقاليم ذات الخصائص المتميزة فإن نظام الإدارة المحلية هنا لابد أن تعكس خصائص هذه الأقاليم من حيث البناء التنظيمي وأسلوب تشكيل المجالس المحلية، ولكن لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الاستعمار يؤثر إلى حد كبير على النظام المحلي في الدولة التي استعمرت، فنظم الإدارة المحلية في دول المغرب العربي قد تأثرت بنظام الإدارة المحلية في فرنسا.

ج/ العوامل الاجتماعية والثقافية : Sociocultural Fators

تعتبر العوامل الاجتماعية والثقافية من العوامل ذات التأثير الشديد في النظام اللامركزي وتطبيقه، فتوزيع الكثافة السكانية غير المتجانسة على الأقاليم كتضخم حجوم المدن وتكدسها بالسكان يصعب من إدارتها وينعكس سلباً على الحضر والريف معاً.

فمن ناحية يؤدي النمو الحضاري السريع إلي زيادة المشكلات في الحضر وانتشار المناطق العشوائية مما

يصاحبه انتشار في الآفات الاجتماعية كالمخدرات والأيدز وغيرها ما يهدد الأمن القومي، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى حرمان المناطق الريفية من الكفاءات التي تكون في أشد الحاجة إليها.

كما تظهر معدلات النمو السكاني تأثيرها على الإدارة المحلية، حيث انه كلما كان هناك انخفاض فى معدلات النمو الطبيعي للسكان والتركيب العمري لهم كلما أدى ذلك إلى التقليل من درجة الفقر وارتفاع مستوى المعيشة. كذلك فإن تعدد الأصول الجنسية في نطاق الدولة يؤثر على الإدارة المحلية ويتوقف ذلك التأثير على كيفية معالجة هذه الظاهرة من طرف الدولة فقد تمارس الدولة المزيد من الرقابة على الوحدات المحلية حتى تقضي على الطابع المميز لهذه الأقليات و الطوائف وحصرها في المجتمع بقوة السلطة حتي لا تصبح مراكز قوة تهديد وحدة الدولة، فهو ما يعني إضعاف الإدارة المحلية. لكن إذا ترغب الحكومة المركزية في إنشاء وحدات محلية متجانسة اجتماعياً فإنها سوف تعمل على تقوية هذه الوحدات وزيادة درجة استقلالها و اختصاصاتها وسلطتها.

د/ العوامل الإقتصادية: Economic Factors

إن طبيعة النظام الاقتصادي في الدولة ينعكس على نظام اللامركزية فيها، إذ إن في الفترة التي كانت الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية كان للوحدات المحلية دور يتمثل فى إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمواطنين في إطار عملية التنمية الوطنية، ولكن في ظل التوجه العالمي إلى اقتصاد السوق وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي حدث تحول في دور الدولة، من ثم دور الوحدات المحلية حيث لم تعد الوحدات المحلية المسؤولة الوحيدة في تقديم الخدمات المحلية والإنتاج بل أصبح بمقدورها إسناد بعض هذه النشاطات إلى القطاع الخاص من خلال التعاقد ومع ذلك فإن الشيء الملاحظ في الدول التي تعتمد على قطاع النفط قد أثر علي مواردها المحلية، حيث إنها تعتمد على التحويلات المركزية بدلاً من إستغلال مواردها المالية.

من جانب آخر حتى تتصف الإدارة المحلية بصفة المحلية تتوقف في المجال الاقتصادي على طبيعة الاقتصاد المحلي، إذ في الواقع نجد أن النشاط الاقتصادي في المدينة يختلف عن القرية، كما يختلف بين المدن نفسها.

وهذه الاختلافات لها تأثيرها على الحياة السياسية في تلك المناطق من خلال تأثيرها على الثقافة السياسية للأفراد الذين ينقلون الاتجاهات الثقافية لمهنهم إلى العملية السياسية، وكما تقوم ظروف وبنية الاقتصاد المحلي في تحديد مدى قدرة الوحدات المحلية على القيام بدورها في تقديم الخدمات للمواطنيين المحليين.

هـ/ العوامل السياسية: Political Factors

إن القيم والمبادئ السياسية في الدولة تنعكس على تشكيل نظامها اللامركزي، لأن هذا الأخير يعتبر في المقام الأول نظاماً فرعياً للنظام السياسي، فهو يتأثر بالعوامل السياسية، إذ ليس من المنطق قيام نظام ديمقراطي على المستوى المركزى في دولة لا تمارس ديمقراطية. إن في الدولة الديمقراطية المجالس المحلية يتم تشكيلها بالانتخاب المباشر، وتتمتع بصلاحيات واختصاصات أكبر نسبياً من مثيلاتها في الدول الديمقراطية التي لا تقبل بسهولة التنازل عن السلطة. وبالنظر إلي واقع الدول النامية في ظل دور السلطة التنفيذية وعلاقاتها بالسلطة التشريعية فإن هذه الدول يتمتع بيها رئيس الدولة وأعضاء السلطة التنفيذية

بسلطات قوية في مقابل ضعف السلطة التشريعية، رغم اقرارها بالفصل بين السلطات، ولهذا يكون تحصيل حاصل في هذه الدول أن يكون دور المجالس المحلية محدوداً في مواجهة الرؤساء التنفيذيين الذين يمثلون السلطة التنفيذية في أقاليمهم أو بلدياتهم.

إن عدم الاستقرار السياسي للدولة وبالذات عندما يتعلق الأمر بالسياسة العامة يؤدي بالدولة لإعادة الاستقرار إلي إدخال تغيرات عديدة في الإدارة المحلية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف عملية بناء النظام المحلي، بينما إذا كان سير الوظيفة المحلية يتماشى مع الاستقرار السياسي للدولة، فإن ذلك يمنح الفرصة للوحدات المحلية للتمتع بالمزيد من السلطات والإختصاصات، طالما أن الحكومة المركزية تجد مبرراً يصدر من الإدارة المحلية تتخوف منه.

مما سبق يتضح بأن النظام المحلي في أي دولة من الدول هو وليد من العوامل المختلفة المتفاعلة فيما بينها ولهذا من الضرورة بمكان إدراك هذه العوامل عند المقارنة بين النظام اللامركزي وآخر، أو عندما يتم البحث في مدى نجاح أو فشل الوحدات المحلية في داخل النظام المحلي الواحد.

لقد لاحظ الباحث بأن من أهم العوامل التى تؤثر على الأنظمة اللامركزية والتي تحول بينها وبين تحقيق أهدافها وأهداف المجتمع، هو عامل تعارض العادات والتقاليد الإدارية التنظيمية للامركزية مع عادات وتقاليد ومعتقدات الأفراد العاملين والتي تجزرت فيهم مع مرور الزمن بجانب عادات وتقاليد المجتمع المحلي، وهذا التعارض يصعب عملية إنجاز المهام المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ لهذه المشروعات التنموية مما يساهم فى فشل هذه الأنظمة اللامركزية، فهذا العامل له تأثير كبير جداً على أداء الأجهزة الإدارية، مما يجعلها كسيحة لا تبارح مكانها.

31/ الصيغ التي تتخذها اللامركزية : Forms of Decentralization

تتأثر طبيعة النظام اللامركزي بالعديد من المؤثرات والتي من أهمها النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تتبعه الدولة. وكنتيجة لذلك فإن اللامركزية تتخذ صيغاً مختلفة وهي (الهنائي، العدد 52، 1993م، ص94):

أ/ عدم التركيز Deconcentration:

تعتبر هذه الصيغة أبسط أشكال اللامركزية بل أن البعض يعتبرها إحدى صور المركزية. وهي ببساطة تسليم بعض السلطات والمسؤوليات الإدارية إلى مستويات دنيا أو و حدات فرعية ضمن الحكومة المركزية.

وقد طبقت هذه الإجراءات في العديد من البلدان النامية وذلك منذ أوائل السبعينات.

حيث عمدت الحكومات في بعض البلدان كالمغرب وباكستان وتايلند إلى تبني هذه الصيغة عن طريق حوافز او عقود إدارية contract management) تقدمها الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية.

ب/ التفويض Delegation

بينما يأخذ عدم التركيز شكلا بسيطاً، هو التخلي عن شيء من مسؤوليات الحكومة المركزية. إلى فروع من أجهزة الدولة تقع ضمن الحكومة المركزية. فإن التفويض يأخذ خطوة أكثر تقدما، إذ هو نقل لمسؤوليات إدارية إلى أجهزة خارج الهيكل البيروقراطي المعتاد وليس لها علاقة مباشرة بالحكومة المركزية. وقد إتبع هذا الأسلوب في العديد من البلدان النامية ففي بلدان شرق إفريقيا والسودان مثلاً قامت الحكومات المركزية

بتكوين مؤسسات عامة public corporations وهيئات خاصة مهمتها القيام بالمسؤوليات المتعلقة بتمويل وبناء وإدارة مشاريع البنية الأساسية مثل الطرق و والسدود ومحطات الطاقة.وفي العديد من البلدان استخدم هذا النوع من اللامركزية كاداة للنهوض بالمشاريع التنموية التي لا يمكن للأجهزة الحكومية المعتادة أو القطاع الخاص القيام بها وهو ما اتبعته أيضا بلدان أخرى كعمان والأردن.وفي كثيراً من الأحيان اعتبرت مثل هذه الأجهزة هيئات مؤقتة (corganizationadhoc) تنتهي بمجرد انتها الغرض الذي انشئت من أجله.

ج/ التخويل Devolution

يتميز هذا النوع من اللامركزية بتأسيس وحدات علي مستوى القاعدة (substantialunits) أو بإعطاء مسؤوليات أكبر لما هو موجود من هذه الوحدات.وبموجب هذا التوجه،فإن الوحدات المحلية من الحكومة تصبح مستقلة عن الحكومة المركزية. وعليه فإن تطبيق مثل هذه الصيغة يعني أن الدولة تكون مهيأة لتصبح دولة اتحادية (federalstate) لأن البناء التشريعي للوحدات المحلية يجعلها وحدات متميزة ومنفصلة عن الحكومة المركزية.

هذا النوع من اللامركزية موجود في كثير من البلدان النامية، وفي الوطن العربي بدأ السودان محاولات لتطبيق مثل هذه السياسة منذ أوائل السبعينات حيث خولت الحكومة المركزية كثيراً من مسؤولياتها إلى مجالس وهيئات إقليمية وتم تعزيز مثل هذا التوجه خلال الثلاث سنوات الماضية حتي أصبح السودان في الوقت الحاضر دولة اتحادية مكونة من ولايات لها استقلال إداري وتشريعي وقد تم تبني هذه الصيغة في محاولة لحل المشاكل الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها السودان والنابعة أصلاً من اختلافات عرقية.

د/ الخصخصة : أو التخصيص :Privatization

صيغة جديدة من اللامركزية ظهرت في السنوات الأخيرة ويهدف هذا الأسلوب فى الأساس إلى حفز الأداء والإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وبموجب هذه الطريقة تتخلص الحكومة من بعض مسؤولياتها وتحول هذه المسؤوليات إما إلى مؤسسات وجمعيات تطوعية في حالة المشاريع غير الهادفة للربح، أو إلى القطاع الخاص في حالة المشاريع الهادفة إلى الربح وقد أصبحت الخصخصة ظاهرة الربع الأخير من القرن العشرين. فالدول النامية وبلدان أوربا الشرقية بل وحتى البلدان الصناعية المتقدمة مثل بريطانيا بدأت في تطبيق هذه السياسة على نطاق واسع،وذلك في إطار ما عرف بسياسة الإصلاح الإقتصادي والسياسي.

32/ الاعتبارات الداعية إلى اللامركزية : Decentralization Considerations

تحقيق اللامركزية يعد خطوة تالية لقيام المركزية، وذلك لعدة اعتبارات هامة يلزم توفرها لكي يتم هذا بنجاح. وفي مقدمة هذه الإعتبارات ما يلي (درويش وأخرون، 1976م، ص388):

أ/ توافر الاستقرار الحكومي. فالحكومة غير المستقرة أو المهددة في أمنها، أو التي لا تحظى بتأييد المواطنين ليست في موقف يسمح لها بالبدء في تطبيق اللامركزية.

ب/ وجود دستور قائم ومطبق ومحترم. فالدستور هو الذي يحدد شكل الحكم وطبيعة العلاقات بين الهيئات والأجهزة المختلفة واختصاصاتها وسلطاتها.

ج/ سيادة القانون والنظام. إذ لا يمكن عملياً تنفيذ اللامركزية إلا إذا كانت القوانين منفذة على الكافة مع الالتزام العام بالنظام.

د/ أن تكون هذه الخدمات قد استوفت الإعدادت الضرورية من العاملين القادرين على التخطيط والتنفيذ لأنفسهم، وأن يتوفر القادة الممتازون على المستوى المحلي الذين باستطاعتهم تصريف الأمور التي كانت تصرف مركزياً.

هـ/ أن تكون الخدمات الحكومية الضرورية قائمة ومدعمة وأن تكون الرقابة المفروضة عليها محكمة.

و/ أن تكون هناك خطة قومية شاملة موجهة نحو النهوض بالمجتمع، وأن تكون هذه الخطة منفذة ومنطلقة نحو أغراضها. فالبدء باللامركزية قبل ذلك قد يؤثر على التخطيط القومي الشامل.

ر/ أن تكون خطط اللامركزية قد درست تماماً. وأن يتوفر الاستعداد الكافي للاستمرار في اللامركزية مستقبلاً.

ز/ أن تكون علاقات الدولة على المستوى الدولي مستقرة.

ذ/ تؤدي اللامركزية إلى مواجهة المشكلات الإدارية والتسييرية بسرعة والتصدي لحسم الأمور باتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب لمواجهة المواقف المختلفة (العكيلى، 1992م،ص164).

س/ تعتبر اللامركزية حافزاً وقوة دفع بالنسبة للأفراد المبدعين. فالمديرون الأذكياء يحتاجون دائماً إلي مساحات للمبادرة (معلا، 2008م،ص293).

33/ أسباب تطبيق نظام الإدارة اللامركزية :. Reasons for Decentralization

هناك أسباب عديدة دفعت كثيراً من الدول إلى اختيار تطبيق نظام الإدارة اللامركزي وأهم هذه الأسباب ما يلي (غنيم،2008م، ص139):

أ/ تحقيق إدارة أكثر فاعلية وكفاءة: More Efficient Administration

يمكن من خلال اللامركزية تطويع البرامج الوطنية بسهولة أكبر إزاء الحاجات والمتطلبات المحلية. من جانب آخر فإن إزدياد مشاركة السكان على المستوى المحلي يمكن، ويدفع بالسلطات المركزية إلى توجيه سياساتها بحيث تتلاءم مع حاجات السكان المحليين.

ب/ حماية الديمقراطية والحقوق الشخصية: Sate guardDemocracy and in divdual Rights يجعل عملية صنع القرار أكثر قرباً من احتياجات السكان المحليين.

ج/ فصل السلطات بين مستويات الحكومة المختلفة وتحقيق نظام من الضبط والتوازن بين هذه السلطات عبر التنافس، الأمر الذي يساعد على وضع حدود للحكومة المركزية إذا ما حاولت تجاوز أو إساءة استعمال صلاحياتها.

د/ حماية الأقليات العرقية والأقليات الأخرى عن طريق ضمان درجة معينة من الحكم الذاتي.

34/ شروط نجاح تطبيق اللامركزية:

هناك شرطان أساسيان لنجاح تطبيق اللامركزية وهما كالآتي (فؤاد، 1996م، ص96):

أ/ أن تكون هناك هيئة منتخبة مباشرة من الشعب وتوصف اللامركزية في هذه الحالة بأنها مطلقة أو كلية

عند تأليف مجالس الهيئات اللامركزية بالانتخاب فقط، وقد تكون اللامركزية نسبية أو جزئية عند تأليف المجالس بالانتخاب والتعيين معاً، وتفقد اللامركزية ميزتها الأساسية في حال أقدمت السلطة المركزية على تعيين تلك الهيئات.

ب/ أن تتمتع الوحدات اللامركزية بالشخصية المعنوية، وهى شرط أساسي لا وجود لها دونه.

35/ أسباب التوجه العالمي إلى اللامركزية : Global Trend to Decentralization

تورد العديد من البحوث والدراسات والتقارير العالمية رغبة الدول في العالم للتوجه نحو اللامركزية بأنواعها المختلفة والمتنوعة ومن أهم الأسباب التي أدت إلى اتجاه العديد من الدول إلى اللامركزية ما يلى (نعيرات،2006م، ص 75):

أ/ تبني سياسة الخصخصة: Privatization

ب/ فشل الحكومات المركزية لبعض الدول في إدارة التنمية.

ج/التحضر السريع في الدول النامية.

د/ التوجه إلي الديمقراطية

هـ/ انهيار الحكومات المركزية في الاتحاد السوفيتي السابق وأروبا الشرقية.

36/ مستويات اللامركزية :. Decentralization Levels

هناك مستويات مختلفة من الحكم اللامركزي تتراوح ما بين لامركزية قوية أو متوسطة أو ضعيفة،وهذه المستويات من اللامركزية ترتبط بمحاور رئيسية هي كالآتى:

أ/ تنظيم الحكم اللامركزي :

يقسم كما يلي :

- البعد المكاني :

يمكن تكوين وحدات جغرافية لامركزية، إذا كان ذلك بموجب الدستور تكون اللامركزية في هذه الحالة قوية، وإذا كان بتشريع قانوني تكون اللامركزية متوسطة أما إذا كانت بقرار إداري فتكون اللامركزية ضعيفة.

-البعد التنظيمي :

إذا منحت الوحدات الجغرافية الاستقلال الكافي لوضع نظامها الداخلي تكون اللامركزية قوية، أما إذا قامت الحكومة المركزية بتحديد إطار عام للنظام الداخلي للسلطات المحلية تكون اللامركزية متوسطة وإذا ما وضعت الحكومة المركزية تعليمات تفصيلية لهذه الغاية فتكون اللامركزية ضعيفة.

-البعد المؤسسي :

إذا توفر للمستويات الإدارية الدنيا البناء المؤسسي المعتاد للحكومات من برلمان وقضاء مستقل فتكون اللامركزية قوية، وإذا توفرت جميع المؤسسات باستثناء القضاء وبعض الهيئات الأخرى فتكون اللامركزية متوسطة أما إذا كانت المستويات الإدارية الدنيا مجرد سلطة إدارية فتكون اللامركزية ضعيفة.

-تعيين المسؤولين :.

إذا كان المستوى المحلى قادراً على انتخاب المسؤولين تكون اللامركزية قوية، وإذا تم تعيين المسؤولين

بموافقة السلطة المركزية فتكون الامركزية متوسطة وفي حالة تعيين المسؤولين في المستويات الإدارية الدنيا من قبل الحكومة المركزية تكون اللامركزية ضعيفة.

ب/ توزيع الصلاحيات بين الحكومة المحلية والمركزية: Local & Central Authorities

توزع الصلاحيات وفق الأسس الآتية :

-تحديد الصلاحيات: Authority Identification

إذاحددت الصلاحيات المتحولة للوحدات اللامركزية بموجب الدستور تكون لامركزية قوية، أما إذا حددت عن طريقة التشريع فتكون لامركزية متوسطة، وإذا كان هذا التحديد على أساس قرار إداري تكون لامركزية ضعيفة.

-صلاحية التشريع: Legislation Authority

قد يكون للوحدة اللامركزية صلاحية تشريع كاملة في جوانب محددة (لامركزية قوية) وإذا كانت تعمل ضمن مشروع مركزي أو قوانين هيكلية تكون لامركزية متوسطة، وفي حالة عدم امتلاكها لأى سلطة تشريعية فتكون لامركزية ضعيفة.

ج/ الاستقلالية المالية: Financial Independence

تتم الاستقلالية كما يلي :

_ فرض وجمع الضرائب: Impose & Collect Tax

هذا العنصر مهم في استقلال الوحدات اللامركزية وينمي ستقلالها بتمكينها من التمويل الذاتي على الأقل في جزء من فعالياتها ونشاطاتها أما مدى تلك الصلاحية فيتراوح بين :

- استيفاء ضرائب الدولة المختلفة في الوحدة (لامركزية قوية).
- استيفاء أي ضرائب محلية (لامركزية متوسطة).
- لا صلاحيات في استيفاء الضرائب (لامركزية ضعيفة).

- صلاحية الإنفاق:Expenditure Authority

الاستقلالية الشاملة في صلاحية الصرف على المستوى اللامركزي عامل حاسم في اللامركزية والمدى يتراوح ما بين :.

- الاستقلالية في الصرف غير المشروط (لامركزية قوية).
- الصرف وفق شروط يحددها (المركز (لامركزية قوية).
- الصرف وفق شروط يحددها المركز (لامركزية متوسطة).
- الصرف بموافقة المركز (لامركزية ضعيفة)(غنيم، 2008م، ص 141).

د/ تمثيل المصالح المحلية علي المستوى الوطني: Local Interests Representation

في البلدان ذات النظام اللامركزي القوي تكون المصالح المحلية ممثلة بمؤسسات على المستوى الوطني مثلاً في صومعة برلمانية منفصلة، وبإمكانها أن تقاضي الحكومة المركزية في المحاكم،إذا غاب التمثيل المؤسسي مع وجود تشاور رسمي.

السودان بلاد أشد ما تكون فى حاجة لنظام الإدارة اللامركزية بقدر المستطاع، ولكن حكومة السودانفى فترة ما قبل الاستقلال لم تحرك ساكناً وبقى الحكم فى السودان مركزياً مباشراً إلى أن جاءت لجنة ملنر(محجوب،1945م، ص48).فى تلك الفترة ذكر بيتر دراكر وكان أحد المستشارين، إن تعبير اللامركزية هو تعبير قد يفسر تفسيراً خاطئاً، ومع ذلك فقد أصبح شائعاً جداً، ولذلك لا يجب الاستغناء عنه.(دراكر،1622م، ص245).

علماً بأن قبل مجيء العهد التركي كان السودان مقسماً إلى ممالك وأقاليم صغيرة تتمتع تمتعاً كاملاً فى إدارة شؤونها، وبمجيء الحكم التركي للبلاد أدرك الحكام الجدد حقيقة أن السودان الشاسع لا يمكن حكمه حكماً مباشراً فلجاوا إلى اللامركزية، حيث تم تقسيمه إلى ست مديريات وأنشأوا خمس مدارس في كل من الخرطوم، بربر، دنقلا، كردفان وكسلا. (فضل، العدد1984،75م، ص 7).

37/ أبعاد *اللامركزية* : Decentralization Dimensions

للامركزية أبعاد متعددة تتمثل في الآتي :

أ/ التنمية المتوازنة :

هي التي تمس القطاعات الاقتصادية الثلاثة، الصناعة والزراعة والخدمات، تنمية تمس كل البلاد ومختلف الجهات وتستفيد منها كل الفئات الاجتماعية، أي يعني ذلك التنمية البشرية، وهي مفهوم مركب للدلالة على الأوضاع الصحية والغذائية والثقافية وعلى مستوى الإنتاج والاستهلاك لكل الشعب(https:.www.tassilialgerie.com).

ب/ المشاركة الشعبية :Public Participation

التنمية لاتتحقق بمفهومها العلمي والشامل وببعدها المحلي والوطني إلا من خلال مشاركة جميع العناصر الفاعلة في المجتمع، لما تنطوي عليه هذه المشاركة من أهمية في تعديل السلوك الاجتماعي للمواطنين، وفي بناء معايير وقيم إيجابية تقوم على التضامن الإجتماعي، والمشاركة الشعبية في التنمية النابعة من الاحتياجات الحقيقية، فيتحقق بالتالي الانتماء الفعلي لدى المواطنين ويتم بناء علاقة تعاون وثقة بين السلطة المحلية والوطنية وإحترام الحياة المشتركة والعلاقة مع الآخرين تعتبر إحدى ركائز العمل الديمقراطي والشفافية. فالمشاركة توفر الدعم المادي والمعنوي للمشاريع وتوفير سبل نجاحها. فلابد من الاهتمام بتنمية هذه المشاركة. ومحاولة إزالة الجفوة بين المواطنين والمجلس المحلي. (عودة المعاني،2013م، ص218).

ج/ مفهوم المشاركة الشعبية : Concept of Public Participation

يعتبر بعض كتاب التنمية الريفية أنه من المستحيل إيجاد تعريف عالمي يتفق عليه الناس لعملية المشاركة إلا أننا سوف نسرد بعض المفاهيم عنها كالآتي :

– وفق وجهة نظر (خميس، 2015م، ص119) أن المشاركة تعني المساهمة بفاعلية في تخطيط احتياجات المجتمع اللامتجانسة والتقرير حولها، بحيث لا يترك الأمر لشخص واحد أو عدد قليل من أفراد المجتمع.

– يشير (أحمد، 1986، ص67) المشاركة أنها إسهام المواطنين بدرجة أو أخرى في التصميم والإشراف على تنفيذ السياسات المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية.

– يشير (الفكي،2009م, ص70) أن المشاركة يمكن أن نعتبرها إسهاماً تطوعياً من الناس تجاه بعض البرامج التى من المفترض أن تساهم في التنمية القومية.

38/ أهمية المشاركة في التنمية المحلية : Importance of Participation in Local Development

تنبع الأهمية من خلال مايلي :

أ/ أن مشاركة المواطنين في التنمية يجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم وإمكانياتهم وحقيقة الخدمات والبرامج التي يشتركون فيها، كما أنها وسيلة طبيعية لتدعيم الرقابة المجتمعية على المشروعات الحكومية.

ب/ أن مشاركة المواطن في تنمية المجتمع تؤدي إلى تنمية العلاقة بينه وبين الحكومة والقضاء على عنصر الشك الذي ظل مسيطراً فترة طويلة.

ج/ لأن مشاركة المواطنين تضفي عائداً على التنمية صفة الاستمرارية، لأن هذه المشاركة تجعلهم يشعرون بأن هذا العائد هو نتاج لجهودهم سواء كانت جسدية أو عقلية أومساهمة مادية.

د/ تؤكد الدراسات الاجتماعية على دور المشاركة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، وإحداث التغييرات اللازمة لمساندة عملية التنمية، إذ كثيراً ماتقف بعض الاتجاهات والقيم السائدة خاصة في المجتمعات الريفية أمام عملية التنمية. (تيراب، عبدالله، العدد 13، 2013م،ص7).

هـ/ أنها وسيلة لإيقاظ النواحي الإيجابية والفعالة بين الأفراد (قدف، 2010م ,ص75).

و/ أن في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإنفاق الحكومي في إعداد وتنفيذ مشروعات التنمية الريفية (الله جابو، 2009م ,ص60).

ر/ إن تحقيق التنمية مقرونة بالتضحيات التى يجب على المجتمع أن يتحملها في سبيل هذا الهدف. فعلى سبيل المثال فإن عملية التراكم الرأسمالي المطلوبة لتحقيق التنمية تكون على حساب الاستهلاك، كما أن التنمية قد تتجاوز قليلاً إلى الأجيال المستقبلية، الأمر الذي يدعو إلى أن يكون المجتمع بجميع فئاته على علم تام بحجم التضحيات (دسوقي والزيود، 2011م، ص44).

39/ أهداف المشاركة في التنمية المحلية : Objectives of Participation in Local Development

هناك سبعة عوامل تحدد دواعي اقتناع وإيمان الدول والمؤسسات بأهمية وجدوى المشاركة الشعبية في برامج التخطيط للمشروعات والبرامج وهي تتمثل في الآتي (خاطر،دت، ص 104):

1/ المشاركة وسيلة لتقليل التكلفة:

المؤسسات والحكومات التي تهتم بالإنتاج ضمن مشروعات التنمية تستخدم المشاركة لتقليل التكلفة أو لتقليل المغامرة مع توافر عوامل النجاح للمشروع وإن المشاركة تساهم بإيجابية في رفع جزء من العبء عن كاهل المؤسسات أو القيام بالجهود الذاتية من المشروعات.

2/ المشاركة إحدى المداخل الأساسية لضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات:

هي وسيلة لتقريب وجهات النظر لتطلعات المواطنين ومطالبهم من الحكومة، ومن واقع الإمكانيات الحقيقية، حيث إن المشاركة تجعل القيادات الأهلية بنفسها تلمس واقع المجتمع وإمكانياته وأولوياته، بحيث تؤدي إلى تقليل الضغط على ممثليهم السياسيين وزيادة التأييد لهم لتعرفهم على المشكلات الخاصة بالمجتمع.

3/ المشاركة مطلب اقتصادي تنموي:

بدون المشاركة نجد جماعات المجتمع تطالب بالعائد السريع والمادي الملموس لمشروعات التنمية وخاصة المرتبطة باالاستهلاك، بينما مشاركة القيادات وتفهمها للأوضاع يمكن من أن تعي الجماهير بأهمية المشروعات الإنتاجية في التنمية بعد الحاجات المادية أو الاستهلاكية لصالح مستقبل المجتمع.

4/ المشاركة في التخطيط وسيلة لتحقيق الفاعلية للمشروعات وتوظيف المواد:

المشاركة تحول دون تأثير عوامل الفشل في مشروعات التنمية المحلية الجديدة في ضوء الاستفادة من الخبرات السابقة عن طريق ما يلي:

أ/ جمع بيانات حقيقية من واقع المجتمع، والتي لا تتوفر لأجهزة البيروقراطية التنموية.

ب/ تحقيق إقامة نسق علاقة سليمة يراعي قيم ومعايير المجتمع.

ج/ ضمان التعامل المشترك بين المستويات المختلفة للتنمية المحلية والقومية.

5/ التخطيط وسيلة للتحقيق الأمثل للمساعدات:

من خلال القنوات التطوعية القائمة على المشاركة الأهلية التي تعتبر الأمثل لصالح المواطنين المحتاجة للوصول للدعم.

6/ ضمان تحديد مجتمعات الحاجة أو المشاركة:

من خلال معايشة المشاركين من أبناء المجتمع لمشكلاتهم أدى لتحديد المحتاجين وحصر العدد وتوزيع الاستحقاقات بصفة عامة، أصبحت المشاركة كشعار تندرج تحته برامج التخطيط للتنمية لإستمرارية هذه العمليات، كما أصبحت طاقة المنظمات أو الجماعات المشاركة في الجهود التنموية وذلك لإحساسهم بالمجتمع وبمشكلاته وضمان وضع مبدأ حق تقرير المصير لتنفيذ المشروع التنموي من خلال المشاركة.

40/ أنواع المشاركة :

لخص (عبدالله،تيراب، العدد 13،213، ص 42) أنواع المشاركة فى الآتي:

1/ المشاركة المنظمة :

ويقصد بها تلك المشاركة التى ينص عليها الدستور ويقررها كحق كامل للمواطنين، وينظم أساليب استعمال هذا الحق، فلا يكفي في هذا الصدد أن تكون المشاركة مبدأً دستورياً، بل يتعين أن تنظم دستورياً وقانونياً ممارسة هذه المشاركة بحيث لايكون أمام السلطات المحلية إلا اتباع هذا التنظيم وتنفيذه.

2/ المشاركة الحرة :

ويقصد بها تلك التي تقررها دساتير الدول دون أن تنظمها، فهي تأتي من صلب الدستور كمبدأ دستوري فقط وتترك نصوص الدستور لكل وحدة محلية حرية تنظيم هذه المشاركة وفقاً لظروفها ودرجة تطويرها، وقد تم

توجيه النقد لكل من نوعي المشاركة. فالمشاركة المنظمة يقال بأنها تعرقل التنمية الحرة بما تفرضه من تخطيط وتنظيم محدد سلفاً والمشاركة الحرة تنتقد بأن عدم التحديد الدقيق لممارسة المشاركة يؤدي إلى الصراع. تقوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية على نمطين أساسين هما :

1/ نمط العملية :

ويركز هذا النوع على اتاحة فرصة المشاركة غير المباشرة عن طريق التمثيل في بعض التنظيمات المجتمعية التي تقوم بأنشطة تدخل في نطاق تنمية المجتمع المحلي والتي تتمثل أهم أشكالها في :

أ/ التمثيل في السلطات المحلية :

ويعد التمثيل في السلطات المحلية من أهم وسائل تنظيم المواطنين للمشاركة في التنمية، حيث أنها تتطلع بتفاصيل التنمية ومراحلها المختلفة، فضلاً عن انتشارها في جميع الوحدات المحلية الريفية، وقيام بنائها على أساس ديمقراطي وإن كانت محدودية عضوية هذه المجالس المحلية تؤثر على حجم المشاركين فيها، لأن هذا النمط يركز على المجتمعات الصغيرة ويصعب تحقيقه في المجتمعات الكبيرة.

ب/ عضوية تنظيمات تنمية المجتمع :

تمثل تنظيمات المجتمع إحدى أنماط المشاركة غير المباشرة التي تطلع بجميع مراحل التنمية والتي تدخل في نطاق اختصاصها فضلاً عن أن هذه التنظيمات تنتشر بكثرة في الريف ويمكنها أن تسهم بدور فعال في تنظيم جهود المواطنين في التنمية الريفية ومن أمثلتها الجمعيات التعاونية الزراعية، وجمعيات تنمية المجتمع والأندية الريفية والتنظيمات السياسية ويمكن لها أن تتيح عضويتها لأكبر عدد ممكن من المواطنين.

ج/ المشاركة في إبداء الرأي وإثراء القرارات.

د/ المشاركة في إقامة المشاريع والبرامج التنموية بالجهود الذاتية.

و/ المشاركة القائمة على التلقائية من جانب المشاركين للقيام ببرنامج يحقق حاجة من حاجاتهم، حيث يعتبر أقوى أنماط المشاركة.

2/ نمط الإنجاز :

يشمل برنامج تنمية المجتمع التى صنعها روس (Rous) تحت عنوان برنامج المدخل المتعدد الذي يعتمد على استخدام المعرفة التقنية والترشيد العلمي في حل المشكلات بدون الاهتمام بمشاركة المواطن والتي قد تكون اسمية، ويهدف هذا النمط للإنجاز والفاعلية والمطلوب من المجتمع عدم إعاقة المشاريع المنفذة.

41/ تصنيفات المشاركين :

لخص (العزبى، 1986م، ص 267)تصنيفات المشاركين فى النقاط التالية :

1/ من حيث نوع النشاط :

أ- المشاركون في قطاع النشاط الأهلي.

ب- المشاركون في قطاع النشاط الحكومي.

ج- المشاركون في قطاع مرحلة التخطيط.

د- المشاركون في قطاع مرحلة التنفيذ.

هـ- المشاركون في قطاع المتابعة والتقويم.

و- المشاركون في قطاع التنظيم والتنسيق والتدعيم.

2/ من حيث الجهد المبذول :

نجد مشاركين يبذلون الجهد في أنشطة المشاركة وتقع على عاتقهم أعباء العمل كما نجد مشاركين معاونين وهم أقل المشاركين بذلاً للجهد فقد يقدمون بعض التبرعات المالية أو يعاونون في بعض الأعمال البسيطة.

3/ من حيث مستوى المشاركة :

تصنف كالأتي :

أ/ مشاركون نشطون : يبذلون جهداً كبيراً في مواقف المشاركة وتعتمد عليهم في إنجاز الأعمال.

ب/ مشاركون مهتمون : يبذلون جهداً أقل.

ج/ مشاركون متعاطفون : يبذلون جهداً أقل أيضاً من المهتمين.

د/ مشاركون في عمليات تنفيذ البرنامج ولهم دور كبير ويبذلون جهداً مقدراً.

هـ/ مشاركون فى إتخاذ القرارات والتخطيط : ويعتبرون من أكثر المشاركين بذلاً للجهد لمالهم من خبرة ومهارة.

4/ من حيث الإنتظام في العمل :

نجد مشاركين منتظمين، وهم الذين يشاركون في غالبية الأنشطة والبرامج والاجتماعات ويبذلون الجهد الكبير، كما نجد مشاركين غير منتظمين، حيث يشاركون بعض الوقت دون انتظام ولاشك أن مجهودهم أقل.

42/ دوافع المشاركة الشعبية :

هنالك مجموعة من الدوافع التي تحث المواطن على المشاركة في برنامج التنمية الريفية منها مايلي :

1/ دوافع إشباع الحاجات الأساسية، لأن الفرد يشارك في الأعمال التى توفر له فرص إشباع حاجاته الأساسية كالمأكل والمشرب والملبس والمسكن، وتعتبر برامج التنمية الريفية من الوسائل التى تعين على إشباع هذه الحاجات لتحسين مستوى المعيشة في الريف.

2/ المشاركة تتوقف على مدى توفر حرية الممارسة وقنوات التعبير وبناء الثقة وإتاحة فرصة المساهمة في إتخاذ القرار على مختلف المستويات مما يشعر الفرد بواقعية عملية المشاركة.

3/ ضرورة وجود تقدم ونمو اقتصادي في المجتمع يقنع القطاعات الأخرى بأهمية المشاركة من خلال تحقيق إنجازات ملموسة لتكون حافزاً يقنع الآخرين بجدوى المشاركة (فضل الله 2005م،ص125).

4/ الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات والأحزاب (الله جابو، 2009م, ص70).

43/ العمليات الأساسية في جماعات المشاركة :

تنحصر العمليات الأساسية في جماعات المشاركة فيما يلي (عبد الله، تيراب، العدد 13، 12013م ص45) :

1 – يمكن أن تصبح جماعات المشاركة بمثابة جماعة مرجعية يتوحد بها الأفراد مع القيادات في المجتمع.

2- تتم عملية تعديل السلوك وتغيير الإتجاهات من خلال الخبرة العلمية من واقع الممارسة.

3- تعطي عمليات الممارسة والتشابه بين الأعضاء في وحدة الهدف أو وحدة المشكلة التسهيلات المتعددة لعملية الإتصال.

4- المساعدة بين الأعضاء نمط واضح داخل الجماعة.

5/ دور الأخصائي الاجتماعي ليس مرداً بصورة قاطعة في كافة هذه الجماعات، لأنها تميل إلى الحد من تدخل الأخصائي الإجتماعي بالمقارنة مع غيرها من الجماعات الأخرى، بل أن بعض هذه الجماعات قد تستعيض عن الممارس المهني بأحد القيادات المجتمعية.

6/ توزيع القوة داخل جماعات المشاركة يتم بشكل أفقي لأن القيادة اختيارية وليست اجبارية.

44/ مرتكزات فاعلية المشاركة الشعبية: Public Participation Effectiveness

هنالك عدة مرتكزات لفعالية المشاركة الشعبية من أجل تنمية البيئة و المجتمع، فتتلخص في النقاط التالية(داني، 2006، ص 241):

1- توفير القدر الكافي والجو الآمن والثقافة والعدالة والحرية والمساواة في التعبير، وإدارة الحوار بواسطة المشاركين والمنتفعين والمستهدفين والمسؤولين المعنيين كأساس للممارسة الديمقراطية دون إقصاء لفئة اجتماعية أو تمييز بسبب اللون أو العرق أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

2- إزالة أية عوائق تقف أمام مشاركة المواطنين الفعالة وضمان تمثيلهم بالمستوى المطلوب في الآليات والتجمعات التي يكون لهم حق المشاركة فيها، مثل ذلك عائق اللغة...ألخ.

3- اختيار المشاركين الجدد بمايعود على المجتمع المحلي بالفائدة ويكون ذلك عن طريق استخدام أدوات تحليل المنتفعين والمشاركين خاصة لبيان مدى قدرتهم واهتمامهم وما يمكن أن يضيفوه من خلال المشاركة في رسم السياسات والخطط الخاصة بالهيئات والمنشآت و المنظمات التي يشاركون في إدارة شؤونها.

45/ دوافع المشاركة الشعبية : Motivation of Public Participation

هنالك مجموعة من الدوافع التي تحث المواطن على المشاركة في برنامج التنمية الريفية منها ما يلي :

1/ دوافع إشباع الحاجات الأساسية، لأن الفرد يشارك في الأعمال التى توفر له فرص إشباع حاجاته الأساسية كالمأكل والمشرب والملبس والمسكن، وتعتبر برامج التنمية الريفية من الوسائل التى تعين على إشباع هذه الحاجات لتحسين مستوى المعيشة في الريف.

2/ المشاركة تتوقف على مدى توفر حرية الممارسة وقنوات التعبير وبناء الثقة وإتاحة فرصة المساهمة في إتخاذ القرار على مختلف المستويات مما يشعر الفرد بواقعية عملية المشاركة.

3/ ضرورة وجود تقدم ونمو اقتصادي في المجتمع يقنع القطاعات الأخرى بأهمية المشاركة من خلال تحقيق إنجازات ملموسة لتكون حافزاً يقنع الآخرين بجدوى المشاركة (فضل الله 2005م، ص125).

4/ الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات والأحزاب (الله جابو، 2009م, ص70).

46/ فوائد المشاركة: Benefits of Participation

للمشاركة فوائد متعددة تتمثل في التالي (جيلي، 2005م, ص 65):

1/ تقليل تكلفة العمل التنموي بالاستفادة من الطاقات البشرية.

2/ توفير المعلومات الحقيقية والصحية عن إحتياجات وأولويات المجتمعات الريفية.
3/ الحد من النزاعات والصراعات المختلفة بين المنفذين والمستفيدين.
4/ توفير الثقة الكاملة للمشاركة في برامج التنمية مما يساعد على المساهمة الفاعلة في تنفيذ العمل.
5/ الاهتمام بالعوامل الإقتصادية والثقافية للمجتمع المحلي عند التخطيط والتنفيذ.
6/ زيادة عدد المستفيدين من برامج التنمية وخلق فرص الاستقرار في الريف.
7/ الناس يحمون القرار بالقدر الذي يشاركون فيه.

47/ معوقات المشاركة في التنمية الريفية: Obstacles to Participation

تتمثل معوقات المشاركة في التنمية الريفية في التالي (بريمة،2016م, ص70) :

1/ تشكك وتخوف المواطن من السلطات الحكومية خاصة أولئك الذين يشغلون مراكز كان يشغلها الأجانب في السابق، وذلك يشير إلى أن المشاركة كانت نتيجة رهبة وخوف من المستعمر وليست وليدة رغبة.
2/ التعارض بين العمل الطوعي والعمل الذي يكتسب منه الفرد رزقه خاصة في المواسم الزراعية ممايزيد من تردد المواطن في الاقتناع واتخاذ قرار المشاركة وهذا بدوره يعيق عملية نشر وتعميم المشاركة.
3/ تأثير عوامل الخوف من السلطة والثقافة المحلية كالعادات والتقاليد والممارسات الاجتماعية الخاطئة كسطوة أصحاب النقود والمصالح خاصة في المجتمع الريفي.
4/ انتشار الإحساس بالإغتراب وعدم الرضا عن أوضاع المجتمع المحلي بين المواطنين والتشاؤم وعدم إمكانية التنمية وهذا يرجع من الأساس إلى التهميش وعدم إتاحة فرص للمشاركة وغياب الصراحة والوضوح في العمل التنموي. مما يزيد من درجة التشاؤم والشعور بالعجز والإحباط تجاه برامج ومشروعات التنمية الريفية.
5/ عدم التجانس بين سكان المجتمع بسبب تعدد وتنوع القبائل والأعراف.
6/ عدم فهم القيادات لدورها، لأن اختيارها يخضع للثقل القبلي أو الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي وليس على أساس الكفاءة ممايؤدي إلى تغيير القيادات المؤثرة.
7/ ضعف قنوات الاتصال، والمقصود هنا وسائل النقل وتبادل المعلومات كالإجتماعات واللقاءات و الزيارات والندوات والمحاضرات ووسائل الإعلام الرسمية والشعبية.

48/ الكفاءة الإدارية : Adminstrative Efficiency

إن التوجه العالمي الجديد في مجال إدارة المنظمات حتم عليها ضرورة الاهتمام بالكفاءات الإدارية الموجودة فيها. وتعتبر الكفاءات الإدارية من أهم وسائل المنظمات في تحسين أدائها، فهي تعبر عن استخدام المعقولية Rationality والرشد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضل البدائل الذي يقلل التكاليف أو يعظم العائد إلى أقصى درجة ممكنة علماً بأن الكفاءة الإدارية هي نتاج لبرامج تدريب مكثف للعاملين من أجل تحسين أدائهم وإنعكاس ذلك إيجاباً على السرعة في تطوير وتنمية أنظمة العمل الإداري بالمنظمة وبالإضافة إلى تحقيق الجودة في أداء المهام الإدارية لتحقيق فعالية المنظمة(حنفي وابوقحف، 2004م ص 20).

49/ تعريف الكفاءة: Efficieny Defenition

- يشير (حنفي وأبوقحت، 2004م، ص 24)،ان الكفاءة تعني الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج أو المخرجات outputs.

- يرى (الذينيات وآخرون: 2011م، ص 22)، ان الكفاءة تعني تحقيق الأهداف المحددة أو المطلوبة، مع أجراء آية تحسينات أو تطورات في أحد أو بعض أو كل شروط الأداء المطلوبة.

- وفق وجهة نظر (شرين، 2001م، ص 53)،أن الكفاءة تعني أداء العمل بطريقة معينة بحيث يتم استغلال الموارد المتاحة بالكامل دون إسراف أو ضياع.

- يشير (حمود واللوزي، 2008م، ص 24)، أن الكفاءة تمثل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المنظمة والتي تتضمن الموارد البشرية والمادية والمعلوماتية والمالية، بحيث يتم من خلالها تحقيق أعلى إنجاز مستهدف بأقل الموارد المتاحة.

- حسب وجهة نظر (المغربي، 2013م، ص 18)، أن الكفاءة هي تعبير عن استخدام المعقولية Rationality والرشد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضل البدائل الذي يقلل التكاليف أو يعظم العائد إلى أقصى درجة ممكنة، باختصار إن الكفاءة هي القيام بأفضل طريقة ممكنة من حيث العائد أو التكلفة أو الوقت.

50/ أهمية الكفاءة الإدارية: Importance of Adminstrative Efficiency

تحتل الكفاءة الإدارية أهمية كبيرة في توجيه العمل نحو الأهداف المطلوبة، وأن كفاءة أي وحدة متوقف بالدرجة الأولى على كفاءة الإدارة وقدرتها على وضع أهدافها موضع التنفيذ، وقدرتها على مسايرة التغيير والتطور من ناحية والقدرة على الابتكار والتجديد من ناحية أخرى، فبدون هذه الكفاءة يكون هنالك قصور أو تقصير وكلاهما يؤدي إلى إعاقة تحقيق الأهداف المطلوبة التي وجدت المؤسسة أو الوحدة تحقيقها، وتقاس الكفاءة في الأداء بمقارنة ما تحقق من أهداف للمؤسسة بالأهداف الموضوعة فيتبين عن طريقها مدى كفاءة الأداء في المؤسسة (عباس، 2015م، ص 189).

51/ أهداف الكفاءة الإدارية: Objectes of Adminstrative Competency

تتلخص أهداف الكفاءة الإدارية في النقاط التالية: (مرسي، 2002م، ص 31):

1/ السرعة في تطوير وتنمية أنظمة العمل الإداري بالمنظمة.

2/ زيادة معدل السرعة في إجراء تحسينات في جودة العمليات الإدارية والمنتجات بالمنظمة.

3/ تحقيق الجودة في أداء المهام الإدارية بالمنظمة لتحقيق الفعالية.

4/ سرعة الاستجابة للتغيرات البيئية المتسارعة في مجال العمل الإداري وأساليب الإنتاج، وذلك من أجل مواكبتها والتكيف معها لضمان بقاء المنظمة في المنافسة مع المنظمات المتميزة بالأخرى.

52/ أنواع الكفاءات: Types of Competency

تصنف الكفاءات إلى عدة أنواع على النحو التالي:

1/ الكفاءات الفردية والجماعية:Individual and Collective Competency

مهما كان مستوى الأداء في الهيكل التنظيمي، فإن المناصب التي يشغلونها تتطلب كفاءة معينة لأداء

مهامهم بصورة تحقق معها أهداف المؤسسة، وتتمثل الكفاءات التي يجب توفرها في الأفراد ما يلي: (الشامي ومصطفى، 1989م، ص 223):

1/ المثابرة والقدرة على العمل والتأقلم مع الظروف المتغيرة والغامضة.

2/ القدرة على التعامل السريع والتحكم في التقنيات التكنولوجية.

3/ توظيف المواهب، التعامل الإيجابي مع المرؤوسين.

كما يمكن للمؤسسة أن توفر كفاءات فردية باعتماد معايير وأسس موضوعية في عملية التوظيف، بالإضافة إلى عملية التكوين التي تمنحها إياهم بشكل يتماشى مع الوظائف التي يشغلونها.

بينما تعتبر الكفاءات الجماعية أحد مجالات الاهتمام المتزايد للمؤسسات، فهي تنشأ من خلال التعاون مع الكفاءة الفردية، ويتم ذلك من خلال عملية الاتصال بينهم وتبادل المعلومات والتعاون ومعالجة الصراعات.

2/ الكفاءات الاستراتيجية: Strategic Competency

يجب تحديد الكفاءات والقدرات التي يتمتع بها العاملون ومقارنتها مع تلك التي يتطلبها تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة والكفاءات الاستراتيجية للمؤسسة لا ترتبط فقط بالموارد البشرية، لأن كفاءة الفرد تتكون من خلال مجموع الصفات الفردية المعروفة، المهارة والسلوك، في حين الكفاءات قادرة على العمل بطريقة فعالة لا ترتبط بفرد واحد وإنما تقوم على آليات التعاون من خلال إقامة علاقات التأثير المتبادل.

وبعبارة أخرى فإن الكفاءة الاستراتيجية تأتي من الطريقة التي يتم بها خلق تكامل ما بين الكفاءات الفردية وآليات تنسيق أخرى، يمكن تنمية الكفاءات الاستراتيجية من ثلاث أنواع للموارد فهي: (علي عبدالهادي،2009م، ص 176):

1/ الموارد المادية (المعدات) التكنولوجيا، المباني.

2/ الموارد البشرية القدرات، المهارات، المعرفة.

3/ الموارد التنظيمية الهيكلة والرقابة.

3/ الكفاءات التنظيمية: Organizational Competency

ترتبط الكفاءات التنظيمية للمؤسسة بمدى الاستجابة للتغيرات التي تحدث على مستوى محيطها، وأن تحولات البيئة التنافسية ودرجة تعقدها وعدم استقرارها تفرض على المؤسسات الاقتصادية مرونة عالية في تسيير مواردها البشرية قصد إعطائها حرية الإبداع وتطوير كفاءاتها الفردية أو الجماعية لأن المؤسسات التي تتصف بالمرونة هي تنظيمات غالباً ما تكون ذات كفاءة في تخصص مواردها المادية والبشرية.

53/ أساليب تنمية الكفاءات: Competency Development Methods

لتنمية الكفاءات أساليب متعددة منها يلي:

1/ المهارة: Comptence: محصورة ضمن كفاءات معينة تنتج عموماً عن حالة تعلم، وهي عادةً ما تهيأ من خلال استعدادات وراثية، والكفاءات الحركية تعني خصوصاً الإتقان، وتظهر على مستوى الحركات المنظمة بشكل معقد، ما يربط هذا المفهوم مع الإتقان في الصناعة التقليدية والتقنية. (الحاج، 2006م، ص 30).

2/ القدرة: Capability

هي إمكانية النجاح، ذلك بأن يقوم المتعلم باتخاذ سلوكيات متعددة في مجالات مختلفة مظهرياً، وهذا يعني القدرة على الإنتاج الكبير في وقت قصير. (توماس، 1996م، ص 333):

3/ الاستعداد: Readiness

الاستعداد قدرة ممكنة، أي وجود بالقوة لأداء متوقع فتمكن الفرد من إنجاز عمل معين، وهذا يتطلب الاستعداد للقيام بهذا العمل من خلال التحكم في القدرات والتحفيزات.

4/ السلوك: Behaviour

السوك أو التصرف، وهو يشمل نشاط الإنسان، وحتى الكائن الحي، في تفاعله مع بيئته من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التكيف معها.

5/ الإنجاز: Achievement

يتمكن الفرد من تحقيق الإنجاز آنياً من خلال سلوك محدد، وهو بهذا المعنى يقترن نوعاً ما بمفهوم الإستعداد والقدرة في مفهومها، وإذا كانت القدرة تدل على ما يستطيع الملاحظ الخارجي أو يسجله بأعلى درجة من الوضوح والدقة، فإنها بذلك تشير إلى إمكانيات الفرد المعتمد على الإنجاز، (زايد، 2003م، ص 133).

54/ أهمية تنمية الكفاءات: Importance of Competency Devekopment

لتنمية الكفاءات أهمية تتمثل في المحاور التالية: (حمدي، 2003م، ص 45):

1/ ضرورية لضمان بقاء المؤسسة في ساحة المنافسة.

2/ تساعد في حدوث الهدوء والأمن النفسي للأفراد نتيجة بث الثقة وتحسهم بمدى إمتلاكهم لمهارات وخبرات ومعارف كفيلة بإحداث ذلك.

3/ تساهم في سد الثغرات والنقائص التي تتم ملاحظتها في مخطط الأداء مستقبلاً.

4/ تعتبر عملية التنمية هذه أداة لتعزيز عملية إكتساب ميزة تنافسية.

55/ أهداف تنمية الكفاءات: Objectives of Competency Devekopment

تتلخص أهداف تنمية الكفاءات في النقاط التالية: (فتحية، 2013م، ص 20):

1/ زيادة وتنمية المردودية العالية والمستقبلية للأفراد.

2/ تحسين الأداء الكلي للمؤسسة عن طريق تحسين أداء الأفراد.

3/ تحسين الأداء الكلي للمؤسسة عن طريق تحسين أداء الأفراد.

4/ اكتساب الأفراد ميزة تنافسية مقارنة بالمنافسين.

5/ تحفيز الأفراد وتوفير الدوافع الذاتية للعمل.

6/ دفع الأفراد إلى التعلم والتكيف مع كل الحالات وفي جميع الظروف.

7/ تقليل حوادث العمل وتجنب الأخطاء المكلفة في كثير من الأحيان باعتماد طرق تدريجية محددة.

56/ مجالات تنمية الكفاءات: Competency Development Fields

إن الكفاءات أحد مصادر الميزة التنافسية للمؤسسة في ظل التحديات التي تطرحها البيئة، فلذلك نجد بأن

لتنمية الكفاءات مجالات متعددة تتمثل في التالي: (حمدي،1998 ص22):

1/ إعداد مواصفات الكفاءات:

توجد طرق كثيرة لتحليل الكفاءات وجمع المعلومات حول الوظيفة ومجال العمل، ومن بين هذه الطرق نجد الملاحظة في الميدان، المقابلات الفردية والجماعية، استمارات الكفاءات وبطاقات الكفاءة.

2/ تقييم الكفاءات:

يمثل تقييم الكفاءات مرحلة هامة من مراحل تسيير الكفاءات، لأنه يمكن القائمين على هذه العملية من معرفة جوانب الضعف والقوة في الكفاءات المتاحة بالمؤسسة ومن الأدوات التي تستعمل في ذلك مقابلات النشاط السنوية، المرافقة الميدانية، مرجعية الكفاءات.

3/ تطوير الكفاءات:

يجب تطوير الكفاءات من أجل السماح لها بالتكيف مع ظروف التحولات الحاصلة في البيئة الداخلية أو الخارجية وذلك أن تغييرات البيئة أصبحت سريعة ومعقدة وهي بذلك تستدعي تطوير وتنمية الموارد البشرية وكفاءاتها من خلال برامج التدريب المكثف للعاملين.

4/ تحفيز الكفاءات:

توجد مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يجب على إدارة الموارد البشرية إتباعها حيث تحقق الفعالية لجهود العاملين في تنمية الرغبة لدى العاملين، حيث تستطيع تحقيق أفضل النتائج إذا ما تمكنت من استيعاب نوعية الاحتياجات غير المشبعة لدى العاملين، وقامت باستخدام الوسائل المناسبة لتحقيق أفضل لها، حيث تشكل التعويضات والمكافآت أفضل طريقة لتنمية كفاءات العاملين ودفعهم لزيادة مستويات أدائهم وإنتاجيتهم.

5/ قياس الكفاءة:

لقياس كفاءة الأداء هنالك العديد من المؤشرات المستخدمة بهذا الخصوص منها المؤشرات المباشرة والمؤشرات غير المباشرة كالآتي: (علي عبدالهادي، 2009م، ص 180):

1/ المؤشرات المباشرة:

تتضمن هذه المؤشرات قياس عمليات المنظمة من خلال مقارنة المخرجات بالمدخلات والتي تتضمن المقاييس الكلية للكفاءة مثل الربح الصافي والمقاييس الجزئية للكفاءة مثل مخرجات دائرة معينة مقياساً في عدد العاملين بهذه الدائرة ومقياس نوعية الكفاءة مثل ارتفاع مستوى الجودة بتقديم الخدمات، والسلع والمحافظة على مستوى الموارد ذاتها، واستناداً إلى هذا التحليل يمكن إيجاد عدد غير متناهي من مؤشرات قياس الكفاءة مثل قياس كفاءة نوعية كل منتج من منتجات المنظمة.

2/ المؤشرات غير المباشرة:

وهي المؤشرات التي تقيس كفاءة المنظمة بشكل غير مباشر من خلال قياس رضا المتعاملين عن الخدمة المقدمة من قبل المؤسسة مثل قياس الروح المعنوية للعاملين في المؤسسة نفسها، لأن هنالك علاقة إيجابية بين معدل الروح المعنوية المرتفع ومعدل كفاءة الأداء والاستخدام الأمثل للموارد.

وخلاصة القول إن الكفاءة تتمثل في تخفيض كلفة المنتج مع المحافظة على جودته من خلال زيادة الإنتاج مع البقاء على الموارد ثابتة أو من خلال خفض التكاليف مع المحافظة على مستوى الإنتاج أو من خلال خفض التكاليف وزيادة الإنتاج معاً وغيرها من التشكيلات الرياضية للتأثير في معادلة الكفاءة التي هي:

الكلفة الفعلية للمنتج = الكلفة المعيارية المخططة × 100

57/ مبادئ الكفاءة:

إن الكفاءة الإدارية لا تستلزم مجهوداً كبيراً ولكنها تأتي بنتائج أكبر من خلال المبادئ التالية: (البيلي، 2010م، ص 204):

1/ المبدأ الأول: إرساء قيم واضحة ومحددة.

2/ المبدأ الثاني: إجراء المشورة ذات المغزى بمعنى ينبغي على المدير أن يستشير الأخصائيين والمتخصصين في المجالات المتخصصة في المنظمة حول بعض القضايا.

3/ المبدأ الثالث: يدعو إلى المنطق الجاري والمثل والتنظيم.

4/ المبدأ الرابع: الانضباط في العمل، وذلك من أجل غرس قيم مشتركة في المنظمة تحقق التعاون.

5/ المبدأ الخامس: التعامل المتصف، المديرون يحتاجون إلى ثلاث صفات هي التعاطف، التطور وروح العدالة بين المرؤوسين في المنظمة.

6/ المبدأ السادس: الاحتفاظ بسجلات كافية ودائمة، لابد أن السجلات هي التي تجعلها تسترجع الماضي وتستطلع المستقبل بالنسبة للمنظمة.

7/ المبدأ السابع: الإثابة على الكفاءة، لأنها تمكن العامل من أن يدرك في أثناء عمله موقع وظيفته في الشركة ومدى أهمية ما يعمله.

58/ علاقة الكفاءة بالفعالية:

توجد علاقة ارتباط قوية بين الكفاءة والفعالية يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (هاجر، 2004م، ص 24):

1/ الوضع النموذجي:

حينما تكون الكفاءة مرتفعة والفعالية مرتفعة، وهذا هو الوضع النموذجي الذي ينبغي أن تعمل الإدارة على تحقيقه، حيث تقوم باستغلال الموارد استغلاً أنسب مع توجيه هذه الموارد لتحقيق الأهداف المرغوبة للمنظمة.

2/ الوضع غير الممكن:

وفيه تكون الكفاءة منخفضة والفعالية مرتفعة، وهذا أمر غير يمكن، حيث إنه لا يمكن الوصول إلى الفعالية المرتفعة بدون الكفاءة العالية، في استغلال الموارد، إلا أنه يمكن تصور الوصول إلى نتائج جيدة ولكن بإهدار واستخدام العديد من الموارد المكلفة.

3/ وضع الفشل:

وفيه تكون الكفاءة عالية والفعالية منخفضة وفي هذه يتم الاستخدام الجيد للموارد المتاحة، ولكن النتائج المحققة منها تكون سالبة أو غير مرغوبة، وذلك يكون حينما توجه الموارد إلى تحقيق أهداف غير مرغوبة للمنظمة.

4/ الوضع السالب:

وفيه تكون الكفاءة منخفضة والفعالية منخفضة أيضاً، حيث لا تقوم الإدارة بالاستخدام الجيد للموارد ولا تتحقق النتائج والأهداف المرغوبة بالمستوى المناسب.

لذلك فإن الإدارة الناجحة هي التي تقوم بتوجيه استخدام الموارد في الاتجاه الصحيح الذي يضمن تحقيق الأهداف المنشودة للمنظمة والمجتمع.

59/ صعوبات تقييم الأداء :

تكتنف عملية تقييم اداء العاملين صعوبات عديدة منها مايلي(بلاسكة، صلاح، 2011م، ص7):

1/ صعوبة تجديد المعايير لقياس الأداء.

2/ صعوبة تحديد أداء الفرد ومدى مسؤوليته عن هذا الأداء خاصة الأداء الناتج من سلوكه.

3/ الاهتمام بالنتائج دون الاهتمام بالوسائل المقدمة لتحقيق هذه النتائج.

4/ كثرة المعايير وتشعبها، مما يؤدي إلى تحريف النتائج وتوجيهها وبالتالي اتخاذ قرارات تصحيحية خاطئة.

5/ زيادة تكاليف العملية الرقابية بالنظر إلى الإيرادات المرجوة من ورائها.

60/ السلطة:

هي الحق في اتخاذ القرار وإلزام الآخرين به، وتتكون السلطة من السلطة الرسمية التى يستمدها الموظف من وظيفته والسلطة الشخصية التي يحصل عليها الموظف من ذكائه وخبرته وخلقه (المغربي 2013م، ص 34).

61/ أيكولوجية اللامركزية:

يقصد بالأيكولوجي الفرع العلمي الذى يهتم بدراسة العلاقة المتبادلة بين النظم وبيئاتها، ومن هنا تكون أيكولوجية اللامركزية تعني تلك العلاقة المتبادلة بين نظام اللامركزية من ناحية والبيئة الاجتماعية من الناحية الأخرى. فكلما كان نظام اللامركزية مقاماً على دعامات تتفهم الظروف الأيكولوجية، كلما كانت فرص النجاح كبيرة أمامه، وكلما تجاهلت الحكومة تلك الظروف عند تصميم نظام اللامركزية كلما أدى ذلك إلى تعثر النظام وتعرضه إلى أزمات كبيرة، وهناك بعض أهم المؤثرات الأيكولوجية على نظام اللامركزية بالذات تتمثل في التالي(رشيد، 197م،ص 45) :

1/ العوامل السياسية :

يعد نظام اللامركزية في أي دولة نظاماً فرعياً (Subsystim) لنظامها الإداري والذي هو بدوره نظامُ فرعي للنظام السياسي. وحتى تصل إلى النظام الاجتماعي، فإن العوامل السياسية لها دور هام فى تحديد التشغيل الفعلي للنظام اللامركزي، ونلاحظ وجود علاقة طردية بين سلبية تأثير تلك العوامل السياسية وبين درجة تخلف النظام السياسي.

62/ يمكن تحليل المؤثرات السياسية على نظام اللامركزية من مصدرين أساسيين كالآتي:

1/ المصدر الأول:

فهو أيدولوجية النظام السياسي إذ إن الأيدولوجية ستحدد إلى درجة كبرى شكل نظام اللامركزية المناسبة للدولة.

2/ المصدر الثاني:

ذو التأثير على نظام اللامركزية فهي الأحوال السياسية الحقيقية السائدة في الدولة مثل درجة الوعي السياسي، ومدى تطور المنظمات السياسية وطبيعة تكوين جماعات الضغط. فكلما قوى الوعي السياسي، وتطورت المؤسسات السياسية كلما اتجهت الدولة نحو قبول نظام متطور في اللامركزية.

إن اللامركزية تعد أسلوباً ملائماً إلى أقصى درجة للتطور السياسي نحو الديمقراطية.

2/ العوامل الاجتماعية والثقافية:

يمكن مناقشة العديد من المؤثرات البيئية كعوامل اجتماعية وثقافية، ولكن حصر التحليل فى بعض تلك العوامل، ومن أهم تلك العوامل النظام الاجتماعي للسلطة السائدة في المجتمع وهناك نوعان من النظم الاجتماعية للسلطة هما:

1/ النوع الأول: نظام السلطة الأستبدادية Autocratic :

حيث يكون الكل الاجتماعي جامداً تتحكم مستوياته العليا فى الدنيا بطريقة لا تقبل المناقشة والمراجعة ويشبه ذلك هيكل نظام العائلة فى بعض المجتمعات المتخلفة، وهنا تتسم الثقافة الاجتماعية بسمات منها ما يؤدي إلى شيوع الخوف من السلطة والتهرب من تحمل المسؤولية ومن ثم تنعكس تلك المؤثرات على نظام اللامركزية. حتى ولو كانت أهداف نظام اللامركزية المعلنة رسمياً تنحو إلى اللامركزية السياسية، فإن النظام لابد أن يواجه أخطر مشاكله في تلك العوامل السلبية وقد عانت الهند معاناة كبرى نتيجة شيوع الثقافة المعادية للتطور لنظام اللمركزية.

2/ النوع الثانى : نظم السلطة الديمقراطية Democratic :

هنا يتسم الهيكل الاجتماعي بالمرونة والديناميكية ويسمح ذلك بانتشار الثقافة الإيجابية من وجهة نظر تطور اللامركزية، ومن الأمثلة التقليدية هنا المجتمعات (الأنجلوسكسونية). ومن العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على اللامركزية تلك المتعلقة باللغة والمعتقدات الدينية، حيث تلعب تلك العوامل دوراً كبيراً في بعض دول إفريقيا حيث تشمل الدولة الواحدة أكثر من معتقد ديني. كما يتحتم أخذ تلك الاختلافات في الاعتبار عند تصميم نظام اللامركزية خصوصاً عند تحديد التقسيمات الجغرافية للمحليات.

3/ العوامل التعليمية والسكانية:

ونقصد بذلك الترتيب التربوي للمجتمع من حيث نسب المتعلمين وتجمعاتهم الإجتماعية ونوعيات التعليم.. الخ ويرتبط بذلك العوامل الديمقراطية Demographic من حيث كثافة السكان وتوزيعهم المهني والحرفي والجغرافي، وتفرض هذه العوامل أن تدخل تعديلات جذرية من وقت لأخر على نظام اللامركزية.

ومن أهم المشاكل في تصميم نظام اللامركزية وفي تطويره العوامل التعليمية السكانية وما يتعلق بالحجم المناسب في تقسيم المحليات، ويقصد بالنقطة المناسبة من حيث الحجم السكاني والاقتصادي لتغذية المؤسسة بما يتيح لها الحد الأدنى اللازم لاستمرارها دون طلب معونة أو دون أن تتحمل خسائر ضخمة، الحجم المناسب للوحدات المحلية من أهم موضوعات التنظيم اللامركزي في تحديد الخدمات المختلفة، كما أن الحجم المناسب يختلف من وقت لآخر نتيجة تغيير الظروف السكانية والاجتماعية بشكل عام.

63/ بعض نماذج اللامركزية الدولية:

هنالك نماذج أو أنماط للامركزية تتميز بها الدول، وهي متميزة عن بعضها على الوجه التالي (داني،2006م ص27):

1/ نظام الإدارة المحلية الإجمالي : Comprehensives system

في هذا النظام أو النموذج للإدارة المحلية تتولى السلطة المحلية وفق اختصاصات معينة ومحددة قانوناً لإدارة الشؤون العامة محلياً كما تقوم بمهام أخرى لصالح الوزارات المركزية المختلفة كالتعليم والصحة العامة والزراعة والرعاية الاجتماعية مع توفير التمويل والدعم اللازم لها، وتطبق الهند وباكستان التخطيط اللامركزي داخل هذا النموذج للإدارة المحلية، حيث تعتبر المناطق وحدات تخطيطية.

2/ نظام الشراكة: PAR TNER Ship

في هذا النظام أو النموذج للامركزية يكون تقديم التنمية جهداً مشتركاً بين السلطة المحلية والوزارات والمصالح المركزية. تقوم السلطات المحلية بأداء مهامها واختصاصاتها لصالح الوزارات والمصالح المختلفة تحت التمويل والإشراف الفني المباشر من هذه الوزارات والمصالح المركزية أو الولائية، كما يمكن للوزارات والمصالح والمؤسسات الأخرى أن تقدم خدمات أيضاً عن طريق فروعها الإدارية المحلية وفق متطلبات الظروف المحلية المحيطة بالخدمة مثل هذا النظام اللامركزي مطبق في بعض البلدان مثل سيرلانكا والبلدان الناطقة باللغة الإنجليزية كنيجيريا والهند.

3/ النظام المزدوج :Dualsystem

تقوم السلطات المركزية في هذا النظام اللامركزي بالإدارة الفنية للمهام الموكلة إليها مباشرة بواسطة كوادرها في الوحدات الإدارية المحلية (Administrations Field units)،كما تمارس السلطات المحلية الإختصاصات المخولة لها قانوناً في حدود الموارد المخصصة لها.

4/ النظام الإداري المندمج :

في هذا النظام تقوم السلطات المركزية بمهام الإدارة المباشرة للمصالح والخدمات الفنية علي المستوى المحلي للحكم والإدارة، ولكن بوجود أداة تنسيق بينهما وبين الحكومات والإدارات المحلية الأخرى. وعادة مايقوم بهذا التنسيق محافظ علي المستوى الإقليمي (المحافظة) وهو يلعب دوراً كبيراً وهاماً في عملية التنسيق وتناغم الأداء بين الوحدات الإدارية المركزية داخل السلطات المحلية أو مجالس الحكم المحلي أو المحافظات وبين أجهزة الحكم المحلي (المجالس المحلية) ذات الشخصية الاعتبارية القانونية ويعين المحافظ مركزياً، وهذا الأسلوب اللامركزي للأداء الإداري والسياسي المحلي، وتتميز به دول جنوب شرق اسيا والشرق الأوسط، وفي مصر على وجه الخصوص، حيث يوجد المحافظ القوي، واتبع السودان هذا النمط بتطبيق نماذج الحكم الشعبي المحلي والإقليمي والفدرالي في الفترة من 1971–2003م ويشكل المعتمد في قانون الحكم المحلي لسنة 2003م حلقة وصل قوية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية (عموديات المدن والكيمانات) على المستوى الأدنى للدولة وعلماً بأن المحافظ القوي (يتم تعينه من قبل وزارة الداخلية).

تجدر الإشارة إلى أن الغرض من هذه التصنيفات للنماذج اللامركزية هو التحليل والدراسة للنماذج التطبيقية

العالمية لفلسفة وأسلوب الحكم اللامركزي والإدارة المحلية. وفي الواقع تتداخل تطبيقات هذه النماذج.
فهذه النماذج غير جامدة ومن ثم تتبدل باستمرار حسب الظروف الزمانية والمكانية.

64/ اللامركزية والمنهج الإسلامي :

إذا تتبعنا التاريخ الإسلامي عبر القرون تجد أن الدولة الإسلامية منذ نشأتها لم تكن دولة تدار من المركز أو العاصمة والرسول صلى الله عليه وسلم عندما اتسعت رقعة انتشار الإسلام وشملت شبه الجزيرة العربية بدأ في اختيار الولاة للأمصار ذوي الكفاءة والأمانة وحدد صلاحياتهم وسلطاتهم وبعث بهم إلى الأقاليم لينشروا العدل والعلم بين الناس ويبلغوا ما بشر به من الحق، وعلى هذا النهج سار الخلفاء الراشدون من بعده، حيث اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، فإن البعد الجغرافي لتلك الأمصار والاقاليم جعل نظام اللامركزية في الحكم أمراً حتمياً، لم يصدر به قانون من العاصمة السياسية (المدينة) وتبلورت أركان اللامركزية في النهج الإسلامي في الآتي (الكردفاني،2010م ص12):

1/ وجود المصالح المحلية في الهيئات الإسلامية ذات الخصائص والمشاكل المميزة.

2/ الاستقلال المالي الذي يمارسه الوالي بعيداً عن تدخل الخليفة والقيام بالمشاريع الإنتاجية داخل الإقليم وإرسال ما تبقى من مال بعد سد احتياجات الإقليم إلى بيت المال في العاصمة السياسية.

3/ وجود هيئات شورية مختارة على النحو الذي يتمشى مع عصرها وزمانها وتتمتع بحرية اتخاذ القرار الإداري دون الرجوع إلى الخليفة،حيث كان الخلفاء الراشدون يوجهون ولاتهم إلى ضرورة الشورى وأخذ الرأي من الناس في الحكم.

أما تجربة السودان اللامركزية وخاصة في عهد الإنقاذ برزت ثورة الشريعة والتوجه الإسلامي فلابد للقادة الإداريين من مواكبة هذا التحول بمزيد من الجهد الشخصي والفكري والإتماني خلافاً لما تعارف عليه من نمط غربي،فللابد من بسط الشورى والعدل تنظيماً للحياة الاقتصادية والاجتماعية وإقامة لعمل الخير وإزالة الشر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتحريم الربا ومنع الاحتكار لاقوات الناس ومحاربة الغش في المعاملات وتنظيم البيع والشراء.

وينبغي اختيار الأصلح في مجالات الخدمة العامة عملاً واقتداء بتوجيه الرسول صلى الله عليه وسلم لسيدنا علي كرم الله وجهه عندما قال له :(قد بعثتك وأنا بك ضنين فأبرز للناس وقدم الوضيع على الشريف والضعيف على القوي والنساء على الرجال ولا تدخلن على أحدٍ يغلبك على أمرك وشاور القرآن فإنه إمامك).

ومن وصية أبي بكر الصديق ليزيد بن أبي سفيان (إنى قد وليتك لأبلوك وأخرجك فإن أحسنت رددتك إلى عملك وزدتك وإن أسأت عزلتك).

هذه هي مفاهيم وتوجيهات قمة العدل والنزاهة والأمانة ومراقبة الولاة متناهية وكان على الوالي في ظل الدولة الإسلامية الإشراف العام وإقامة الصلاة والأمانة وتنفيذ المشروعات العمرانية والتنموية والخدمية لسكان الولاية وأن الأمر يتطلب أن نعمل بجد وإخلاص في كافة الميادين الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بنظرة جديدة وجدية مجابهين التحديات العصرية في وحدة وطنية وإدارة غلابة لا تعرف الانحراف عن طريق الحق والعزة والكرامة وبصيرة نافذة وعزم لا يلين.

ويشير (عبدالرحمن، 2015م، ص15) إن نظام الحكم في الدين الإسلامي قد قدم صالح الجماعة على صالح الفرد وأكد مبدأ الشورى فى قوله تعالى (أمرهم شورى بينهم).

لقد لاحظ الباحث بأن منهج الدين الإسلامي في الحكم صالح لقيادة الجماعة في كل مكان وزمان والشواهد على ذلك كثيرة، لأن الدين الإسلامي ما ترك صغيرة أو كبيرة إلا وأوضحها بدقة، كما إن الفكر الإداري يرتبط إرتباطاً كبيراً بالأديان السماوية، والشاهد في ذلك كان الأنبياء والمرسلون خير ممثلين لفكر ومعتقدات القادة الناجحين رغم أمية بعضهم، فحققوا نجاحات كبيرة وسعت كل الدنيا بقاراتها المتعددة وأحدثت إصلاحات ملموسة شاخصة حتى الأن كشواهد ودلائل لذلك.

65/ الرقابة الإدارية علي الأنظمة اللامركزية :

إن اللامركزية لا تعني الاستقلال التام المطلق للهيئة التي تتمتع بالشخصية المعنوية وانفصالها عن السلطة المركزية، وهي أيضاً لا تعني الخضوع والتبعية بل تعنى تمتع الجماعات المحلية بقدر من الاستقلال في ممارسة مهامها إزاء الإدارة المركزية مع خضوعها لنوع من الرقابة أطلق عليها إصطلاح الرقابة الوصائية (عمار،2009م، ص25).

66/ تصنف الرقابة الإدارية على الأنظمة اللامركزية كالآتي: (مولود،2009م، ص 20) :

أ/ الرقابة على الهيئات المحلية:

تتم بطريقتين أولهما التعيين الذي تملكه عادة السلطة المركزية لرؤساء الوحدات الإدارية، كما أنها قد تملك حق تعيين بعض أعضاء الهيئات المحلية وتعد هذه الوسيلة ناجعة من أجل فرض السلطة المركزية لرقابتها الفعالة على المجالس الإقليمية، بما في ذلك صلاحية التعيين والنقل والتأديب.

والطريقة الثانية هي الحل حيث تصل الرقابة على الهيئات المحلية اللامركزية إلى حد إعطاء السلطة المركزية حق حل المجالس المحلية أو إيقافها عن العمل مؤقتاً غير أنه يصعب اللجوء إليه في بعض الدول إلا بالتخاصم أمام القضاء، كما هو معمول به في إنجلترا.

ب/ الرقابة على أعمال الهيئات المحلية:

نجد هذه الرقابة في ثلاث صور ص: الإقرار، الإلغاء، الحلول، تفصّل كالأتي:

1/ **الإقرار:** يمنح بموجبه المشرع الحق للسلطة المركزية في أن تأذن أو تصادق على صلاحيات واقتصاديات الوحدات المحلية، حيث يكون ذلك سابقاً عن قيام الهيئة المحلية بالعمل وتسمى بالإذن أو أن تكون لاحقة عليها وتسمى بالتصديق. وهذا الأخير يجوز أن يكون ضمنياً عكس الإذن أو الترخيص اللذان يكونان صريحين (عمار2009م، ص 21).

2/ **الإلغاء:** يتمثل في حق السلطة المركزية في إلغاء القرارات المخالفة للقانون وهي الرقابة الشرعية أو المشروعة ولها حق إلغاء القرارات المتعارضة مع المصلحة العامة والعليا في البلاد وهي ما تسمى الرقابة الملائمة (مولود، 2009م، ص154).

إن سلطة الإلغاء المحدودة والمخولة للسلطة الوصية بالنسبة لبعض قرارات الإدارة اللامركزية يمكن طلب مراجعتها والطعن فيها أمام السلطات الإدارية أو الجهة القضائية المختصة، وذلك برفع دعوى قضائية

لإلغائها (بعلي،1968م، ص26).

3/ **الحلول:** أما الحلول هو أخطر أنواع الرقابة لأنه يمثل خطراً علي الاستقلال النسبي للهيئات المحلية، وبالتالي هنالك شروط لابد منها لتنفيذ هذا الأسلوب منها (الشيخلي، 1983م، ص92):

1/ أن ينص القانون صراحة على مبدأ الحلول.

2/ صدور إنذار من الحكومة المركزية للإدارة المحلية إذا امتنعت من ممارسة وظائفها.

إذ الحلول هي قيام السلطات المركزية بمهام وواجبات كانت منوطة بها الهيئات المحلية ونظراً للتلكؤ أو الامتناع عن تنفيذها تقوم بها السلطة المركزية. ويرى البعض أن هذه الحلول تتعارض مع مبدأين أساسيين من نظام اللامركزية الإقليمية وهي حق المبادرة في القيام بتصريف أو بالتصرفات في المسائل المحلية والمعرفة بمشكلات وحاجات الوحدات المحلية، ويرى آخرون أن الحلول من أنجع السبل لإشباع سكان الإقليم من جهة ولحث الهيئات المحلية على عدم التأخير في أدائها لواجباتها المحددة لها بموجب القانون من جهة أخرى (مولود،2009م، ص 156).

67/ سلبيات الأنظمة اللامركزية:

إذا كان البعض يرى أن اللامركزية مزايا عديدة، فإن البعض الآخر يشير إلى أن هناك مجموعة من السلبيات التي يمكن أن تترتب عليها (التويجر،2007م، ص 50) :

1/ عدم المساواة فيما بين المجتمعات المحلية والمناطق تبعاً لاختلاف القدرات على مستوى المنظمات المحلية.

2/ المجتمعات المحلية ليس لديها من الموارد البشرية والاقتصادية والتكنولوجيا التى تساعد على نجاح الحكومات المحلية. كما أن إتصافها بالجهل والفقر سوف يؤدي إلى خلق موقف خطير من السيطرة والكبت، ولذلك فإن مدى فاعلية الحكومات المحلية يتحدد بمدى رضاء الأفراد عن إشباع احتياجاتهم الأساسية.

3/ تقليل الكفاءة بسبب تحجيم قدرة المجتمعات المحلية على تحقيق اقتصاديات واسعة كنطاق في بعض الخدمات، وذلك يؤدى إلى زيادة المخرجات فيما بين قطاعات تقديم الخدمات العامة والتي سوف تؤدى إلى انخفاض الكفاءة في المجتمع.

4/ ظهور النخب أو الطبقات النخبوية على المستوى المحلى والتى بدأت تلعب دوراً أكبر من اللازم فى التخطيط والإدارة داخل المحليات.

5/ ضعف المؤسسات التي تساعد المنظمات المحلية لتطور من قدراتها، فضعفها يعمل على إضعاف الروابط بين هذه المنظمات المحلية والحكومة المركزية (خلق فجوه بينكم) فينعكس ذلك سلباً على الخدمات المقدمة للمجتمع.

اشار (عبدالله، 1990، ص22) انه قد أشتجر خلاف فقهي بين المهتمين بشؤون الفكر الإداري حول مفهومي التخويل والتفويض، فقال البعض بأنهما صنوان في المعنى ويمكن استخدامهما كمترادفين، بينما يرى آخرون أن التخويل لأقوى درجة من التفويض إذ يعني خلق محاور (مراكز) قرارية تنقل لها سلطات لتمارسها بالأصالة وليس بالوكالة.

المبحث الثاني

الحكم المحلي

Local Government

1. مقدمة : Introduction

يعتبر الحكم المحلي مستوى من مستويات الحكم التي لها دور كبير في تقديم الخدمات المختلفة لأفراد المجتمع وفق أولوياتهم ومن خلال تقديمها بواسطة أبناء المنطقة المحلية، فنجاح تقديم الخدمات وفشلها يتوقف على مدى كفاءة أجهزة الحكم المحلي. (من الله، 1998م ، ص 65).

2. الحكم المحلي المصطلح والتعريف:

اصطلاح الحكم المحلي يشير إلى نوعين من الحكومات هما:(من الله،1998م، ص48) :

1. حكم الدولة المحلي: Local State Government

وهو حكم كل أجزاء الدولة بواسطة وكالات محلية أي مكاتب أو فروع أو وحدات محلية تنشأ بواسطة الحكومة المركزية وتكون فقط مسؤولة لها.

2. الحكم الذاتي المحلي: Local Self-Government

وهو الحكم بواسطة هيئات محلية منتخبة، وبالرغم من أن هذه الهيئات خاضعة لإشراف الحكومة القومية إلا أنها تتمتع بسلطات وصلاحيات خولت لها بواسطة القانون وضمنت في أوامر تأسيسها. وبرغم ذلك فإننا نجد في معظم الدول أن النظامين مطبقان جنباً إلى جنب، ويقول هاريس: في معظم الأقطار نجد كلاً من نظام حكم الدولة المحلي ونظام الحكم الذاتي المحلي مطبقين جنباً إلى جنب.

و يلاحظ أن حكم الدولة المحلي يسمى أحياناً بعدم التركيز الإداري Decentralization،أيضاً أن الحكم الذاتي المحلي يسمى أحياناً باللامركزية التخويلية، فحكم الدولة المحلي يعني تحويل السلطات من المركز لممثلين للوزارة أو المصلحة يقومون بتنفيذ سياساتها وتوجيهاتها على المستوى المحلي. أما بالنسبة للحكم الذاتي المحلي فإن المركز يتخلى عن سلطات معينة بقانون لهيئة منتخبة بواسطة أهالي المنطقة المحلية.

3. تعريف هيئة الأمم المتحدة للحكم المحلي:UN Definition of Local Government

اصطلاح الحكم المحلي يشير إلى وحدات سياسية في الدولة أو في حالة النظام الفدرالي يشير إلى ولايات تنشأ بالقانون ولها صلاحية إدارة الشؤون المحلية بما في ذلك صلاحية فرض الضرائب والهيئة الحاكمة المحلية أما منتخبة أو معينة،وبالرغم من أن هذا التعريف متماسك ويعطي وصفاً حسناً للحكم المحلي إلا أنه من الممكن تحدي مصداقيته وصحته في ذلك، إن هذا التعريف قد فشل في أن يعطي وصفاً دقيقاً للحكم المحلي في مجتمعات معينة. فهناك كثير من وحدات الحكم المحلي تم تكوينها بصورة قانونية لها بعض الصفات المضمنة في هذا التعريف ولكن ليس كل الصفات، يشير بروفيسور هدلي مارشال إلى شيء من ذلك بتحديده لثلاث خصائص رئيسة للحكومة المحلية (هي عملية في مساحة جغرافية في دولة أو ولاية، انتخابات محلية أو تعيين تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي بما في ذلك سلطة فرض الضرائب. وفي كلمات أخرى يجب أن تكون هيئة محلية أصيلة تختار الإدارة).

3. الحكم المحلي الدوافع والأسباب: Motivations & Reasons for Local Government

هناك أسباب متعددة دفعت إلى تكوين الحكم المحلي ومن أهمها:(الشيخلي،2001م، ص28):

1. ازدياد وظائف الدولة:-

كانت الدولة تقليدية حارسة وأصبحت تدخلية في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، إضافة إلى الخدمات القومية التي تتولاها الحكومة المركزية، وظهرت الخدمات المحلية التي تتولاها الإدارة المحلية.

2.تنوع أساليب الإدارة تبعاً للظروف المحلية:-

تضع الإدارة المركزية أنماطاً متشابهة تطبق على كافة المواطنين في جميع أنحاء البلاد على قدم المساواة وذلك لا بشكل عقبة بالنسبة للخدمات القومية التي يشترك في الانتفاع منها جميع المواطنين الأمر يختلف كلياً بالنسبة للخدمات المحلية، نظراً للتفاوت بين المناطق الجغرافية والاختلاف في المشكلات التي تتطلب تبايناً واختلافاً في الأساليب المتبعة لأداء الخدمات.

3. الإدارة المحلية أكثر إدراكاً للحاجات المحلية:-

السكان المحليون أكثر تفهماً للحاجات والرغبات والمشاكل المحلية من موظفي الإدارة المركزية.

4/ التدريب على أساليب الحكم.

5/ العدالة في توزيع الأعباء المالية.

6/ تبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين الإداري لتحل المشاكل المحلية محلياً بدلاً من الرجوع إلى الحكومة المركزية في العاصمة، إقتصاداً في الوقت والجهد والمال.

4/ مقومات الحكم المحلي: Local Government Components

يمكن القول أن مقومات الحكم الذاتي هي أبرز أركانه أو عناصره أو خصائصه، وتتجسدهذه المقومات فيما يأتي(سليمان، 1962م، ص360):

1/ الاعتراف بوجود مصالح محلية أو خاصة متميزة عن المصالح القومية، فنقطة البداية في اللامركزية الإدارية والاعتراف بأن ثمة مصالح خاصة أو إقليمية من الأفضل أن يترك الإشراف عليها ومباشرتها لمن يهمهم الأمر حتى تتفرغ الحكومة المركزية للمصالح التي تهم الدولة كلها.

2/ أن يعهد بالإشراف على هذه المصالح إلى هيئات منتخبة.

3/ استقلال الهيئات اللامركزية في ممارسة اختصاصاتها تحت إشراف السلطة أو هي كما يذكر (عبدالرازق والشيخلي،2001م، ص 20)، مقومات الحكم المحلي كالآتي:

1/ هيئات إقليمية مستقلة.

2/ وجود مجالس محلية منتخبة.

3/ وجود مصالح ذاتية متميزة.

4/ تمتع الهيئات المحلية بموارد مالية ذاتية وبشكل أكبر تبلوراً ووضوحاً.

يمكن القول إنها:

1/ وجود مناطق أو أقسام جغرافية محددة.

2/ منح الشخصية المعنوية لهذه الأقسام كي تتمكن من ممارسة نشاطها المحلي.

3/ وجود هيئات منتخبة تمثل السكان المحليين.

4/ الرقابة والإشراف المرزي ضروري ولازم.

5/ أسباب الأخذ بنظام الحكم المحلي: Reasons for Choosing Local Government

الحكم المحلي هو خيار من خيارات نظم الإدارة وتكون الاستعانة به لظروف واعتبارات تستوجب الأخذ به كأسلوب لممارسة الحكم في المناطق والأقاليم المختلفة ومن هذه الظروف التالي: (إبراهيم، 2010م،ص 65)

1/تعدد القوميات: Multinationality

عندما تتكون البنية السياسية والثقافية للسكان من عدد من القوميات المتميزة والمتباينة من حيث اللغة والعادات فإن نظام الحكم المحلي يكون وسيلة إرضاء لنزاعات سكان الأقاليم لحكم أنفسهم بأنفسهم لأنهم أكثر دراية بالخدمات التي تلزمهم.

2/ التباعد الجغرافي والسكاني والاقتصادي: Geographic Demographic Economic Reason

عندما يقترن إتساع الدولة بتشتت للسكان وتوزيع الموارد وتوسيع كمي في وظائف الدولة فإن نظام الحكم المحلي يعني الحكومة المركزية من أعباء أداء الخدمات لهذه المناطق المتباعدة.

3/ ارتفاع الوعي السياسي: Plitical Awareness

قد يأتي نظام الحكم المحلي نتيجة للوعي السياسي ورغبة المواطنين في تسيير أمورهم المحلية، فإن هذا الوعي يجعل هذه الأجهزة أكثر فاعلية وأكثر تعبيراً عن المطالب المحلية، كما إن في ظل هذا تكون الفرصة أكبر لنجاح الأجهزة عما لو جاءت في ظل عدم الوعي السياسي.

4/ الرغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: Desire for Development

يكون نظام الحكم المحلي الوسيلة الممكنة لتحقيق هذه التنمية بالأقاليم المختلفة نسبة لإدارة هيئاته الحاكمة بظروف البيئة ومشكلاتها وإمكاناتها المالية من الحكومة المركزية.

5/ الرغبة في تطبيق مبدأ مركزية ولامركزية التخطيط و التنفيذ:

يبرز دور وأهمية نظام الحكم المحلي في إمداد السلطة المركزية بالحقائق والمعلومات وتقدير أولويات التنفيذ بصورة واقعية من خلال عرضها الرغبات والإحتياجات والمشكلات الإقليمية.

6/ أهداف الحكم المحلي: Objectives of Local Government

تتمثل أهداف الحكم المحلي فيما يلي(عثمان، 2010 م،ص 65):

1/ تحقيق العدالة الاجتماعية بإعطاء السلطات المحلية الحق في استخدام جانب كبير من إيرادات المحلية وصرفها على الخدمات والتنمية المحلية.

2/ تحقيق وتثبيت أركان الوحدة الوطنية و الجهود الشعبية والحكومية ولتحقيق التعاون والتنسيق بينهما.

3/ المساعدة في التخلص من العديد من العادات والتقاليد الاجتماعية الضارة مثل ضيق الولاء للعشيرة والقبيلة والجهوية بديلاً للولاء الوطني.

4/ إبراز وتنمية الطاقات الفكرية والثقافية للمجتمعات المحلية، بما يعمق ثقة الفرد بالقيم الإنسانية عن طريق

احترام الإدارة وحرية الانتخابات والتمثيل للمجتمع في المجالس المحلية.

5/ تحقيق حاجات ورغبات المجتمع المحلي في ضوء الواقع والإمكانات المتاحة إقليمياً ومركزياً.

6/ ربط البناء أو النسق الاجتماعي القاعدي للدولة بالبناء المركزي أو القومي ككل وبذلك يحصل التقارب والتعاون والتعاضد والتكافل بين الأجهزة المركزية والمحلية والشعبية.

7/ تقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة بتوزيع الموارد البشرية والمادية وقوى المجتمع الإيجابية بدلاً من تركيزها في العاصمة.

8/ سرعة إنجاز المشروعات وتحسين أداء المرافق العامة بتوفير الوقت والنفقات.

9/ توسيع مصادر الإدارة المحلية بما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الخدمية والتنموية والاستثمارية.

7/ وظائف الحكم المحلي: Functions of Local Government

يحقق نظام الحكم المحلي عدداً من الأهداف العامة للمواطنين من خلال وظيفتين أساسيتين تؤثر كل منهما على الأخرى وهما :

1/ الوظيفة السياسية :

أ/ تحقق مبدأ الديمقراطية محلياً عن طريق اشتراك المواطنين فى إدارة شؤونهم وتتمثل فى المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي لتتولى الحكم والإدارة.

ب/ تدريب القيادات على مستوى المجتمع على اعتبار أن المجالس المحلية هي بمثابة مراكز للتدريب على صناعة واتخاذ القرار بصورة ديمقراطية.

ت/ تتحقق المشاركة الشعبية في تنفيذ المهام المحلية بإعتبار أنها تؤدي إلى إرساء الشعور بالكرامة لدى المواطنين وتنمية روح الجماعة فيهم والرقابة على الممتلكات التي تنفذ والعمل على حمايتها.

فالمشاركة الشعبية تعتبر عملية مفيدة للمجتمعات المحلية على أنها وسيلة تسيير وتسهيل لتنفيذ القرارات دون صراعات أو خلافات (أبو سن،1989م،ص 150).

2/ الوظيفة التنموية :

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات المحلية من خلال التعرف على الاحتياجات الحقيقية للمواطنين والعمل على إشباعها، لهذا تتجه الدول للاعتماد على سلطات المحليات في تقديم الخدمات وتحقيق التنمية، ويمكن تمثيل الوظائف التنموية فيما يلي :

أ/ تحقيق الخدمات الأساسية والتي تتمثل في الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي وإدارة الطرق والصحة والتعليم ومواجهة الكوارث وإعادة التعمير.

ب/ تعبئة الطاقات المحلية للمساهمة والمشاركة فى التنمية على المستوى المحلي.

ت/ جمع المعلومات والبيانات التي تعد المدخلات الرئيسية لوضع الخطط وتحديد الأولويات التي تعتمد بالضرورة على حاجات المجتمع المحلى.

ث/ خلق منافسة بين السلطات المحلية للنهوض بالمجتمع من خلال الكفاية الإدارية التي تلعب دوراً فى إدارة الخدمات بأيسر السبل لأكبر عدد من المواطنين. (السيد، العدد 2004،118م،ص 7).

8/ نظم الحكم المحلي بالعالم: International Local Government System

هنالك تجارب مختلفة للحكم المحلي بدول العالم المتحضرة منها على وجه الخصوص (إسماعيل،2010م، ص 109):

1/ الحكم المحلي الإنجليزي: British Local Government

يأخذ سلطاته من المجالس المحلية المنتخبة من خلال جمعيات تنتخب من داخل أعضاء المجلس المحلي وبالتالي يضمن تأمين سيطرة المجلس على جهازه التنفيذي وتكون سلطة المجلس مكتسبة بالتخويل بواسطة القانون، ويتميز المجلس المحلي الإنجليزي بشيء من الاستقلالية عن الحكومة المركزية.

2/ الحكم المحلي الفرنسي: French Local Government

نجده يستمد سلطته من الحكومة المركزية عبر المحافظين إلى المقاطعات ثم المحليات (القواعد) هنالك تسلسل هرمي من الوحدات الإدارية الأعلى إلى سلطة الإشراف الإداري والمالي على الوحدات الأقل.

الخصائص الأساسية للنموذج الفرنسي تتمثل في التالي: (من الله، د، ت،ص 15):

1/ المركزية.

2/ الهيكل الهرمي للسلطة.

3/ قوة الجهاز التنفيذي.

4/ التسلسل الهرمي للسلطة.

5/ الوضع الضعيف للجهاز التشريعي.

3/ الحكم المحلي السوفيتي:

النموذج السوفيتي: Soviet Model

النموذج السوفيتي مثل النموذج الفرنسي يتميز بنزعته القوية للمركزية التي تعكس مفهوم أن المركز هو القوة المهيمنة في الأيدولوجية (الشيوعية) التي حدثت في بداية التسعينات والتي لا تزال مفاهيمها وأنظمتها هي السائدة رغم التغيرات الأيدولوجية والسياسية التي حدثت في بداية التسعينات، فالنموذج السوفيتي يعكس تجربة الدولة المتعددة القوميات إذ تبلغ 182 قومية (عند تطبيق النموذج)، تتحدث 149 لغة وأشهرها الروسية وكانت التجربة السوفيتية تمر بمنعطف خطر، فالدولة تريد الحفاظ على الوحدة القومية وبالتالي ترى ضرورة دعم السلطة المركزية على ألا يؤدي ذلك الدعم المركزي المطلق إلى خنق الأنفاس الذي يتبعه الإنفجار ولذا قام النظام السوفيتي على أساس فكرتين هما:-

أ/ الديمقراطية والتي تتمثل في إشراك أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب في عمليات الحكم والإدارة وحق التعبير لكل التي تتلقى الدراسة بلغتها المحلية.

ب/ المركزية التي تقوم على خضوع السلطات المحلية للرقابة التي تعلوها في تسلسل قيادي يمتد من أصغر وحدة في التنظيم إلى السلطات المركزية العليا، وقد دعمت هذه المركزية بعاملين هما:

1/ قيادة الحزب الشيوعي وتنظيماته التي تقوم على إمتثال كل وحدة لتوجيهات التي تعلوها درجة.

2/ نظام التخطيط الشامل الذي يقتضي تركيز السلطة والتوجيه في أجهزة التخطيط المركزي.

وأخيراً فشل هذا النموذج وتفكك النظام السوفيتي بسبب ضغوطات النظام التي أحدثت التغييرات الآن.

9/ مراحل تطور الحكم المحلي: Local Government Development Stages

مرة الحكم المحلي بمراحل تطور عديدة كما يلي:

1/مرحلة الاتراك:

لقد لعب الأتراك دوراً كبيراً في إبراز المركزية و اللامركزية كأساليب للحكم و الإدارة بعد غزوهم السودان ووحدوه في حدوده الحالية وقد ساعدهم في ذلك وجود النظام القبلي الفدرالي متأصلاً بمقوماته الثقافية، فهذه الكيانات القبلية كانت اللبنة الأولى التي تطورت فيما بعد كوحدات محلية للحكم المحلي فالحكم الأجنبي لم يبتدع الحكم المحلي فقد وجده وطوره، كما أنشأ الأتراك اللامركزية لتسهيل الحكم وليس لإشاعة الشورى ومشاركة المواطنين، بل كانت لامركزية فوقية تسعى لترسيخ الحكم غير المرتبط بالجذور فقسموا البلاد إلى خمسة عشر حكمدارية واستعانوا في إدارتها بمديري حكمدارات ومآمير أجانب، ثم بالإدارة الأهلية على مستوى الأرياف والقرى، وكان الغرض الأساسي هو الأمن والاستقرار وجباية الضرائب واستغلال الموارد المادية والبشرية مع التذرع بربط السودان بحركة التحديث، وفي تقديم بعض الخدمات أهمها التعليم.

2/ مرحلة الثورة المهدية:

جاءت الثورة المهدية وأمضت في الحكم فترة قصيرة بدأت عام 1883م، كان أوج مجدها عام 1885-1898م، رفعت شعار الدين كأساس لتوحيد الأمة السودانية وركزت على الإصلاح الإدارى في مجال الحكم المحلي نفسه في كل مناحي الحياة رافضة الأساليب الإدارية القديمة التي لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية.

لم تلغ المهدية اللامركزية ولكنها أتت بمسميات جديدة للهياكل والوظائف القيادية وتغير لفظ الحكمدارية إلى عماله ومدير المديرية إلى أمير مع إعطاء الأمراء سلطات واسعة في أعمالهم، ولقصر فترة المهدية لم تترك في مجال الحكم ما يستحق الوقوف عنده سوى مسميات الإدارة.(اسماعيل، 2010 م، ص 111).

3/ مرحلة الحكم الثنائي 1898م: Bilateral Rule

بدأ بهدم ما بدأته المهدية فأعاد السودان إلى التنظيم الإداري الذي تركه العهد اتركي مع بعض التعديلات فقد تم تقسيم البلاد إلى أثنيٌ عشرة مديرية ولجأ الحكم الثنائي إلى الحكم العسكري المباشر عن طريق حاكم عام ومديري مديريات ومفتشي مراكز ومآمير من الأجانب ومنحوا سلطات محلية واسعة مع الاستفادة من الكيانات المحلية الموجودة سلفاً في عام 1921م، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ظهرت مستجدات في الساحة السياسية عالمياً وإقليمياً بعد اتفاق الدول المستعمِرة منح الدول المستعمَرة مزيداً من الحريات وبناءً على توصيات المستشارين والخبراء، بدأت الحكومة الثنائية مسارها نحو اللامركزية، وشهدت البلاد في الفترة من 1937-1943م خطوات كبيرة في لامركزية الحكم عن طريق خلق هياكل إدارية وسيطة ذات سلطات تفويضية عبر مجالس المدن والأرياف والبلديات ذات الشخصية الاعتبارية تحت قانون مجالس المدن والأرياف لسنة 1937م، ومجالس المديريات الاستشارية عام 1943م.

بالرغم من أن هذين القانونين كانا ذا فعالية ضعيفة إلا أنه يمكن القول بأن السودان أخذ في السير في طريق الحكم المحلي على الأسس الحديثة، وذلك باستخدام العناصر الوطنية حسب الاستطاعة للقيام بالأعمال

البسيطة التي تحتاجها البلاد، وتقليل النفقات ومجاراة تطلعات المواطنين.

يعتبر قانون الحكم المحلي لسنة 1951م هو التطور الحقيقي للحكم المحلي، في السودان وقد جاء نتيجة لتقرير د. مارشال 1849م الذي أوصى بالآتي:

1/ إصلاح الهياكل التنظيمية للحكم المحلي على النمط البريطاني بحيث تكون موازنة للحكومة المركزية.

2/ الإصلاح المالي عن طريق الاعتماد على الواردات المحلية.

3/ ضرورة المشاركة الشعبية في الحكم على أساس تدريجي يفرق فيه بين المجالس الفنية ذات الوعي الحضاري وتلك الفقيرة ذات التخلف التنموي والثقافي وبموجب ذلك القانون قام 185 مجلساً محلياً في كل مديريات السودان على ثلاثة مستويات هي مجالس بلديات ومدن وأرياف وكانت مجالس الأرياف على ثلاث درجات هي كالآتي:

أ/ مجالس أرياف درجة أولى: وهي تلك التي يجيء أعضاؤها بالانتخاب والتعيين ورؤساؤها يتم اختيارهم بالتعيين ويرأسها مفتش المركز.

ب/ مجالس أرياف درجة ثانية: وهي المجالس التي يكون أعضاؤها بالانتخاب والتعيين ويرأسها مفتش المركز.

ج/ مجالس أرياف درجة ثالثة: وهي مجالس مفتشي المراكز يتم تعيين أعضائها مستشارين لمفتش المركز وهي المجالس المنشأة بموجب قانون 1951م، كانت ذات شخصية اعتبارية وأفردت لها سلطات تشريعية ومالية وخدمات معينة تؤديها، مثل التعليم الابتدائي، صيانة الطرق، الصحة، وقد كونت المجالس بموجب قانون 1951م تدعم مادياً (وذلك تدعيم المجالس الصغيرة من موارد المجالس الغنية بواسطة وزارة المالية في المركز).

لم يطرأ تغير يذكر على إدارة المديريات طوال فترة الحكم الثنائي وفترة الديمقراطية الأولى، ظلت المجالس المحلية المنشأة بقانون 1951م كما هي، ولكن جاء التغيير في عهد عبود 1960م، بناء على تقرير لجنة أبورنات متمثلاً في الآتي:

1/ تقليص سلطات مفتش المركز وإلغاء مجالسهم إما بإنشائها لمجالس ريفية قائمة بذاتها أو دمجها في المجالس المجاورة.

2/ إنشاء مجالس المديريات لتتولى التشريع.

3/ قيام مجالس تنفيذية برئاسة مديري المديريات.

4/ تغيير اسم مفتش المركز إلى مفتش حكومة محلية.

لم يتغير عهد الديمقراطية الثانية بشيء في نظام الحكم المحلي، ولكن في عهد مايو رأت الحكومة أن تحدث ثورة إدارية في الحكم المحلي فأصدرت في 1970م، قانون الحكم الشعبي المحلي، وكانت فلسفة ذلك القانون أن الحكم المحلي الشعبي ليس بديلاً للحكم المحلي وإنما هو أداة تحديث وذلك عن طريق المشاركة الشعبية وشمول كل القطاعات تحت مظلة الشورى وأداء الخدمات على نمط حديث فتم الآتي:-

1/ إنشاء مجالس قاعدية واسعة شملت القرى والفرقان والأحياء والمجالس المهنية والأسواق صعوداً إلى

المجالس الريفية والمدن وفيما بعد مجالس المناطق وتبع قانون 1970م مشاركة المرأة وأفرد لها 25% من مقاعد كل مجلس، وبدون ذلك لا يكون المجلس قانونياً بالإضافة إلى حقها في المنافسة في مقاعد الدوائر.

أثبت تطبيق نظرية الحكم المحلي عدم ملاءمتها للمجتمعات الريفية والبدو والرحل، إزاء السلبيات التي برزت ألغت الحكومة قانون الحكم الشعبي المحلي 1981م، واستبدله بقانون 1980م، وفي صعيد آخر أصدرت الحكومة قانون الحكم الإقليمي 1981م ليحل محل قانون إدارة المديريات 1960م وأنشأت بموجب ذلك القانون مجلساً تشريعياً لكل إقليم في نفس رقعة المديريات السابقة وحاكماً للإقليم ينتخبه مجلس الإقليم مع آخرين فلما جاءت الديمقراطية الثالثة ألغت مجلس الإقليم وأبقت على منصب الحاكم.

جاءت ثورة الإنقاذ في يونيو 1989م، فأبقت التقسيمات حسب قانون 1981م وكانت حينها البلاد تعج بكثير من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكانت مشكلة الجنوب في رأس تلك القضايا، فلجأ منظروا النظام حينها إلى تبني تطبيق النظام كنظام متطور للامركزية الحكم والإدارة. (إسماعيل، 2010م، ص 115).

المبحث الثالث

الفـدراليــة

Federalization

1/ مقدمة: Intorduction

الفدرالية تتمثل في تعدد مراكز سلطة الدولة والتي تمارس منها ظاهرة سيادتها من أجل السيطرة والتحكم في الأجزاء المكونة للنظام الاتحادي. (بدوي وآخرون، 2013م، ص 85).

2/ مفهوم الفدرالية: Concept of Federalization

– يشير(عثمان، 1977م، ص 11) إلى أن نظام الدول التي لا ينقصها من السيادة الداخلية إلا القليل بالقدر اللازم لتنفيذ عهد الاتحاد تفقد السيادة الخارجية بمهامها.

– وفق وجهة نظر(بدوي وآخرون، 2013م، ص 82) أن الفدرالية Federalism تعني في مدلولها الواسع ظاهرة تحرك الجماعات الإنسانية نحو التجمع تحركاً يفضى إلى التوفيق بين اتجاهين متناقضين بين الحرص على ذاتيتها من ناحية وبين السعي إلى تنظيم جماعي يشملها من ناحية أخرى. وهذا الالتقاء بين المتناقضين في ظاهرة الفدرالية يفضي إلى أنظمة تعاهدية أو دستورية تنشأ بمعاهدات وتصاغ دساتير تؤلف بين هذين المتناقضين في كيان سياسي واحد.

اشتق مصطلح الفدرالية من كلمة (foedus اللاتينية والتى تعنى المعاهدة أو الاتحاد أو الاتفاق أو بأنها دولة واحدة تتضمن كيانات دستورية متعددة لكل منها نظامه القانونى الخاص وإستقلاله الذاتى، وتخضع فى مجموعها للدستور الفدرالي باعتباره المنشىء لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي وهي بذلك عبارة عن نظام دستوري وسيادي مركب.(محمد ,1990م،ص162).

3/ أهمية الفدرالية : Importance of Federalization

تتزايد أهمية الفدرالية في العالم وذلك للأتي (أندرسون،2007م، ص1):

1/ هناك 28 دولة يقيم فيها 40% من مجموع سكان العالم تدعو نفسها فدرالية أو تعتبر بشكل عام فدرالية.

2/ تعتبر جميع الديمقراطيات تقريباً التي تضم مساحات كبيرة أو أعداداً كبيرة من السكان فدرالية.

3/ تتحول كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك الآن وبشكل متزايد إلى دول فدرالية وذلك مع تنفيذ عملية الديمقراطية.

4/ كانت كل من بلجيكا وأثيوبيا وإسبانيا دول وحدوية في الماضي وهي الآن فدرالية.

5/ لقد تم تبني الفدرالية في مناطق شهدت صراعات سابقة وذلك في أعقاب النزاع المسلح في كل من البوسنة وجمهورية الكنغو الديمغراطية والعراق والسودان وجنوب أفريقيا، ويتم حالياً النظر في إمكانية تطبيقها في سريلانكا و نيبال.

6/ يتضمن الاتحاد الأوربي عدة خصائص فدرالية.

لقد لاحظ الباحث بأن للفدرالية أهمية كبيرة خاصة فى مجال إدارة الموارد سواء كان البشرية أو المادية على المستوى المحلى، ثم توجيهها توجيهاً سليماً لسد حاجات المجتمع المحلي وتحقيق الرضا لهذه المجتمعات

والتي تتركز في رفع مستويات معيشتهم و العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في الدولة.

4/ خصائص النظام الفدرالي : Characteristics of Federal System

تنقسم خصائص النظام الاتحادي إلى الآتي (الحواتي،1993م، ص 5):

1/ خصائص الوحدة هي :

أ/ وحدة الشخصية للدولة

ب/ وجود سلطة اتحاد تعلو على ماعداها من سلطات (وينظم الدستور الاتحادي) علاقاتها بمستويات الحكم الأخرى.

ج/ التمتع بالجنسية الواحدة.

د/ السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الاتحادية.

و/ أي سلطات أخرى ينص عليها (الدستور الاتحادي) تكون ذات طابع اتحادي.

2/ خصائص الاستقلال فهي :

أ/ وجود دستور ولائي لايتعارض مع الدستور الاتحادي ولايمنع ذلك من اختلاف دساتير الولايات فيما بينها.

ب/ وجود سلطات تشريعية، تنفيذية وقضائية ولائية يتولى الدستور الولائي تنظيمها.

ج/ اعتراف بالخصائص الثقافية والدينية والاقتصادية والاثنية.

قد لاحظ الباحث إن من خصائص النظام الفدرالي أيضاً الشمولية والانسجام والعمل على تطوير الدولة بكل فروعها المنتشرة جغرافياً وذات التباين العرقي والإثني فيها،وذلك من اجل تحقيق الوحدة الولاية او الاقليمية لخلق التنمية فى المدن والريف.

5/ خصائص الفدرالية المشتركة : Shared Characteristics of Federalization

تتميز الأنظمة الفدرالية على الرغم من إختلافاتها المتعددة بعدد من الخصائص المشتركة التي تميزها عن الأنواع الأخرى من الحكومات، يعتقد عادة أن الخصائص التالية تجعل من نظام ما حكومة فدرالية هي كالأتي (أندرسون، 2007م، ص2) :

1/ هناك على الأقل مستويان من الحكومة :

واحد للدولة ككل وواحد للأقاليم وكل حكومة لها علاقة انتخابية مباشرة مع مواطنيها، وهناك أسماء كثيرة للأقاليم (الوحدات المكونة) للفدرالية.

2/ الدستور المكتوب : الحكومة بما يتضمن قدراً من الاستقلال الذاتي الحقيقي لكل مستوى،غير أن الأنظمة الفدرالية تختلف بشكل كبير في طريقة ومدى تعريفها للسلطات المميزة لكل من المستويين، والدستور المكتوب لايمكن تعديل بعض أجزائه من قبل الحكومة الفدرالية بمفردها بل تحتاج التعديلات الرئيسية التي تؤثر على الوحدات المكونة بصفة عامة أي موافقة أساسية منها بالإضافة إلى الحكومة المركزية.

3/ تتوافر عادة بعض الترتيبات الخاصة بشكل ملحوظ في المجالس البرلمانية الثانية(العليا)لتمثيل الوحدات المكونة في المؤسسات الرئيسية بحيث تسمح للأقاليم بالمشاركة في صنع القرار المركزي.

4/ هناك عملية تحكيم أو إجراء ما :

يتضمن عادة المحاكم، ولكن أحياناً يكون من خلال الاستفتاءات أو المجالس البرلمانية الثانية للحكم في المنازعات الدستورية بين الحكومات.

5/ توجد إجراءات ومؤسسات :

لتسهيل وتنسيق العلاقات بين الحكومات، فإذا كان هناك مضمون جوهري للفدرالية فهو أن هناك مستويين من الحكومة قائمين على مستوى الدولة. لكل منهما استقلالية ذاتية حقيقية وتعتبر الحكومات في كل مستوى مسؤولة بشكل أساسي أمام جمهور ناخبيها.

لا تتمتع جميع الدول الـ 28 المذكورة بمعايير الفدرالية على نحو كامل فبعضها شديد المركزية مع نظام فدرالي ضعيف، والبعض الآخر له ملامح وحدوية خاصة قد تسمح أحياناً للحكومة المركزية بتجاوز الاستقلال الذاتي للوحدات المكونة، ولكن هل هذا يعني أنها ليست فدرالية ؟ لا توجد إجابة قاطعة.

وأخيراً تلجأ بعض الدول إلى تجنب كلمة فدرالية بسبب دلالات سياسية رمزية تاريخية.

لقد لاحظ الباحث أن للأنظمة الفدرالية خصائص تتمثل في الاستقلال عن المركز وإدارة الذات، ثم تساعد على تفجير الطاقات الكامنة لأفراد المجتمع، كما أنها تعمل على تحريك المجتمعات نحو الإنتاج والإنتاجية والسعى لتحقيق الريادة في شتى المجالات وتقوية الوحدة الوطنية القومية.

6/ أهداف النظام الفدرالي : Objectives of Fedral System

يهدف النظام الفدرالي لتحقيق الأهداف التالية (غانم، العدد2011،24م):

1/ توسيع المشاركة في السلطة على المستويات الثلاثة (الإتحادي، الولائي، المحلي).

2/ تقصير الظل الإداري.

3/ تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

7/ الأساس القانوني للفدرالية : Legal Basis of Federalization

تتكون الدولة الفدرالية من إقليمين (منطقتين) أو أكثر تخضع بموجب الدستور الاتحادي لحكومة مركزية واحدة تنفذ في حدود سلطاتها واختصاصاتها سلطات على حكومات الأقاليم الأعضاء، وعلى رعاية تلك الأقاليم ويتضح لنا بأن هناك نوعين من الحكومة كالآتي :

1/ الحكومة المركزية للدولة الفدرالية.

2/ الحكومة المحلية للإقليم أو المنطقة.

وبذلك تكون هناك سلطتان تشريعيتان كما يلي :

1/ مجلس القوميات (مجلس الشيوخ) ويكون التمثيل فيه بنسب متساوية مهما كان حجم الإقليم والكثافة السكانية وغالباً تكون نسبة التمثيل فيه نائبان لكل إقليم.

2/ السلطة التشريعية الثانية : Second Legislative Authority

هو مجلس الشعب (النواب) ويكون تمثيل جميع الأقاليم بنسبة عدد السكان فيه (الكثافة السكانية) ويتم انتخابهم من قبل سكان الأقاليم بالاقتراع الحر المباشر والسري العام.

وهذان المجلسان يكونان البرلمان الفيدرالي وهو أعلى سلطة تشريعية في الدولة الفيدرالية يتمتع بجميع

الاختصاصات والحقوق المنصوص عليها في الدستور الفيدرالي، بالإضافة إلى مجلس تشريعي لكل إقليم.
يتضح مما سبق أن فكرة الدولة الفيدرالية تستند على حقيقتين وهي ثنائية السلطة وثنائية المجالس التشريعية (بهزار، 1976، ص 142).

إن الفدرالية أو الاتحادية تعني على وجه العموم التقسيم الدستوري للسلطة بين المستوى المركزي للدولة والمستوى الإقليمي لها أي أن الاتحادية لا تعني كثيراً باللامركزية داخل المستوى الإقليمي من جانب. ومن جانب آخر فإن التقسيم يتم عن طريق الدستور وليس القوانين أو القرارات السياسية، ولا تنشأ الفدرالية الحقيقية عن طريق تطوع السلطة المركزية بالتخلي عن مسؤولياتها الأساسية أو الكمالية وإنما تنقل هذه المسؤوليات إلى المستوى الإقليمي أو المحلي لوجود دوافع لقيام الفدرالية وهي كالآتي: (الكرسني، 2001م، ص 25):

1/ الرغبة في الاقتراب من المركز:

وتسمى القوة الدافعة نحو المركز The centripetal force تكون في حالة وجود وحدات سياسية كانت مستقلة أو شبه مستقلة ثم تقرر من تلقاء نفسها أنها تحقق منفعة أكبر إذا ما كونت اتحاداً قيماً بينها، وتكون دوافعها في أغلب الأحيان زيادة قدراتها الاقتصادية من جانب أو الأمنية والحربية من جانب آخر، هذه الرغبة في تكوين الاتحاد هي التي أدت إلى إنشاء أقوى دولة فدرالية في العالم ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، كانت هذه الولايات قبل اتحادها مستقلة عن بعضها البعض ولكنها قررت تكوين الاتحاد الذي مكنها من الوقوف في وجه الاستعمار البريطاني الذي كان يسيطر عليها، ومن جانب آخر فإنها حققت قوة اقتصادية كبرى بتجميع مواردها المتناثرة.

2/ الرغبة في الإبتعاد عن المركز:

وذلك لإنشاء وحدات إقليمية تحقق لنفسها الاستقلالية في إدارة شؤونها بعيداً عن هيمنة المركز مثل نيجيريا حيث كانت نواة الحكم فيها قد كونها الحكم الأجنبي على أساس الواقع الإثني الذي يكاد يتطابق مع التوزيع الجغرافي للدولة.

فإن مطلب الإبتعاد عن المركز سوف ينشأ لاحقاً للواقع الفدرالي في هذه الحالة وليس سبباً في وجود الفدرالية ابتداءً أي أن الرغبة في البعد عن المركز تأتي نتيجة الفدرالية وليس السبب في وجودها لأن كل تجارب اللامركزية تدل على أن أي سلطة تنازلت عنها المركز للوحدات الدنيا تتمسك بها تلك الوحدات وتنازع المركز إذا فكر في استردادها.

إن الفدرالية الممنوحة للشعب بهذه الكيفية تكون باهظة التكاليف في أغلب الأحيان، حيث لا يتحمس المواطنون لمقابلة أعبائها المالية لأنها لن تكون مطلبهم ابتداءً وأياً كان الدافع لإقامة نظام حكم اتحادي.

جدول (1)

أسباب قيام النظام الفدرالي في بعض الدول:

م	الأسباب	الدول	ملاحظات
1	عوامل تاريخية دفعت لقيام الإتحاد	ألمانيا	وجود دولة قوية (بروسيا) تولت عملية بناء الوحدة
2	الدفاع	سويسرا – الولايات المتحدة الأمريكية	تطوير التجربة من اتحاد تعاهدي إلى مركزي فدرالي
3	وجود دول إثنية إقليمية	كندا – نجيريا – الهند	الدولة المستعمرة مسؤولة عن قيام الاتحاد
4	دولة بسيطة تحولت إلى دولة اتحادية	أثيوبيا – السودان – البرازيل	رغبة القيادة السياسية في إرساء أسس جديدة للوحدة الوطنية
5	التعاون الاقتصادي والتجاري	مجموعة من الدول	عامل ثانوي بعد قيام الاتحاد

المصدر:عوض السيد الكرسني، تجربة السودان الفدرالية، شعبة العلوم السياسية ومؤسسة فريدريش أيبرت، الخرطوم، الطبعة الاولى، 2001م،ص).

8/ أساليب توزيع الاختصاصات في الدساتير الفدرالية:

لقد تنوعت الأساليب التي أخذت لها الدساتير الفدرالية في توزيع الاختصاصات، أمكن حصرها في ثلاثة كالآتي: (عثمان، 1977م، ص 20):

الأسلوب الأول: حصر اختصاصات كل من الاتحاد وحكومات الأعضاء:

في هذا الأسلوب يحدد الدستور الاتحادي اختصاصات كل من حكومة الاتحاد وحكومات الدول الأعضاء على سبيل الحصر فيتحدد نشاط كل منها بالمسائل التي وردت في صلب الدستور.

وهذا الأسلوب غير عملي ومعيب لأنه مهما كان تحديداً دقيقاً وقت وضع الدستور إلا أنه لابد أن يتجدد مع الزمن وتطور الحياة الكثير من المسائل الواردة بالدستور الاتحادي، وحينئذ يثور التساؤل إذا كانت هذه الأمور الجديدة من اختصاص دولة الاتحاد أم من اختصاص الدول الأعضاء.

ولكن إذا اتبعت هذه الطريقة فيجب إنشاء هيئة سياسية أو قضائية تحدد الاختصاصات غير الواردة بالدستور الاتحادي.

الأسلوب الثاني: حصر اختصاصات طرف واحد، ويقتضي هذا الأسلوب حصر اختصاصات الدولة الفيددرالية أو الدول الأعضاء تفصل كالآتي:

أ/ حصر اختصاصات الدولة الفيدرالية فقط:

إن هذه الطريقة تؤدي إلى اعتبار الدول الأعضاء هي المختصة بكل ما لم يرد به الحصر، ولقد انتشر هذا الأسلوب في معظم الدول الفدرالية، لأن الدول الأعضاء تريد ضماناً استقلالياً يحفظ كياناتها السياسية.

ولكن قد يبالغ المشرع الدستوري في تعداد الاختصاصات المنصوص عليها بحيث لا يبقى للجهة ذات الاختصاص العام إلا اختصاصات محددة وقد تفسر النصوص الدستورية لمصلحة الاختصاصات الفدرالية إلى حد تقسيم السلطات المقرر في بادئ الأمر كان ينقلب رأساً على عقب تطبيق النصوص التي ظلت سليمة لم تمس، هو أمر واضح محسوس في الولايت المتحدة الأمريكية بوجه خاص.

وأخذت بهذا الأسلوب على سبيل المثال سويسرا في دستورها الصادر سنة 1874م والمكسيك في دستور 1917م، والأرجنتين في دستور 1853م، والأمارات العربية المتحدة 1971م، ويوغوسلافيا 1974م.

ب/ حصر اختصاصات الدول الأعضاء فقط:

في هذه الطريقة نجد أن الدستور الفدرالي يحدد اختصاصات الدول الأعضاء على سبيل الحصر، ومعنى ذلك أن يكون اختصاص الدول الأعضاء استثنائياً وأن الأصل هو إختصاص الدولة الفدرالية الذي يتزايد بتطور الحياة الاجتماعية، وهذه الطريقة نادر النص عليها في الدساتير الفدرالية، ولكن مع هذا نصت عليها دساتير مثل جنوب أفريقيا 1909م، – كندا 1926م فنزويلا 1953م ومثل قانون الحكم الذاتي لجنوب السودان رقم 29 لسنة 1972م الصادر بتاريخ 3 مارس سنة 1972م، ومثل قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان بالعراق رقم 33 لسنة 1974م الصادر بتاريخ 11 مارس لسنة 1974م.

الأسلوب الثالث: حصر اختصاصات كل من الدولة الفيدرالية والدول الأعضاء مع بيان اختصاصات **مشتركة بينهما:**

تسلك بعض الدساتير الفدرالية أسلوب حصر اختصاصات كل من السلطات الفدرالية والمحلية، ثم تضع قائمة باختصاصات مشتركة بينهما بتعاونات في تنظيمها، وذلك لأغراض معينة منها إعطاء الولايات حق التصرف مع إخضاعها لنوع ما من الرقابة الفدرالية، وقد يكون بهدف منع الدولة الفيدرالية سلطة وضع الأسس العامة على أن تتولى الولايات وضع التفاصيل وإجراءات التنفيذ.

هذا الأسلوب يوفق بين الأسلوبين السابقين وإن كان يستلزم ضرورة إنشاء هيئة سياسية أو قضائية تتولى الفصل في الخلافات التي تثور عند التنازع في الاختصاص ولقد اتبع هذا الأسلوب في دستور ألمانيا الغربية 1949م ودستور الهند سنة 1949م.

9/ تجارب الأنظمة الفدرالية في العالم: Models of World Federal Systems

أولاً تجارب الفدرالية في الدول المتقدمة: Federalization in Advanced Countries

1/ التجربة الأمريكية : USA Model

تعتبر التجربة الفيدرالية الأمريكية في تقدير المهتمين بالفكر الاتحادي من أكثر التجارب نجاحاً وفاعلية، وقد كانت بداية الفكر الفيدرالي عشوائية بدرجة كبيرة أفرزتها على نحو تلقائي الحاجة إلى درجة التنسيق بين عدد من الولايات التى كانت تنشد استقلالها لإدارة حرب التحرير ضد المستعمر البريطاني، حيث أنه لم تكن تربط بين تلك الولايات رابطة فقد أرادت أن تبرم فيما بينها عهداً يتبنى فكرة إنشاء حكومة قومية تعمل تحت هيمنة تلك الولايات. وتبلورت تلك الفترة في المؤتمر القومي الثاني عام 1779م وقضت ضرورة التعايش ومواجهة المصير المشترك بين تلك الولايات وتأليف اتحاد كونفدرالي فيما بينهما أريد له وقتئذ أن يكون قالباً تنسيقياً بين مصالح الدويلات الداخلة فيه.

وبعد حوالي أكثر من عشر سنوات وبعد تقويم التجربة والنظر في صيغ أكثر إيجابية تطورت التجربة الكونفدرالية إلى نظام الاتحاد الفيدرالي وأقر المؤتمر الدستوري في فلادلفيا عام 1789م وثيقة الدستور الذي قضى بقيام نظام فيدرالي يكون قوامه الولايات المؤسسة ومن يرغب في الدخول لاحقاً.

ويعتبر نظام الحكم الفيدرالي الامريكي نموذجاً للفدرالية الناضجة التى تتمتع بحكومات إقليمية قوية يمكن القياس عليها لتحديد مدى قوة وضعف ترتيبات الفدرالية المالية. ويتكون نظام الحكم الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية من الحكومة المركزية وخمسون ولاية بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا تعمل كل ولاية فيما يتعلق بالنواحي المالية مع الحكومات المحلية ذات الأشكال المختلفة وتشمل : المدن، المناطق، المقاطعات، مقاطعات المدارس ومناطق الخدمات الخاصة (عثمان،1980، ص21).

إن النهج الاتحادي الأمريكي يقوم على بسط سلطات أشمل للولايات فيما يخص نظمها السياسية الداخلية. وتبرز في ظل هذا المنهج الأهمية الفاعلة للمحكمة الفدرالية العليا التي تتفاعل بحيوية مع مسيرة التجربة السياسية الأمريكية وعلاقتها بمفردات الدستور الاتحادي، ودلت التجارب المرساة خلال أكثر من مائتي عام على حيوية الفكر الفدرالي الأمريكي، ففي تلك المسيرة تأسس رصيد ضخم من التقاليد التى كرستها الممارسة الفعلية، وتعرض صلب الدستور خلالها إلى العديد من التعديلات التى تستوعب مستجدات التفاعل الفدرالي

وأن ما يميز الدستور الامريكي هو الجهد الترميمي الذي اكتنفه خلال مسيرته الطويلة، وعند إلغاء نظرة سريعة على اللامركزية المالية في الولايات المتحدة تبدو واضحة الأوضاع والتوجهات الحالية للنظام الفدرالي الحالي فقد صممت الأشكال المالية الفدرالية الأولى لضمان حماية وضع الولايات ولتأكيد حالة الضعف التمويلي للحكومة الفدرالية لتحمل المصروفات القومية بمساعدة الولايات، تغير هذا الوضع مع إقرار دستور عام 1787م الذي أدى إلى تقوية الأوضاع المالية للحكومة الفدرالية كما تم اعتماد نظام للتمويل الفدرالي مبنياً على الضرائب ورسوم الجمارك، وتم التأكيد في الدستور على أن الإطار المالي والتمويل للولايات المتحدة الأمريكية مبنياً على الروح الفدرالية، حيث أنه لا حاجة أن يضمن في الدستور سلطات وصلاحيات الإيرادات الضريبية والمنصرفات للحكومة الفدرالية وأن الفدرالية بالضرورة قد استوعبت ذلك ضمناً في الدستور. (Musgraveand - Musgrave 1980 –P-Ps40).

الترتيبات المالية تشكل عقبة كبيرة في طريق إصدار الدستور وتمت صياغة السلطات المالية لحكومة الفدرالية في سلسلة من البنود الدستورية وكانت أهم البنود التي احتوى عليها الدستور من النواحي المالية ما يلي (عثمان،1980، ص50):

- تخويل سلطات الضرائب.
- قانون التماثل.
- تحديد ضرائب الصادر.

سلطة فرض الضريبة والقيود المفروضة عليها :

نصت المادة الأولى من الدستور الفدرالي الأمريكي في الفقرة رقم (8) للكونجرس السلطة في أن يفرض ويجبي الضرائب والرسوم والمكوس لدفع الديون ولتأمين الدفاع والرفاه العام للولايات المتحدة وأن يستغّرض الأموال على ائتمان الولايات المتحدة.

وفي الفقرة رقم (9) من نفس المادة الأولى تم النص على أنه لا يجوز فرض ضريبة مباشرة إلا بنسبة إحصاء أو تعداد للسكان أجرى قبل ذلك، كذلك لا يجوز فرض رسوم أو ضريبة على المواد المصدرة من أي

ولاية، وقد نص التعديل السادس عشر للدستور: على أن للكونغرس السلطة في أن يفرض ويجبي الضرائب على الدخول أياً كان مصدرها بدون التوزيع بين الولايات وبدون اعتبار لأي إحصاء أو تعداد سكاني وفق الدستور الفيدرالي الأمريكي.

والنصوص الدستورية المتعلقة بالنواحي المالية في مجالات تنظيم التجارة، المواصلات، الجمارك في الولايات المتحدة تتكون من عدد قليل من المبادئ الواسعة، وهذه المبادئ تخول الكونغرس سلطة غير محددة تقريباً في الرقابة على الشؤون الاقتصادية القومية ولكنها تسمح ببعض التنظيم الولائي ويفرض الضرائب الولائية ويقوم القضاء بمهمة الفصل في المسائل العديدة التى تتناول توزيع السلطات بين حكومات الولايات والحكومة الإتحادية، وقد أدت الثقة التامة في القضاء الاتحادي إلى تقبل الشعب للمهمة الاقتصادية غير العادية التي يؤديها في الولايات المتحدة، ويعتمد نجاح النظام كله على مثل هذه الثقة مثلما يعتمد على كفاءة المحاكم (بوى، فردريك،1964، ص103) ومن **التحديات التي توجه النظام الفدرالي الامريكي** مايلي:

أ/ التحديات الدستورية :

يحدد الدستور الفدرالي الأمريكي بعض الاحترازات على السلطات الضريبية الولائية جزئياً من خلال النص الدستوري المباشر، ومن ناحية أخرى من خلال نصوص قضائية دستورية، ومن ضمن هذه الاحترازات العامة مايلي (بوى،فردريك، 1964، ص104):

– نص الدستور في المادة (1) الفقرة (10) بأنه لا يجوز لولاية أن تفرض بدون موافقة الكونغرس أية ضرائب على الصادرات والواردات، ويعود صافي الإيرادات في هذه الحالة إلى الخزينة العامة. والغرض من ذلك هو أن تكون كل إجراءات التجارة الخارجية تحت مظلة الإشراف المركزي.

– نص التعديل الرابع عشر للدستور على أن يُمنح دافعو الضرائب الحق في الإستئناف ضد التصرفات الولائية غير المنطقية وضد إدارة الضرائب المحلية، وكذلك على مستوى السلطة الفدرالية.

وفيما يتعلق بسلطات ضرائب الحكم المحلي، فإن الولايات المتحدة على خلاف مثيلاتها من الدول الإتحادية الفدرالية، لم تذكر مستوى الحكم المحلي في دستورها الفدرالي، فقد تم إنشاء الحكومات المحلية بواسطة حكومات الولايات وتقوم الولايات بتحويل السلطات المالية للمستوى المحلي، ذلك لأن المحليات ليس لها سيادة ومثلما أن هناك قيوداً وحدوداً فدرالية على الضرائب الولائية فكذلك هناك قيود على ضرائب المستوى المحلي من قبل سلطات الولاية.

ب/ العلاقات الداخلية المالية :

تعتبر ترتيبات اللامركزية المالية في الولايات المتحدة في درجة عالية من الذاتية المالية للمستويات دون المركز، كما تتميز بعلاقات مالية سليمة وراسخة، ويلاحظ وضوح ومتانة هذه العلاقات من خلال إجراءات تحديد الإيرادات والمنصرفات بين مختلف مستويات الحكم الاتحادي والأمر غير العادي في الفدرالية المالية للولايات المتحدة أن تقوم مستويات الحكم المختلفة بفرض الضريبة على نفس مستوى القاعدة الضريبية مثلاً ضرائب الدخل الفردي. (Parthasarthi-1999-P107).

ج/ الموارد المالية للحكومات المحلية :

تنتظم كل ولاية عدداً من الوحدات المحلية الصغيرة دون مستوى الولاية، وتتضمن هذه الوحدات المحلية المقاطعات، البلديات، المدن والأحياء أو المراكز الخاصة، ولأغراض المقارنة للنسب المئوية لمصادر الإيرادات للولايات والمحليات نورد الجداول الآتية:(Musgraveop- cit- P 27):

جدول (2)

النسب المئوية لمصادر إيرادات الولايات والمحليات

نوع الإيراد	النسبة المئوية
الضرائب العامة	%52
الضرائب على الشركات	%13
إعانات من الحكومة الفيدرالية	%18
إيرادات المرافق العامة	%11
القروض	%6
المجموع	%100

المصدر جون ديو مالية الحكومة (Gohndue-Government-Finance-P93)

يتضح من تحليل الجدول (2/3/1) أن حصيلة الضرائب تكون الجانب الأكبر من إيرادات الولايات، كما أن الولايات تحصل على 18 % من إيراداتها في شكل إعانات من الحكومة الفدرالية، بينما حصيلة المرافق العامة حوالي 11% وتشكل القروض حوالي 6% من إجمالي الإيرادات، وكما أن حكومات الولايات حكومات ذات سيادة كفلها لها الدستور، فإن لها ضمان استهلاك متى ما أرادت.

جـــدول (3)

النسب المئوية لمصادر الإيرادات الرئيسة للحكومة المحلية :

المصدر	النسبة المئوية
الضرائب	%49
الإعانات الحكومية	%27
إجمالي ايرادات المرافق	%11
الرسوم العادية	%13
الجملة	%100

المصدر / جون ديو، مالية الحكومة (Gohndue-Government-Finance- 2002-P93).

عند تحليل الجدول (3) تبرز الضرائب كمكون لحوالي نصف إيرادات الحكومات المحلية، ويعني هذا أن درجة اعتماد الحكومات المحلية على الضرائب في تمويلها تقل عن درجة اعتماد حكومات الولايات، حيث إنها تكون في حالة الولاية حوالي 65% بينما يزداد درجة اعتماد الحكومات المحلية على الإعانات بدرجة أكبر من درجة اعتماد الولايات وتختلف النسبة المئوية لحصيلة مختلف الضرائب المحلية حسب أنواعها.

2/ التجربة الفدرالية الألمانية :

إن نظام الحكم الألماني قد بدأ برابطة المدن الألمانية في القرن الرابع عشر الميلادي، ثم تطور الحكم الفدرالي، حيث تكونت دولة ألمانيا الاتحادية ويتكون نظام الحكم في ألمانيا الاتحادية من ثلاث مستويات هي (على،2000،ص7):

- الحكومة الاتحادية.
- الولايات وعددها ستة عشر ولاية.
- الوحدات المحلية (البلديات والكاونتي).

ولكن لكل من الحكومة الاتحادية والولايات شخصية اعتبارية مستقلة عن الأخرى وفيما يتعلق بالميزانية تعتبر الولايات بما فيها من محليات هي مستوى الحكم المسؤول عن تقديم كافة الخدمات للمواطنين.

توزيع الاختصاصات في النظام الاتحادي الألماني، حيث يحدد القانون الأساسي أولاً سلطات المركز، ثم السلطات المشتركة مع الولايات في جزئين وتقوم الحكومة الاتحادية (المركز) بعمل إطار قانوني تحدد فيه المبادئ العامة مع ترك التفاصيل للولايات لتفصيل القوانين والتطبيقات اللازمة مثل كل الأنظمة الفدرالية. وبمرور الوقت فإن السلطات القومية تبدأ في التوسع والتمدد بينما السلطات الولائية تبدأ في التقلص لضرورات السياسة على المستوى القومي في بعض البلدان أو لمتطلبات الظروف الاقتصادية للدولة ثم الحاجة والرغبة إلى تناسق مستوى الخدمات العامة في مختلف المناطق.

3/ توزيع الموارد بين مستويات الحكم في التجربة الألمانية :

تجمع ألمانيا الاتحادية في توزيع الموارد على مستويات الحكم المختلفة بين نظامين هما (بكير، 1972 ص68) :

- نظام الفصل بين المستويات المختلفة وتخصيص موارد لكل مستوى حكم.
- النظام المختلط ويتضمن اشتراك المستويات المختلفة في الموارد.

تقوم الموارد في ألمانيا على أساس مصادرها فيجعل منها قسم الموارد المالية العادية وتتضمن كافة الإيرادات العادية وقسم أخر للموارد المالية غير العادية وهي التي تمول الأنشطة الانتاجية ويتم الحصول عليها من الدخول غير العادية،ويمكن توزيع الموارد المالية وفق التصنيف التالي :

أ/ الموارد المالية العادية :

تتضمن الموارد العادية للميزانية موارد معينة لكل مستوى من مستويات الحكم (الحكومه الاتحادية، الولايات، المحليات) بالإضافة إلى موارد مشتركة توزع فيما بينها وتغطي حصيلة الإيرادات العادية السنوية للميزانية حوالي 85% من إنفاق المحليات. ويوضح الجدول التالي النسب المئوية لعناصر الإيرادات العادية السنوية للمجالس في عام 1966م.

جدول (4) توزيع عناصر الإيرادات العادية السنوية للمجالس المحلية(النسب المئوية لكل حصيلة بالنسبة لمجموع حصيلة الإيرادات العادية السنوية

نوع الإيراد	النسبة المئوية
الضرائب والرسوم المحلية بما فيها الضرائب الإضافية على ضرائب الدخل الاتحادية	%33.1
أرباح المشروعات العامة	%6.1
إيرادات الممتلكات المحلية	%10.5
الإعانات والمساعدات الحكومية بما فيها حصة المحليات في إيرادات الضرائب الاتحادية	%10.4
إيرادات أخرى	%20.2
احتياطي	%0.2

المصدر: جلال بكير، تمويل الحكم المحلى، دراسة مقارنة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مركز البحوث الإدرية، القاهرة، 1972م، ص 67

وتنص المادة(106)من القانون الأساسي على توزيع الموارد بين مستويات الحكم على النحو التالي :

أولاً : موارد خاصة بالحكومة الاتحادية وهي :

- الجمارك.
- ضريبة المشروبات الروحية.
- المعاملات الرأسمالية.
- التأمين.
- الضرائب المفروضة من المجتمع الأوربي.
- الضرائب على التبغ، البن، الخمور.

ثانياً : موارد خاصة بالولايات :

- ضرائب الميراث.
- ضرائب التحويلات (تحويل الملكية).
- ضرائب السيارات.
- ضرائب البيرة.
- ضرائب المراهنات واليانصيب.
- ضرائب على شركات التأمين.
- ضرائب النشاط الإداري.

ثالثاً : موارد خاصة بالمحليات :

أ/ ضريبة العمل :

وتحصل على رأس المال المستثمر على العائد الصافي من النشاط الذي تزاوله جميع الشركات الصناعية وشركات الأعمال والصناعات اليدوية ولا تسري على كل من يزاول أعمالاً ذهنية لا تحتاج إلى رأسمال.

ب/ ضريبة الأرض :

يتم تقدير قيمة الأرض باتباع الأسس التي حددتها القوانين الاتحادية وهي ضريبة تحصل سنوياً.

ج/ إيرادات ممتلكات الوحدات المحلية :

ويقصد بذلك الدخل الناتج من ملكية المشروعات الاقتصادية التي تدر دخلاً يزيد على تكاليف الإنتاج مثل مشروعات الكهرباء، المياه والغاز ويدخل في ذلك الاراضي والتركات التى لا وارث لها والوصايا.

د/ إيرادات المرافق العامة :

مثل المجاري وشق الشوارع الجديدة ويتم تمويلها في ألمانيا الإتحادية عن طريق مساهمة المواطنين الذين ينتفعون بها في تكاليف إنشائها.

هـ/ الإعانات وهي إعانات عامة وإعانات خاصة.

و/ الضرائب والرسوم الإدارية الأخرى.

رابعاً : الموارد المشتركة :

وقد تكون الموارد مشتركة بين الحكومة الإتحادية وحكومات الولايات. كما تكون مشتركة بين الولايات والمحليات، ويتم توزيع هذه الموارد على أسس معينة وضحها القانون الأساسى وتشمل هذه الموارد ما يلي:

أ/ ضريبة الرواتب.

ب/ ضريبة الدخل الشخصي.

ج/ ضريبة الشركات.

د/ الضرائب الرأسمالية.

وتمثل هذه الضرائب الأربعة الأساسية في الدولة الألمانية حيث تبلغ نسبتها حوالي 75% من جملة الحصيلة الضريبية وهي توزع على النحو التالي :

- ضريبة الرواتب وضريبة الدخل الشخصي :
- تمثل نسبة 42.5%(للحكومة الاتحادية).
- تمثل نسبة 42.5% (لحكومات الولايات).
- تمثل نسبة 15.0%(لحكومات المحليات).
- توزيع ضريبة الشركات بين الحكومة الاتحادية بنسبة 50% لكل مستوى دون تخصيص شيء للمحليات.

ج/ الضرائب الرأسمالية:

وهي أيضاً تقسم بين الحكومة الاتحادية بنسبة 56% والولايات بنسبة 44%.

ب/ الموارد المالية غير العادية :

وهي لمقابلة مشروعات استثمارية تشمل أنشطة اقتصادية ويتم تمويلها من موارد غير عادية مثل القروض بعد استيفاء الشروط الخاصة بها، المبالغ المأخوذة من احتياطات المحليات، الاعانات وفائض الميزانية العادية للمحليات.

4/ الإعانات في النظام الفدرالي الألماني :

الاعانات الحكومية عادة مبالغ من المال تسهم به خزانة الدولة في نفقات الولايات والمحليات لمساعدتها على القيام ببعض اختصاصاتها القانونية، ويعتبر من الأهداف الرئيسية للإعانات الحكومية تكملة موارد الولايات

والمحليات وإذابة الفوارق بينها لتحقيق الملاءمة بين حاجات المواطنين ومستوى الخدمات التي تقدم لهم، فهي وسيلة لسد الفجوة بين الإيرادات والمنصرفات كما هي اداة إقتصادية للحد من أو تقليل نسبة التفاوت الراسي أو الختلافات الأفقية للموارد بين مستويات الحكم المختلفة.

تتخذ إعانات الولايات إلى المحليات أحد شكلين هما (بكير،1972م،ص73) :

أ/ الإعانات العامة :

ويتم تحديدها على أساس عدد السكان، الاحتياجات الضرورية، القدرة الضريبية للمحليات والمصروفات الفعلية للمشروعات القومية، كما يؤثر في تحديدها نصيب الفرد في الاحتياجات العامة في محلية معينة، والقدرة الضريبية للفرد ولا تمنح المحلية أية إعانة من جانب الولاية إلا إذا قلت القدرة الضريبية للفرد عن نصيبه في الاحتياجات العامة، ولاتمنح لها إلا بمقدار نصف الفرق لضمان عدم تكامل المحليات عن تنمية مواردها إكتفاءً بالإعانات المقدمة لها من الولايات.

ب/ الإعانات الخاصة :

تمنحها الولايات للمحليات مقابل جزء من تكاليف مشروعات أو خدمات محلية ترتبط عادة بتكلفة هذه الخدمة، فتحسب القيمة على أساس نسبة مئوية من التكلفة أو على اساس وحدة من وحدات الخدمة، إن كل الأنظمة الفدرالية لديها الدوافع السياسية للتحرك بفعالية لبسط أكبر قدر من المساواة بين أعضاء الاتحاد وتبذل الفيدرالية الألمانية عبر نظام التحويلات جهداً كبيراً لبسط العدالة ولتقليل نسبة التفاوت الاقتصادي بين الولايات.

10/ تجارب الفدرالية في الدول النامية: Federalization Models in Developing Countries

أ/ تجربة نيجيريا الفدرالية : Nigeria Model

بدأت التجربة الاتحادية في نيجيريا وفقاً لدستور 1960م الذي نادى بولايات قوية، إلا أن قادة الحركة الوطنية (قبل الاستقلال) كانوا في الأصل زعماء إقليميين مما جعل قيام المركز الاتحادي الضعيف يأتي نتيجة لرغبة الاقاليم للمحافظة على مصالحها الذاتية.

بدأت التجربة الاتحادية في نيجيريا بثلاث مجموعات عرقية رئيسية، وبجانب وجود المجموعة العرقية الرئيسية في كل إقليم هناك مجموعات عرقية صغيرة يبلغ عددها مجتمعة أكثر من 200 مجموعة مما جعل الشكل الاتحادي هو الخيار الوحيد للمحافظة على هوية الدولة النيجيرية، ومما زاد من صعوبة الأمر وجود أقليات عرقية صغيرة في كل من الأقاليم الثلاث تمتد جذورها في إقليم أخر، وكان العامل العرقي هو المحرك للانقلاب العسكري الأول من يناير 1966م، وعمد الانقلاب الثاني في عام 1967م، إلى إعادة تقسيم الثلاث ولايات إلى اثنيّ عشرة ولاية، وفرض مركزية صارمة ألغت الحقوق السياسية والاقتصادية للأقاليم السابقة، ومن ناحية أخرى عمدت مختلف الانقلابات العسكرية إلى إعادة تقسيم الولايات إلى وحدات أصغر في الأعوام 1976م، 1978م 1996م حتى بلغ عددها 45 ولاية في محاولة القضاء على العرقية (السيد، 2002،ص7).

إن نظام قسمة الإيرادات في نيجيريا قبل عام 1959م يعظم حصة الولايات التى يتم فيها تحصيل هذه

الإيرادات مما أدى إلى عدم المساواة بين الولايات والتباين التنموي، وبالتالي حدوث الاضطرابات والنزاعات، وعندما أنشىء صندوق الحساب الفدرالي المشترك في عام 1959م تم توزيع حصيلة الصندوق بين الولايات على أساس معيار السكان ومدى حاجة الولايات وأدى هذا الإجراء إلى تقليل بعض آثار عدم المساواة وبالرغم من ذلك فقد سيطره النظرة السياسية عند توزيع الإيرادات المالية على كافة أعضاء الاتحاد الفدرالي بما فيهم الحكومة المركزية وفي عام 1979م تم تكوين لجنة رئاسية لتوزيع الإيرادات تحت رئاسة الدكتور أوكيجو وتضمن تقرير لجنة أو كيجو لتوزيع الإيرادات الذي رفع في عام 1980 التوصيات التالية (Adedeji-1969-P155):

- 53% تحتفظ بها الحكومة الفيدرالية.
- 30% إعانات تمنح للولايات.
- 10% إعانات تمنح للحكم المحلي.
- 7% للحساب الخاص (مثلاً لتعويض ولايات البترول ومعالجة مشاكل البيئة).

ولم تقتنع الحكومة الفدرالية بتوصيات الدكتور أوكيجو لذا أعدت تقريراً حكومياً عدلت بموجبه النسب التي اقترحتها لجنة أوكيجو لتقرأ كالآتي (-1980،P134Westafrica-):

- 55 % للحكومة الفدرالية (رفعت من 53%).
- 8% للحكومات المحلية (خفضت من 10%).
- 30% إعانات الولايات.

ضمنت كلا التوصيتين مع قائمة المنصرفات النهائية لترفع إلى المجلس القومي كما موضح في الجدول(5) أدناه :

جدول (5) توصيات لجنة أوكيجو وتعديلات الحكومة الفيدرالية والمنصرفات بخصوص توزيع الإيرادات.

الجهة	لجنة أوكيجو	التقرير الحكومي
الحكم المحلي	**%15**	**0.8**
الحكومة المركزية	**%53**	**55.0**
الخاص	**%07**	–
المقاطعة الفيدرالية	–	**2.5**

المصدر: آدم الزين محمد، توزيع الموارد على الأقاليم فى السودان، شركة مطابع السودان للعملة،الخرطوم،1981 م،ص 142).

وبالنسبة لتوزيع الإيرادات بين الولايات المتحدة فقد أوصت لجنة أوكيجو باتخاذ نسب المعايير الموضحة في الجدول التالي :

جدول (6)

معايير توزيع الإيرادات بين الولايات التوزيع الأفُقي (توصيات لجنة أوكيجو)

محور المعيار	النسبة %
السكان	40
المقدرة الولائية الدنيا	20
التعليم الابتدائي	15
مجهود تحصيل الإيرادات الذاتية	15
المعيار الترجيحي الكلي	100

المصدر: آدم الزين محمد، توزيع الموارد على الأقاليم فى السودان، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم،1981م،ص 143.

وهكذا فقد استمرت اللجنة منذ عام 1970م على هذا النهج لتقسيم الإيرادات المالية رأسياً بين الحكومة المركزية والولايات، وأفقياً بين الولايات وذلك بغرض تقليل حدة التباين في قسمة الإيرادات، أن أصعب المشاكل التي تواجه المؤسسات العامة في مختلف مستويات الحكم الاتحادي في نيجيريا هي المسألة المالية المتعلقة بالإيرادات وتحديداً على مستويات المحليات وبروز هذه المشكلة نتيجة لعدة عوامل منها :(Akindeleand olaopa-2000-P7)

- تحديد مناطق للحكم المحلي غير صالحة لفرض أو جمع الضرائب.
- التهرب المتعمد من تسديد الضرائب بواسطة المواطنين المحليين.
- الاختلاف بين أحوال الحكومات المحلية (المحليات) من حيث السكان الحضر والبدو.
- عدم تناسب وملاءمة الإيرادات والقيود المالية القانونية، وهكذا يركز على موضوعين هما :
- التشريع للإيرادات بصفة عامة.
- التشريع المالي لمجالس الحكم المحلي ضمن الكيان السياسي النيجيري في دستور عام 1999م.

ومما لاشك فيه أن هذين الموضوعين سيظلان الأكثر بروزاً وإثارة للنزاع في العلاقة بين الحكومات المحلية كمستوى حكم فيدرالي والمستويين الأخرين وهما الحكومة الفيدرالية (المركز) والولايات.

إن أعظم مشكلة تواجه الفدرالية النيجيرية هي المشكلة المتواترة دوماً وهي عدم التناسب بين النواحي المالية والمهام المناطة بالمحليات، وقلة الموارد المالية المخصصة للمهام والتشريع الضريبي.

لا يوجد أحد ينكر حقيقة أن نسبة المصروفات اللامركزية في نيجيريا تفوق نسبة الإيرادات المالية للامركزية فيها، مما يسبب انحرافاً واختلافاً كبيراً بين مصادر الإيرادات المالية والمهام المطلوب القيام بها والصرف عليها من المحليات مما يعني عدم وجود التناسق اللازم، ولهذا السبب برزت مشكلة التباين الرأسي في النظام الفيدرالي المالي.

وبالنظر للمعطيات السابقة لابد من البحث عن طريق وسائل دستورية لتقوية الحكومات المحلية حتى تتمكن من القيام بوظائفها المتعددة بفعالية ويسر، ويقترح في هذا المضمار النقاط أدناه :

1/ إعادة النظر بصورة كاملة في المسؤوليات المحددة لكل مستوى من مستويات الحكم وهذه المراجعة تعني

فحص إمكانيات كل مستوى للقيام بالمهام المناطة به، فإن الخدمات الأساسية مثل التعليم الابتدائي، الرعاية الصحية الأولية والإنتاج الزراعي يجب إسنادها كلها للمستوى المحلي.

2/ مع التقدير لمبدأ إعادة تحديد سلطات الضرائب يؤخذ في الاعتبار ما يلي :

- أن يكون تقدير وتحصيل وصرف ضرائب الملكية ضمن سلطات المحليات.
- تنشيط دور ومشاركة دافعي ضرائب المنازل حتى يقتنعوا بالفوائد العائدة لهم نظير مساهمة هذه الضرائب.
- الاهتمام وتفعيل دور المحليات في تحصيل ضريبة الدخل الشخصي.

3/ في ضوء إعادة معالجة الاختصاصات، هنالك حاجة ملحة لإعطاء مستوى الحكم المحلي قسمة أكبر من (صندوق الحساب الفدرالي المشترك) تتراوح مابين 35- 40% فهذه المحليات لابد من إعطائها قدراً من الذاتية المالية، ويتم ذلك من خلال إعادة النظر في سلطات الضرائب، طالما هناك حاجة للصرف (الخدمات) لابد من مقابلة ذلك بتشريع الحقوق الإيرادية، وطالما هناك لامركزية في المسؤوليات لابد من مقابلتها بلامركزية تحصيل الإيرادات.

4/ يجب أن يسمح للمحليات بتحصيل الضرائب فقط والإعداد والتخطيط والمنافسة والموافقة على الميزانية.

5/ الأهمية القصوى للإلتزام باللوائح القانونية عند التصدي للعمل العام.

ختاماً لابد من التنويه أنه لايمكن قيام نظام حكم محلي قوي وفعال بدون أن تكون المهام المحددة له قد صاحبها تحصيل الضرائب أو تشريع مالي يوضح الحقوق الإيرادية مع ضمان عدالتها وقانونيتها.

ب/ تجربة السودان الفدرالية: Federlization Model in Sudan

1/ الوضع السياسي والفدرالية : Ploitical Situation

وقع الانقلاب العسكرى الثالث في الثلاثين من يونيو 1989م واستلم الجيش السلطة من أحزاب التجمع (الأمة والاتحادي والشيوعي والنقابات) وكان التجمع قد عاد إلى السلطة انصياعاً لمذكرة الجيش الشهيرة في فبراير 1989م، والتى تم بموجبها عزل الجبهة الإسلامية القومية عن الائتلاف الحاكم، وكان ذلك مدعاة فيما بعد أن يقف الإسلاميون مع عناصر التغيير السياسي الذي فرض نفسه في الثلاثين من يونيو 1989م، ولقد أكد الحكام الجدد فى بياناتهم التي أزاعوها على الناس، أن ثورة الإنقاذ الوطني جاءت بأمل تجاوز الإخفاقات والتجاوزات، وذلك فى إطار فلسفة حكم وإدارة وتنمية ونهضة حضارية وثقافية شاملة للدولة السودانية الحديثة ولاعجب فى تبنى عهد الإنقاذ لشعارات وأطروحات الحركة الإسلامية فى كثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فقد جاء فى كتيب الحكم الاتحادي فى ظل السلام (الحديث عن الفدرالية والحكم الاتحادي في عهد ثورة الإنقاذ) ينبقي التأمين عليه في ضوء الفقرات التالية (من الله، 1998،ص 158):

أولاً: الفدرالية أو الحكم الاتحادي كصيغة ملائمة لحكم السودان وإعلاء شأنه، حسمت عبر مقررات ومداولات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام الذي انعقد بالخرطوم فى الفترة من 9 سبتمبر إلى 21 أكتوبر والذي ذكر فى توصياته :

أ/ إن حقائق الواقع المتمثلة في اتساع رقعة البلاد، وضعف أسباب الاتصال ورخاوة بناء الأمة السودانية لتمايز أهلها في الأعراق والثقافة والدين وواقع التنمية غير المتوازنة تستوجب إيجاد شكل للحكم أبعد مدى من صيغة الحكم الإقليمي في استيعاب معطيات التنوع. وإن النظام الفدرالى هو أقرب الصيغ التي تحقق هذا الشكل المرغوب.

ب/ إن النظام الفدرالي يعني في المقام الأول حل مشكلة المشاركة في السلطة واقتسام الدخل القومي والتعبير عن التنوع الثقافي والهوية وعلاقة الدين بالدولة.

ج/ ومن منطلق الرؤية الكلية والمؤشرات والمعطيات المذكورة أعلاه عن البيئة السودانية وهويتها الفدرالية والشريعة الإسلامية فقد جاء إعلان تطبيق الحكم الاتحادي والشريعة الإسلامية كحلين لحسم قضايا المشاركة في السلطة والمسؤولية والقسمة العادلة للثروة والتنمية المتوازنة وعلاج ناجع لمشكلة الجنوب والمناطق المهمشة وقضية العلاقة بين الدين والدولة.

بعد دراسة وتمحيص واستفادة من أخطاء أنظمة الحكم والإدارة ومن المجهودات والتجارب السابقة ولد خيار مشروع الفدرالية السودانية وصدرت بعد ذلك العديد من التشريعات، والتي كانت تهدف إلى تثبيت وتفعيل النظام الفدرالي (الاتحادي) الذي تأسس بصدور المرسوم الدستوري الرابع لسنة 1991م. والذي عمد مباشرة لإلغاء قوانين الحكم الإقليمي الموروثة من النظام المايوي، وفترة انتفاضة أبريل، وحقبة الديمقراطية الحزبية الثالثة. وذلك في اشارة واضحة لإعادة قسمة السلطة وفق منظور وأهداف وفلسفة الحكم الاتحادي الجديد، وهذه التشريعات التي صدرت هي :

- المرسوم الدستوري الرابع لسنة 1991م (تأسيس الحكم الاتحادي).
- قانون إعادة تقسيم المحافظات لسنة 1992م.
- قانون اللجان الشعبية لسنة 1992م.
- قواعد النظام السياسي لسنة 1991م.
- المرسوم الدستوري العاشر لسنة 1993م (إعادة تقسيم الولايات).
- المرسوم الدستوري الحادي عشر لسنة 1994م (تنظيم أجهزة الحكم الاتحادي والولايات)
- المرسوم الدستوري الثاني عشر 1995م (إعادة تقسيم سلطات مستويات الحكم الاتحادي – المستوى الاتحادي – الولائي والمحلي).
- المرسوم الدستوري الثالث عشر 1995م (تنظيم أجهزة الحكم الاتحادي).
- قانون الحكم المحلي لسنة 1995م.
- المرسوم الدستوري الرابع عشر لسنة 1997م (تنفيذ اتفاقية الخرطوم للسلام) والقانون المصاحب له

وضعت كل هذه المراسيم والقوانين أعلاه في محاولة لتأكيد وترسيخ لامركزية الحكم والإدارة وتبني النظام الاتحادي (الفدرالي).

2/ هيكل مستويات الحكم بالسودان بموجب المرسوم الدستورى الرابع لسنة 1991م : Government Structure Levels

إن كل تلك المراسيم والقوانين أعلاه وضعت تأصيلاً للتجربة السودانية فى الحكم والإدارة بهدف الإصلاح الاجتماعي والسياسي والإداري وفق التوجيه الحضاري والثقافي للدولة.

وتجيء أهمية التنسيق بين الأجهزة العديدة للنظام الاتحادي عبر آلية التنسيق في إطار دعم العلاقات الاتحادية وتطورها، وصولاً للأداء الأمثل المتكامل والفاعل لأجهزة الدولة في النظام الاتحادي، خاصة وأن الدولة أصبحت مركبة ولقد أسندت مهام الإشراف والتنسيق لتأسيس أجهزة الحكم الاتحادي من رعاية ومتابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة تنسيق شؤون الولايات.

وبعد عامين من عمر التجربة واستكمالاً لبناء النظام الاتحادي اقتضت الضرورة إنشاء كيان مستقل اتحادي يناط به رعاية التجربة ومتابعة تطويرها وتمكين قواعدها.

إذن ولأول مرة في تاريخ الحكم والإدارة في السودان تأسس على الأقل من واقع التنظير النظام الاتحادي أو الفدرالية، وبصدور المرسوم الدستوري لسنة 1991م يقول (على جرقندى النعيم) المحافظ برئاسة ديوان الحكم الاتحادي وأحد منظري النظام ''هذا وإذا كان دواعي الأخذ بالنظام الفيدرالي قائمة و متوفرة من الناحية (العامة) فإننا نجد أن هناك عوامل أخرى أكثر ضغطاً وإلحاحاً تستدعى التعجيل بتطبيق هذا النظام،وعلى قمة هذه العوامل كلها البحث عن السلام وإيقاف النزيف الدامي فى جنوب البلاد، والذي أدى إلى تدمير كامل للبنيات الأساسية في الجنوب وأوقف حركة التنمية في الشمال، وأدى إلى تعقيدات إقليمية ودولية، باتت تهدد كيان الدولة السودانية بكاملها''.

وبصدور المرسوم الدستوري الرابع لسنة 1991م، تم إلغاء قوانين الحكم الإقليمي الموروثة من النظام المايوي عبر حقبة من الديمقراطية الحزبية الثالثة، وذلك لإعادة قسمة السلطة والثروة وفق منظور وأهداف وفلسفة الحكم الفدرالي الجديد، وتم إعتماد الأقاليم القائمة كولايات، وتبع ذلك إنشاء حكومة لكل ولاية. بدأت بوالي ونائبين، ثم والي وعدد من الوزراء الولائيين يعينهم رئيس الجمهورية ليشكلوا في مجملهم السلطة التنفيذية الولائية. ثم تم تعيين لجنة شعبية للإنقاذ تمارس السلطات التشريعية بالتشاور مع حكومة الولاية.

في المستوى االإتحادي تولى المجلس الوطني الإنتقالي سلطة التشريع، يشاركه في ذلك رأس الدولة.

3/ السلطات والصلاحيات : Power & Authority

لقد تم تقسيم السلطة بموجب المرسوم الدستوري الرابع إلى ثلاثة مستويات هي(من الله،1998م، ص 142):

أ/ المستوى الاتحادي : Central Level

ويتولى المسائل ذات الصيغة السيادية والاتحادية والتي تبدأ بصلاحيات التشريع الاتحادي وتنتهي بصلاحيات الطوارىء.

ب/ المستوى الولائي : Regional Level

هذا المستوى يتولى السلطات ذات الطبقة التنفيذية والتي تبدأ بالتخطيط الولائي والتنمية وتنتهى بحماية البيئة بالتنسيق مع السلطات الاتحادية.

4/ سلطات مشتركة : Shared Authority

هي الاختصاصيات التي تمارسها الأجهزة التشريعية والتنفيذية على المستوى الاتحادي والولائي على أن تكون السيادة في هذه السلطات للقرار الاتحادي في حالة تعارض القرارات الولائية مع القرارات الاتحادية في ممارسة هذه السلطات المشتركة.

لتحقيق العدالة في قسمة هذه الثروة المتاحة وضع عدد من المناهج لتحقيق التوازن، هي كما يلى :

1/ المرحلة الأولى:

لهذه المرحلة تم تنفيذ القسمة من خلال:

أ/ توزيع الأصول :

ويقصد بها الأصول الثابتة والمنقولة كالمكاتب والمنازل والعربات والمعدات وآليات الطرق والمشاريع الصناعية بين الولاية الأم والولايات المنبثقة عنها.

ب/ توزيع الكوادر البشرية :

تم توزيع هذه الكوادر على جميع الولايات وشمل ذلك توزيع كوادر الولاية الأم مع الولايات المنبثقة عنها، وذلك توزيع الكوادر الفائضة من الوزارات والمصالح الإتحادية نتيجة لإنزال كثير من السلطات الاتحادية للمستوى الولائي.

ج/ إعادة توزيع الدعم الاتحادي :

إن إعادة تقسيم الولايات نتج عنه موقف اقتصادي جديد أدى إلى الإخلال بالوضعية الإقتصادية لبعض الولايات القديمة.

د/ التشريع المالي الولائي والتنازل عن بعض الضرائب وتحويلها للولايات :

وقد هدفت الحكومة الاتحادية من خلال هذا التدبير إلى تمكين الولايات من إيجاد موارد حقيقية لدعم إيراداتها

2/ المرحلة الثانية :

أ/ خلق التوازن في قسمة الموارد صدر المرسوم الدستوري الثاني عشر والذي عمد مباشرة إلى تقسيم المواعين الضريبية بين مستويات الحكم الثلاث، المستوى الاتحادي، الولائي والمحلي، وتمت تسمية موارد كل مستوى من المستويات، بحيث يتمكن كل مستوى من الاضطلاع بمهامه من خلال موارده الجديدة عن إعادة القسمة وفقاً لهذا المرسوم.

ب/ المرسوم الدستوري الرابع عشر والخاص باتفاقية الخرطوم للسلام، هو الآخر أحدث جديداً في إعادة تقسيم الموارد، ولكن هذه المرة كانت بين الحكومة الاتحادية والولايات الجنوبية.

الشكل رقم (1)

هيكل مستويات الحكم بالسودان بموجب المرسوم الدستوري الرابع لسنة 1991م

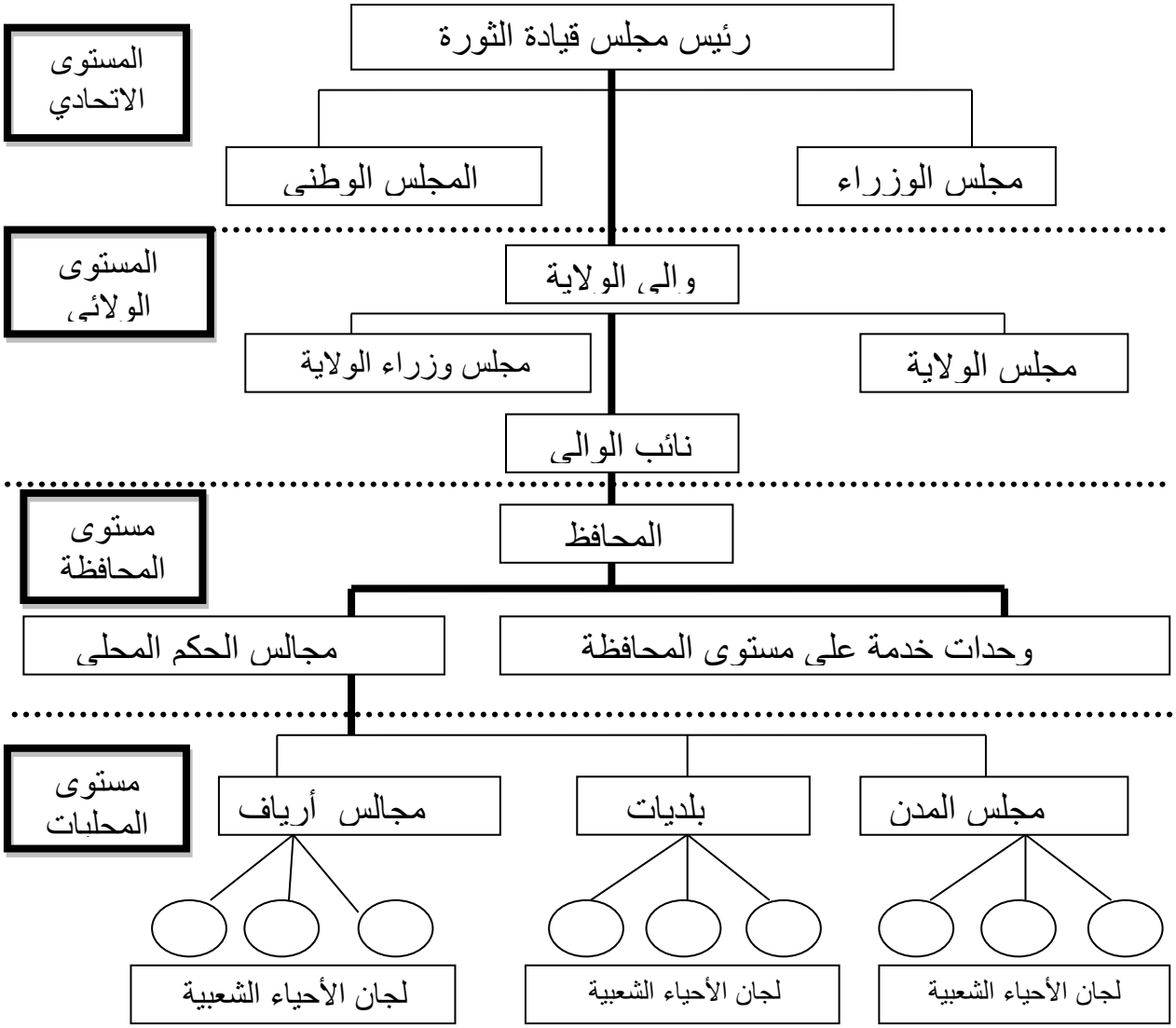

المصدر: شيخ الدين يوسف من الله الحكم المحلي خلال قرن، شركة مطابع السودان للعملة،الخرطوم، 1898م،ص 144.

11/ الموارد المالية للحكم الاتحادي (السودان): Central Financial Resources

حددت الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002م)، جملة من الغايات قسمتها إلى مرحلتين: (الكرسني،2001م، ص 125):

1/ المرحلة الأولى 1994-1992م:

وهي مرحلة تأسيسية هدفت إلى اقتسام عائدات الموارد وتحمل أعباء التنمية الاجتماعية حسب الأولويات التالية:-

أ/ إعادة تقسيم الموارد المادية والبشرية بين مستويات الحكم الاتحادي بصورة، عادلة وعاجلة بما يمكن كل مستوى من ممارسة سلطاته وصلاحياته.

ب/ توجيه نسبة من الموارد المالية لدعم الحكم المحلي (20%) لضمان التوازن اللازم للتنمية الإجتماعية

وفق معايير محددة تراعي التفاوت في خدمات المجالس المحلية ودعم حق المجالس في إدارة وتطوير مواردها والتركيز على التنمية الاجتماعية كهدف أساسي.

التركيز على تطوير ودعم البنيات الأساسية للولايات والمستوى المحلي بما يدعم الترابط القومي ويشجع الاستثمارات.

سارت هذه المرحلة على منوال المرسوم الدستوري الرابع لعام 1991م الذي فصل بين الاختصاصات والإيرادات الاتحادية والولائية وحدد المرسوم (المادة 24)، الإيرادات الولائية والدعم الاتحادي نسبة مئوية تقدرها الحكومة الإتحادية من أرباح أي من المشروعات التجارية والصناعية والزراعية والتعدينية الإتحادية ضريبة العقارات الحكومية بالولاية، ضريبة المبيعات على الخدمات، القروض والمنح الداخلية والعون الذاتي بجانب العائد من الآتي:

- الاستثمارات والأعمال التجارية والزراعية والصناعية الخاصة بالولاية.
- غرامات المحاكم الشعبية والإدارية ورسومها.
- ضريبة أرباح الأعمال للأفراد.
- لأرباح الرأسمالية من بيع العقارات والعربات.
- ضريبة العربات.

ويلاحظ بروفيسور محمد هاشم عوض أن معظم هذه الموارد هي موارد محلية بعضها ضرائب ورسوم (عوائد استثمارات ومبيعات)، على مناشط محلية محددة، والبعض الآخر عون ذاتي يتخذ عادةً شكل رسوم على سلعة أساسية غالباً ما تكون هي أربعة أخماس، فيأتي في صورة خمس حصيلة الضرائب المركزية التي تجمع من الولايات بواسطة حكوماتها كوكيل عن الحكومة الاتحادية، ثم الإيرادات المركزية المحولة للولايات في شكل دعم مباشر، ولقد لخص مؤتمر المحافظين الثالث عام 1993م هذه المرحلة الأولى في بعض توصياته كالآتي:

أ/ يوصي بضرورة وجود لائحة مالية لتنظيم العلاقات المالية بين الولاية والمحافظة والمجلس المحلي.

ب/ يوصي المؤتمر بأن تقوم المجالس بتقرير ميزانياتها السنوية ورفعها إلى الولاية عن طريق المحافظ على أن تكون المعاملات المالية بين حكومة الولاية والمجالس عبر مكتب المحافظ تتاح له فرصة متابعة الأداء المالي.

ج/ يوصي المؤتمر بأن تعتبر ميزانية المجالس المحلية هي الأساس لميزانيات الولاية وكما يوضح هذه التوصيات فإن هذه المرحلة انتقالية تمثلت في بناء تقاليد للتعامل المالي، ولكنها لم تؤدي إلى زيادة المصادر والموارد المالية للولاية والمحليات الوليدة.

اهتمت المرحلة الثانية 1995–1999م لتحقيق الدعم للموارد المالية على مستوى الولايات والمحليات عن طريق الآتي:

1/ الولايات:

أ/ نقل الضرائب المركزية المتمثلة في ضريبة الدخل الشخصي وضريبة الدمغة وضريبة العقارات ونسبة من

ضريبة الأعمال للولايات.

ب/ تنظيم العلاقة بين المشروعات القومية القائمة في إطار الولايات، والموارد الطبيعية المستثمر بها بما يضمن عائداً مناسباً للولايات من تلك المشروعات والاستثمارات، مع مراعاة ظروف الولايات الأقل نمواً.

ج/ تبلور حجم ومصادر الموارد المتاحة بالولاية واكتمال علاقاتها الإدارية والمالية بين المركز والمستويات المحلية.

د/ اكتمال العمليات والإجراءات اللازمة لتطوير المصادر المالية وتوسيع الوعاء الضريبي وتكثيف الأنشطة الاستثمارية بصورة مقبولة.

2/ المحليات:

أ/ دعم الموارد المالية بإضافة نصيب مقدر من موارد المالية لموارد المجالس المحلية، فوق مواردها التقليدية المقررة.

ب/ تكثيف وتركيز عمل المجالس في تطوير وإنشاء البنيات الأساسية وأن تكون لها أنصبة من عائدات المشروعات القومية الواقعة في رقعتها الجغرافية، وأن تملك صلاحيات إنشاء وإدارة أسواق محاصيل محلية لتوسيع أوعيتها الضريبية وإنشاء مشاريع استثمارية وقيام بنك متخصص للحكم المحلي لتقديم القروض الميسرة للمجالس المحلية.

وآلية هذه المرحلة الثانية صدور المرسوم الدستوري الثاني عشر لسنة 1995م، الذي اهتم بقسمة الموارد المالية بين مستويات الحكم الاتحادي.

جدول (7)

قسمة الوارد

المستوى	الاتحادي	الولاية	المحلية
الموارد المالية	أ/ الإيرادات الجمركية وإيرادات الموانئ والمطارات الدولية.	أ/ ضريبة أرباح الأعمال على أن يخصص 40% منها للمجالس المحلية.	أ/ ضريبة العقارات.
	ب/ ضريبة أرباح الشركات وضريبة الدخل الشخصي وضريبة الدمغة.	ب/ رسوم إنتاج الصناعات الولائية.	ب/ ضريبة المبيعات.
	ج/ رسوم إنتاج الصناعات الولائية	ج/ ضريبة مبيعات الأراضي الولائية.	ج/ ضريبة الإنتاج الزراعي والحيواني على أن تخصص منها 40% للولاية
	د/ضرائب العاملين خارج البلاد وضرائب المؤسسات والأنشطة الأجنبية.	د/ إيرادات الخدمات الولائية.	د/ ضريبة وسائل النقل البري والنهري المحلي.
	ه/ أية ضرائب أخرى لا تمس موارد الولايات أو موارد الحكم المحلي.		ه/ رسوم الإنتاج الصناعي والحرفي المصدق محلياً.

المصدر: المرسوم الدستوري الثاني عشر، الفصل الخامس، قسمة الموارد المالية، المواد 13، 14، 15، أمانة الحكومة بولاية جنوب كردفان، 2008م.

وبجانب الموارد المحلية التي جاء بها المرسوم الثاني عشر أضاف قانون الحكم المحلي لسنة 1995م، موارد جديدة للمحليات تتمثل في الآتي(الكرسني، 2001م، ص 127):

1/ الرسوم المفروضة على العوائد التي تؤديها.

2/ إيرادات الضرائب المخول لها تحصيلها كإيرادات ذاتية بموجب أي قانون.

3/ عائد الاستثمارات التي تساهم فيها.

4/ الدعم المالي الذي تقرره حكومة الولاية.

5/ الأموال التي تتحصل عليها عن طريق:

أ/ الاقتراض.

ب/ العون الذاتي والإسهام الشعبي.

إن التوسع في الموارد المالية الممنوحة للمحلية، مهما كان نوعها أومقدار إيراداتها صاحبه توسع في أوجه صرف المحليات على النحو التالي:

أ/ الخدمات العمومية.

ب/ التنمية.

ج/ مرتبات العاملين والعلاوات وفوائد ما بعد الخدمة بالنسبة لهم.

د/ مصروفات التشغيل والتسيير والإدارة.

هـ/ الإنشاءات والتجديدات.

و/ سداد القروض والوفاء بالالتزامات.

ز/ متطلبات العمل السياسي والتعبوي والدعوة.

ح/ أي أوجه أخرى تحتم ضرورة الصرف عليها.

تؤكد أوجه الصرف السابقة حقيقة استمرار الدولة في التخلي عن دورها في تقديم الخدمات بالإضافة إلى الأعباء القديمة التي كانت الحكومة المركزية تقوم بدفع فاتورتها من علاج وتعليم، فإن بعض الولايات الأم تأثرت سلباً بقلة مواردها الجديدة في حين أن الصرف على الخدمات ظل كما هو.

وحتى إلى وقت قريب (يوليو 2003م)، بينت الإحصاءات أن حوالي 70% من موازنة الولايات جاءت كدعم مركزي من الخرطوم، والجدير بالذكر أن لجنة تقسيم الدعم هي لجنة مركزية برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية في عام 2002م، تلقت ولاية الخرطوم وهي أغنى ولاية في السودان 52% من مجموع إيراداتها من التحويلات المركزية، وتلقت ولايات كردفان 59% من مجموع إيراداتها كمنح أو دعم مركزي تبين هذه النسبة أن هناك خللاً واضحاً بين المسؤوليات والصلاحيات من جهة واللامركزية المالية المتاحة للأقاليم من جهة أخرى.

12/ الصندوق القومي لدعم الولايات : National Fund of States Support

تمشياً مع سياسة الدولة الرامية لترسيخ دعائم الحكم الاتحادي، وتحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية والتكافل بين الولايات، فقد صدر في نوفمبر سنة 1995م المرسوم الجمهوري الخاص بقيام الصندوق القومي لدعم

الولايات كآلية فاعلة لتقسيم الثروة بعدالة بين ولايات السودان المختلفة، وذلك عن طريق إلتزام وزارة المالية الاتحادية وفقاً لواقع الولايات المبني على قياس حقيقي لبعض الأبعاد المتفق حولها. واعمال بعض المعايير لتلك الأبعاد إضافة إلى توظيف مساهمات الولايات وإلى موارد أخرى للصندوق للجهد التنموي، وفق واقع الخارطة التنموية للولايات خاصة في مجالات البنيات الأساسية والخدمات الاستراتيجية.

13/ **الهدف الاستراتيجى للصندوق :**

هو مساعدة الولايات للخروج من مظلة الدعم الاتحادي كلية بنهاية عام 2005م كحد أقصى.

لقد لاحظ الباحث أن في ظل التنوع الإثني والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الموجود في مكونات النظام الفدرالي في السودان،إذ لايزال المعيار القبلي المتعلق بتوزيع حقائب الدولة على القبائل (المحاصصة) وبالإضافة إلى هيمنتها على تشكيل الحكومات. هذا جعل من النظام الفدرالي في السودان تهيمن عليه القبائل ذات الأكثرية والمتعلمة والقنية، وتهميش القبائل ذات الأقلية، فقد كان بمثابة الشرارة في ظهور حركات التمرد التي نادت بالعدالة في توزيع السلطة والثروة بين ولايات السودان ثم نادت أخيراً بالانفصال عن المركز، جعلها أولاً متمردة على الدولة، ثم ساعية لتحقيق مصيرها، أي الاستقلال عن المركز (الانفصال) لتكون دولة لها سيادتها ووضعها الدولي، النظام الفدرالي يحتاج إلى وعي ورؤية ثاقبة لموازنة الأمور وتحقيق التنمية العادلة بين الولايات وتحقيق الرضا لمجتمعات هذه الولايات المكونة للاتحاد، إذا أرادت الاتحاد وأن النظام الفدرالي سلاح ذو حدين إما إلى وحدة أو انفصال عن المركز.

14/ التحديات التي تواجه النظام الفدرالي في السودان : Sudan Federal System Challenges

التجربة الفدرالية في السودان تواجه جملة من التحديات التى يجب الترتيب لمواجهتها بغية تنظيم الممارسة والسعي لتحقيق التكامل والتنسيق بين مستويات الحكم والأجهزة المختلفة وأبرز هذه التحديات هي (أحمد، محى الدين،2001م ص 95) :

أ/ المعيار القبلي في تولي الوظيفة :

أدى هذا الأمر (رغم النوايا الطيبة) لتكريس الجهوية والقبلية وقاد إلى التشرزم، وهناك أمثلة عديدة تدل على سلبيات هذه التجربة خاصة في ظل تدافع القبائل نحو مغانم السلطة والتأثيرات واضحة في شمال دارفور، حيث الصراع على أشده بين كبر و موسى هلال والذى تطور إلى صراع قبلى على خلفية الاقتتال في جبل عامر وهو تحدي لا يمكن تجاوز تبعاته دون التوافق على صيغة تحدث التوازن وتحقق معاني الوحدة الوطنية.

ب/ وضعية السلطة الإقليمية لدارفور :

لا تحمل نصوص الدستور القومي الانتقالي أي إشارة لوجود مستوى وسيط بين المركز والولايات، فقد كان هذا الترتيب خاصاً بجنوب السودان في المرحلة الانتقالية، ولاشك أن المشروع نظر إلى الوضع الاستثنائى في دارفور ورأى أن يبقي على هذا المستوى لمقابلة تنفيذ مطلوبات اتفاقية سلام الدوحة.

ج/ التضارب في القوانين بين الولايات والمؤسسات الاتحادية :

حدد الدستور الإنتقالي حزمة من القوانين الولائية والمشتركة على حسب جداول الاختصاصات الحصرية

والمشتركة ووفقاً لذلك فقد دفعت وزارة العدل قبل أكثر من سبع سنوات بحوالي (41) قانوناً إطارياً للولايات، لكن بعض التقديرات تم التوجيه بإرجاء إجازة هذه القوانين بسبب التنازع بين بعض الولايات والمؤسسات الاتحادية، طفت على السطح عدد من المشكلات أبرزها إجازة المجالس التشريعية عام 2005م وقانون شرطة المرور والذي نص على إلغاء لائحة المرور التي أصدرها وزير الداخلية.

يرى الباحث أن من تحديات النظام الفدرالي العدالة في توزيع الثروة والسلطة بين مستويات النظام الاتحادي المختلفة، بالإضافة إلى تحقيق التنمية المتكاملة لكل مستويات الاتحاد وذلك لوضع حد لمنع تحقيق مصير الولايات (الانفصال) عن المركز وتحقيق الاستقلالية التامة.

15/ الموارد المالية في ظل النظام الفدرالي:

إن الأساس في نظام الحكم الفدرالي هو توزيع أو تحديد السلطات والإختصاصات في إدارة الحكم وتقديم الخدمات بين مستويات الحكم التي تم الاتفاق عليها دستورياً وتأتي قسمة الموارد بين هذه المستويات لتمكين كل مستوى حكم من أداء الواجبات وإنفاذ الاختصاصات التي أنيطت به، إن تحديد المهام والمسؤوليات للحكومات المحلية بدون توفير التمويل اللازم يعتبر عملاً غير ذي جدوى ولا طائل منه، فهو خداع للنفس، وإذا كانت المستويات المحلية تقوم أساساً لتأدية الخدمات ذات الطابع المحلي وبالطبع تحتاج هذه الخدمات إلى تمويل، فمن أين تأتي بالأموال اللازمة لتمكين السلطات المحلية من الإضطلاع بمسؤولياتها تجاه مواطنيها؟ إن الحكومة المركزية تستطيع تدبير الأموال اللازمة لتغطية نفقات السلطات المحلية في صورة إعانات أو مخصصات في ميزانية الدولة العامة، لكن مثل هذا الأسلوب في تمويل الخدمات المحلية من شأنه أن يؤدي بالاستقلال المحلي ويخضع أعمال السلطات المحلية لرقابة مركزية صارمة، من هنا كان لابد من استقلال السلطات المحلية بموارد مالية ذاتية لتحقيق الاستقلال المالي والإداري وإيقاظ روح المسؤولية السياسية عن طريق تأكيد المسؤولية المالية لمواطني المحليات ومن الناحية الإدارية فإن الإدارة على المستويات المحلية تعمل على تأكيد رقابة الأهالي والمواطنين على الخدمات المحلية بوصفهم المستفيدين من هذه الخدمات وبالنسبة للخدمات التي تؤدي في مقابل أثمان يوفر جهاز الثمن فاعلية هذه الرقابة حيث يستطيع المواطنون بتقييم الخدمة بمقارنة مستواها بمقدار ما يدفعون في مقابل ذلك من ثمن، وهذا يوضح أهمية ضرورة مساهمة المواطنين في مالية محلياتهم من الموارد المحلية (مهنا، 1954م، ص 150).

16/ متطلبات نظام الموارد:

نظام الموارد يتطلب توفير الآتي (Davery, 1983, P.27):

اولاً : كفاية الموارد ومرونتها، ثانيهما: العدالة بمعنى أن توزع الأعباء المحلية على المواطنين بالإقليم توزيعاً عادلاً، ثالثهما: أن تكون الموارد المحلية بقدر الإمكان، أي داخلة في نطاق الإقليم، وخاضعة في ربطها وتحصيلها وانفاقها للسلطات المحلية المختصة، بالإضافة للمقدرة الإدارية والسياسية، وتعتبر العدالة ركناً أساسياً من أركان السياسة المالية بصفة عامة والضريبة بصفة خاصة، ويقصد بها توزيع أعباء النفقات العامة توزيعاً عادلاً على الأفراد (Davery,1983, P27). إن للعدالة في مجال توزيع الضرائب المحلية ثلاثة أبعاد جوهرية وهي : العدالة الرأسية ويعني بها العلاقة ما بين عبء الضريبة والمتغيرات التي تحدث

في مستويات الدخول بحيث لا يتساوى الأشخاص الذين تختلف دخولهم في المعاملة ثم العدالة الأفقية ويقصد بها المساواة في المعاملة الضريبية بين الأشخاص المتساوين بحيث لا يجوز أن تتفاوت أعباء الأفراد تجاه الضريبة بتغير مصادر دخولهم، وأخيراً العدالة الجغرافية ويقصد بها أن يكون عبء الضريبة متساوياً فيما بين القاطنين في محليات مختلفة بحيث لا يكون لتوزيعهم الجغرافي أية أثر في اختلاف معاملاتهم الضريبية والعدالة الضريبة ليست مطلقة إذ لا يتنافى مع العدالة أن يفرض سعراً على للضريبة في المناطق التي تتمتع بمستوى أعلى من الخدمات العامة وتعتبر الضرائب التصاعدية هي أكثر تحقيقاً للعدالة الاجتماعية(عباد،1978م،ص 27).

وتعتمد العدالة الضريبية عادة على الدقة في تقدير الضريبة وربطها وإدارتها وإذا كانت ذاتية الموارد المحلية ضرورية لدعم استقلال المحليات، فليس معنى ذلك تحقيق الذاتية المطلقة بالنسبة للموارد المحلية بل يجب ن تقوم إلى جانب الموارد الذاتية إعانات حكومية محددة، لذلك جاءت أهمية وجود هذه الإعانات للأسباب الآتية: (بطرس، 1980م، ص 42):

1/ إخضاع المحليات للرقابة المركزية بالفدرالية يحقق حداً أدنى من مستوى الخدمات المحلية.

2/ تحقيق المساواة في مستوى المعيشة على صعيد الدولة قد تستفيد المحليات الغنية من ظروفها الطبيعية لتحقيق مستوى معيشي أفضل من الذي يتاح تحقيقه في الوحدات الأفضل حفاظاً وأقل ثراءً.

3/ الحيلولة دون ارتفاع سعر الضريبة المحلية في المحليات الفقيرة لتغطية إنفاقها ذاتياً.

كل ذلك يوضح أهمية وجود الإعانات الحكومية إلى جانب الموارد المحلية الذاتية المتاحة وتنوع الموارد المحلية حسب طبيعة الخدمات وعلى سبيل التمثيل ما يلي:

أ/ خدمات ضرورية لبقاء المجتمع وتقدمه مثل الخدمات التعليمية والصحية، ومثل هذه الخدمات تمول من حصيلة الضرائب المحلية المختلفة.

ب/ خدمات ضرورية لمواطني المحليات مثل خدمات النقل والإدارة والمال، مثل هذه الخدمات يكون ما يدفع في مقابلها ثمناً لها.

ج/ خدمات ذات منفعة اجتماعية أو ثقافية تستفيد منها قطاعات من الأهالي ويعم نفعها المجتمع كله، مثل خدمات المكتبات العامة والمنتزهات العامة مثل هذه الخدمات يكلف بها المستفيد منها بتأدية مقابل كرسم للخدمة.

د/ خدمات الإسكان والخدمات الرأسمالية كالخدمات الاقتصادية، الاجتماعية كبناء الطرق الرئيسة.

17/ الموارد المالية للأقاليم:

تتمثل الموارد المالية للأقاليم فيما يلي (بدران، 1985م، ص 18):

1/ التمويل:

تعتبر العدالة أو المساواة في التمويل أحد أهم الخصائص لعمل البرامج المتعلقة بالميزانية، وتعتمد معظم الدول في عملية المساواة على الدعم للتعويض عن عدم المساواة الناتجة عن العوامل الجغرافية، وهذه الإعانات تحتل متغيرات مشتركة لإبراز الحاجة والسعة المالية في محاولة لتقليل الفوارق بين المستويات

المحلية في مقدرتها لتقديم مستويات مقبولة من السلع والخدمات العامة والعدالة نوعان أفقية ورأسية،وهما :

2/ العدالة الأفقية:

يعتبر المبدأ التقليدي للعدالة الضريبية هو القاعدة التي يتم بموجبها معاملة الناس سواسية طالما متساوين في المواقع وهذه القاعدة ربما يتم إنتهاكها في ظل اللامركزية المالية ففي حالة عدم المساواة الأفقية والتي لا يمكن معالجتها اقتصادياً، يجب على الحكومة المركزية التدخل لتقديم الإعانات الحكومية بغرض المساواة وفق ما يلي:

3/ العدالة الرأسية:

إن المسؤولية المبدئية لإعادة توزيع الدخل يجب أن تتحملها الحكومة التي يجب عليها أن تكمل إعاناتها للمستويات الحكومية الدنيا بتحويلات مباشرة للأفراد فالتحويلات الحكومية لوحدها تمثل تحويلات من مجموعة من الناس إلى مجموعة أخرى بينما يعرف توزيع الدخل عادة بأنه توزيع على الأفراد.

إن إعانات التسوية للحكومات الداخلية لا تمثل تعويضاً كافياً لضرائب الدخل العاجزة على المستوى القومي وعلى أية حال فإن إعانات التسوية هي ذات أثر إيجابي كبير لمعالجة التفاوت الإقليمي وتحقيق العدالة الرأسية.

4/ التحويلات المالية:

ما دام تخصص الإيرادات في الميزانية لا يوفر للحكومات الولائية موارد مالية تكفي لتمويل أوجه الإنفاق على الخدمات الموكلة إليها، فإن التحويلات المالية بين مستويات الحكم تصبح ضرورة لتوفير التمويل اللازم للاضطلاع بتلك المهام، فالتحويلات المالية هي عبارة عن عطاء مبذول من مستوى حكم أعلى لمستوى أدنى والهدف من هذه التحويلات المالية تحقيق التوازن المالي الرأسي والذي يقصد به إحداث موازنة بين الاحتياجات المالية والموارد المتاحة لمستويات الحكم الدنيا وتستخدم أيضاً لتحقيق التوازن المالي الأفقي والذي يقصد به التوازن المالي عند توزيع أو تقسيم الموارد بين الوحدات الحكومية لتوفير التحويل اللازم لإجازة أنشطتها. (Mekki,1990,P.9).

5/ الضرائب:

حيث تشكل الضرائب عامة مصدراً مهماً للموارد المالية المستخدمة في الإنفاق على نشاطات الحكومة المركزية والمستويات المحلية على حد سواء وتتميز الضرائب عن غيرها من الموارد المالية الأخرى، لأنها إلزامية وتعتبر مصدراً تمويلياً مباشراً بالنسبة لميزانية الحكومة المركزية ويعود السبب في ذلك أن معظم التشريعات الضريبية خاصة في الدول النامية تحصر حق فرض وجباية الضرائب في الحكومة المركزية إلا إن هذا التوجه لا يقلل من أهمية الضرائب كمصدر تمويلي بالنسبة لميزانية الدولة. (مراد، 1954م، ص 644).

6/ الرسوم المحلية:

وهي من الموارد المحلية المهمة التي تحصل في مقابل خدمات، مثل، النقل والمكتبات العامة والإسكان وغير ذلك.

7/الإعانات الحكومية:

وهي مبالغ من المال تسهم بها خزانة الدولة في نفقات المستويات المحلية لمساعداتها على الإضطلاع ببعض إختصاصاتها القانونية (بكير، 1972م، ص 3).

إن الهدف الأساسي للإعانات هو تكملة موارد الهيئات المحلية وإزالة الفوارق بينها لتحقيق الملاءمة بين حاجات المواطنين ومستوى الخدمات التي تقدم لهم وهذه الإعانات تقسم إلى ثلاثة أنواع هي: الإعانات المخصصة والإعانات العامة وإعانة الميزانية (بطرس، 1990م، ص209).

8/ القروض:

تعجز المستويات المحلية عن تحمل نفقات المشروعات الرأسمالية وبما أن هذه المشروعات ذات فوائد قد تمتد إلى الأجيال القادمة، فإن العدالة تقتضي توزيع الأعباء المالية على عدة سنوات حتى تتحمل الأجيال القادمة التي تنتفع بهذه المشروعات نصيبها في هذه الأعباء ولابد من موافقة الحكومة المركزية على الاقتراض (عثمان1977م ص 66).

18/ الإشراف والرقابة المركزية:

تنظيم علاقة المستويات الإقليمية بالحكومات المركزية من الأسس المهمة التي يقوم عليها نظام الحكم الاتحادي الفدرالي، فمهما اختلفت نظم الحكم الاتحادي أو تباينت أهدافها فإنها في إحدى جوانبها على علاقة بين مستويات الحكم المختلفة مع المركز وتتمثل هذه العلاقة في حق الحكومة المركزية في ممارسة قدر من الرقابة على المستويات الأدنى، وأن الحكم الاتحادي يسعى لتحقيق ديمقراطية الإدارة فإن ذلك يقتضي أن تقوم إلى جانب الحكومة المركزية حكومات إقليمية لها الشخصية والكيان القانوني والذمة المالية.

وتتفق الدول الاتحادية على إخضاع حكومات الأقاليم/ الولايات بقدر من الرقابة المركزية، ولكن قدر الرقابة وأسلوب ممارستها يختلف من دولة لأخرى تبعاً لظروف كل منها وظروف نشأة نظامها الاتحادي وتطوره.

فمنذ بداية القرن التاسع عشر اقتصرت الرقابة على السلطات المحلية على رقابة البرلمان ورقابة القضاء (بطيخ، 1988م، ص 138).

أما الرقابة الإدارية التي تمارسها الدولة المختلفة على المستويات المحلية في ثلاثة أنواع هي: رقابة سياسية، الرقابة القضائية والرقابة الإدارية وتهتم هذه الدراسة بالنوع الآخر وهو الرقابة الإدارية والمتعلقة برقابة الأموال، فعن طريق هذه الرقابة يمتد إشراف المركز إلى كافة أنشطة الحكومات الإقليمية وتتخذ هذه الرقابة عدة أشكال منها: التصديق على القروض، التصديق على شروط الحصول على موافقة الحكومة المركزية على عقد القرض وأحياناً على المشروعات التي تمول من القرض، أما الميزانيات فهي تخضع لتصديق الحكومة المركزية. (بطرس،1977م، ص 231).

19/ مآخذ الفدرالية:

مآخذ الفدرالية قد تكون أكبر وأخطر من مزاياها وفي مقدمة هذه المآخذ ما يلي:

أولاً: إن الفدرالية كنظام بطبعه باهظ التكاليف:

لقد عبر أحد المحللين ساخراً بقوله: ''أن النظام الفدرالي هو الوضع الذي يكون فيه شعب واحد محكوم

بواسطة حكومتين، إن النظام الفدرالي باهظ التكاليف لأن حكومة الولاية أو الأقاليم تكرر نفس هياكل وخصائص الأجهزة المركزية''أي (جهاز تنفيذي، تشريعي وقضائي).

ثانياً: قد تتم التضحية بمبدأ الكفاءة الإدارية:

في سبيل تحقيق الهدف السياسي، أي(الرغبة في إشراك النخبة في السلطة) فالسودان مثلاً الذي كان يدار بتسع وحدات إدارية إقليمية صار يدار باسم الفدرالية بستة وعشرين وحدة إدارية (ولايات)، وفي مكان الشخص السيادي الواحد الذي كان يدير كل وحدة إدارية صار شاغلو مواقع السيادة ستة أشخاص أو يزيدون في كل ولاية، وهذا يطرح السؤال: إذا كان تسعة من الحكام يكفون لإدارة أقاليم السودان، في ظروف تخلف وسائل المواصلات والاتصال، لماذا يحتاج السودان إلى 26 متصرف وبإمكانات وتقنيات متطورة لإدارة نفس الرقعة الأرضية ؟.

ثالثاً: إن الفدرالية سلاح ذو حدين:

إما أن يفضي إلى تمتين الوحدة الوطنية وتعزيزها أو إلى تفتيتها، إن روح الإبتعاد عن المركز إن لم تتضح دوافعه فإن تمكين المنادين به يقود منطقياً إلى الانفصال، بعد أن يكونوا قد تمكنوا مادياً وثقافياً.

رابعاً: كثيراً ما يروج إلى الفدرالية بأنها تحقق بالضرورة مشاركة مواطني الولايات في السلطة والثروة:

بدأ السباق أن السلطة والثروة في الدول النامية خاصة توجد بالمركز وليس الأقاليم، وأهالي الأقاليم يهدفون إلى المشاركة فيهما ربما أكثر من استهدافهم للاستقلالية الإقليمية. وبالنظر إلى أن توزيع الثروة خاصة لا يكون متناسقاً بين الولايات، فإن التنافس الإقليمي على الحصول على الثروة القومية يشكل هاجساً حتى بالنسبة إلى الدول المتقدمة التي أخذت بنظام الحكم الفدرالي، لأجل ذلك شرعت الولايات المتحدة الأمريكية قانوناً عرف بقانون قسمة الموارد. (Reverence sharing).

خامساً: من مهددات الوحدة الوطنية أيضاً أن يترك الحبل على قارب الولايات لتحقق كل ولاية التنمية والتحديث والرفاهية لمواطنيها دون الأخذ في الاعتبار أن الإمكانيات والموارد تتباين بين الولايات التي تتوافر لها الموارد أو التي استفادت من ظرف تاريخي فتقدمت على الولايات الأخرى، قد تتمكن بفضل الفدرالية من تحقيق هدف التنمية والتحديث مقارنة بولايات أخرى شحيحة الموارد وفاقدة للبنيات التحتية لا تستطيع تحقيق شيء، وهذا قد يقضي إلى تنامي الغبن السياسي بالولايات شحيحة الموارد.

سادساً: في النظام الفدرالي فإن التشريع الولائي، والذي يكفله الدستور نفسه وليس فقط القانون، قد يؤدي إلى جملة من لتعقيدات بعضها يطال حقوق المواطنة مثلاً.

1/ قد ينسخ التشريع الولائي مبدأ عمومية القانون لكل المواطنين، فتكون القوانين مفصلة على الشرائح الإجتماعية وليس المواطنين.

2/ قد يعرقل التشريع أو يمنع إنسياب السلع والخدمات بين الولايات.

3/ قد يشجع التشريع الولائي على التحايل القانوني لتفادي العقاب لدى بعض المحتالين، مستفيدين من تضارب التشريعات الولائية.

سابعاً: النظام الفدرالي يركز النشاط السياسي على مستوى الإقليم لتصبح الأحزاب السياسية إقليمية أكثر منها قومية،

وليس هذا في مصلحة الدولة النامية خاصة وهي تبحث عن تقوية الوشائج القومية.

ثامناً: تركيز العمل السياسي على المستوى الإقليمي في الدولة النامية يؤدي إلى الأستقطاب القبلي والعرقي للسيطرة على أجهزة الحكم الإقليمية، وهذا الاستقطاب يؤدي في بعض الأحيان إلى إنفراد جماعات الأكثرية بمقاليد الأمور في الإقليم وتجعل جماعات الأقلية تحت رحمتها وربما اضطهادها، فضلاً عن الصراع العرقي أو القبلي بين مجموعات الأكثرية التي يستقطبها العمل السياسي(الكرسني، 2001م، ص 32).

20/ كما تم النظر إلى مآخذ اللامركزية كالآتي:

لا يخلو النظام الفدرالي من مثالب، فمثلاً السلطات الواسعة للحكومات المحلية تعوق بلورة رؤية تنموية شاملة علي المستوى الوطني، كما أن التنوع الكبير الذي تعززه السياسات المحلية يعتبر صوغ هوية وطنية مع مرجعيات موحدة وهو ما يطرح بشكل مزمن إشكالية الاندماج الوطني، ومن المآخذ الجوهرية على النظام الفدرالي ما يلي: (سويلم،1961م،ص 150):

1/ الخلافات بين الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية خاصة عند نشوب اضطرابات، إذ يثير التداخل بين سلطة وسيادة الحكومة المركزية والصلاحيات الخاصة بالحكومة المحلية إشكالات قد تتحول إلى مواجهة سياسية بين الجانبين.

2/ وفي بعض الأحيان تنشأ خلافات بين الطرفين حول الضرائب وتوزيعها وحول استفادة الحكومة المحلية من الاستثمارات المباشرة في الحوزة الترابية التابعة لها.

كما نظر إلى مساوئ هذا النظام الفدرالي (أحمد، محى الدين، 2001م) :

1/ ترهل أجهزة الحكم (الولايات، المحليات).

2/ ضعف العلاقة المؤسسية بين الرئيس والولاة.

3/ استئثار المركز بالكوادر المدربة والمؤهلة.

4/ القبلية والجهوية.

وفي هذا الصدد يمكن الاستشهاد بالنزعة الانفصالية المتنامية في إقليم كاتلونيا بإسبانيا والتي تعود في أصلها إلى استياء الحكومة المحلية مما تعتبره إقليماً غنياً، تمارسه حكومة مدريد ضدها في توزيع عائدات الضرائب وهو ماترد عليه حكومة مدريد دائماً بأن الإقليم غني وليس في حاجة إلى الجزء الأكبر من عائداته من الضرائب، وبالتالي ترى أنه من الأنفع توجيهه لدعم التنمية في أقاليم أخرى أكثر فقراً.

لقد لاحظ الباحث أن الدول النامية لا تزال تتلمس وتتحسس خطاها في تحديد ثم اختيار نموذج حكم يناسب تنوع وتعدد ثقافات ومعتقدات وإثنيات متباينة فيها، فتجد في النظام الفدرالي ضالتها، رغم وجود عناصر القوة فيه تظهر نقاط الضعف بصورة أكبر من نقاط القوة، فلذا الأنظمة الفدرالية شبيهة بالسلاح وهذا السلاح ذو حدين إما إلى وحدة وطنية قوية ومتماسكة أو تفكك الدولة إلى دويلات صغيرة ضعيفة غير مستوفية لمعايير إنشاء الدول وهذا يعني استقلال إلى الأبد عن المركز(الانفصال عن الاتحاد أو المركز)، وهذا يكلف الكثير من الموارد المادية والبشرية.

الفصـل الثالـث

التنمية الريفية المستدامة

Sustainable Rural Development

المبحث الأول

مفاهيم أساسية للتنمية الريفية

Basic Concepts of Rural Development

1/ مقدمة : Intorduction

في فترة السبعينات من القرن العشرين برزت التنمية الريفية كمفهوم أساسي للتنمية من حيث الفكر والتطبيق، ففي هذه الفترة وضحت صورة الفقر والتخلف الاقتصادي في المناطق الريفية، هذا الاتجاه أدى إلى التفكير في استراتيجية جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي التنمية الاقتصادية، وذلك باتباع أفضل السبل وأسهلها لإزالة مظاهر الفقر في المناطق الريفية في الدول المتخلفة اقتصادياً. (عبد الرازق، 2006م، ص4).

2/ مفهوم التنمية: :Concept of Development

تعددت التعريفات والاصطلاحات حول مفهوم التنمية، فمن أبرز هذه التعريفات ما يلي:

1/ التنمية لغةً: مشتقة من الفعل نمو فهو ينمو نمواً، أي زاد وكثر ومن نمى، أي تنمية الشيء جعله نامياً، أي زاد في حجمه. (البتاتي، 1973م , ص 5).

2/ التنمية اصطلاحاً: يتناول مصطلح التنمية كل الجوانب الحياتية الشاملة، ويهدف لزيادة وتعزيز الجوانب الإيجابية والمطورة لحياة الإنسان، وهذا يعني أن التنمية هي عملية شاملة ومتواصلة يمثل الناس جوهر اهتماماتها ولب غايتها، كما أنها تتطلب منه وتعتمد على الطاقات والإمكانيات المحلية. (نحلة، 2004م، ص4).

- (يرى قاسم، 2007م، ص 19) أن التنمية هي عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم، وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها.
- يشير (جلباوي، 1989م، ص13): إلى أن المعنى الحرفي للتنمية هو الزيادة والنمو، حيث يدل هذا المعنى إلى التغيير نحو الأحسن، فتنمية رأس المال تعني زيادة موارده وضمان وجوده بالاستثمار.
- يعرف (الكردي، 1977م، ص20) التنمية بأنها كافة العمليات والجهود المخططة التي تتم وتستهدف إحداث سلسلة متتابعة من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية المقصودة والرامية إلى زيادة معدل رفاهية أفراد المجتمع ونقل المجتمع من وضع اجتماعي واقتصادي معين إلى وضع آخر أفضل منه.
- وفق وجهة نظر (الخليفة وآخرون، العدد19، 2016م ص7) أن التنمية هي عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية.
- يرى (أحمد وآخرون، 1982م، ص 23) أن التنمية هي زيادة إنتاج المجتمع وتوخي العدالة في توزيعه، وهي بذلك تعني رفع كفاءة القوة المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطرد في الاستمثار.

- يشير (مايير وآخرون،1985م،ص 18) أن التنمية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، ويتضمن هذا التعريف أن التنمية هي عملية مستمرة وليس حدثاً عارضاً تؤدى فى النهاية إلى ارتفاع متواصل للدخل القومى الحقيقى للبلاد.

- تعني التنمية الريفية باستحداث التقنيات الصديقة للبيئة في شتى فروع الإنتاج كإعتماد الطرق البيولوجية في مكافحة الحشرات مثل استخدام الأعداء الطبيعيين للآفات الزراعية، وتشجيع تصنيع الأسمدة العضوية من مخلفات المحاصيل، كما يجب العمل على نشر وتوفير مواقد الغاز بأسعار مدعومة (موسى،2016م, ص6).

- حسب وجهة نظر (السيد، 2001 م، ص 20) أنه يمكن تعريف التنمية بأنها عملية انتقال اقتصادي معين من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى نسبياً خلال فترة زمنية معقولة، وذلك نتيجة للجهود الإدارية التي توجه استخدام الموارد المتاحة لإحداث زيادات في المتغيرات الاقتصادية الكمية، ولتطوير الأوضاع الاجتماعية في ضوء أهداف تنموية حددت مسبقاً، ويعني هذا التعريف الذي أوردناه أن للتنمية جانبين أساسيين متلازمين متداخلين ومتكاملين ومؤثرين على بعضهما تأثيراً بالغاً وهما: التنمية الاقتصادية التي تعني بإحداث زيادات في المتغيرات الاقتصادية الكمية، والتنمية الاجتماعية التي تؤدي إلى تطوير الواقع الاجتماعي والثقافي في المجتمع.

وقد أبرزت تجارب الدول في عالمنا المعاصر أن عملية التنمية تقتضي ترابط وتفاعل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع في إطار خطط وبرامج تنموية مؤيدة من المواطنين.

كثير ما يستخدم في اقتصاديات التنمية والتخطيط مصطلح Growth النمو ومصطلح التنمية Development كمرادفين للتعبير عن الزيادة في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي لمجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ولكن في واقع الأمر أن المعنى الدقيق لكل مصطلح يختلف تماماً عن الآخر ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1/ النمو الاقتصادي:

هو حالة تعبر عن حدوث زيادة مستمرة ليس فقط في الناتج القومي للمجتمع (دخله القومي)، بل أيضاً في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويمكن الحصول عليه بقسمة الدخل القومي على عدد السكان، ويلاحظ أن مفهوم النمو الاقتصادي بالمعنى المتقدم يتطلب ضرورة زيادة معدل نمو الدخل القومي في المجتمع عن معدل النمو السكاني فيه.

فإذا زاد الدخل القومي (بمعدل أقل) من معدل الزيادة السكانية فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سوف ينخفض، وبالتالي سوف ينخفض مستوى المعيشة للأفراد، وهو ما يعبر عنه بحالة التخلف الاقتصادي، أي حالة عجز المجتمع عن زيادة ناتجه القومي بمعدل يزيد عن معدل نمو السكان فيه خلال فترة زمنية، وهناك ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي هي كالآتي:

أ/ النمو التلقائي: يقصد به الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني (المجتمع) ويحدث هذا النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الالتجاء

إلى التخطيط القومي في تحقيقه، ويصور النمو الذاتي المسار الذي سلكته الدول الصناعية المتقدمة كأوربا الغربية وأمريكا واليابان في مرحلة من مراحل تطورها ويتصف هذا النوع من النمو بالبطء واحتمال تعرضه لتقلبات عنيفة.

ب/ النمو العابر: فهو يحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادةً ما تكون خارجية ويزول بزوالها، وهذا النوع من النمو ليس له صفة الاستمرار، وقد عرف هذا النمو في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات مواتية في تجارتها الخارجية أو لحصولها على موارد أجنبية، ولكن أثر النمو العابر كان محدوداً بسبب عدم استثمار العوامل التي أدت إليه.

وجود الإطار الاجتماعي والثقافي في تلك الدول الأمر الذي حال دون انتقال حركة النمو بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد القومي.

ج/ النمو المخطط: فهو ذلك الذي يحدث نتيجة عملية التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية تجاه النمو بمعدل سريع، ولذا فإن فاعلية هذا النمو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بواقعية الخطط والاستراتيجيات المرسومة وفاعلية التنفيذ ومتابعة تحقيقها، كذلك مرونة السياسات المتبعة.

والنمو المخطط يعتبر نمواً ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي، ولكنه يتم بمعدلات أسرع من النمو الطبيعي، وذلك على عكس النمو العابر الذي يعد تابعاً ولا يملك الحركة الذاتية(الأقداحي، 2010م، ص43)

د/ التنمية الاقتصادية: وهي الجوانب التي تهتم بإحداث تغييرات جوهرية في الهياكل والسياسات الاقتصادية بغية الوصول إلى نمو اقتصادي متوازن ومستمر (ريحان وآخرون، 2001م، ص 34).

2/ التطور:

– يشير (رشوان، 2009م، ص 21) أن التطور يقصد به ذلك التغير التدريجي، ويأخذ التطور عدة أنواع هي:

1/ تطور كوني: وهو يدل على العالم والأجرام السماوية، مع النشوء إلى الإرتقاء ثم الفناء.

2/ تطور عضوي: ويطلق على النمو في الكائن الحي، الذي يأخذ دوره في تطوره تبدأ منذ تكوين الخلية الأولى، ثم الجنين فالولادة فالنضوج ثم الوفاة.

3/ تطور عقلي: وما يصاحبه من نمو وارتقاء في التفكير والشعور والإدراك، ثم نضوج، ثم اضمحلال، ويعتمد ذلك على القدرات الذهنية والعقلية.

4/ التقدم: هو التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في إنتقاله من حالة القطرية الأولى إلى حالة أعظم كمالاً، ويعد الهدف من التقدم غائي، وهو يتضمن خلال مراحله المتعاقبة إزدهاراً ورقياً أكثر فأكثر من المراحل السابقة ويتضمن التقدم صفة أخلاقية بمعنى الإحساس بالمسؤولية المشتركة، وتعد هذه العملية أساسية لتوجيه قوى التغير لخدمة الإنسان.

و/ التحديث: ميز العلماء بين التقليدية والحداثة، مثل الانتقال من العلاقات الاقتصادية المحدودة في المجتمع التقليدي، إلى الاتحادات الاقتصادية الابتكارية المعقدة.

لقد لاحظ الباحث بأن التنمية هي عملية ضرورية لحياة الإنسان بكل بساطة بأنها تعني الانتقال به من وضع سيء في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية والثقافية والبيئية والتكنولوجية إلى وضع جديد أفضل ليساهم هذا التغيير في تحسين مستويات المعيشة والإرتقاء به لمرحلة الرفاهية، إذاً التنمية تحتاج من الإنسان أن يغير سلوكه وأفكاره نحو الأفضل وهذا لا يتأتى إلا بالتعليم والفكر السليم – والقرى والمدن في أشد الحوجة لذلك خاصة في الدول النامية لترتقي الى مصاف المدن و الدول المتقدمة.

3/ من أهم القيم التي تشكل مفهوم التنمية ما يلي (مضوي، 2009م , ص 17):

1/ الوفاء بالاحتياجات الأساسية والأولية لبقاء الإنسان المتمثلة في الغذاء، السكن، الملبس والصحة والأمن.

2/ تقدير الذات وهو احترام الفرد لذاته ومقدراته، ومن ثم تقدير المجتمع له مما يعكس درجة التقدير لنفسه والمجتمع.

3/ الحرية وتعني أن توجد فرص كثيرة أمام المجتمع وأفراده حتى تكون لهم الحرية في الاختيار، وكما تعني التحرر من الجهل والمرض، وتشمل حرية التعبير الفكري والسياسي.

كما نجد أن كل هذه التعاريف عن التنمية تتفق بأنها تحقق الآتي (قشوع، 2009م , ص 7):

1/ التغيير الإيجابي من خلال تدخل المجتمع مع السلطات العامة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2/ رفع مستويات معيشة الأفراد من خلال استغلال الموارد والإمكانيات المتوفرة بالمجتمع.

4/ مفهوم التنمية الريفية: Concept of Rural Development

يمكن حصر بعض مفاهيم التنمية الريفية فيما يلى :

- يشير (أحمد وآخرون، 1982م، ص 33) بأنها زيادة إنتاج المجتمع وتوخي العدالة في توزيعه، وهي بذلك تعني رفع كفاءة القوة المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطرد في الإستثمار.
- يعرفها (يعقوب، 2005م , ص25) هي وضع الخطط والبرامج والمشاريع التنموية التي تهدف إلى تحسين البيئة الريفية، وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وترقية الخدمات الضرورية (الصحة، التعليم، المياه وتأمين الغذاء)، للسكان الريفيين بشكل عام وفقراء الريف بشكل خاص، والعمل على تنفيذ هذه المشاريع والبرامج والخطط والاعتماد الأكبر على موارد الريف، مع دعم هذه الموارد عن طريق خدمات الأجهزة الحكومية وغير الحكومية.
- يرى (حسين وآخرون، العدد 3، 2013م،ص60) التنمية الريفية بأنها التغيير الاجتماعي الذي تقدم من خلاله أفكاراً جديدة بهدف تنوير وتحسين أحوال الناس، وتوفير الخير الإجتماعي.
- حسب وجهة نظر (عبدالرحمن، 2001م، ص 50) أن التنمية الريفية بإعتبارها عملية تعليمية أو أنها مدرسة الديمقراطية، أو أنها تنمية زراعية أو اجتماعية، ولكنها في الواقع تشمل كل هذه الأشياء.
- وفق وجهة نظر (الصفور، م، 1986م، ص 4) أن التنمية الريفية بأنها مجموعة من الإجرءات الاقتصادية والانتاجية الرامية إلى رفع مستوى معيشة أهل الريف.

5/ تعريف الأمم المتحدة للتنمية الريفية: NU Defenition of Rural Development

أوردت الأمم المتحدة في عام 1950م، تعريفاً محدداً للتنمية الريفية تقول فيه ((أنها وسيلة هامة للتقدم الاجتماعي في العالم النامي)). وعلى ضوء ذلك تم الاتفاق على أن مفهوم التنمية يعني أسلوب العمل الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية والذي يعتمد على مداخل العلوم الاجتماعية عن طريق إثارة وعي بالبيئة المحلية وتشجيع مشاركة أعضائها في التفكير والإعداد والتنفيذ للمشروعات والبرامج الخاصة بتنمية المجتمع الريفي. وفي ظل الظروف المتاحة علمياً وإدارياً لضمان استمرارية دعم وتطوير هذا المجتمع ويشتمل هذا التعريف على ثلاثة مداخل أساسية يقوم عليها مفهوم التنمية الريفية هي كالآتي (فضل الله، 2005م، ص 2) :

أ/ مدخل العلوم الاجتماعية:

يعني الاستفادة من المفاهيم العلمية وتوظيفها لمعرفة مفاتيح المجتمع كالعادات والثقافات والتراث الموروث والقيادات المحلية والشخصيات المؤثرة إدارياً ودينياً وفكرياً واجتماعياً.

ب/ المشاركة: تعني المشورة الثقافية والوضوح.

ج/ الظروف المتاحة:

تعني الإمكانات البشرية والمادية التي تضمن تحقيق الاستمرارية لبرامج التنمية الريفية،وفي عام 1956م عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على الجهات المحلية كوحدات للعمل تجمع بين المساعدات الخارجية والجهود المحلية الذاتية بهدف إثارة وعي القيادات في المجتمع المحلي بوصفها أداة هامة لإحداث التغيير المطلوب، ويتضح من هذا التعريف أن هنالك توسيعاً لمفهوم التنمية الريفية يشمل الآتي:

أ/ التعدد في المداخل والأساليب لتعدد المشاكل والخطط والبرامج اللازمة للعمل التنموي بالريف.

ب/ التركيز على عامل المحلية مما يعني ضرورة ارتباط برامج التنمية الريفية فعلياً بقضايا المجتمع المحلي حتى تكون نابعة من كيانه وصالحة لمعالجة مشاكله.

ج/ الجمع بين المساعدات الخارجية والجهود الذاتية بقصد تكامل الأدوار والإمكانات والخبرات، لأن ما هو موجود من موارد وإمكانات في المجتمع المحلي قد يحتاج إلى الدعم والسند من المجتمع الخارجي والعكس صحيح.

ث/ استنهاض القيادة المحلية وتبصيرها بدورها في إحداث التغيير المطلوب، كما أضاف، وفى عام 1963م جاءت الأمم المتحدة بتعريف ثالث تقول فيه: (إنها العملية التي تساعد على توحيد المواطنين والسلطات الحكومية لتحسين الأحوال).

6/ محاور إهتمام التنمية الريفية :

تتمثل محاور إهتمام التنمية الريفية في الآتي (عمر، 2007م ص60):

1/ تنمية الاقتصاد الإنتاجي الشامل في المناطق الريفية.

2/ تنمية المنتج وأسرته ومجموعته ومجتمعه المحلي، وخلق مصادر دخل ثابتة له.

3/ إنشاء وتنمية القنوات الملائمة والفعالة لضمان المشاركة الفاعلة لكل قطاعات المجتمع في عملية التنمية.
4/ خلق تكامل إقليمي على مستوى الدولة.
5/ الإستفادة القصوى من كل الإمكانيات المحلية.
6/ تحسين الخدمات والطرق والظروف التعليمية.
7/ تطبيق أسلوب يمكن السكان من التواؤم مع بيئاتهم تحت الظروف غير العادية مثل ظروف الجفاف، التصحر والأوبئة وغيرها.

لقد لاحظ الباحث بأن التنمية الريفية حلم يراود أولاً أبناء الريف، ثم ثانياً المهتمين بشأن الريف من الكتاب والباحثين، وذلك لما وصل إليه الحال في المناطق الريفية التي عانت من تدهور البيئة والخدمات بأنواعها المتعددة، مما ساهم في نزوح بعضهم وهجرة البعض الآخر، فلذا فإن التنمية الريفية تعني الانتقال بالمجتمع الريفي من الوضع المتدني في تقديم الخدمات إلى وضع أحسن وأفضل من أجل إشباع حاجاتهم وفق أولوياتهم من الخدمات المختلفة، وذلك من أجل استقرارهم في القرى وكبح جماح النزوح والهجرة بالإضافة إلى مساهمتهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة دخلهم وتحسين الاقتصاد القومي.

7/ أهمية التنمية الريفية: Importance of Rural Development

تنبع أهمية التنمية الريفية من خلال ما يلي:

1/ أن الشعوب لا تحيى إلا بالنمو والتطور، لأن الشعب الذي يؤمن بوجوده بأن له رسالة إجتماعية عليه تحقيقها في هذا الإيمان، يدفعه بشكل دائم ومستمر إلى البحث عن كل السبل والطرق التي تؤدي إلى تحقيق نموه وإزدهاره وعكس ذلك ربما يكون مصيره الفناء (عمر، 2007م ص61).

2/ السياسات التنموية والتي تنبثق من رسالة التنمية الحقيقية لأي شعب من الشعوب تعتبر سر التقدم والإزدهار والبقاء لهذا المجتمع أو ذلك من المجتمعات البشرية المتنوعة إذ أن العملية التنموية الناجحة والحقيقية هي العملية التنموية الفعالة التي تعود على الشعب بكامله بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (محمد، 1998م، ص 8).

3/ أن العملية التنموية التي توجه بشكل سليم وتنفذ على أسس صحيحة، غالباً ما تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، وتوفير فرص عمل مختلفة وتحقق نمواً اقتصادياً بناء يرفع من درجة العيش الكريم للشعب.

4/ أن التنمية الفعالة تخلق حالة من الشعور العام لدى شرائح وطبقات المجتمع وأفراده بالولاء والانتماء للنظام والدولة، وذلك لما يستقر في النفوس من شعور بالأمن العام والشامل وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والارتقاء بهم إلى مستويات العيش والأمن والاستقرار. (مؤسسة لجان العمل الصحي، 2006م ص8).

لقد لاحظ الباحث أن للتنمية الريفية أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع الريفي خاصة في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، وذلك من أجل تطويرها نحو الأحسن لينعكس ذلك أولاً على أهل الريف، ثم ثانياً على الحكومة مما يوفر لها زيادة الإنتاج واستقرار أهل الريف بكوادرها المتعددة، ثم

بالإضافة إلى تحقيق الأمن والاستقرار في تلك المناطق الهامة في الريف والتي هي بمثابة القلب النابض للإنتاج.

8/ أهداف التنمية الريفية: Objetives of Rural Development

للتنمية الريفية أهداف تتمثل في الآتي (مضوي، 2009م , ص7):

أ/ أهداف عامة:

1/ تحسين السكن والتغذية وبذل الجهود لزيادة دخول العاملين الريفيين عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية بما يعطي عائداً مجزياً للعمل الزراعي، وهذا الأمر من شأنه تهيئة ظروف معيشية أفضل للريفيين ليساعد في تخفيض معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر.

2/ تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الأمن الغذائي بزيادة إنتاج المواد الغذائية بصورة تسمح بتحقيق مستوى غذائي مناسب للمواطنين الريفيين وإمكانية تبادل الفائض في السوق الأمر الذي يساعد على تقليل الواردات من الغذاء.

3/ توظيف الجهود لاستئصال الجهل والفقر.

4/ تمكين السكان الريفيين من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

ب/ أهداف خاصة:

1/ إدخال تغيرات جذرية عميقة في كل من هياكل الإنتاج والأسلوب الإنتاجي المستخدم، والخدمات الإنتاجية، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العاملة في الريف بحيث تؤدي إلى تحويل فقراء الريف من مجرد معدمين إلى منتجين للسوق.

2/ تنويع النشاط الإنتاجي الريفي بحيث يتضمن إلى جانب الزراعة أنشطة إنتاجية غير زراعية مثل أنشطة الصناعات الزراعية.

3/ الارتقاء بالإنسان الريفي عامة والفقراء منهم بصفة خاصة.

كما تم تناول أهداف التنمية الريفية كالآتي (أحمد، 2011م، ص 112):

1/ إنعاش المجتمعات الريفية وتحريك طاقاتهم الإنتاجية عن طريق توفير مدخلات الإنتاج ونقل التقانة.

2/ إنشاء مؤسسات هيكلية من أجل تحقيق النمو الذاتي في الإنتاج والدخل وتوسيع فرص العمالة المنتجة.

3/ توفير المرافق والخدمات في إطار من التكامل والتفاعل بين الريف والحضر.

4/ وضع خطة إنمائية متكاملة لتنمية المجتمع الريفي تكفل تطوره وتنمية القرية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتتسم بالواقعية وتصاغ في حدود الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة في المجتمع (التابعي، 2001م، ص 6).

5/ توزيع الثروة والسلطة، إن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين، ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات، فلهم حق في ثروات وخبرات الوطن كغيرهم من المواطنين (قشوع، 2009م , ص12).

لقد لاحظ الباحث بأن هناك أهدافاً كثيرة للتنمية الريفية، لكن لابد من التركيز على هدفها الأساسي وهو حماية حدود الدولة خاصة مع الدول الأخرى، لأن نزوح أو هجرة الريفيين تعني خلو هذه المناطق من

السكان مما يسهل تغول الدول المجاورة عليها والشواهد كثيرة بالإضافة إلى تكريس القومية عبر الريفيين لتصب في الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية الشاملة.

9/ أبعاد التنمية الريفية: Dimensions of Rural Development

للتنمية الريفية أبعاد أساسية تتمثل في الآتي (عبدالله، 2006م، ص 9):

1/ يهدف البعد الإنتاجي الاقتصادي لتحقيق نمو اقتصادي قادر على الاستمرار والتطور.

2/ بعد اجتماعي: يهدف البعد الاجتماعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر بإتاحة فرص عمل إنتاجية وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية وتضييق الهوة بين القطاع الريفي والقطاع الحضري خصوصاً أن في عالم اليوم تكاد تكون الطبقة المتوسطة أو الوسطى قد تلاشت فيه، حيث صارت هنالك طبقتان عليا وطبقة دنيا، ولاشك أن الطبقة الدنيا تشكل غالبية سكان الريف، لذلك لابد من النهوض بهم في شتى المجالات.

3/ بعد بشري: يهدف البعد البشري إلى الاهتمام بالتنمية البشرية من تعليم وصحة وغيرها وذلك لأن الإنسان هو أعظم مورد إنتاجي.

4/ بعد بيئي: يهدف البعد البيئي لتحقيق تنمية ريفية قادرة على البقاء والاستمرار والحياة بدون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية من ماء وأرض وكائنات حية نباتية أو حيوانية ويمكن سرد هذه الأبعاد بصورة أوسع كما يلي (عبدالله , 2006م ,ص9):

1/ تنمية الوعي الاجتماعي: الخطوة الأولى في التنمية الريفية تتعلق بإحياء الضمير، والذي يعني تنمية الوعي الاجتماعي للناس عن الحقيقة الاجتماعية، وتقدم في توزيع السلطة الذي يتضمن تقدم الريادة في المجتمع، الفهم الأساسي لمثل هذا التقدم الاجتماعي يساعد الناس في تمييز المناطق الحرجة التي تتطلب تغييراً في المجتمع، وهذا بدوره يطلق طاقاتهم وجهودهم ليركزوا على القضايا ذات الأولوية.

2/ تمييز المقدرات وتنمية شعور الإعتزاز بالنفس: نتيجة للمدى الطويل من التخلف وإعاقة المجتمع قد فقد الناس ثقتهم في قدراتهم ومؤهلاتهم، لذلك جهود التنمية الريفية يجب أن تساعد الناس ليميزوا قدراتهم وينموا الاعتزاز بالنفس.

3/ تقدم الجماعة: المقدرة الأساسية المتطلبة في تنمية الناس في المناطق الريفية هي الجماعة وقد أوضحت التجارب طرق متعددة تساعد في جهود التنظيم وأخيراً يعمل الناس مع بعضهم البعض ليعالجوا مشاكلهم المحددة.

4/ البحث عن الموارد: التنمية الريفية تؤكد الاعتماد على النفس، المجتمع يبحث ليس فقط عن الموارد البشرية الموجودة في المجتمع، لكن أيضاً يحكم الطبيعة بالبحث عن الموارد المادية الموجودة فيها، والتوعية في بعض الأشياء الممكنة للتنمية أيضاً طريق لاكتشاف الموارد.

5/ جماعية اتخاذ القرار: عندما يواجه الناس في المناطق الريفية مشاكل ويبدأون بمناقشتها واتخاذ القرار جماعياً تكون الحركة تجاه التنمية أخذت مكانها، وعلى أي حال إتخاذ القرار الجماعي قد لا يكون ممكناً ما لم تتم الطرق الجماعية كلياً.

6/ تكوين مبادئ وقوانين وتقنيات التطبيق: إذا أردنا العمل الجاد لمجموعات مختلفة صار من الضروري تنمية معايير تحكم السلوك العام، ومن المهم أيضاً تنمية قرارات لكي تطبق بواسطة المجموعة على الأفراد الذين يتبعون هذه المبادئ.

7/ تنمية الوظائف المالية والقدرات: ترتيبات ضرورية يجب أن تفعل في هذا المضمار لتسويق المنتجات وحفظ الحسابات بالنسبة للريفيين مع ترويض مقدراتهم.

8/ إعادة النظر واتباع التقنيات: في حالات متعددة نجد أن برامج التنمية تتخبط بسبب التخلف في عدم الاتباع الصحيح وإعادة النظر في التقنيات، والتقنيات تنمي أنفس الناس ليعيدوا النظر في تقدمهم من فترة إلى أخرى ويأخذوا قرارات تصحيحية.

9/ الوحدة والتمييز: كلما تتطور العملية التنموية يعني وجود مؤسسات كثيرة ونظام مؤقت يصبح أساسياً مع أنظمة متخصصة وتقنيات عالية، فالحاجة لتوحيد أو إعادة تشكيل المؤسسات القائمة أصلاً أصبح ضرورياً.

10/ بناء المؤسسات: التنمية لا يمكن أن تصمد ما لم تظهر مؤسسات جديدة توحد المجتمعات. وتأسيس جميع النشاطات يصبح من الضروريات (التعليم) يمكن أن يربط بفعالية مع التنمية الريفية، يمكن أن يكون فعالاً فقط إذا عمل التعليم لمجتمع الغد، المجتمع الذي يكفل التوزيع العادل للموارد والسلطة بين الشعب واحترام القيمة الإنسانية وكل الناس في المجتمع.

تنمية الشعب في كل الأبعاد والإعتماد على النفس وحرية الإرادة من أجل خلق مثل هذا المجتمع يجب أن تغير القيم الحالية كلياً.

ويمكن إضافة الأبعاد الآتية للتنمية الريفية كالآتي (القرشي، 2007م، ص 122):

1/ البعد السياسي: انتشار فكرة التنمية عالمياً جعل منها أيدلوجية، ونجد أن البعد السياسي للتنمية يتضمن التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.

2/ البعد الدولي للتنمية: فكرة التنمية والتعاون الدولي فرضت على دول المجتمع البدوي ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولهذا تم تسمية العام 1961م بعقد التنمية الأول والذي استهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي بلغ 7%.

3/ البعد الحضاري للتنمية: يعتبر البعض أن التنمية مشروع نهضة حضارية جديدة، فهي ليست عملية اقتصادية تكنولوجية فقط، بل عملية بناء حضاري تؤكد فيها المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

لقد لاحظ الباحث بأن أهم بعد من أبعاد التنمية الريفية هو البعد الخاص بالأمن والاستقرار، لأن أهل المناطق الريفية إذا لم يتوفر لهم هذا البعد، فليس هناك فائدة من هذه التنمية الريفية، لأن غياب الأمن يساهم مساهمة كبيرة في عدم تحقيق التنمية، إذ لا يمكن تأسيس بنيات تحتية في شتى المجالات من أجل إحداث التنمية، وفجأة تدمر هذه البنيات التحتية مما يدخل الدولة في خسائر فادحة، ومعروف أن رأس المال جبان.

10/ مبادئ التنمية الريفية: Principles of Rural Development

وهي الأسس النظرية التي تقوم عليها برامج التنمية على المستويين المحلي والقومي وإن هذه المبادئ تتمثل في التالي (ريحان وآخرون، 2001م، ص 12):

1/ يجب أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي والتي يشعر بها أبناؤه ويعبرون عنها صراحة، ويجب التمييز هنا بين كل من الرغبات والحاجات والمصالح.

2/ يجب أن تقوم التنمية على أساس التوازن في كافة المجالات الوظيفية.

3/ إذا كانت برامج التنمية تعطي أهمية خاصة للمنجزات المادية، فيجب عليها أن تعطي نفس الأهمية وبنفس الدرجة لتغيير اتجاهات أفراد المجتمع المحلي المواتية لجهود التنمية.

4/ ضرورة الإهتمام بزيادة فاعلية مشاركة الأهالي في شؤون مجتمعهم المحلي وإحياء أو استحداث نظام الحكم المحلي باعتباره قاعدة لذلك.

5/ العمل على اكتشاف وتشجيع وتدريب القيادات المحلية باعتبارهم القاعدة الأساسية للدعوة إلى التجديد، ومصدر ثقة أبناء المجتمع المحلي، وعامل هام ومكمل لعمل القيادات الوظيفية في التنمية.

6/ ضرورة جذب مشاركة جماعات الشباب والنساء في برامج التنمية من خلال روافد التربية الأساسية وتعليم الكبار.

7/ ضرورة دعم الجهود الذاتية لأبناء المجتمع المحلي بخدمات حكومية فعالة تعضدها وتتكامل معها ولا تعارضها أو تقيدها وتطفئ آمالها.

8/ ضرورة جذب المنظمات الطوعية العاملة على مستوى المجتمع المحلي، وتوظيفها في خدمة أهداف خطة التنمية.

9/ يتطلب إعداد برامج التنمية على المستوى القومي استحداث التنظيمات الإدارية الفعالة اللازمة لتعبئة كافة الموارد المحلية المتاحة والتنظيم الجيد للدراسات العلمية والتطبيقية والاستعانة ببرامج تدريب مخططة لهذا الغرض، ووجود آليات للتجريب والمتابعة والتقييم.

10/ ضرورة أن تتوازن خطة التنمية على المستوى القومي بما يسمح لخطط المحليات المندرجة تحتها والاستفادة منها لمواجهة مشكلاتها الملحة من خلال الاستفادة من موارد الدولة في هذا الشأن.

11/ المتطلبات الاجتماعية للتنمية الريفية: Social Requiremets of Rural Development

اقترح (عبد الحق وآخرون، 1977م، ص28) ستة متطلبات اجتماعية أساسية للتنمية الريفية هي:

1/ الشعور بالتكامل.

2/ القيم الديمقراطية.

3/ روح التعاون.

4/ الروح الجماعية.

5/ الروح الإبداعية.

6/ روح الاعتماد على النفس.

وأكدوا أن دور الإدارة في التنمية الريفية هو خلق تغييرات وأن تكون مستمرة خلال إدارة تقنية كافية، فالشعور بالتكامل وروح التعاون والتوجه نحو الجماعية والإبداع والاعتماد على النفس كلها تمثل دعائماً أساسية للتنمية الريفية، أما القيم الديمقراطية بمفهومها المعاصر والتي تأخذ برأي الأغلبية على إطلاقة أمر غير سليم، حيث نجد أن رأي الأغلبية كثيراً ما يكتنفه الخطأ، ومن الأفضل أن نستبدل مصطلح الديمقراطية بمصطلح أشمل وأكمل وأحكم وهو الشورى وتطبيقها أسهل مما يحقق تنمية ريفية.

لقد لاحظ الباحث بأن أهم مطلب من مطالب التنمية الاجتماعية هو عدم تعارض قيم وعادات ومعتقدات وأعراف المجتمع القروي مع قيم وأعراف المؤسسات التخطيطية(السياسات التخطيطية الموجه من الدولة) وذلك لكي تنجح خطط المشروعات التنموية بالريف من حيث التنفيذ والمتابعة والمراقبة والمحافظة عليها بعد التنفيذ.

12/ مرتكزات التنمية الريفية: Rural Development Focuses

توجد ثلاثة مرتكزات أساسية لتحقيق برامج التنمية الريفية هي كالآتي (عبدالله، 2006م، ص 25):

1/ رفع مستوى المعيشة للأفراد، ويستدعي حشد وتوظيف الموارد لمتاحة تحقيقاً إلى تحسين دخول سكان الريف، وتطوير بيئتهم الاجتماعية مما يساعد على زيادة ورفع الطاقات الإنتاجية.

2/ أهمية المساهمة الشعبية في العمل التنموي للتحقق من خلق دفعات متزايدة من النمو المتسق مع العدالة في توزيع الدخول.

3/ التحقق من استمرارية الجهد التنموي الذي يستدعي بالضرورة خلق الكفاءات المدربة، والطاقات التنفيذية القادرة، إضافة إلى الأطر والهياكل على المستويين العام والمحلي للعمل على الاستغلال الأفضل لموارد الطاقة.

13/ مكونات التنمية الريفية المتكاملة: Components of Integrated Rural Development

اقترح (ريحان وآخرون، 2001م، ص 64) أن أهم مكونات التنمية الريفية المتكاملة تتمثل في:

1/ الجوانب الاقتصاديه: وهي الجوانب التي تهتم بإحداث تغييرات جوهرية في الهياكل والسياسات الاقتصادية بغية الوصول إلى نمو اقتصادي متوازن ومستمر.

2/ الجوانب الاجتماعية: وهي الجوانب التي تهتم بالنتائج المترتبة اجتماعياً على النمو الاقتصادي وتوجيه هذه الزيادة المالية في مجالات تطوير وترقية الحياة الاجتماعية للبشر، فهي تهتم أكثر بجوانب التعليم والصحة وبناء نظم علاقات اجتماعية محلية وقومية تسهم في تغيير مفاهيم واتجاهات الأفراد والجماعات والمجتمعات لبناء مجتمع حضري متقدم.

تهتم التنمية الاجتماعية أيضاً بالسلبيات المترتبة على النمو الاقتصادي خاصة تلك المتعلقة بالانحراف الاجتماعي وسوء استخدام الأموال في مجالات غير أخلاقية وغير إنسانية ويروح ضحية لها الفقراء وضعفاء المجتمع الريفي وقد يضعف ذلك علاقات المجتمع الريفي.

3/ الجوانب الثقافية: فهي التي تهتم بقيم وعادات وتقاليد ومعتقدات المجتمعات وكلما زاد الدخل والنمو الاقتصادي تتسارع الشعوب والمجتمعات إلى إحداث تغييرات ثقافية تشمل نمط الحياة والملبس والمأكل

والمشرب والمظهر العام ويتغير بذلك شكل الفنون والشعر والغناء والرقص متجاهلين بذلك القييم الإنسانية والأخلاقية والدينية.

4/ الجوانب الإدارية: التنمية الإدارية تهتم أكثر بالعلاقات والوظائف والمهام الإدارية وترقية ورفع كفاءة الأفراد والجماعات الإنتاجية مع الاهتمام بالبيئة ومناخ العمل، قد اهتمت الإدارة الحديثة بالعلاقات الاجتماعية بين العاملين بالمنظمات وادخلت تطوراً وتحولاً في الهياكل الإدارية حتى تشمل الجوانب النفسية والاجتماعية للعامل، وأي نمو اقتصادي واجتماعي وثقافي لا يسجل نجاحاً إذا لم يهتم بالهياكل الإدارية وشكل انسياب المعلومات واتخاذ القرارات الإدارية على المستوى الأعلى والقيادي للمنظمة.

ظهر حديثاً ما يعرف بالإدارة الديمقراطية وهي تهدف إلى إشراك أفراد المجتمع أو أفراد المنظمة في عملية إتخاذ القرار وحمايته، كما تعمل التنمية الإدارية إلى تسهيل عملية تنظيم وتوجيه الجهود المادية والبشرية والطبيعية المتاحة تجاه تحقيق الأهداف العامة للمنظمة مع الاحترام والاحتفاظ بحقوق وأهداف أفرادها على أعلى مستوى.

5/ الجوانب البيئية: النمو الاقتصادي بشقيه الزراعي والصناعي غالباً ما يقوم على حساب البيئة سواء كان ذلك على حساب التغييرات المناخية، كما يحدث في الجو نتيجة مخلفات العمليات الصناعية المعقدة أو على حساب الغطاء النباتي وتعرية التربة، كما يحدث في التطور الأفقي في النشاط الزراعي، وإذا ما استمر الحال على هذا المنوال فإن الأجيال القادمة ستدخل في مشكلات ترتبط بحياتهم وبقائهم في كوكب الأرض، عليه أفردت التنمية المتكاملة جانباً أساسياً من هذه التنمية جعلته يهتم بالبيئة وكيفية الحفاظ عليها، بل إعمارها في المناطق التي تدهورت وقد رصدت أموال طائلة لخلق بدائل اقتصادية أكثر تجاوباً مع الحفاظ على البيئة وخلق التوازن المناخي البيئي.

6/ الجوانب السياسية: المفهوم البسيط لمعنى السياسة هو فن إدارة المجتمعات، وإذا نظرنا لهذا التعريف من منظور التنمية المتكاملة فإن إدارة المجتمعات لا تتم بمنأى عن البيئة والموارد والعلاقات والأخلاق، وبالتالي فلابد أن تهتم التنمية السياسية بكل الجوانب الحياتية من اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، إلا أن تعاظم مشاكل السياسة والسياسيين، فشلت تلك العمليات السياسية المرتبطة بإدارة المجتمعات لعدم تحقيق حاجاتهم وحل مشاكلهم.

لقد لاحظ الباحث بأن كل هذه الجوانب لها مساهمة كبيرة في إحداث التنمية الريفية في مجالاتها المتعددة والتي هي أصلاً تحسن وترفع مستويات الدخل لدى الريفيين مما ينعكس ذلك على مستويات المعيشة وإخراجهم من ضائقة الفقر، إلا أن هناك جانب أهم ألا وهو الجانب التكنولوجي والذي يتطلب الاهتمام بالتعليم في مستوياته المختلفة، لأن التكنولوجيا تلعب دوراً كبيراً وبارزاً في زيادة الإنتاج والإنتاجية، واستخدامها يحتاج لمعرفة والمجتمع الريفي الأمية متفشية فيه بكثرة، فبهذا ينبغي الاهتمام بالتعليم والتكنولوجيا لإحداث التنمية المنشودة في الريف.

14/ مداخل التنمية الريفية: Enterances of Rural Development

اتفق العلماء على وجود ثلاثة مداخل أساسية يمكن من خلالها إحداث التنمية الريفية وهي كالآتي (حسين، 1977م، ص 287):

1/ مدخل الحزمة الدنيا: يستهدف هذا المدخل الإرتقاء بدخول المزارعين عن طريق تقديم الحد الأدنى من عناصر الإنتاج والتقنيات المستخدمة والخدمات الإنتاجية بغرض إحداث تحسين مستمر في مستوى معيشتهم.

مزاياه:

أ/ يعمل على تناسق تقديم الخدمة بإحداث قدر من التوازن بين احتياجات التنمية والمجتمع والموارد المالية والمعونة الغذائية اللازمة لأداء العمل وخفض التكلفة مقارنة بما تغطيه من أنشطة.

ب/ المدخل أكثر نفعاً لفئات صغار ومتوسطي الملاك (الزراعة) حيث يستفيدون بصورة مباشرة من كل هذه الأنشطة. رغم مزاياه إلا أن عدم التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع قد جعله عرضة للانتقادات.

2/ المدخل الوظيفي: نظراً لعدم استفادة فقراء الريف بصورة مباشرة من مدخل الحزمة الدنيا، رغم ملاءمته لظروف الدول النامية، جاء المدخل الوظيفي للتنمية ليعطي إهتماماً أكبر للمشروعات المدعمة المكملة للتنمية الزراعية بغرض توحيد بعض عوائد التنمية للفقراء بالريف، مشروعات الإقراض الزراعي، الأشغال العامة، التعليم، التدريب، النقل والمواصلات، وهدف هذا المدخل هو إحداث تأثير مباشر على حياة جميع المواطنين الريفيين.

3/ مدخل التنمية الريفية المتكاملة: هذا المدخل يعد من أصعب المداخل التنموية إلا أن الخبرات في الدول النامية، واحدة من النقاط المحورية المبشرة للإهتمام لدى المخططين التنمويين منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين، ولقد توقعت أغلب المنظمات الدولية أن تقود التنمية الريفية المتكاملة الكفاح والنضال ضد الجوع والبطالة والفقر في الدول النامية.

يتميز هذا المدخل عن غيره من المداخل التنموية باحتوائه على أنشطة ومشروعات إنتاجية خدمية وخدمات إنتاجية في برنامج واحد، ويؤكد هذا الأسلوب من شأنه إدماج استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الاقتصاد القومي ودفعه إلى مستوى السياسات القومية.

كما أن أفضل المشروعات تحقيقاً لخدمة فقراء الريف لا يعطي أكثر من 50% من عائدها للفقراء، ومن ثم وجود المدخل المتكامل للتنمية الريفية سوف يؤدي إلى تدارك هذا الخلل، وضمان توصيل الخدمة إلى مستحقيها, لقد لاحظ الباحث بأن هناك مدخل آخر أنه من أهم المداخل لإحداث التنمية الريفية ألا وهو مدخل المشاركة المجتمعية، وأن مداخل إحداث التنمية الريفية السالفة الذكر لا تحققها إلا عبر المشاركة المجتمعية، لأن لها دور بارز في تحديد أولويات مشروعات التنمية الريفية من الخدمات بالإضافة إلى دور المشاركة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والتقويم لهذه المشروعات التنموية، ودورها المتعاظم في كيفية المحافظة على هذه المشروعات وهذه المحافظة تعتبر من أخطر التحديات التي تواجه مشروعات التنمية بعد تنفيذها. فلذا المشاركة المجتمعية مهمة وأساسية لنجاح هذه لمشروعات التنموية بالريف.

15/ عوامل نجاح أنشطة التنمية الريفية: Factors of Rural Development Success

اقترح (مضوي، 2009م , ص25)لإنجاح أنشطة التنمية الريفية يجب أن تتوفر العوامل التالية:

1/ أن تعبر عن احتياج المستفيدين.

2/ أن تكون ملائمة للبيئة التي يعيش فيها المستفيدون.

3/ أن تتميز بالاعتماد على الذات في إعدادها، تنفيذها وتمويلها.

4/ أن تسمح بمشاركة المجتمع المحلي بالقيام بدور فعال.

5/ أن تتوفر فيها إدارة جيدة وقوية.

لقد لاحظ الباحث بأن من عوامل نجاح أنشطة التنمية الريفية خلق شراكة ذكية بين الحكومة، المجتمع الريفي، منظمات المجتمع المدني والمنظمات الخاصة، هذه الشراكة تساعد في الإدارة الرشيدة الجادة ثم تعمل على تنوع هذه المشاريع التنموية بالإضافة إلى توفير الموارد البشرية المدربة وإدخال التكنولوجيا عبر توفير التمويل والرقابة عليها لضمان استمراريتها ونجاحها.

16/ خصائص التنمية الريفية المستدامة: Characteristics of Sustainable Rural Development

للتنمية الريفية خصائص تتمثل في الآتي (عبدالله، 2006م، ص 24):

1/ اللامركزية: اللامركزية في التنمية هي الأساس للتنمية الحقيقية، لأن مركزية التنمية أو تمركز التنمية في المدن الكبيرة تؤثر عادة على المناطق الأخرى، حيث تقود إلى تحول الأيدي العاملة إلى المناطق التي يوجد بها العمل، وهذا يؤثر على التوازن السكاني، حيث ينزح سكان الريف إلى المدن وهذا بدوره يترك آثار جتماعية وتنموية واقتصادية وسياسية كبيرة.

2/ الجماعية: وتعني التعاون بين أفراد المجتمع من أجل تحقيق مصالحهم المشتركة.

3/ الانسجام والتناغم مع الطبيعة: أن يشعر الناس بأنهم جزء من الطبيعة وأن الاهتمام بها وصيانتها يضمن لهم حياة طيبة بإذن الله.

4/ التنوع الأحيائي: يتناول التنوع الأحيائي تطور الزراعة والحيوانات معاً، وذلك لما للزراعة والحيوانات من دور كبير في التنمية.

5/ التحسب والاتزان: الاهتمام بالعوائد مقيدة الأجل والتسوية مع الاستخدام المرشد للموارد الطبيعية.

6/ الاستقلالية: ونقصد بالاستقلالية أن يركز المواطنون على مواردهم الذاتية في التنمية، وأن لا يعولوا على الحكومة كثيراً، لأن يد الحكومة مهما طالت في دول العالم الثالث خصوصاً لا تستطيع أن تصل إلى كل الريف، فلذلك يجب على الريفيين أن يطوروا أنفسهم بأنفسهم خصوصاً في المسائل التنموية البسيطة التي لا تحتاج إلى دعم حكومي.

17/ عوامل نجاح تحقيق أهداف التنمية الريفية المتكاملة: Factors Achieving Rural Develovement Objectives

يتوقف نجاح تحقيق أهداف التنمية الريفية المتكاملة على الآتي (قشوع، 2009م ,ص20):

1/ أخذ الأقاليم الريفية في إطار مناطقها الجغرافية، مع دراسة مشاكلها وخصائصها المتنوعة.
2/ تحقيق شمولية التكامل بين كافة فعاليات التنمية.
3/ التعرف على حاجات وأولويات المجتمع الريفي والعمل على تلبيتها.
4/ تحقيق المشاركة الشعبية على مختلف المستويات.
5/ تضييق الهوة بين المناطق الحضرية والريفية من حيث مستويات الدخل والخدمات.

18/ نماذج التنمية الريفية:Rural DevelopMent Models

إن دراسات الفكر التنموي أوردت ثلاثة نماذج أساسية للتنمية هي (علي، 2010م, ص29):

1/ النموذج التكاملي Integrated Model:

هو يشير إلى مجموعة البرامج المنبثقة من المستوى المركزي، وتشمل كافة قطاعات التنمية، وكذلك كافة المناطق الجغرافية، ويستهدف تحقيق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، كما يحقق التنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية واستحداث مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية أو وحدات إدارية وتنظيمية جديدة، ولنجاح هذا النموذج يشترط توفر الاتصال المزدوج بين الهيئة المركزية للتنمية، وبين الهيئات القطاعية والإقليمية (الفرعية) وكذلك توفر قدر من لامركزية اتخاذ القرار التنموي وتنفيذه في إطار الخطة السياسية للدولة مثل نماذج التنمية في الهند، باكستان، الفلبين، ومصر).

2/ نموذج المشروع Project Model:

يختلف عن النموذجين السابقين في عدم صدوره أو تطبيقه من المستوى المركزي وإنما يتم تطبيقه وفقاً لحاجات كل منطقة جغرافية على حده، ووفقاً لظروفها ومعطياتها، بالرغم من أنه نموذج متعدد الأغراض، كما في النموذج التكاملي (مشروع الجزيرة في السودان ومشروع مديرية التحرير في مصر).

3/ النموذج التكيفي Accomplishment Model:

تصدر برامجه من المستوى المركزي، كما في النموذج التكاملي ولكنها تختلف في أنها تركز على عمليات تنظيم المجتمع واستثارة الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الأهلية ولا يتطلب استحداث تغييرات في التنظيم القائم، وتلجأ إليه الدول في حالة عدم توفر العوامل المادية والفنية بغية تقليل تكلفة التنمية (حركة التنمية في غانا).

19/ نظريات التنمية الريفية: Rural Development Theories

هنالك نظريات وضعت في مجال التنمية الريفية ومن أهمها مايلي:

1/ نظرية آدم سميث:

يرى سميث أن التنمية تعتمد على عاملين هما:

أ/ التجمع الرأسمالي: حيث نجد أن الزيادة أو النقصان في رأس المال تؤثر في العملية التنموية سلباً أو إيجاباً.

ب/ تقسيم العمل: والذي بدوره يقود إلى رفع إنتاجية العمل من خلال تحسين المهارات لدى العمال.

2/ نظرية ديفيد ريكاردو:

يوضح ريكاردو أن هنالك ثلاث مجموعات من العاملين في النطاق التنموي هم:

أ/ الرأسماليون.

ب/ الطبقة العاملة.

ج/ طبقة مالكي الأرض.

فيقوم الرأسماليون بتوفير الأيدي العاملة (بدفع الأجور) وتوفير أدوات الإنتاج منها الأرض (الريع).

3/ نظرية شومبيتر:

على حسب نظريته أن التنمية تعتمد بشكل أساسي على الدور الذي يلعبه المنظم والمنظم، هو المجدد الذي يقوم على إدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج بفاعلية تامة.

4/ نظرية روستو:

يرى روستو أن هنالك خمس مراحل أساسية للتنمية الريفية هي كالآتي:

أ/ مرحلة المجتمع التقليدي.

ب/ مرحلة ما قبل الإنطلاق.

ج/ مرحلة الإنطلاق.

د/ مرحلة النضج.

هـ/ مرحلة الاستهلاك الشعبي الواسع.

5/ نظرية فيليب روب:

ظهرت في سنة 1955م تحت عنوان (المدخل إلى تنمية المجتمع) فمصطلح التنمية يعني عند روب التغيير من شيء غير مرغوب فيه إلى شيء مرغوب فيه، وهذا التعريف يعكس التغيير الاجتماعي الذي يعني حدوث تحولات اجتماعية في أي اتجاه وهنالك ثلاثة معايير للتنمية عند روب هي:

أولاً: تزايد قدرات التحكم الإنساني والمجتمع والطبيعة.

ثانياً: نموذج التعاون داخل المجتمع الواحد، حتى تتخذ شكل التعاون بين المجتمعات المختلفة.

ثالثاً: معيار العلاقات التعاونية.

6/ نظرية لوري نيلسون وقرنر:

التنمية الريفية عندهما هي العملية التي تهدف إلى تنمية الوعي والاعتماد المتبادل بين المواطنين وتنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية ومواجهة مشاكلهم، وقاما أيضاً بوضع ثلاثة معايير أساسية في مجال التنمية هي:

أولاً: أن التنمية هي وعي الأفراد وتنمية قدراتهم ومهاراتهم على مواجهة وحل الصعاب تعتبر أهم من المنجزات المادية مثل بناء المدارس والمستشفيات.

ثانياً: تعتبر التنمية هي الحل الوحيد لمشاكل المجتمع المحلي.

ثالثاً: كذلك تعتبر التنمية من الأنواع الراعية إلى التغيير الاجتماعي.

7/ نظرية محي الدين صابر:

يرى أن التنمية هي أسلوب جديد للعمل الاجتماعي، يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية بهذا الأسلوب إن لم يكن ذلك الوعي قائماً. أو تنظيمه وتحريكه إن كان موجوداً، ثم يدعو أعضاء البيئة المحلية جميعهم إلى المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ بالنسبة للمشروعات والبرامج الإنمائية(نور، 2005م، ص 76).

8/ نظرية النمو المتوازن:

اقترح هذه النظرية (النموذج) العالم الأمريكي (روزنشتاين رودان)عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد استند على ميكانيكية تطور الصناعة الخفية، مع إهمال الزراعة والصناعة الثقيلة، إن وضع النظرية الذي يتناسب مع خصائص البلدان المختلفة، فقد تم على يد العالم (نيركسة) حيث يرى أن حجم السوق هو الذي يحدد الحافز على الاستثمار في حين أن الاستثمار يعتمد على مستوى الدخل القومي، أي أنه دالة له، وهو يعتقد أنه بالإمكان استخدامها أيضاً لتوسيع نطاق تجارة البلد (علي وآخرون، 1988م، ص 107).

9/ نظرية النمو غير المتوازن:

يرى هيرشمان أنه بالإمكان تحقيق النمو في مجال واحد من مجالات التنمية على حساب المجالات الأخرى، وتؤكد هذه النظرية، بشكل خاص على العوامل الميكانيكية في عملية التنمية الاقتصادية، وتدعوا إلى ضرورة استثمار نسبة عالية من الإيرادات في مشاريع تنموية معينة (علي وآخرون، 1988م، ص112).

10/ نموذج المركز والهوامش:

- لخص في نقاط (فضل الله، 1997م، ص 132)ان نموذج المركز والهامش يتألف من عنصرين هما:

أ/ مركز يتميز بثقل اقتصادي وسياسي وعسكري.

ب/ وهوامش تفتقر لهذه الميزات.

يتكون الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن التاسع عشر من مركز وهامش center and peripheries، وقد كان واضحاً أن بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر كانت تمثل المركز، حيث أنها كانت تمسك بزمام الصناعة والتجارة في العالم، وتمثل بقية أقطار العالم مقاماً هامشياً. ظلت كثير من دول العالم معزولة عن التجارة الخارجية حتى نهاية القرن التاسع عشر، كما لم يكن لها وجود محسوس في السياسة الدولية.

انتعشت عدد من دول العالم التي كانت تقع تحت نفوذ الإمبراطورية البريطانية بفضل أثر نشر الأنماط الحضارية في مجال الإنتاج والتسويق والتقنية من المركز (بريطانيا) إلى الهوامش، ودخلت في نطاق التجارة الدولية، بينما ظلت الدول التي لم تقع تحت نفوذ دولة (جلالة الملكة) في عزلتها الاقتصادية.

وطبقاً لهذه النظرية فإن بريطانيا وفرنسا كدول مركزية استطاعت أن تجر الدول الهامشية التي كانت تدور في فلكها من عزلتها الاقتصادية وتدخلها في النظام الاقتصادي العالمي، حيث قامت ببناء الطرق والموانئ، خطوط الاتصال، وتأسيس النظم الإدارية، بناء المرافق العامة، إنشاء المشاريع الزراعية والاستثمارات في مجال التعدين، مما كان له أثر واضح في إضفاء الطابع الأوروبي الحديث على بعض مدن الدول النامية، أضف إلى ذلك فإن التنمية انتقلت من عواصم الدول النامية إلى عواصم أقاليمها وإلى المدن الأصغر حجماً.

جميع هذه النظريات تفترض أن تقوم على مفهوم الثنائية في المجتمع، وتعني الثنائية وجود قطاعين يختلفان من حيث أنماط الإنتاج والخلفية الثقافية والحضارية والمفاهيم المجتمعية، وهما القطاع التقليدي الذي يعتمد على وسائل الإنتاج التقليدية والقطاع الحديث، فالقطاع الحديث يساعد على تحديث القطاع التقليدي عن طريق نشر وسائل الإنتاج والسلوك الحديث، فالقطاع الحديث يمثل موقفاً مركزياً رائداً في عملية نشر التنمية عن طريق خلق روابط linkages بين القطاع التابع والمتبوع، كما تقول نظرية هيرشمان.

شكل (2) يوضح نموذج المركز والهوامش

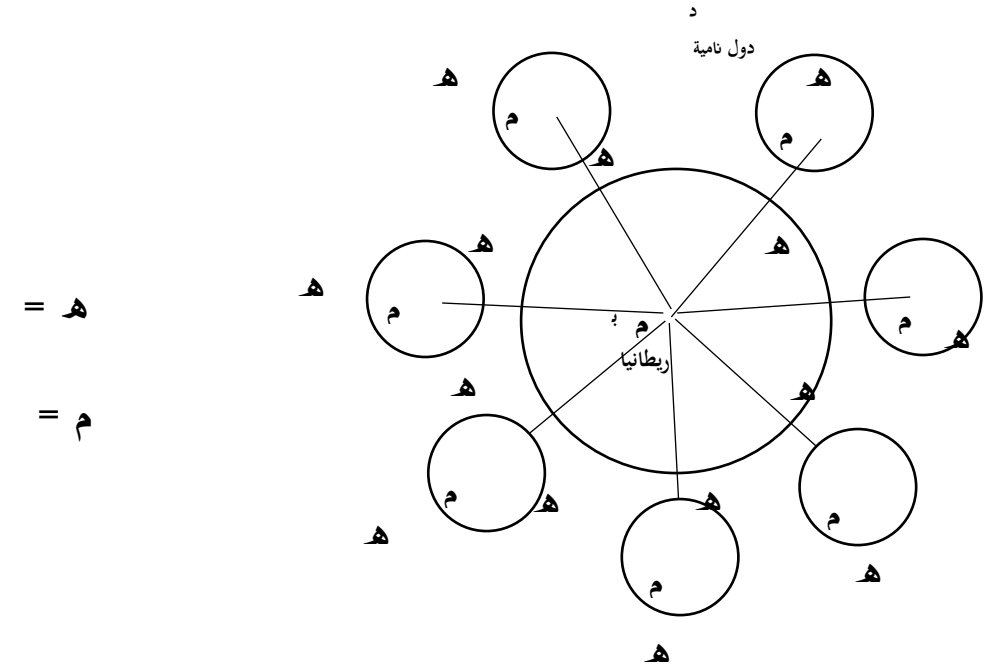

المصدر: فضل الله علي فضل الله، إدارة التنمية منظور جديد لمفهوم التحديث، 1997م , ص59.

20/ نظريات التنمية الحديثة : Modrern Development Theories

1/ نظرية هاردرومار :

فى غياب الحكومة، فإن معدل نمو الدخل القومى يرتبط بعلاقة مباشرة موجبة مع معدل الادخار والاستثمار، حيث أنه كلما زاد معدل الاستثمار والادخار زاد الدخل القومي، ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية مع معامل رأس المال /الناتج المحلي، فارتفاع هذا المعامل يعني انخفاض الدخل القومي (نظرية ثورة التبعية الدولية).

نعتمد على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية، فضلاً عن وقوعها فى تبعية الدول النامية، وهناك ثلاثة نماذج فكرية لهذه النظرية هي(على،2004م , ص75) :

أ/ نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة :

جزء من الفكر الماركسي في التنمية الذي يسند يستمرارية تخلف العالم الثالث إلى التطور الكبير التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يختص بالعلاقة بين الدول الغنية كمركز، والدول الفقيرة كهامش. فى وجود عدم تكافؤ للقوه بين المركز والهامش ومحاولات الهامش للاستقلال عن المركز صعبة المنال، وبالتالى فالتخلف هو ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي، وهناك نموذجان هما :

- نموذج المثال الكاذب: هو إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة.
- فرضية التنمية الثنائية : يفترض هذا النموذج تركيز الثروة فى أيادي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقراء ويتمثل هذا على العناصر التالية :
- توافر مجموعة الظروف المتباعدة فى آن واحد ومكان واحد مثل (تعايش الإنتاج التقليدى والإنتاج الحديث فى قطاع الريف والمدينة)
- اتساع هذا التعايش مستمر وليس مرحلي لارتباطه بظروف هيكلية يصعب إزالتها.
- لا يوجد تقارب مرئى وإنما هنالك تباعد مستمر.

2/ نظرية الثورة النيو كلاسيكية المعاكسة :

ظهرت فى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية فى القرن العشرين وتركزت على سياسات الاقتصاد الكلي، حيث الاهتمام بجانب العرض وعمليات الخصخصة وتحرير الأسواق وإنتاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة. وأنصار هذه النظرية يسيطرون على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتقول النظرية: إن حالة التخلف الاقتصادي نتاج لسوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة و التدخل المفرط فى النشاط الاقتصادي من قبل مكونات العالم الثالث وهذا يعني أن تخلف الدول الفقيرة سبب التدخل المفرط من جانب حكوماتها في الاقتصاد وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز وليس التصرفات التى تقوم بها دول العالم الثالث (طاهر، 2015م , ص 70).

3/ نظرية النمو الحديث :

تعرف أيضاً بنظرية النمو الداخلي وتمدنا بالإطار العام لتحليل النمو الداخلي الذي تحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية وليس عن طريق قوى خارج النظام، وهي تبحث عن تفسير العوامل التي تحدد حجم النمو الداخلي (طاهر،2015م , ص75).

21/ استراتيجيات التنمية الريفية Rural Development Strategies:

الاستراتيجية بأنها الإطار العام الذي يصاغ في ظله التنمية لتحقيق الأهداف بعيدة المدى وقد ارتبط ظهور هذه الاستراتيجية بظهور التخطيط، دراسات التغيير، كذلك يمكن تصنيف ما قدم من استراتيجيات للتغيير المخطط إلى نوعين أساسيين هما:

1/ الاستراتيجيات المحافظة Conservative Strategies:

ويمكن أن نميز منها الآتي:

أ/ استراتيجية العملية الرشيدة:

تعتمد هذه الاستراتيجية على نشر التعليم العام وإجراء البحوث العلمية المتعلقة بحل مشاكل الناس، ونشر نتائجها لاستخلاص أساليب الحل ودون فرضها عليهم، ومن أهم الفروض والمسلمات التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية هي أن ما يستر الناس في حياتهم اليومية مصالحهم الذاتية، وأن الطابع العقلي هو أهم ما يميز أنماطهم السلوكية.

وبناءً على ذلك فإن خطط التغيير المخطط يجب أن تقوم على أساس تبصير الناس بالمفاهيم والأفكار والممارسات القادرة على تحقيق مصالحهم الذاتية باستخدام الأسلوب العقلي في الإقناع والشرح.

ب/ استراتيجية إعادة صياغة المعايير التربوية :

فروض هذه الاستراتيجيات تدور حول الدافعية عند الإنسان، مؤكدة أن أهم ما يحرك الإنسان في سلوكه وما يمارسه هو جهاز القيم ومجموعة المعاني والتصورات التي يكتسبها من ثقافته خلال مختلف عمليات التنشئة الاجتماعية، ولذلك محاولة تغيير أنماط الأفعال، يجب أن لا تعتمد على مجرد تزويد الناس فقط بالمعلومات والتبريرات العقلية بل يجب أن تعتمد على مجموعة من البرامج القادرة على تغيير القيم وعلى الارتباط بمعايير جديدة للسلوك، وتغيير الأدوار والمراكز والعلاقات الاجتماعية التقليدية مركزة على تحليل دنياميات الجماعة الصغيرة وعلى أساليب تغيير الاتجاهات.

ج/ إستراتيجيات القوة :

تعتمد على أسلوب القهر والضغط في أشكاله المختلفة (سياسي، إداري، اقتصادي...الخ)، عن طريق التشريعات والقوانين الملزمة وتعني القوة هنا إستخدام السلطة المشروعة القادرة على إصدار التشريعات والقوانين الملزمة، وتختلف هذه الاستراتيجيات عن سابقاتها في كونها تعتمد على الجزاءات السياسية والاقتصادية في استحداث التجديدات في حين تعتمد استراتيجية العملية الرشيدة على قدرة تأثير الخبراء على أهالي المجتمع المحلي وانسياب المعلومات ممن يعملون إلى من لا يعملون.

د/ الاستراتيجية الثورية :

تعتمد على مقومات المنهج الماركسي ويرفض أنصاره هذه الاستراتيجية ما ينادي به أنصار الاستراتيجيات الأخرى، ويؤمنون بالتدخل الإداري للإنسان في إطار الحركة العامة للتاريخ ويرون أن تحرير الإنسان لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال العمل الثوري الذي تستطيع من خلاله الجماهير السيطرة على مواقع القوة الاقتصادية والسياسية، مما يتيح لها فرصة توجيه مسارات الحياة الاجتماعية لصالحهم.

هـ/ استراتيجية المواجهة:

تسعى هذه الاستراتيجية إلى توضيح أن المؤسسات القائمة تشكل السبب في إحداث المشكلات الاجتماعية في المجتمع المحلي، على أن يتم في حدود النظام القائم دون المساس بالنظام الأساسي في المجتمع(االسمالوطي، 1986م،ص 86).

و/ استراتيجية تكنولوجية:

يكون التركيز على التغير التكنولوجي مع بذل جهود تتضمن مشاركة المزارعين بقدر أكبر في نشاطات التنمية الريفية (علي، 2009م , ص70).

ر/ استراتيجية الفراغ:

تسعى لإصدار قرار قوي لإحداث التغيير الجذري في التنظيمات والسياسات القائمة وتعديل النظم السائدة في المجتمع، كما يشمل التعديل في بناء القوة في المجتمع أي تغيير النظام الأساسي في المجتمع (علي، 2009م , ص70).

22/ أساليب التغيير المخطط Planned Change Techniques:

يعرف الأسلوب بأنه الإجراءات الفنية المرحلية أو الإجراءات التنفيذية للاستراتيجية، وتلخص هذه الأساليب في الآتي (السمالوطي، 1974م، ص 96):

1/ أسلوب المسح الذاتي:

وهو يعتمد على إشراك القيادات المحلية في إجراء الدراسات والمسوح المحلية التي تقف على أسباب المشكلات القائمة، ويسهم هذا الأسلوب في تعريف القيادات المحلية على مشكلات المجتمع ويقلل من مقاومتهم لخطط العلاج من جهة أخرى.

2/ أسلوب توسيع الأفق :

يهدف إلى إكساب أعضاء المجتمع المحلي مجموعة من المعلومات وتكوين وتعديل الاتجاهات المواتية لبرامج التنمية، وإقناع الأهالي بأهمية ومشروعية التجديدات المطلوب استحداثها، واجتذاب البناء القائم للقوة في صف هذه التجديدات، ومن هذه الأساليب الندوة والمحاضرة والمناقشة الجماعية.

3/ أسلوب المشاركة :

يهتم بتشجيع الأهالي على تولي زمام المبادرة والسيطرة على شؤون المجتمع المحلي والتخطيط لتغييره، ويستهدف تقليل مقاومة الأهالي لإحداث التغير من خلال مشاركتهم في اتخاذ قرارات التحضير والتخطيط له، بل وتنفيذه في إطار بعض الصيغ التنظيمية المحلية كلجان التنمية المحلية بالمجتمع.

23/ أهداف استراتيجيات التنمية الريفية: Rural Development Strategic Objectives

للتنمية الريفية أهداف متعددة تتمثل في الآتي (إبراهيم، 2012م، ص88):

1/ زيادة الإنتاج الزراعي:

كل التقنيات المستخدمة لتنمية الزراعة المعروفة بالثورة الخضراء القائمة على أساس تقديم البذور المحسنة مثل القمح، الذرة والأرز وغيرها، من أجل زيادة الإنتاج ليتوافق مع الزيادة المستمرة في عدد السكان.

الثورة الخضراء لها نجاح كبير خصوصاً في بعض دول آسيا التي ساهمت في زيادة معتبرة في الإنتاج الزراعي في وقت وجيز.

لذلك نجد أن الثورة الخضراء في هذه الدول قادت إلى فروقات كبيرة في الدخل في المناطق الريفية.

2/ تحسين كفاءة استخدام الموارد النادرة كالأرض والماء:

نسبة لقطع الأشجار المستمر من أجل الوقود أو البناء أو أي أغراض أخرى، نجد أن الأرض قد صارت جرداء من التربة، وهذا أيضاً لضياع وعدم الاستخدام الأمثل للماء في معظم الدول الفقيرة، نجد أنه لا يوجد استخدام جيد للمياه خصوصاً الفتح الكبير من مياه الآبار، أدى إلى نضوبها.

3/ توفير الموارد المالية:

لكي توفر الموارد المالية للريفيين لابد من التوجه إلى الزراعة وتطويرها لكي توفر الإنتاج الوفير الذي يدر بالأموال الطائلة للريفيين مما ينعكس إيجاباً على حياتهم ومستويات معيشتهم.

4/ خلق فرص عمل:

خلال العقد الأخير صارت فرص العمل من الأهداف التنموية الأساسية في دول العالم الثالث، نسبة للزيادة الكبيرة للعمال غير المهرة، صار لزاماً على هذه الدول أن توفر فرص عمل كبيرة لتشغيلهم في البنيات التحتية للدول مثل الطرق، الكباري الجسور، إصلاح الأراضي الزراعية، استخدام التقنيات التي تتطلب عمالة مكثفة.

5/ إعادة توزيع الدخل:

النمو الاقتصادي في العقود القليلة الماضية أوضح أن نسبة مستوى الدخل يمكن أن تزيد، لكن في الواقع توزيع الدخل بين الأقاليم والطبقات الإجتماعية أصبح غير متساوٍ.

6/ زيادة مستويات المعيشة لسكان الريف:

زيادة الإنتاج وحتى زيادة الدخل المالي لا يعني مستوى المعيشة جيد للمزارعين بلغة السعادة المادية مثل التغذية، التعليم، الترفيه، الصحة البيئية، والوحدة الاحتماعية، كل هذه الأهداف المتنوعة تتطلب سياسة محددة.

24/ التنمية الريفية المستدامة: Sustainable Rural Development

لقد ظهرت حديثاً عدة تعريفات وإستخدامات للتنمية الريفية المستدامة وحسب مقررات مؤتمر الأرض الثاني الذي عقد بجوهانسبيرج بجنوب إفريقيا في سبتمبر 2002م، فقد حاول المؤتمر حصر عشرين تعريفاً واسع التدوال للتنمية الريفية المستدامة والتي تم توزيعها إلى أربع مجموعات، وهي التعريفات الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية والتقنية والإدارية والبيئية وهي كالآتي (بريمة، 2016م , ص51):

1/ اقتصادياً: تعني إجراء حقيقي وعميق ومتواصل في استهلاك الدول من الموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في تلك الدول.

2/ اجتماعياً: تعني السعي إلى تحقيق الاستقرار، في النمو السكاني ووفق تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

3/ إدارياً وتقنياً: تعني التنمية التي تنقل المجتمع إلى مستوى عصر التقنيات والصناعات النظيفة التي تستخدم أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي لا تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون.

4/ بيئياً: تعني الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية، والموارد في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الأرض.

ولقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها: (تلك التي لا تحقق نمواً اقتصادياً فقط، وإنما تقوم بتوزيع فوائده توزيعاً عادلاً، كما أنها تنمية تحافظ على البيئة وضمان عدم تدميرها وتعزز من تمكين البشر، لا تهميشهم)، وهي في الأساس نمط للتنمية يعطي الأولوية للفقراء ويوسع الفرص والخيارات المتاحة أمامهم كما

يوفر إمكانية المشاركة في القرارات ذات الصلة بمعيشتهم. ويستنتج من هذا التعريف أن هنالك أربعة مكونات أساسية للتنمية المستدامة وهي:

1/ العدالة.

2/ التمكين.

3/ الإنتاجية.

4/ الإستمرارية.

ففي الستينيات من القرن الماضي (العشرين) كان جل التركيز منصباً على تنمية الموارد البشرية، هذا خلاف وقتنا الحالي (الحاضر) حيث توسع مفهوم التنمية ليشمل حسب رأي (عبدالله، 2006م، ص 23) الآتي:

1/ التعليم.

2/ الغذاء وتوفير ماء صالح للشرب.

3/ الصحة.

4/ المتغيرات الديموغرافية.

5/ زيادة الإنتاجية.

6/ زيادة فرص العمل.

7/ تطوير القدرات والمواهب وتعظيم المشاركة الاقتصادية.

وفي حقيقة الأمر نجد أن التنمية الاقتصادية تنصب في جوانبها المختلفة على مصلحة الفرد تأهيلاً وتدريباً وصحةً وغيرها، لأن النمو الاقتصادي يرفع كثيراً من شأن المواطن، وهنالك دراسات أثبتت أن إنتاجية الفرد المتعلم أكثر من إنتاجية الفرد غير المتعلم خصوصاً فيما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة من البذور المحسنة والمخصبات والمبيدات ووسائل الري الحديثة مثل الري بواسطة الرش والتنقيط وغيرها.

لقد لاحظ الباحث أن التنمية الريفية المستدامة ضرورة حتمية لإحداث تغييرات إيجابية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري مع الاحتفاظ بحقوق الاجيال القادمة، لضمان عدم معاناتها في المستقبل.

25/ مقومات التنمية المستدامة: Components of Sustainable Rural Development

تتمثل مقومات التنمية المستدامة في الآتي (الطويل، 2016م، ص 55):

1/ الإنسان: وهو المسؤول وحامل الأمانة، وتوضح أجندة القرن الحادي والعشرين أنه نتيجة للنمو السريع في عدد سكان العالم فإن أنماط إستهلاكهم تتزايد على الأرض والماء والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، لقد كان عدد سكان العالم أقل من 5,5 بليون ومن المتوقع ان يصل إلى 8 بليون عام 2025م على إستراتيجيات التنمية أن تتعامل مع النمو السكاني، وصحة النظام البيئي ووسائل التكنولوجيا واستخداماتها المتقدمة.

كما أن الأهداف الأولية للتنمية تتضمن محاربة الفقر، و توفير الغذاء، المأوى والخدمات الأساسية مثل التعليم، صحة الأسرة، إعادة تشجير الغابات، توفير فرص العمل والرعاية البيئية.

2/ الطبيعة: المحيط الحيوي، وهو خزانة الموارد المتجددة وغير المتجددة وتفصل كالآتي:

أ/ الموارد المتجددة:

مثل الغابات، مصائد الأسماك، المراعي، المزارع، ويعد الإنسان عنصراً رئيسياً من عناصر استهلاك تلك الموارد، وإنتاج الموارد السابقة هو إنتاج متجدد إذا ما إستمرت صحة النظام البيئي.

ب/ الموارد غير المتجددة:

وهي مواد مختزنة في باطن الأرض تكونت وتجمعت في عصور سابقة، ما يؤخذ منها لا يعوض ولا يتجدد، وتضم هذه المجموعة خامات البترول، الفحم، الغاز الطبيعي، رواسب المعادن، تكوينات المحاجر، غالبية المياه الجوفية. ترشيد وتنمية المواد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة لتقليل استنزافها بعد ما كانت مقومات الاقتصاد في عهد الثورة الصناعية،هي الأرض بمواردها، العمالة، رأس المال والآلات أصبحت حالياً في عهد الثورة الثالثة، هي الفكر، العلم، والابتكار.

3/ التكنولوجيا:

لقد أصبح المنظور التكنولوجي مترسباً في نسيج المجتمعات وفي حياة الناس اليومية، وذلك لأن كثير من المشاكل التي تنشأ عن التقنية ليس لها حل، إلا البحث عن تقنيات تصوب الأخطاء.

قد تبدو بعض الوسائل التكنولوجية عظيمة النفع أول الأمر غير ضارة، ومع تطور المعارف العلمية والتكنولجية تبين أن لها أضراراً جسيمة خفيت علينا مثل مركبات الفريون (الكلور وفلورد وكربون) والتي اكتشفت عام 1928م، وطبقت عام 1930م، كبديل لمركبات الأمونيا وثاني أكسيد الكبريت، والتي كانت تستخدم في صناعة التبريد، وسرعان ما اكتشفت لها استعمالات عديدة باعتبارها مركبات آمنة.

بعد خمسين عاماًعلمنا أن هذه المركبات قد تكون سبباً في واحدة من قضايا البيئة العالمية، وهي تضرر بطبقة الأوزون، لكن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة من التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا.

لقد لاحظ الباحث بأن من اهم مقومات التنمية المستدامة هو الإنسان والبيئة وذلك لعلاقة وثيقة الصلة بينهما , لأن الإنسان ينتفع بكل الموارد الموجودة في هذه البيئة وذلك لإشباع حاجاته المتعددة

جدول (8)

أبعاد التنمية المستدامة.

م	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
.1	النمو الاقتصادي المستدام	المساواة في التوزيع	النظم الأيكولوجية
.2	كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
.3	إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
.4	العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الانتاجية البيلوجية

المصدر: حسين عبدالحميد احمد رشوان , التنمية اجتماعياً وثقافياً وسياسياً وادارياً وبشرياً , مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية , 2009م , ص 25

26/ الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة: Social Dimensions of Sustainable Development

هذه الأبعاد تمثلها اجتهادات علماء مدرسة التنمية الإنسانية المستدامة التي تعنى بتوفير الحاجات الأساسية للفقراء باعتبارها أولويات التنمية، ويلخص العالم الباكستاني (محجوب الحق) أهم سمات هذه المدرسة كالآتي (إبراهيم، 2012م، ص 88):

1/ العدالة:

يحتاج إليها حتى لا تحد التنمية من خيارات بعض أفراد المجتمع والمهم هو العدالة في الفرص، وليس بالضرورة في النتائج، وترى هذه المدرسة أن الوصول إلى الفرص الاقتصادية، السياسية، هي من حقوق الإنسان الأساسية، مما قد يعني تغييراً فى هيكلة القوة في المجتمع.

فالأصول المنتجة قد تحتاج إلى إعادة توزيع، كما في سياسات الإصلاح الزراعي، والسياسات المالية قد تصبح ضرورية لإعادة توزيع الدخل لتحقيق عدالة أكبر، وتعلم التمويل قد تحتاج لإصلاح، والنظم السياسية قد تحتاج إلى نشر الديمقراطية حتى لا تتركز السلطة في أيدي الأثرياء، ولابد من ضمان حقوق الأقليات والنساء وغير ذلك من المستضعفين والمعزولين اجتماعياً.

2/ الاستدامة:

تعني ضمان فرص الناس أن تكون متاحة عبر الأجيال، مما يعني حفظ كل رؤوس الأموال الطبيعية والاجتماعية، الإنسانية والمادية، ولا يعني بالحفظ إبقاؤها على هيئتها الأصلية، ولكن بمعنى حفظ قدرتها على إنتاج الحياة الطيبة للناس على الدوام، لذلك يجب إعادة توزيع الثروات والموارد من الدول الغنية إلى تلك الدول الفقيرة.

3/الإنتاجية :

المطلوب الاستثمار في رأس المال ورأس المال الإنساني، وحفظ بيئة الاقتصاد الكلي بما يناسب اتباع الحاجات الأساسية للإنسان، إن رفع إنتاجية الناس من خلال التعليم وإكساب المهارات لهم واستثمار مهم ومنتج لصالح المجتمع، ولكن لا ينبغي النظر إلى ذلك بإعتبار مجرد وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي.

4/ التمكين:

يشمل التمكين الديمقراطية السياسية والتحرر من القيود والتحكم الاقتصادي المفرط ولامركزية القوة والسلطة، بحيث يستطيع كل الناس المشاركة بصورة ذات معنى، وإشراك كل فعاليات المجتمع المدني في صناعة وإنفاذ القرارات، يأخذ مبدأ التمكين مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة إلى مدى أبعد من مجرد إشباع الحاجات الأساسية باستيعاب حقوق الإنسان في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية.

27/ مرتكزات التنمية المستدامة: Sustainable Development Focuses

لقد نظمت عدة مؤتمرات وأصدرت عدة توصيات وعقدت عدة اتفاقيات حددت المعالم والمرتكزات الأساسية لتنزيل مفهوم التنمية المستدامة وفق المفهوم المطروح أعلاه لأرض الواقع، ومن أهم هذه المؤتمرات اتفاقية لومي في عام 1989م، ثم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة، والتي عرفت بقمة الأرض في ريودي جانيرو (قمة ريو) في عام 1992م، ثم مؤتمر قمة جوهانسبيرج للتنمية المستدامة عام 2002م، وقد نصت على انتهاج السياسات كمرتكزات أساسية للتنمية المستدامة كالآتي (عبدالله، 2003م ص76):

1/ صيانة قاعدة الموارد الطبيعية باعتبارها الرصيد الاستراتيجي للتنمية المستدامة.

2/ دمج البعد البيئي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3/ بناء القدرات القومية والوطنية والشعبية تجاه رفع الوعي والتخطيط والتنفيذ الرشيد للتنمية المستدامة.

4/ تقديم الدعم السياسي لبرامج التنمية المستدامة.

5/ توجيه التقانة أو التقنية المعاصرة بما يحقق ما يمكن أن تطلق عليه، بالتقانة المتصالحة مع البيئة.

6/ السعي للتخفيف من حدة الفقر، ذلك بتمكين الفقراء من المشاركة الفعلية والاستفادة من برامج التنمية المستدامة.

لقد لاحظ الباحث أن من أهم مرتكزات التنمية المستدامة هو توفير التمويل اللازم وتوفير الدعم الإداري السياسي و الاجتماعي من أجل تحقيقها بكفاءة عالية و فاعلية.

28/ مؤشرات التنمية المستدامة: Sustainable Development Indicators

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن المعضلة الرئيسة في التعامل مع هذا المفهوم تمثلت في الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات indicators يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة، وصعوبة تحويل هذا المفهوم إلى مقاييس ومعايير عملية يمكن استخدامها وتطبيقها في أرض الواقع.

وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، كما يمكن أن تساعد المؤشرات في تبسيط عملية إعداد التقارير وتحقيق الاتساق بينها على مختلف المستويات، وتقسم مؤشرات التنمية المستدامة عادةً إلى أربع فئات رئيسة بناءً على تعريف التنمية المستدامة نفسه، حيث تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية، اجتماعية وبيئية وكذلك مؤشرات مؤسسية institutional، ويتم استنباط هذه المؤشرات لتدل على وضع معظم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة، وهي التي تضمنتها الفصول الأربعون من وثيقة الأجندة 21 التي أقرت في العام 1992م، وتمثل خطة عمل الحكومات والمنظمات الأهلية تجاه التنمية المستدامة في كل العالم.

وتعتبر المعايير التالية بمثابة أهمية قصوى بشأن إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة وهي (الأمين وآخرون، 2012م، ص 70):

1/ أن تعكس المؤشرات شيئاً أساسياً وجوهرياً لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية على مر الأجيال.

2/ أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها.

3/ أن تكون قابلة للقياس.

4/ يمكن التنبؤ بها أو توقعها.

5/ أن تكون ذات مرجعية، أو ذات قيم حرية متاحة.

6/ أن يمكن جمعها واستخدامها بسهولة نسبياً.

بالإضافة لذلك، فإن بعض المؤسسات أو الحكومات في الدول المتقدمة تقوم بتطوير مؤشرات مباشرة أو غير مباشرة تتعلق بتقويم مدى التقدم الذي يتحقق في التنمية المستدامة، وقد صدر مؤخراً تقرير يستعرض مؤشرات التنمية المستدامة وإعداد إطار عمل للمؤشر والخطط المستقبلية الخاصة بالدول.

- يرى (صبيح وأبو حلو، 2010م، ص 128) أن مؤشرات التنمية المستدامة تتمثل في الآتي:

1/ مؤشرات موضوعية Objective-indicators: ويقصد بها تلك المؤشرات التي ترصد الأحداث.

2/ مؤشرات إدراكية Perception or subjective-indicators: وهي التي يتم فيها تسجيل رأي الناس وتقييمهم لواقعهم من خلال استفادتهم أو رضاهم عن تطور عملية تنموية محددة أو ككل.

وتقسم مؤشرات قياس التنمية من حيث مستوى التخطيط أو اتخاذ القرار كالتالي:

1/ مؤشرات قطاعية: حيث تهتم المؤشرات القطاعية بتقييم التنمية على مستوى القطاع، كالصحة والتعليم والإسكان.

2/ المؤشرات الإقليمية: ترمي إلى متابعة التقدم على مستوى أقاليم الدولة.

3/ المؤشرات المحلية: فهي التي يتم استخدامها لمتابعة وتقويم التقدم على مستويات الوحدات المحلية كالقرية.

4/ المؤشرات القومية: فهي التي يهدف إستخدامها إلى تقويم جهود التنمية على المستوى القومي أو المركزي. وتعد المؤشرات القومية أشمل هذه المؤشرات، حيث أنها لا تعبر في نتائجها عن مجمل التطور على مستوى القطر ككل فحسب، بل إن الهدف منها يتلخص في أن تكون عمليات التخطيط واتخاذ القرار على المستوى القومي والمركزي، وهذا بدوره لا يتعارض مع تقسيم المؤشرات إقليمياً أو محلياً، أو قطاعياً أو غير ذلك، حيث يستطيع المخطط من خلال إطلاعه على مستويات الفوارق بين القطاعات في الأقاليم والمواقع المحلية المختلفة تعرف مستويات التنمية فيها.

وعليه يمكن القول أن الهدف من المؤشرات القومية للتنمية شامل ومتعدد، وإن استخدام المؤشرات القطاعية لا يحقق الهدف في الوصول إلى درجة التفصيل حول الإنجازات في القطاع التي قد يراها المعنيون بمتابعة التقدم في كل قطاع.

لقد لاحظ الباحث بأن مؤشرات التنمية الريفية تتضح من خلال التغييرات الموجبة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري والتكنولجي، والتي تعبر بقوة عن مدى وجودها و تطبيقها في أرض الواقع بالريف.

29/ معوقات التنمية المستدامة: Obstacles to Sustainable Development

تواجه دول العام خاصة الدول النامية العديد من التحديات التي تعيق جهود تلك الدول من تحقيق التنمية المستدامة، بعض من تلك التحديات يتمثل في الآتي:

1/ عدم الاستقرار السياسي وغياب استقرار السياسات الاقتصادية والتنموية الناتج عن غياب السلام والأمن: يتمثل ذلك في سباق التسلح والنزاع المسلح كعقبة في طريق التنمية المستدامة، وذلك بسبب الاستنزاف المريع والمستمر للموارد المالية والمادية الأخرى الشحيحة، والتي تؤدي في النهاية إلى القضاء على الموارد البشرية

والثروات القومية والتي يمكن أن تستغل وتستخدم في الحيلولة دون انهيار الأنظمة البيئية، وتدهور الموارد الطبيعية والبشرية بالإضافة إلى مكافحة الفقر وإرساء قاعدة سليمة لإدارة العلاقات بين الأمن والتنمية المستدامة فهي توسيع أفق المجتمع العالمي.

فإن النزاعات قد تنشب ليس بسبب التهديدات السياسية والعسكرية، بل قد ينجم أيضاً عن تدهور البيئة ومحدودية خيارات التنمية، ومواصلة الحصار الاقتصادي وتدهور الأوضاع الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى انخفاض متوسط دخل الفرد وضعف رأس المال المتاح للاستثمار للنهوض بقطاعات الإنتاج وانتشار البطالة في معظم الدول النامية.

2/ مشكلة الفقر:

تزداد حدة مع الأمية والبطالة، وارتفاع حجم الديون الخارجية وفوائدها، بالإضافة إلى الاستخدام غير الرشيد لموارد الطبيعية تمثل التحدي الأكبر الذي يواجه دول العالم اليوم، حيث يؤمن الجميع أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هي أهداف شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة بالإضافة إلى ذلك فإن الصورة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء، والفجوة المتزايدة الإتساع بين الدول الغنية والفقيرة تشكلان تهديداً كبيراً للازدهار والأمن والاستقرار على المستوى الدولي.

3/ ازدياد حجم السكان واستمرار حدة الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة في الدول النامية:

يمثل عقبة حقيقية أمام الجهات المسؤولة في تلك الدول من وضع التخطيط الاقتصادي والتنموي السليم، والذي يساعد على تقديم الخدمات بصورة أكثر فعالية.

4/ ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني.

خاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة:

5/ عدم مواءمة بعض التقنيات والتجارب المستورة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول النامية، ونقص الكفاءات القادرة على التعامل معها.

6/ تدني وضعية البنيات التحتية:

خاصة في مجال تقديم الخدمات الأساسية والضرورية بالنسبة للدول النامية بالإضافة إلى عبء الديون والخدمات المترتبة عليها، والاستفادة من الموارد في تمويل مشاريع التنمية المستدامة، خاصة تلك الموجهة للحد من مشكلة الفقر والحفاظ على الموارد البيئية.

7/ العولمة وآثارها التي تحد من قدرة وإمكانية تلك الدول في تحقيق التنمية المستدامة:

بذلك أضافت العولمة بعداً جديداً إلى أهمية هذه المعوقات فتكامل الأسواق السريع، وحركة الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمارات حول العالم طرحت تحديات وفرصاً جديدة بالنسبة لتحقق التنمية المستدامة بيد أن للعولمة فوائد وتكاليف تتفاوت بشكل كبير، والبلدان الفقيرة تواجه صعوبات خاصة في مجال العولمة تتيح للتنمية المستدامة فرصاً وتفرض عليها أيضاً تحديات(الأمين وآخرون، 2013 م، ص 67).

8/ لكل ذلك فإن ظاهرة العولمة تتيح للتنمية المستدامة فرصاً وتفرض عليها أيضاً تحديات.

9/ حيث يتفق الكثيرون على أن العولمة والترابط ينتجان فرصة جديدة في مجالات التجارة والاستثمار وتدفق رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي، مما يساعد في النمو الاقتصادي والتنمية وتحسين مستويات المعيشة.

10/ عدم المرونة، خاصة فيما يختص باختيار المستهدفين بالأنشطة التنموية.

11/ بعض المشروعات تقوم على بحوث غير مستوفية المعلومات مما يؤدى إلى نتائج ضعيفة.

12/ بعض المشروعات التي تدار بواسطة مؤسسات أجنبية تكون سياساتها في كثير من الأحيان لا تتوافق مع الظروف المحلية لعمل المشروعات.(على،2009م , ص 71).

لا تزال هنالك تحديات خطيرة قائمة تشمل الأزمات المالية الشديدة، وعدم الأمن والفقر وغيرها.

لقد لاحظ الباحث أن من أبرز معوقات التنمية الريفية هو عدم الاستقرارا السياسي , غياب دعم الحكومة المالي و السياسي والإداري بالإضافة إلى غياب المشاركة الشعبية الفاعلة في إعداد وتخطيط هذه التنمية.

30/ التخطيط وخطوات تحقيق التنمية : Planning & Steps of Development Achievement

31/ مفهوم التخطيط : Cncept of Planning

– يرى (اللوزي وآخرون، 1998م، ص59) أن التخطيط كونه اتخاذ قرار لما سيتم مستقبلاً وكيف سيتم، ووقت اتمامه، ومن سيقوم به، فالتخطيط هو خطوات عمل معينة ومحددة، ومركبة وفق دراسة علمية سليمة مبنية على حقائق وتقديرات مدروسة.

– وفق وجهة نظر (الكردي وآخرون، 2001م، ص15) أن التخطيط هو يمثل عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالمستقبل، وهو بذلك يسبق أي عمل تنفيذي.

32/ مفهوم تخطيط التنمية الريفية : Concept of Rural Development Planning

ظهر مفهوم تخطيط التنمية الريفية نتيجة للقصور الذي صاحب برامج التنمية في العالم النامي، وماصاحبها من فشل في تحقيق التنمية المتوازنة والتوزيع العادل للموارد و الثروات بين السكان في الريف. مما أدى إلى ضرورة تبني وتوجيه مفهوم للتخطيط يهتم بمختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والسكانية للريف. بذلك أصبح تخطيط التنمية الريفية مفهوماً جاذباً لاهتمام أكثر من المهتمين بقضية التنمية الريفية، لأنه يركز على العمليات والتوظيف الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع الريفي، وضمان نجاح الخطط التنموية الموضوعة لهذا الغرض والموارد تعني كافة الموارد المتاحة والكامنة بمختلف أنواعها البشرية والمادية، بجانب المؤسسات الخاصة بإعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة والزمن اللازم لتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة والقوانين والتشريعات واللوائح والنظم التي تحكم عمل الخطة والبيانات والمعلومات اللازمة للخطة بالإضافة إلى المكان الذي ستنفذ فيه الخطة (بريمة، 2016م، ص 75).

يرى الباحث بأن مفهوم تخطيط التنمية الريفية يساهم في نجاح تنفيذ المشروعات التنموية.

33/ أهمية تخطيط التنمية الريفية : Importance of Rural Development Planning

لتخطيط التنمية الريفية أهمية تتلخص في الآتي (فضل الله، 2005م، ص46) :

1/ تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الريف والوصول إلى معدلات نمو أعلى تساعد في تحقيق العدالة والمساواة والتنمية المتوازنة التى تحسن من مستويات المعيشة في الريف.

2/ معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الريف وتمكنه من المنافسة بصورة فاعلة من خلال تطوير أساليب العمل ورفع الكفاءة في زيادة الإنتاج والإنتاجية.

3/ تدريب الريفيين على كيفية اتخاذ القرار السليم الذي يعينهم على التكيف مع الظروف غير المستقرة التى يعيشونها نتيجة لإعتمادهم على الزراعة والرعي وما يحيط بهما من تقلبات طبيعية متعددة متنوعة ومتكررة.

4/ تدريب الريفيين على كيفية تحديد الأهداف والبرامج والقرارات والخطوات بصورة علمية مدروسة لضمان نجاح الخطط التنموية.

5/ تفعيل الرقابة على الخطط في المستويات القاعدية للمجتمع الريفي من خلال التنسيق الأفقي والرأسي بين الأنشطة التنموية المختلفة بين الريف والحضر.

لقد لاحظ الباحث أن لتخطيط التنمية الريفية أهمية تتمثل في أن نجاح مشروعات وبرامج التنمية الريفية مرهون بمدى كفاءة القائمين بأمر التخطيط للتنمية الريفية في إعداده، والأخذ في الإعتبار كل المتغيرات البيئية التي قد تحدث في المستقبل. لأن من أسس التخطيط التنبؤ بالمستقبل من خلال دراسة الماضي والحاضر من حيث نقاط القوة والضعف، ومن حيث الفرص والتهديدات فتلك المعلومات تساعد في التنبؤ بالمستقبل فهنا تنبع أهمية التخطيط.

اَخر الدراسات الأوروبية و الأمريكية أثبتت بأن غياب التخطيط لمشروعات التنمية الريفية له دور كبير وبارز في فشل هذه التنمية. ولذلك أهمية التخطيط في المشروعات التنموية الريفية تأتي أكلها إذا تم اختيار فريق المسح لجمع البيانات وفق الأسس والمعايير العلمية، ثم المحللين للبيانات، ومتخذي قرار التخطيط بالإضافة إلى المنفذين له.

34/ أسس التخطيط للتنمية الريفية : Basics of Rural Development Planning

إن التخطيط يقوم لإحداث التنمية الريفية على أسس مختلفة كالتالي (الحفيان، 1995م ص35):

1/ أن توضع احتياجات ورغبات وآمال الأهالي الريفيين موضع الإعتبار في عملية التخطيط التنموي.

2/ أن تقوم جهود التنمية بالعمل على اكتشاف القادة المحليين الذين يقومون بدورهم في نشر الوعي بين الجماهير الريفية وتحفيزهم نحو المساهمة في تطوير مجتمعهم الريفي لخلق التكامل مع جهود الحكومة.

3/ أن تقوم التنمية الريفية بالعمل على استكشاف طاقات وإمكانيات المجتمع الريفي وتوجيه مسارها لتحقيق أهداف التنمية الريفية وخاصة الطاقات الكامنة لدى أفراد المجتمع الريفي وجماعاته.

4/ أن تتم التنمية بجهود مشتركة بين الأهالي والدولة، حيث إن مشاركة الأهالي هي حجر الزاوية في نجاح عملية التنمية.

5/ أن تتم التنمية الريفية في ضوء الربط بين المجتمع الريفي والمجتمع القومي الكبير بما يؤدي في نهاية الأمر إلى سبيكة حضارية للدولة يكون فيها المجتمع متجانساً ومتفاهماً.

35/ خطوات إنجاز مشروع التنمية : Steps of Development Project Achievement

أول ما يحتاجه مشروع التخطيط للتنمية الريفية هو إعداد مجموعة من الباحثين والفنيين متنوعي التخصصات يقدمون كفاءاتهم لتحليل الأوضاع المحلية والإقليمية، وذلك من أجل اقتراح الأهداف والوسائل وكيفية تطبيق الأنموذج الذي يضعونه لمشروع التنمية.

وحيث إن التنمية الريفية لها انعكاسات على كل فئات المجتمع المحلي، لأنها ترمي إلى إصلاح هذه الفئات والتأثير على مستقبلها. بهذا يمكن تفصيل خطوات إنجاز مشروع التنمية كما يلي (الحفيان، 1995م، ص29) :

أولاً : المرحلة الاستكشافية :

تبدأ عملية إعداد مشروع التنمية الريفية بدراسة وافية ومستوفية لمعرفة كل الأحوال في الإقليم المعني بالأمر. ويمكن أن نسمي هذه الخطوة الأولى من إعداد المشروع ب المرحلة الاستكشافية وفي هذه المرحلة يجري مسح أولي لمعرفة كل أحوال المجتمع الريفي لتحديد احتياجات المجتمع وحصر موارده الأساسية، وماتم إنجازه في الماضي من أعمال تنموية. تتمثل هذه المرحلة في جمع المعلومات من المعطيات البشرية والطبيعية والاقتصادية.

لاتهتم هذه الدراسة بالنشاط المهني فقط بل تتعرض إلى جميع الاحتمالات لقيام نشاطات اقتصادية متنوعة من زراعة وصناعة وقطاع ثالث إداري وسياحي وغير ذلك كما تركز هذه المرحلة الاستكشافية أيضاً على الأنشطة المتدهورة والتي تلاقي صعوبات في عملية الإنتاج وأسباب هذه الصعوبات وبنفس القدر تتعرف على الأنشطة المزدهرة والمواضيع الإيجابية فيها وإمكانية دعم هذه الإيجابيات بخلق أنشطة اقتصادية متكاملة معها وتابعة لها.

وهدف آخر لهذه الدراسة هو استكشاف أنسب الأماكن لوضع المشروع، وسيتم ذلك بعقد مقارنة بين المناطق المزدهرة اقتصادياً، وتلك التي تفتقر إلى مقومات الإنتاج الاقتصادي الناجح، حيث تكون الفاقة والبطالة وعمليات النزوح السكاني. أي أن هدف هذه المرحلة تتعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة. وذلك لمحاولة إظهار التباينات الإقليمية ونقاط القوة ونقاط الضعف في مختلف الأنشطة والأقاليم وتتعرف أيضاً على موضع الدراسة بالأقاليم الأخرى المجاورة فيها والبعيدة على وجه التحديد العلاقة بين المدن الإقليمية الكبرى , وكذلك عاصمة القطر. أخيراً يمكن أن يكون هدف هذه الدراسة هو أيضاً خلق رأي ريفي عام يساعد في عملية التنمية وربما تم ذلك بعد عملية استطلاع وسط السكان الريفيين.

ثانياً : المرحلة التخطيطية :

تبدأ هذه المرحلة بعد الانتهاء من التعرف على مقومات ومشاكل المنطقة المستهدفة بالمشروع خلال المرحلة الإستكشافية ودراستها دراسة وافية. وبعد الحصول على نتائج استطلاع الرأي العام المحلي والتعرف على الإيجابيات والسلبيات المتطورة والمتوقعة أثناء عمل المشروع كذلك بعد معرفة عادات وميول الأهالي وإتجاهات رغباتهم بتحديد مدى استجابتهم لجهد تنموي معين. بعد كل ذلك يتم الإنتقال إلى مرحلة تحديد الأهداف والوسائل لإنجاز المشروع أخذين في الاعتبار الإمكانات المتوفرة أي الانتقال إلى المرحلة

التخطيطية. ومما لاشك فيه أن هذه المرحلة دقيقة وحاسمة تلعب فيها الأطراف المشاركة في إعداد المشروع دوراً أساسياً.

يمكن أن نعتبر أن الاختيار النهائي للمشروع هو نتاج أو توفيق بين أفكار وأهداف متعددة وللحكومة المركزية دور كبير وبارز خاصة في البلاد المتخلفة اقتصادياً، وذلك لضعف أمكانات القطاع الخاص المالية. وبالتالي يكون إعتماد الخطة أولاً وقبل كل شيء على ماتقدمه الدولة من إعتمادات وموارد مالية وغيرها. ويمكن أن نلاحظ أيضاً أنه في كثير من الحالات يكون للمؤسسات المالية الخارجية (الدولية) دور بارز، مثال البنك الدولي وكذلك المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وكذلك الدول الأجنبية (الدول المانحة) أو أصحاب رؤوس الأموال الأجانب.

كل هؤلاء يكون لهم دور بارز في ترجيح كفة مشروع على آخر في مرحلة التخطيط وذلك يربط موافقتهم على دعم المشروع بشروط وظروف معينة. من كل هذا يتضح أن التنمية الريفية هي عملية متشعبة ومتداخلة ومتكاملة. ولا يمكن أن تكون عملية قطاعية بسيطة وكل قطاع فيها مستقل عن القطاع الآخر، بل هي عملية شاملة أي أنها تنمية قومية وإقليمية متكاملة ومتعددة الجوانب. فهي تهتم فى آن واحد بالزراعة والصناعة والخدمات العامة والخاصة ووسائل النقل وسلطة التراتب الحضري القومية. وهي عملية تهتم بها السلطات المحلية والسلطة المركزية وأحياناً الممولون والأجانب.

للمؤسسات الدولية الخارجية والاتجاهات الخارجية للدول المتخلفة والمتدهورة اقتصادياً والبائسة اجتماعياً. وذلك لمحاولة ربطها بالاقتصاد القومي ودورته النقدية حتى يمكن التحكيم فيها ولو كلف ذلك إنفاقاً مالياً قليل العائد أحياناً. وضرورة التنمية الريفية الاقتصادية تتبع من كون أنها تعمل من أجل دعم الأنظمة الاقتصادية. وذلك بهدف خلق استقرار اجتماعي وسياسي.

ينبغي أن نقول أن عملية التخطيط للتنمية الريفية تقوم على أسس أهمها مايلي :

1/ أن تكون مشاريع التنمية الريفية هادفة إلى رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حد سواء وبطريقة متوازنة.

2/ أن يكون التخطيط متعدد الأساليب في وضع البرامج. وتهدف أي خطة تنموية إلى الاستفادة من كافة الإمكانات التي يمكن الاستعانة بها من خارج المنطقة الريفية.

3/ أن تكون الخطة هادفة تشمل جميع أفراد المجتمع الإناث والذكور، الصغار والكبار وأن تكون مرنة بحيث تبدأ بتلك التي تأخذ في الاعتبار وجهات نظر السكان المحليون.

4/ أن ترتب الأولويات بحيث يبدأ بتلك التي تلبي حاجة المجتمع الريفي الأساسية وهكذا.

5/ أن يراعي توفر المساعدات الفنية والجهاز الفني والتقني اللازم لتنفيذ الخطة وكذلك يراعي في وضع الخطة أن تبدأ بتنفيذ المشروعات ذات النتائج العادلة والملموسة حتى يطمئن السكان المحليين إلى جهود التنمية ويدعمونها.

ثالثاً : المرحلة التنفيذية :

إن وضع الخطة التنموية الصحيحة يساعد في التنفيذ السليم والعكس صحيح أيضاً. وينبغي أن يراعي في عملية التنفيذ الالتزام بالخطط المعدة ما أمكن ذلك، ثم على المنفذين أن يكونوا متفهمين لما يهدف إليه مشروع التنمية الذي يراد تنفيذه. وهنا لابد من التركيز بأن على المنفذين أن يتعرفوا على طريقة تفكير الريفيين ووجهة نظرهم بالنسبة للمسائل والأمور التي تتعلق بمجتمعهم،

كذلك يفضل أن تتم عملية التنفيذ تدريجياً وعلى خطوات متأنية وواثقة. ومن الأفضل أن تتأكد مشاركة السكان المحليين في عملية التنفيذ التدريجي هذه، حتى يشعر كل فرد منهم أن هذا المشروع هو مبادرته وتخطيطه وتنفيذه. هذا الأسلوب يساعد كثيراً في جعل السكان الريفيين لا يتمسكون بأوضاعهم القديمة، وبالتالي يقفون عثرة أمام التغيير.

وأخيراً يفضل في عملية التنفيذ هذه بأن يبدأ بالمسائل التي يسهل تغييرها في حدود الإمكانيات التى تتوفر لدى المنفذين، ثم يأتي تنفيذ المسائل الصعبة ثم الأصعب وهكذا.

رابعاً : مرحلة التقويم والمراجعة :

بعد أن ينفذ المشروع ينبغي أن يخضع لفترة اختبار لمراجعة مواطن الضعف والقوة أو السلبيات والإيجابيات، للتأكد من أن تنفيذ المشروع يسير وفق ماخطط له وتتعدد الجهات التي تقوم بالتقويم والمراجعة من المتخصصين في المجالات المختلفة ومكونات المشروع كالمهندسين والباحثين الاجتماعيين والمهندسين الزراعيين والتربة , وكل واحد من هؤلاء يكون له دور مهم ومرسوم في عملية التقويم هذه والتي تشبه إلى حد كبير فترة الاستكشاف التي تسبق مرحلة التخطيط.

كما تم تناول مراحل منهجية عمل البرامج التنموية كما يلي (ريحان وآخرون،2001ص76) :

1/ مرحلة وضع آليات البناء المؤسس وتتلخص في الآتي :

أ- تحديد جهة الإشراف والتحويل لبرنامج تنمية المجتمع.

ب- وضع وتحديد آليات البناء المؤسسي للبرنامج على المستويات القومية والإقليمية والمحلية مع بيان دور كل منها والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها، وتوجيه اهتمام خاص لهذه الآلية على مستوى المجتمع المحلي حيث تتواجد هذه الآلية في شكل وكيل التغيير / أخصائي التنمية ومساعديه ويفضل أن يكون من أبناء المجتمع المحلي.

ج _لجنة التنمية وتشكل بمعايير مختلفة ومن ممثلين لأبناء المجتمع المحلي.

2/ مرحلة التعرف أو حصر موارد المجتمع المحلية :

يقصد بها الموارد البشرية، الطبيعية، المنظمات الاقتصادية والاجتماعية (التعليمية، الصحية الدينية، الترفيهية والشباب) والخدمية ويتم الحصر بواسطة لجنة التنمية أو وكيل التغيير أو المحليات وفق الآلية التى يعتمد عليها البرنامج، ويفضل أن تنفذ هذه المرحلة بأيدي أبناء المجتمع المحلي، فهم الأكثر دراية ومعرفة بمواردهم المتاحة وينتج عن هذه المرحلة المعرفة التامة بالموارد المتاحة والاحتياجات العاجلة لأبناء المجتمع ومدى كفاءة الموارد في مواجهة هذه الاحتياجات.

3/ مرحلة استنفار المجتمع :

هذه المرحلة تتم عن طريق الاجتماعات أو الندوات أو حلقات المناقشة لإعلام المجتمع بموارده المتاحة واحتياجاته، تتم بطلب منه وضع خريطة أولية لأولويات هذه الاحتياجات في ضوء الموارد المتاحة، وكذلك يتم فيها الاستكشاف الذاتي للقدرات المحلية مادياً وبشرياً ومعنوياً وتستهدف الآتي :

أ/ إشعار الأهالي بالمشكلات والحاجات المحلية الملحة.

ب/ تعميق الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية لدى الأفراد المتحمسين تجاه مجتمعهم المحلي.

ج/ اكتشاف القيادات المحلية واعدادهم بالتدريب لتولى مسؤولياتهم تجاه مجتمعهم المحلي

4/ مرحلة التخطيط :

في هذه المرحلة توضع الاحتياجات العاجلة للمجتمع في إطار خطة مبرمجة زمنياً حسب الأولويات التى يراها المجتمع على أن يتم ذلك بواسطة أكبر عدد من الأهالي عملاً بمبدأ ديمقراطية التنمية وإدارتها ويتطلب ذلك قيادات محلية واعية أو وكيل تغيير ناضج تستطيع أو يستطيع جذب مشاركة كافة فئات أبناء المجتمع، وتفعيل دورها في تنمية مجتمعها، وكذلك يتم تخطيط مشروعات الخطة العاجلة من حيث إعداد الرسوم وتقدير تكاليف الإنشاء وتكاليف التشغيل والصيانة ومدى المساهمات الشعبية لأبناء المجتمع المحلي، وكيفية إدماجها في تكلفة المشروع والمدة الزمنية اللازمة للإنشاء وتقدير حجم الإنتاج، الخدمات المتوقعة والجمهور المستهدف من المنتج أو الخدمة , وترفع خطط هذه المشروعات المتفق عليها إلى الجهة المسؤولة عن إدارة عملية التنمية.

5/ مرحلة التنفيذ :

وفيها يتم وضع الخطة المحلية بعد اعتمادها وتوفير مواردها المالية موضع التنفيذ ويعتمد تنفيذ الخطة على ما يلي :

أ/ الأفراد : حيث يساهم كل فرد بدور محدد ومعروف حسب قدرته ومؤهله.

ب/ اللجان التي تشكل : ويعتمد قرار تشكيلها من قبل الأهالي أو السلطات المحلية.

ج/ المنظمات الاجتماعية والأجهزة المختلفة كجمعيات تنمية المجتمع المحلي التي لها دور كبير في تنشيط المشاركة الشعبية، وفي تنفيذ المشروعات المخططة في ضوء القوانين واللوائح المسيرة لعملها.

د/ الإدارات الهندسية الكائنة على مستوى المحليات لما لها من حق الإشراف والمتابعة.

6/ مرحلة التقييم :

التقييم عملية مستمرة ومتتابعة منذ بداية التعرف على المجتمع حتى تنفيذ مشروعات خطته المحلية، حيث لكل مرحلة تقييمها الخاص للوقوف على مدى التقدم بها والمشاكل التى تواجهها وكيفية التغلب عليها، ويساعد التقييم في معرفة التأثير الكلي أو الجزئي للبرنامج التنموي وتحقيق أهدافه، ومدى التغير الذي أصاب أفراد المجتمع نتيجة له. وقد يكون هذا التقييم يومياً، شهرياً، ربع سنوي، نصف سنوي أو سنوياً حسب طول مدة التنفيذ.

7/ أهداف التقييم :

تتمثل أهداف التقييم في الآتي :

1/ تقويم الدرجة التي وصل إليها أفراد المجتمع في المقدرة على تفهم مشكلاتهم من حيث طريقة التفكير ومستواه ومدى فاعليته في بناء البرنامج.

2/ تقويم درجة مساهمة الأهالي الديمقراطية في شؤون مجتمعهم.

3/ تقويم كفاية القادة الموظفين أو المحليين واكتشاف أسباب ضعفها (إن وجدت) ومدى إلمام القيادة بطرق العمل ووسائله ومدى نجاحهم فى تطبيقها.

4/ تقويم تأثير وسائل القيادة المختلفة بالنسبة للمجتمع المحلي لمعرفة ما يتلاءم منها مع ظروف المجتمع.

5/ تقويم عمليات النهوض بالمجتمع عن طريق قياس التغيرات المرغوبة التي حدثت بالمجتمع.

36/ أنواع خطط التنمية :

هناك ثلاثة أنواع من الخطط أوردها (نور،2005م ص95) كالآتي :

1/ الخطة المفتوحة :

تتاح فيها فرص المشاركة لمختلف الأجهزة والتخصصات والفعاليات ذات العلاقة بإعداد الخطة.

2/ الخطة المقيدة :

تستخدم في حالة ندرة الموارد من خلال التوظيف الأمثل والتوزيع العادل للموارد لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

3/ الخطة البديلة :

يستخدم هذا النوع من الخطط لتلافي ومعالجة العيوب التى قد تصاحب الخطة التنموية المفتوحة أو المقيدة. وتكون معدة جاهزة ومتاحة للاختبار متى ما دعت الحاجة لذلك خاصة في المجتمع الريفي والتقلبات المتعددة التى يتعرض لها. كما أضاف مكونات لخطط التنمية الريفية كالآتي :

أ/ المشكلة المراد التخطيط لحلها :

هي الخطوة الأساسية في عملية التخطيط، لأن منها تتبلور أهداف الخطة بعد الدراسة الوافية والتحليل الدقيق للمشكلة.

ب/ الأهداف العامة :

تمثل المكونات الرئيسية للسياسة التنموية للدول مثال تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، توزيع الثروة، تحسين مستوى المعيشة، زيادة معدلات النمو كما أن هنالك أهداف خاصة تتعلق بقطاعات معينة في الدول مثال دعم المنافسة وتقوية المركز المالي وإنتاج سلع بجودة عالية وأسعار معقولة، وأيضاً يمكن أن تحتوي خطة التنمية على أهداف تفصيلية تهتم بزيادة الإنتاج وزيادة المبيعات ورفع كفاءة العاملين.

ج/ السياسات :

وتعني الإرشادات والقواعد العامة التي تحدد سير العمل لتحقيق الأهداف المعلنة مثال دعم المجتمعات المحلية وتفعيل دور القطاع الخاص والعام وتحديد علاقة الخطة بمنظمات المجتمع المدني، وتحديد أنواع المنتجات والاهتمام بالبحوث وتحديد الأسعار.

د/ إجراءات تنفيذ الخطة :

تشمل التنسيق، الرقابة، التوقيت والتقييم.

هـ/ ميزانية الخطة :

لازمة لشراء المدخلات، المعدات، الآليات وتلك الخاصة باحتياجات القوى العاملة.

37/ مميزات الخدمة البيئية الريفية ونجاح الخدمة العامة :

إن الخدمة العامة في الريف ضرورة اجتماعية، إذ يرى الباحثون أنه إذا كانت الخدمة العامة ضرورة في الحضر فهي أكثر ضرورة في الريف لأسباب عديدة منها (مرعى وآخرون، 1983، ص95):

1/ المجتمع الريفي يمثل غالبية السكان في الدول النامية، وإن إهمال أو هدر طاقات أهله وتعطيلها خاصة شبابه عن الاستثمار لصالح الخدمة العامة غير مقبول.

2/ أوقات الفراغ لدى الريفيين طويلة مما يستوجب الاستخدام الأمثل لها في الخدمة العامة الريفية بهدف تنشئة اجتماعية صالحة للشباب وإنماء شامل للمجتمع الريفي في مختلف نواحيه.

3/ إن العالم كله في تطور سريع ومستمر (العولمة) مما يلزم المجتمع الريفي في أن يقوم بدوره في هذا التطور ومواجهة المشكلات الناتجة من التغيير ومقابلة الاحتياجات اللازمة للتطور.

4/ يعتمد التخطيط الإنمائي أساساً على قوى وطاقات الشباب من الأهالي كما يعتمد نجاحه على شعور الناس برغبتهم وقوة دفعهم لعجلة الإصلاح، والريف يتميز أهله بصفات نفسية تساعده مساعدة كبيرة في إحداث التغير النامي خاصة إذا ظهر هذا التغير من داخل المجتمع.

5/ المجتمع الريفي أصبح أكثر اتصالاً بالمجتمع الحضري الصناعي فإنشاء المصانع يتطلب طاقات بشرية ضخمة مستمدة من الريف مما أوجد فرصاً مستمرة لتحول الشخص الريفي من عمله في الزراعة إلى عمل جديد في مجال الصناعة، ولذلك يتحتم على المجتمع الريفي الاعتماد على مشروعات الخدمة العامة لمواجهة التطورات الناتجة من هذا التحول في مواجهة المشاكل الجديدة التى تواجه استمرارية العمل الزراعي أو الصعوبات الكبرى لخدمة الريفيين تجعلهم يشعرون بأنهم مركز اهتمام الدولة ويزداد حماسهم ورغبتهم في تقبل التغير في مجتمعهم والشعور بضرورة مساهمتهم بكل الطاقات في سبيل الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من هذه المشروعات.

7/ أصبحت القرية تتمتع ببعض المؤسسات العامة في قطاع الخدمات وإذا أدركنا أن هذه المؤسسات لا تستطيع العمل بمعزل عن تعاون الفلاح ومساندته (من ناحية قبول الخدمات والإقبال عليها وكذلك من ناحية نشر رسالتها ودعمها وتوسيع مجالها) لمعرفة قيمة الخدمة العامة ومشروعاتها في النهوض بالريف.

38/ أسباب نجاح مشاريع تنمية المجتمع :

أثبتت التجارب أن نجاح مشاريع تنمية المجتمع ترجع إلى الأسباب التالية : (من الله , د ت،ص69) :

1/ إدراك أن القوى العاملة والابتكار والمبدأ والاشتراك الإيجابي الفعال للملايين من سكان القرى بالمجتمعات المحلية الريفية في برنامج (تنمية المجتمع) ضروري ولازم لإنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للدولة كلها.

2/ الإيمان بأن القرويين الأميين المنعزلين في مجتمعاتهم التقليدية المحافظة، يمكن تشجيعهم ودفعهم ليساعدوا في برامج تنمية المجتمع، في حالة ما إذا أعطيت لهم الفرصة ليكونوا مسؤولين ولو جزئياً عن المشاريع التي تؤدي إلى ترقية وتطوير مجتمعاتهم وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها.

3/ إنشاء وتشغيل البرامج الخاصة بتدريب الأشخاص الذين سوف يعيشون ويعملون بين القرويين للقيام بالتالي :

أ/ تنشيط ومساعدة السكان المحليين ليتمكنوا من تنظيم وإنجاز أعمال المساعدة الذاتية والتحسين الاجتماعي.

ب/ القيام بالعمل كقنطرة أو معبر إتصال بين القرويين من ناحية والمرافق والهيئات الحكومية التي تتعهد بالمساعدة في أعمال التنمية المحلية من ناحية أخرى.

39/ أطراف عملية التنمية :

من خلال الشكل أدناه يتبين أن الأطراف الخلفية لعملية التنمية هي مدخلات أساسية لإحداث التفاعل في عملية التنمية، وأن الأطراف الأمامية أو الصلات الأمامية لعملية التنمية هي المخرجات الناجمة عن التفاعل التنموي.

نلاحظ أن الصلات الأمامية لعملية التنمية أو مدخلات عملية التنمية هي نفسها مدخلات المشروعات. ويعني ذلك أن عملية التنمية لا تتحقق إلا عبر المشروعات، فالمشروعات هي العنصر الأساسي المساعد لكل التفاعلات التي تؤدي إلى إحداث التنمية. كما أن مشروعات التنمية هي الخلايا التى تنمو فيها وتنمو حولها الجهود الحقيقية لإشعال فتيل التنمية.

وفي واقع الأمر فإن المشروع هو الموقع الذي تشع منه وتنبعث عوامل النمو والتطور الفني الذي يؤدي إلى إحداث المتغيرات الاقتصادية الكمية وزيادة الإنتاج والإنتاجية لتصبح مشروعات تنموية إيجابية وفاعلة (السيد , 2001م , ص 21).

شكل (3) يوضح أطراف عملية التنمية :

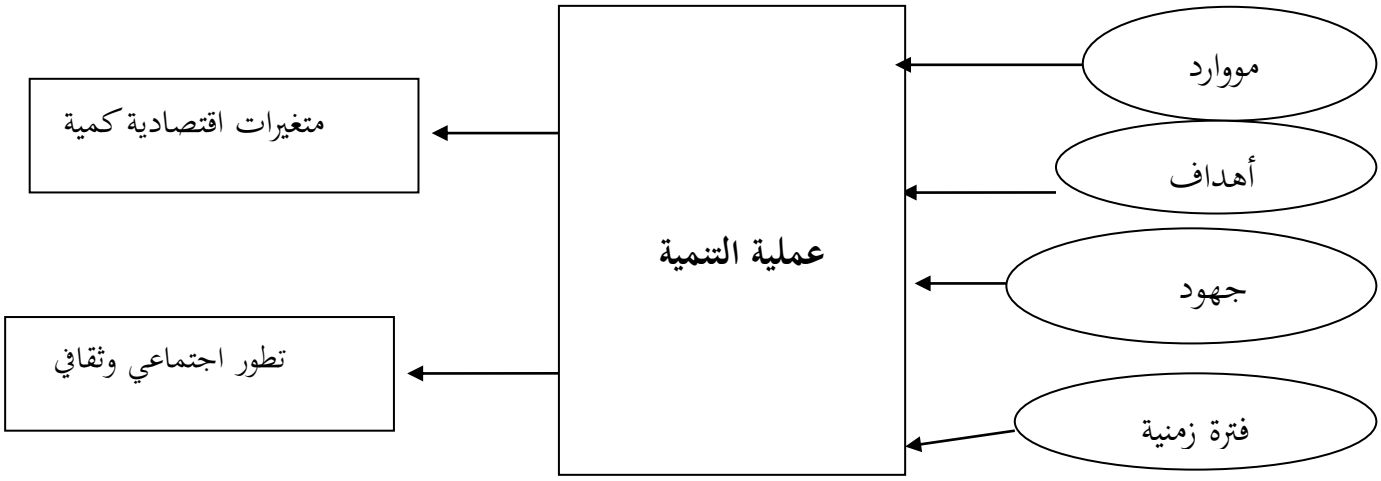

المصدر: عثمان ابراهيم السيد , تقويم وادارة المشروعات , دار جامعة القرآن الكريم , الخرطوم , 2001م , ص 21

40/ المحاولات التطبيقية للتنمية الريفية في السودان :

في كل الخطط التنموية في السودان اعتباراً من أول خطة خمسية (1946– 1950) وحتى الخطة الخمسية (70–71–74–1975م) ومروراً بالخطة العشرية (60–61–70–1971) نجد أن الاهتمام بتنمية الريف لم يكن واضحاً لإشنغال الحكومة ببرامج البناء الهيكلي والإداري والخروج من آثار التبعية. أما خلال فترة السبعينات من القرن الماضي (العشرين)، وحتى الآن فقد حقق السودان رقماً تنموياً كبيراً تشكل منه عدد من البرامج والمشروعات التي كان نصيب الريف منها قدراً كبيراً. بعض هذه المشاريع والبرامج بنهاية الخطة الخمسية (70 – 71 – 74 – 1975م) حيث تم تصميم استراتيجيتين هما :

1/ استراتيجية سلة الغذاء.

2/ استراتيجية منظمة العمل الدولية للنمو والاستخدام.

على ذلك صممت الخطة الستية (77 –78 – 82 – 1983م) ولكنها حولت إلى برامج استثمار ثلاثي لكن هذه الاستراتيجيات بالرغم من أنها تحمل الحس التنموي للتنمية إلا أن الاستثمارات الموجهة في تلك الحقبة لم تكن في صالح القطاع التقليدي (بريمة، 2016م , ص68).

41/ نماذج من الخدمات التنموية:

تتعدد وتتنوع الخدمات العامة وتختلف من مكان إلى آخر، لذا سوف نستعرض أهم الخدمات الضرورية التي يحتاجها المواطن في الريف تتمثل في الآتي (ككي، 2015م , ص76):

1/ الخدمات الصحية:

الصحة هي اكتمال السلامة جسدياً، عقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض والعجز، وتشمل الخدمات الصحية، الرعاية الصحية الأولية، أسلوب الحياة، إقامة المراكز الصحية، فإن الحفاظ على الصحة وتحسينها ليس فقط عن طريق النهوض وتطبيق علوم الصحة، بل أيضاً من خلال جهود الفرد وذكائه، وأهمية تقديم الخدمات الصحية تكمن في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لأن المرض يفرض تكاليف مع محدودية انخفاض دخل المريض، لذا يجب مراعاة معيار الكفاءة في تقديم وإنتاج الخدمات الصحية.

2/ خدمات المياه الصالحة للشرب واستخداماتها:

المياه الصالحة للشرب بأنها التي يمكن تناولها عن طريق الشرب من قبل البشر والحيوان، ويمكن استخدامها كذلك في الطبخ وغسل الخضروات وإعداد الغذاء والشراب، وتضع الحكومات مواصفات للمياه التي تقدم للجمهور للاستخدام، بالإضافة إلى المواصفات الموضوعة من الهيئات العالمية المتخصصة في صحة وسلامة المياه، وجودة المياه لها أبعاد بيولوجية وفيزيائية وكيميائية، وهناك آلاف المقاييس لجودة المياه التي تنقل عبر شبكات إمدادات المياه ومعالجتها قبل ذلك في آبارها عن طريق المادة المطهرة للمياه (الكلور).

نجد بأن هناك عدة مصادر للمياه أبرزها المصادر السطحية للمياه كالأمطار، السدود (حظائر التخزين)، المصادر الجوفية في باطن الأرض الآبار الإرتوازية والمضخات، الأودية كل هذه المصادر تتم وفق دراسة وتحليل مدى صلاحية مياهها للشرب.

3/ الخدمات التعليمية:

إن أول آيات القرآن نزلت في شأن العلم قال تعالى (اقرأ باسم ربك الذي خلق) التعليم والتربية هي عمليات يتم من خلالها بناء الفرد ومحو الأمية في المجتمع وهو المحرك الأساسي في تطور الحضارات ومحور قياسي لتطور وبناء ونماء المجتمعات، فتقيم تلك المجتمعات على حسب نسبة المتعلمين بها في الآونة الأخيرة تعددت طرق وأساليب التعليم ما بين النظامي والمفتوح والتعليم الذاتي من خلال الوسائط الالكترونية وغيرها.

أبرز وسائل تقديم الخدمات التعليمية هو بناء المدارس، تحسين البيئة المدرسية، تدريب المعلمين وتأهيلهم، تغذية التلاميذ، تقديم الأدوات المدرسية لهم، كذلك تدريب المجتمع على معرفة أهمية التعليم وتدريب المجالس التربوية على المشاركة في فهم العملية التعليمية، ذكر ابن خلدون في مقدمته (ان الرحلة في طلب العلوم ولقاء المشيخة سيزيد كمالاُ في التعليم).

4/ خدمات حماية البيئة:

هي فلسفة واسعة وحركة اجتماعية ظهرت بشكل واسع إزاء المخاوف التي تتعرض لها بيئة كوكب الأرض من تلوث وتغيرات مناخية خطيرة مثل الاحتباس الحراري، وتعاظم ظاهرة النيتو، تقوم فلسفة حماية البيئة على الإخلاء من تلوثها والحفاظ عليها، يمكن تقديم خدمة حماية البيئة في الدول النامية من خلال حماية المراعي، منع التصحر، القطع الجائر للأشجار، ومنع تلوث الهواء بعوادم العربات وأدخنة المصانع وكمائن الطوب.

5/ خدمات التخطيط العمراني والسكن الاجتماعي:

التخطيط العمراني هو التخصص الذي يعني بكافة مناحي المنطقة الحضرية ويشمل تخصصات متعددة، ويهدف التخطيط العمراني إلى تقييم الحياة العمرانية الريفية وإيجاد حلول هندسية للمشاكل العمرانية مثل التضخم السكاني، السكن العشوائي، أزمات المرور، تنظيم الحركة بين السكان والخدمات، كذلك بناء وإنشاء ما يسمى بالسكن الاجتماعي أو الإسكان الشعبي وهو السكن المخصص للفئات الاجتماعية غير الميسرة مادياً كالطبقة الوسطى والكارثة ومحدودي الدخل.

6/ خدمات الكهرباء:

من أهم الخدمات التي يجب أن تقدمها الحكومة لأنها أصبحت عنصراً هاماً في الحياة العامة وبدونها لا يستطيع أي مجتمع أن يتطور أو يواكب المتغيرات العالمية، فقد اتجهت بعض الحكومات إلى ابتكار وسائل متعددة لتوصيل خدمة الكهرباء للمناطق النائية مثل توفير مولدات ضخمة تعمل بالوقود العادي لتوفير الخدمة ولكنها غير كافية لأغراض التصنيع بل يتم استخدامها في الإنارة والاستخدامات المنزلية العادية، هناك بعض الحكومات استخدمت الطاقة الشمسية لإنارة المرافق الحكومية العامة في القرى البعيدة وفي آبار المياه والمدارس...الخ.

7/ الخدمات الاجتماعية وخدمات الطوارئ والكوارث:

العمل الاجتماعي هو أحد الوسائل التي تهدف إلى إقرار العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف الحياتية ودعم كافة السبل والإمكانات التي توفر الرفاهية والرخاء لكل أفراد المجتمع كتقديم المساعدات المادية والعينية

للفقراء والمساكين واليتامى ورعاية المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، وكفالة الأرامل والمطلقات وحماية الأطفال مجهولي الأبوين وتدريبهم على سبل كسب العيش ومنح وسائل الإنتاج، تهدف خدمات الطوارئ والكوارث إلى رعاية النازحين المتأثرين بالحرب، وتقديم خدمات الغذاء والإيواء والكساء، كذلك تقدم الحكومات عند الكوارث كالزلازل والفيضانات والحرائق.

8/ خدمات أخرى:

تتعدد وتتشعب الخدمات العامة ويطرأ عليها جديد في كل مرة وهناك خدمات أخرى تقدمها الحكومات مثل خدمات التلفزة، الإذاعة، والخدمات الأمنية المتمثلة في الدفاع، الشرطة وكذلك خدمات الطرق والمواصلات العامة.

42/ معايير اختيار وتوزيع الخدمات التنموية:

تختلف المعايير والأساليب التي يتم استخدامها في تقديم الخدمات من دولة لأخرى، ومن منطقة إلى أخرى داخل الدولة، وذلك لاختلاف وتباين البيئة واحتياجات السكان والمستهدفين بالخدمة، فمن أبرز معايير اختيار وتوزيع الخدمات التنموية تتمثل فيما يلي:(ككي , 2015م , ص76) :

1/ معيار السكان:

لا يلجأ مقدم الخدمة العامة إلى اتخاذ قرار بشأن تقديم خدمة إلا بعد استيفاء شرط الكثافة السكانية المناسبة للخدمة المعينة، فيختلف العدد السكاني المطلوب لخدمة معينة، فمثلاً الخدمات التعليمية كإنشاء المدارس يحتاج إلى مسح تربوي دقيق يشمل عدد السكان حتى لا تنشأ المدارس بدون طلاب وينطبق الأمر على الخدمات الصحية وبقية الخدمات الأخرى، فبدون معلومات عن الإحصاء السكاني والكثافة السكانية لا يستطيع مقدم الخدمة اتخاذ أي قرار بشأنها.

2/ معيار الاحتياجات الفعلية والأولوية:

هذا المعيار تم الالتفات إليه مؤخراً، حيث تقوم الحكومات بإجراء دراسات عن ماهية الخدمة الأكثر أولوية وإحتياج من قبل السكان، حيث لا يمكن إنشاء حديقة أو منتزه وسط مجتمع لا تتوفر لديه خدمة المياه وخدمات الرعاية الصحية الأولية.

3/ معيار الأمان:

يقصد به أن بعض الخدمات لا تستطيع الحكومات تقديمها إلا بعد توفر الأمن والسلامة، وذلك لأن تكاليفها الإنشائية ضخمة ومرهقة فلا تخاطر الحكومات في اتخاذ قرار نهائي بإنشائها، إلا بعد توفر هذا المعيار والتأكيد من سلامة الأفراد، الآليات، الإنشاءات المطلوب تنفيذها.

4/ معيار التكلفة والجودة:

يرتبط معيار التكلفة ارتباطاً وثيقاً بمعياري السكان والأمان، فغالباً ما تنشأ الخدمات الأكثر تكلفة في المناطق الأكثر كثافة سكانية والأكثر أماناً فيما تقدم الخدمات الأقل تكلفة والأدنى جودة في مناطق التدني السكاني والأمني.

5/ معيار الكفاءة:

حيث يتم دراسة عدة خيارات لعنصر الكفاءة، بحيث إذا استطاع مقدم الخدمة أن يقدمها على نفس المستوى من الكفاءة بطرق مختلفة، فإنه سيختار الطريقة الأرخص، وذلك يمكننا من تقديم خدمات أكثر بنفس التكلفة، وبالتالي فإن معيار الكفاءة أعلى من التكلفة.

6/ معيار العدالة:

العدالة لا تعني المساواة، إذ أن المساواة تلقي القيمة متساوية من الخدمة، بينما تعني العدالة مفهوم أوسع فهي تساوي استخدام الخدمة العامة للحاجات المتساوية وتساوي الوصول إلى الخدمة العامة للحاجات المتساوية، فالعدالة تعني هنا محاولة تحقيق المساواة أو تقليل عدم المساواة في توزيع الخدمات، وللإدارة دور في ذلك ولهذا السبب هناك محاولات لزيادة كفاءة الإدارة و اعتبارها كوسيلة لتحسين متطلبات العدالة والكفاءة والتكلفة.

المبحث الثاني

المجتمع الريفي

Rural Community

1/ مقدمة: Intorduction

المجتمع القروي (الريفي) هو مجتمع بسيط التكوين صغير العدد من ناحية السكان ومغلق ومنعزل يمتاز بالبساطة في الفنون والتكنولوجيا والنظم الاقتصادية، ولا يملك تراثاً مكتوباً، تقوم العلاقات بين أفراده بطريقة مباشرة نظراً لعلاقات الدم التي تربط بينهم، كما أنهم يؤمنون بالخرافات وذلك لانتشار الأمية وتخلفه الثقافي (أحمد , 2011م , ص106).

2/ مفهوم المجتمع: Concept of Community

- يشير (دسوقي، 1971م، ص 48) إلى أن المجتمع بأنه الجماعة التي يداخلها يستطيع الإنسان أن يعيش حياة كلية مشتركة أكثر من كونه الجماعة المنظمة تنظيماً محصوراً في غرض أو أغراض معينة.
- وفق وجة نظر(أحمد، 2011 م، ص 100) أنه تنظيم اجتماعي شامل به استقلال وظيفي وثقافي ويسود كل أنواع التنظيم الأخرى.
- حسب وجة نظر (دسوقي، 1971 م، ص 50) المجتمع هو جماعة مستقلة وكثيفة ذاتياً يتفاعل أعضاؤها مع بعضهم البعض في إطار إقليم معين ويشتركون معاً في ثقافة مميزة.

3/ مفهوم الريف: Concept of Rural Area

إن مصطلح الريف أو (المنطقة الريفية)، هو لفظ أو مصطلح دائماً في مقابل مصطلح الحضر أو سكان المدن، ويستخدم كثيراً من علماء الإنسانيات والعلوم التطبيقية هذا المصطلح، حيث إن استخدامه من كونه تعبيراً لنوع خاص من النشاطات الاقتصادية، أو أنماط للسكن البشري.

في توجه آخر يستخدم تعبير الريف ليعني نمطاً معيناً من المجموعات السكانية وأنواع ومستويات الحياة، لكن يبقى من الصعب وضع حدود له، ومصدر الصعوبة هو أنه لا توجد حدود واضحة بين ما يمكن تسميته منطقة ريفية، سبب آخر لهذه الصعوبة هو تنوع الحياة الطبيعية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في الريف، مما يجعل التعريف بالمصادر الريفية بصورة عامة أمراً في غاية الصعوبة.

في إطار أن سكان الريف عموماً يعانون من الدخول المتدنية وارتفاع معدلات البطالة ويعانون من نقص واضح في الخدمات الضرورية مثل التعليم والصحة والمياه وضعف الاتصالات والمواصلات وغيرها، نسرد مداخل التعريف بمفهوم الريف أو تحديد المنطقة الريفية كالتالي(أحمد، 2011م، ص 108):

1/ المدخل الاجتماعي: Social Enterance

اتفق كثيرٌ من العلماء على أن الريف هو منطقة ينشأ فيها مجتمع سكاني يرتبط أفراده برباط قبلي، حيث تتصف العلاقة بين الأفراد في هذا المجتمع بحيوية وتفاعل قوي ويرتبط بعلاقة محددة مع المجتمعات الخارجية.

2/ المدخل الاقتصادي: Economic Enterance

هذا المدخل أحد رواده هو ابن خلدون الذي يقول في مقدمته إن سكان الريف هم أكثر حيوية في العمل من سكان الحضر في سد احتياجاتهم الأساسية في الحياة وأكثر بذلاً، وتركز وجهة النظر الاقتصادية على مدى رفاهية المجتمع الريفي، والمجتمع الحضري وترى وجهاً آخر أن اقتصاد الريف الزراعي، منخفض التكنولوجيا، كثيف العمالة، تحتفظ به الأسرة ويستهلك محلياً، وكذلك يتميز الريف والمواطن الريفي، بنقص الممتلكات وعدم كفاية المخزون وقلة تأمين الغذاء والدخل.

3/ المدخل الإحصائي: Statistical Entrerance

هو مدخل يستخدم الإحصاء لتحديد المجال الريفي، مثلاً هنالك عدة عوامل تؤخذ مع بعضها لتحديد ماهية الريف، مثلاً نوع التركيب السكاني والكثافة والهجرة ونوع السكن، واستخدام الأرض، البعد أو القرب من منطقة أكثر تأهلاً اقتصادياً واجتماعياً، ونسبة النساء اللائي يشاركن في الإنتاج، كل هذه العوامل أو بعضها أو مثلها يؤخذ بطريقة فهرسية إحصائية لتحديد الريافة في منطقة ما.

4/ مدخل نظام استخدام الأرض: Land Use Systen Enterance

وهو مدخل مباشر وسهل نسبياً ويعتمد على تقييم استخدام الأرض أو المناطق الريفية، تكون دائماً مساحة الأرض كطريقة لتحديد المناطق الريفية والحضرية. ويرى أصحاب هذا المدخل أن المناطق الريفية دائماً مساحة الأرض المستخدمة في الزراعة ومشاكلها أكبر من التي تستخدم في السكن أو ما يتبعها من خدمات.

5/المداخل الأخرى :

تأخذ بعض الحكومات بالتقسيم الإداري للمناطق، فتعتبر بعض المناطق حضراً والبعض الآخر ريفاً، ويكون هناك منهج واضح فقد يكون حجم المستوطنة هو المعيار وكثافة السكان، وتطبق هذا المدخل عدة دول تشمل السودان، مصر، السويد، بولندا.

فالسودان مثلاً وفقاً لإحصاء 1956-1955م يعتبر المستوطنة ريفاً، إذا كان عدد سكانها أقل من 5000 نسمة.

5/ مفهوم المجتمع الريفي: Concept of Rural Community

إن مفهوم المجتمع الريفي يعني التالي (دسوقي، 1971م، ص 48) :

- بأنه شكل من أشكال المجتمع الشعبي Folo Society وهو نوع من الترتيب الذي يشمل البشر الذين يتشابهون في بعض النواحي في جميع أنحاء العالم.

- إن مجتمع القرية هو شبه مجتمع Half Society أي أنه جزء من وحدة اجتماعية أكبر ذات بناء منظم رأسياً وأفقياً، ويميز هذا المجتمع القروي أو الشعبي أسلوب مشترك في الحياة أسلوب الثقافة الشعبية Folk culture وهي ثقافة جزئية.

إن المجتمع الريفي يمكن أن يعرف كالآتي (عبد الرازق، 2006م، ص25) :

1/ تعريف المجتمع الريفي على أساس إحصائي:

إن في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر المجتمع ريفياً إذا كان عدد سكانه أقل من 500 نسمة.

2/ تعريف المجتمع الريفي على أساس التقسيم الاقتصادي المهني وفق التقسيم التالي:

أ/الصناعات الأولية: هي التي تقوم على أساس استخدام المادة الخام، كالزراعة، الصيد والمناجم.

ب/الصناعات التحويلية: كصناعة النسيج والحديد الصلب.

ج/المجتمعات التي ليست في حد ذاتها: كالمدارس والمراكز الصحية، فالمجتمع الزراعي والمجتمع الصيدي، والمجتمع التعديني هي مجتمعات ريفية.

3/ التعريف على أساس مهني:

كما هو الحال في بلدان آسيا وإفريقيا، وعلى هذا الأساس فالمجتمع الريفي هو الذي يعتمد على غالبية سكانه على الزراعة في معيشتهم في أغلب المناطق في الريف.

4/ التعريف على أساس إداري:

كما هو الحال في بعض الدول المتقدمة والمتخلفة في العالم.

- يرى (عودة وآخرون، 2006م، ص 53) أن المجتمع الريفي يمثل أحد كتيبة المجتمع الأولى الذي تسوده العلاقات الأولية والقرابية Gemeinschaft بينما يمثل القطب الآخر المجتمع الذي تشيع فيه العلاقات الثانوية والتعاونية Geselschaft.

لقد لاحظ الباحث بأن المجتمع الريفي يعتبر من المجتمعات التي تكونت بحكم الضرورة، لأن البيئة الريفية بيئة قاسية جداً تحتم على الناس العيش في جماعة وذلك أولاً بغرض البحث عن الغذاء (الصيد) ثانياً الزراعة، ثالثاً الرعي ورابعاً حماية أنفسهم من الأعداء (قارات القبائل الأخرى المجاورة)، لذا نجد هذا المجتمع الريفي مجتمعاً متماسك ومترابط فيما بينه تحكمه عادات وتقاليد وأعراف، فيمكن تعريف المجتمع الريفي بأنه تجمع عدد من الناس في منطقة معينة تحكمهم قيم مشتركة ويقودهم أكبرهم سناً ويخضعون لتوجيهاته وأوامره، أي هو المسؤول الأول والأخير عنهم ويمثلهم في كل أمر يخصهم ويفصل في القضايا التي تقع بينهم وبين القبائل الأخرى.بجانب ذلك نجد هذا المجتمع الريفي يتميزون بالقيم الاجتماعية المتعلقة بالكرم، الشجاعة، سماحة التعامل خاصة في مجال النفير في الأغراض الحياتية المتعددة، فالمجتمع الريفي من أفضل المجتمعات قيماً وإنسانيةً على مستوى البسيطة.

6/ مفهوم تنمية المجتمع: Concept of Community Development

– يشير (محمد، 1996م، ص 30)، بأنه تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي.

_ يرى (من الله، , د ت، ص53) أن مصطلح تنمية المجتمع يستعمل علمياً ليشير إلى العمليات التي بواسطتها تتحدد مجهودات المواطنين مع مجهودات السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلية، وصهر هذه المجتمعات في بوتقة أمتها بما يمكنها من المساهمة الفاعلة في التنمية القومية.

– حسب وجهة نظر (خليل، 2006م، ص 14) تنمية المجتمع أنها الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتدياً بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من سلوك وأن القيمة تتضمن قانوناً أو مقياساً له شيء من الثبات على مر الزمن.

لقد لاحظ الباحث بأن تنمية المجتمع تعني تلك الجهود المشتركة بين الحكومة والمجتمع والتي تنظم بإحكام من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عبر أداتي السياسة والإدارة، وتفجير الطاقات الكامنة لدى أهل الريف لتساهم في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي القومي عبر الريف.

7/ أهداف تنمية المجتمع: Objetives of Community Development

تكمن أهداف تنمية المجتمع في المحاور التالية:

1/ تشجيع وتحفيز وتحريض المواطنين على التعاون والمساهمة في عملية التنمية.

2/ تعبئة الموارد المحلية.

3/ دمج المجتمعات المحلية في بوتقة الحياة العامة للمجتمع القومي.

4/ تحريض وتحفيز المواطنين على التعاون والمساهمة في العمل الاجتماعي.

5/ تحريك المواطنين للإهتمام بالأوضاع الصحية ليدرأو خطر أحد الأوبئة التي تخلق خسائر في الأرواح.

6/ مشاركة مواطني المجتمع المحلي أو الريفي في الإصلاح الزراعي والتنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية لأهل الحضر.

7/ تحديد ووضع الأولويات ووضع الخطط اللازمة وكيفية تنفيذها، وتقويم فاعليتها ومدى أثرها (من الله، د ت، ص 49).

8/ شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني، (عودة، 2013م، ص 143).

9/ تحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع، وتأكيد استمرارها وذلك عن طريق خلق حالة يمكن فيها استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع، والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بالدور الأكثر فعالية وإيجابية (محمد، 1996م، ص 36).

لقد لاحظ الباحث بأن لتنمية المجتمع أهدافاً، سياسية، اقتصادية،اجتماعية وثقافية بل تمثل هدفاً استراتيجياً للدولة، لكن نجد بأن تنمية المجتمع أيضاً تحقق أهدافاً سامية يمكن حصرها في رفع مستويات دخل أهل

الريف مما ينعكس إيجاباً على المستويات المعيشية لديهم، بالإضافة إلى أن هذه التنمية الريفية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار لأهل الريف وكبح جماح نزوحهم داخلياً وهجرتهم خارجياً، فاستقرارهم يمثل حجر الزاوية في توسيع الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى أهم مميزات نظام الإقامة في قرى.

8/ خصائص المجتمع القروي: Characteristics of Rural Community

تتجسد خصائص المجتمع القروي في الآتي :

1/ وضوح البيئة الطبيعية وسيطرتها.

2/ الطابع الزراعي.

3/ عدم الانفتاح على العالم الخارجي.

4/ يقوم مركز العائلة على الحجم والتضامن الداخلي والتعاون الخارجي.

5/ يقوم النسق القرابي على القاعدة التي يحددها الدين والعرف والتقاليد.

6/ السلطة في العائلة لكبار السن وهم المسؤولون عن العائلة اقتصادياً واجتماعياً.

7/ تتحدد الشخصية الاجتماعية للريف بمدى ما تمتلكه العائلة من مهارة العمل الزراعي، واحترام كبار السن، ومدى نضوج الفرد الجسماني ومدى تدينه.

8/ مستوى المعيشة يمتاز بالبساطة وقلة الحاجات.

9/ المجتمع الريفي صغير ،فالقرية في مساحتها وحجمها وحجم مبانيها أصغر من المدينة.

10/ سكان القرية أقل عدداً من المدينة، وكذلك الكثافة السكانية قليلة.

11/ يشغل معظم الريفيين بالزراعة، وهي مهنة كريمة كما أنها مهنة عائلة يشترك جميع أفراد العائلة فيها.

12/ إن ساكن الريف بحكم مهنته يحصل على معلومات وخبرات ومهارات عديدة تتصل بميادين شتى، ذلك لأن اتصال الفلاح بالطبيعة والنواحي البيولوجية تكسبه خبرة كبيرة في هذه النواحي(احمد , 1998م , ص 71).

13/ العائلة بإعتبارها أحد أقسامها وهى أساس التنظيم القروي (الأقداحي، 2010م، ص 237)،

14/ مجتمع مترابط أفقياً ورأسياً على مستوى العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة وبين الأسر المختلفة.

15/ مجتمع متجانس، حتى لا توجد تباينات واضحة في العادات الاجتماعية والتقاليد أو المعتقدات أو اللغة.

16/ يعطي الدين قيمة أكبر مما عليه الحال في المدينة.

17/ لا توجد فوارق في مستوى المعيشة، لدرجة تجعل المجتمع مقسماً إلى طبقات، وذلك لعدم التفاوت الكبير في الرزق ومصادره.

18/ قلة حركة السكان.

19/ صعوبة تغيير العمل، فالمزارع يظل مزارعاً، ولربما يورث هذه الحرفة لأبنائه وأحفاده.(أحمد،2011م، ص 109).

لقد لاحظ الباحث أن من أهم خصائص المجتمع الريفى ضعف الاهتمام بالتعليم، والتمسك الشديد بالحرف اليدوية، النفير في بناء وتشييد المنازل، الكرم والشجاعة بالإضافة إلى خاصية الميول والولاء للمنطقة الريفية باعتبارها الوطن الصغير والتمسك القوي بحرفة الزراعة والرعي التي تدر عليهم الأموال لتحسين مستويات دخولهم ومعيشتهم والولاء القوي لشيخ، عمدة أو أمير القبيلة،لأنه يمثل الواجهة للقبيلة وممثلها في كل صغيرة وكبيرة تواجه القبيلة خيراً أو شراً.

9/ القيم القروية: Rural Values

أنها التفضيلات العامة الدائمة التي تحكم السلوك والقرارات في الحياة اليومية فإن (ردفيلد) يقول إن ما يخلق الطابع الأساسي للحياة القروية القيم التالية (خليل، 2006م، ص 14):

1/ الشعور العملي والتبجيلي.

2/ الورع والحكمة التي لا يمكن الفصل بينها.

3/ الرزانة والاعتدال، تعتبر القيمة الأساسية المفضلة من هذه القيم.

4/ حسن الأدب والذوق، ولا يحب التعبير عن العاطفة.

5/ لا يحب القروي التعبير عن شهواته أو يستعرض عواطفه (أحمد,1998م ص 74).

لقد لاحظ الباحث بأن المجتمع الريفي أو القروي له قيم راسخة ومتوارثة من الأجداد ولها قوة مؤثرة في تصرفات وسلوكيات الريفيين، كما أنهم يتمسكون بها ولا يجاملون فيها أبداً، لأنها أصبحت قيماً بمثابة العادات والتقاليد والأعراف التي تلعب البيئة الريفية فيها دوراً بارزاً في توجيهها والتمسك بها وتوريثها وتطويرها من جيل لآخر.

علماً بأن قيم أهل الريف دائماً وأبداً تدعوا إلى الكرم، الصدق، الأمانة، الجدية، الشجاعة، الحشمة، العدل بين الناس، الإندفاع في القيام بالواجب دون تردد، حب الانتماء للمنطقة، فكل هذه القيم قل أن نجدها في الحضر (المدن) مما جعل أهل الريف يتميزون على أهل الحضر بها وفي تطبيقها حتى أصبحت سمة من سماتها.

10/ أسس تنمية المجتمع الريفي: Basics of Rural Community Development

أسس تنمية المجتمع الريفي تتلخص في النقاط الآتية (علي، 2010م, ص62):

1/ يجب توافق الأنشطة والبرامج المراد تنفيذها مع الحاجات الأساسية لسكان المجتمع المحلي المستهدف.

2/ أن تكون البرامج متعددة الأغراض بشكل يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكان المجتمعات المحلية.

3/ يجب وضع القيم والعادات والمعتقدات السائدة بين أفراد المجتمع في الاعتبار، ثم إحداث التغيير التدريجي المناسب في اتجاهات الناس بما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية.

4/ تشجيع الأهالي للمشاركة والمساهمة الحقيقية في كل مراحل الإعداد والتخطيط والتنفيذ والتمويل لبرامج تنمية المجتمع.

5/ اكتشاف القيادات المحلية وتدريبها حتى تسهم مساهمة حقيقية في عمليات تخطيط وتنفيذ برامج التنمية وتشجيع الأهالي للمشاركة فيها.

6/ يجب أن تشمل البرامج كل قطاعات المجتمع (رجال، نساء، وشباب) لزيادة فاعليتها وإرسائها على قاعدة عريضة تهيء لها فرص النجاح والتوسع والانتشار في المدى البعيد.

7/ العمل على كسب وتشجيع دعم الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في صورة دعم فني ومادي، لأن إمكانيات البيئة المحلية وحدها لا تقوى على النهوض بأعباء التنمية وتحقيق أهدافها على النحو المطلوب.

8/ تطبيق برامج التنمية على النطاق القومي يتطلب سياسة ثابتة وتنظيمات إدارية معينة، وعاملين مدربين وتعبئة للموارد المحلية والقومية، وتنظيم أعمال البحوث والتجارب والتقييم والمتابعة المستمرة.

9/ التنسيق بين جهود الهيئات والمنظمات المختلفة التي تعمل في تنمية المجتمع، والتي تؤدي خدمات متشابهة تجنباً لتكرار الأنشطة المتشابهة وحفاظاً على المصادر الشحيحة في الفنيين أو المال أو المهمات، وكذلك الاستفادة القصوى من موارد وإمكانيات المنظمات التطوعية الأهلية في برامج النهوض بالمجتمع المحلي على المستويات المحلية والقومية والدولية.

10/ مراعاة توافق خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تحدد وتنفذ على المستوى المحلي مع خطط التنمية الاجتماعية على المستوى القومي نظراً لأن كثيراً من المشكلات المحلية لا يمكن حلها إلا ببرامج شاملة على المستوى القومي.

لقد لاحظ الباحث بأن من أهم أسس تنمية المجتمع الريفى هو إجراء مسح أولي دوري للمنطقة المطلوب تنميتها، وان يسند هذا المسح لمتخصصين ضالعين فى إجراء عملية المسوحات، فهذه المسوحات توفر بيانات تحلل للحصول على معلومات حقيقية تساعد في اتخاذ قرار بإقامة المشروع التنموي أو بعدم إقامته وهى بمثابة دراسة جدوى للمشروع بالإضافة إلى مشاركة المجتمع الريفي في إعداد، تنفيذ، متابعة، تقييم وتقويم هذا المشروع التنموي.

11/ مقومات تنمية المجتمع: Components of Community Development

حتى يتسنى للإدارة المحلية (الريفية) النهوض بدورها المطلوب سواء كان في تقديم الخدمات الأساسية للسكان والمساهمة في إشباع حاجاتهم وحل مشكلاتهم أو القيام بالمشروعات الإنتاجية التي تسهم في تنمية المجتمع المحلي، يتوجب عليها مراعاة المقومات الآتية (عودة المعاني، 2013م، ص 145):

1/ إيلاء العنصر البشري القائم على أداء الخدمة أو مباشرة المشروع كل عنايتها.

2/ اتباع الأسس العلمية السليمة في توظيف العاملين في المجالس المحلية، بحيث يتم وضع شروط ومواصفات الوظائف المطلوبة والإعلان عنها، وتسلم الطلبات ودراستها، وإجراء المسابقات بين المرشحين لهذه الوظائف لضمان اختيار الموظف المناسب للعمل المناسب.

3/ الاهتمام بتدريب العاملين في مجال المجالس المحلية ورفع كفاءتهم وكفاياتهم باتباع الأساليب الفنية والعلمية الحديثة.

4/ دمج الوحدات المحلية (الريفية) المتجاورة ذات الحجم الصغيرة معاً لتعزيز دورها في إحداث التنمية المحلية، وهذا التوجه ما يسود كثيراً من دول العالم في الوقت الحاضر.

5/ من الضرورة أن تواكب القوانين والأنظمة والتطورات التي تحدث وأن تستجيب للتغيرات في البيئة المحيطة، ولضمان إنجاز الدور التنموي المأمول.

6/ توافر الموارد المالية يمكن الهيئات المحلية من أداء واجباتها بشكل كفء وفاعل.

7/ عقد لقاءات دورية مع المواطنين للتعرف على حاجاتهم ورغباتهم.

8/ إنشاء صندوق للشكاوي والاقتراحات يمكن المواطنين من تقديم آرائهم واقتراحاتهم، ووجوب دراستها وإبلاغهم بما تتخذ حيالها من إجراءات.

9/ تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

10/ توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

11/ جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المناسب لمناطق المجتمعات المحلية (الريفية) بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيداً من فرص العمل.

12/ تعزيز روح العمل الجماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصادياً، اجتماعياً، وثقافياً.

لقد لاحظ الباحث أن تنمية المجتمع تتركز على مقومات وهذه المقومات يجب أن تكون محكمة وقوية وتركز على الاهتمام بالتعليم في كل مراحله المختلفة بالإضافة إلى الصحة، فهذان الجانبان يعتبران من أهم دعامات أو مقومات تنمية المجتمع، إذا أريد لهذه التنمية أن تنجح وتستمر وتتطور.

12/ مجالات تنمية المجتمع الريفي: Rural Community Development Fields

لتنمية المجتمع مجالات متعددة تتلخص في اللآتي :

13/ التنمية البشرية: Human Development

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تم تكثيف الجهود على المستويين القومي والعالمي وعلى الصعيدين النظري والتطبيقي والتأكيد على أهمية إحداث التنمية الاقتصادية حيث انتقل هذا الجهد من عقد إلى عقد لأجل جعل التنمية أكثر تأثيراً. وتضمنت تلك التحولات التغيير المستمر في الميل تجاه الموارد البشرية ودورها فى التنمية. هذه التحولات انتقلت من التجاهل التام للعنصر البشري إلى التركيز الكامل عليه كمدخل إلى التنمية الاقتصادية (فريحان،2002 , ص 71).

14/ تعريف التنمية البشرية: definition of Human Development

هي عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب المستهدفة لهذا أن يصل الانسان من مجهوده إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل , وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات (فرجان و 2002م , ص70).

15/ أهداف التنمية البشرية: Objectives of Human Development

تكمن أهداف التنمية البشرية في التالي (رشوان، 2009م، ص 168):

1/ وضع الناس في مستوى طموح يتوافق مع كل القضايا الإنسانية، وليست مجرد إيفاء الإنسان على قيد الحياة.

2/ تحقيق الحريات السياسية والمشاركة الديمقراطية في وضع القرارات الحياتية والسياسية.

3/ تقوية مؤسسات المجتمع المدني، يكون ذلك استكمالاً للأحقيات التي تستهدفها التنمية البشرية.

4/ الحصول على المعرفة وتوفير الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.

5/ تكوين القدرات البشرية عبر الوسائل والأدوات والمساعدات المختلفة.

6/ تحسين علاقة الإنسان بالبيئة وحمايتها وصيانة مواردها وتجديدها.

7/ التدريب وتنمية المديرين.

8/ الربط والتكامل بين التدريب وتخطيط المسار الوظيفي والترقية.

16/ دور الموارد البشرية في التنمية : Human Resources Role in Development

1/ إن البشر هم هدف التنمية، فإنهم في ذات الوقت هم أدواتها وتكون مشاركتهم في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها والمحافظة عليها بعد تنفيذها بعد ذلك من خلال خبراتهم الفنية والمهنية بمختلف أشكالها ومستوياتها.

2/ تساهم الموارد البشرية في توليف عوامل الإنتاج بغرض تحويل الموارد إلى سلع و خدمات على درجة عالية من الكفاية الاقتصادية بأدنى حد من التكاليف وأعلى حد من العائدات بهدف تقديم الخدمات للمجتمع

3/ إن الموارد البشرية تعتبر عنصراً هاماً في تحقيق التنمية، حيث يختلف الجهد الذي يبذله في تنفيذ المشروع عن مساهمة عوامل الإنتاج الأخرى.

4/ نجاح أو فشل التنمية مرهون بمدى كفاءة الإدارة والعاملين في هذه المشروعات التنموية (حامد،2003م , ص 75).

17/ عناصر التنمية البشرية: Elements of Human Development

طبقاً لما ورد في مؤتمر باندونج سنة 1955م تتلخص عناصر التنمية البشرية في الآتي (رشوان، 2009م، ص 172):

1/ تنمية القوى المنتجة وتوزيعها (التصنيع على رأسها).

2/ قيادة التنمية وإدارتها بواسطة الدول الوطنية.

3/ الاعتماد على التقنية والتكنولوجيا المستوردة من الغرب والاعتقاد بأنها محايدة أيديولوجياً ويمكن أن تعول عليها ويمكن أن نوجز عناصر التنمية البشرية في الآتي:

أ/ التعليم.

ب/ الصحة والتغذية.

ج/ البيئة.

د/ العمل.

هـ/ لحرية السياسية والاقتصادية.

وتقاس التنمية البشرية باستخدام مجموعة من المؤشرات تضم مقياس متغيرات العمر المتوقع عند الميلاد، ونسبة اليافعين الملمين بالقراءة والكتابة، ومجموع نسبة الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائي، الثانوي والجامعي ليمثل بعد المعرفة، والناتج الإجمالي الحقيقي للفرد مقاساً بالدولار الأمريكي، ويقترح (فرجاني) مؤشرات أخرى، هي توفير وتوسيع سياق ممارسة الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفرص المتاحة لإبداع الإنسان وتنمية قدراته الإنتاجية والتمتع باحترام الذات وكفالة حرية حقوق الإنسان.

18/ التنمية الاقتصادية : Economic Development

فإنها تشتمل على النمو بالإضافة إلى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي تمثل في صورة ارتفاع نصيب إسهام القطاع الصناعي في الناتج القومي ومشاركة المواطنين من أبناء الدولة نفسها فى العملية التي يترتب عليها حدوث هذه التغيرات. (حسن ,2008م , ص 129).وللتنمية الاقتصادية

19/ أهداف التنمية الاقتصادية : Obectives of Economic Development

تتمثل في النقاط التالية : (حسن، 2008م، ص177) :

1/ تحقيق السيادة والإستقلال السياسي والاقتصادي.

2/ زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

3/ استثمار الموارد الطبيعية والبشرية.

4/ التصنيع.

5/ التنويع فى الصادرات.

6/ تحقيق العدالة الاجتماعية.

20/ أساليب التنمية الاقتصادية : Methods of Economic Development

تتمثل أساليب التنمية الاقتصادية في الأساليب التالية (شريف،1971،ص 35):

1/ الأسلوب الثقافي في التنمية :

هو حافز على الربح والملكية الفردية والحرية الاقتصادية،وهو التقدم السريع الذي حصلت عليه الدول المتقدمة.

2/ أسلوب الدفعة القوية :

هو أسلوب تعتمده الدول النامية لعجزها عن تحقيق الأسلوب السابق نظراً لتعارض مصلحة الفرد والجماعة لسوء توزيع الثروه بين الأفراد، لهذا اتجهت الدول النامية بعد استقلالها إلى اعتماد أسلوب الدفعة القوية على دفع الاقتصاد إلى الأمام بسرعة.

21/ خصائص التنمية الاقتصادية : Characteristics of Economic Development

تتمحور كالآتى (الرشوان،2005،ص 47) :

1/ إن التنمية عملية شاملة ذات أبعاد متعددة، وهي تعني إحداث التغيير الشامل في المجتمع

2/ إن التنمية عملية مستمرة، فهي ذات طبيعة متواصلة كونها تربط المتغيرات المطلوب مواكبتها في المجتمع.

3/ التنمية عملية مخططة، لأن تحقيق التنمية لايمكن أن يأتي بشكل عشوائي أو تلقائي، لذلك فلا بد من استخدام التخطيط كأسلوب علمي منظم لتحقيقها.

4/ التنمية تهدف إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع، لأن التنمية تسعى إلى إحداث النمو والتطور في المجتمع، فالصورة التي تعود إلى رفع مستوى المعيشة هي تستهدف تحقيق الرفاهية في المجتمع.

5/ التنمية مسؤولية إدارية، ولتحقيق التنمية لابد من وجود أجهزة إدارية ذات فعالية، لذلك فالتنمية تعتمد على كفاءة الجهاز الإداري للدولة.

6/ التنمية عملية مستمرة واستثمارية تستخدم الموارد المتاحة في سبيل تحسين وسائل وظروف الحياة والإنتاج، وبالتالي مما تقدم أن مفهوم وأهمية التنمية يتضمن أبعاداً مختلفة ومتعددة للتنمية الاقتصادية هي كالآتي :

– وفق وجهة نظر (الوزانى وأخرون،2000م،ص12) هي عملية اقتصادية، اجتماعية سياسية، ثقافية وبيئية شاملة لا تختصر في النمو المادي فقط، بل هي هدف قد يتحقق أو لا يتحقق، وهي عملية بموجبها يرتفع الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، هذا يعني أن التنمية عندما تتحقق معدلات نمو تفوق معدلات نمو السكان، فهذا يعني ارتفاع الدخل القومي (أي متوسط الدخل الفردي الحقيقي).

22/ التنمية السياسية: Political Development

ترتبط التنمية بالسياسة من حيث المشاركة في تحمل المسؤولية، وبالتربية الشخصية المطلوب صياغتها، ويناقش أصحاب هذا المدخل التنمية في ضوء أبعاد سياسية مثل تزايد سيطرة الدولة على المجتمع، وتحقيق المركزية، والولاء لسلطة الدولة، وتزايد مشاركة الناس في تحمل المسؤولية، وتزايد نصيب الفرد من مختلف أشكال الخدمة والرعاية التي توفرها الدولة ومواجهة المشكلات القومية كالفقر والجهل والمرض والجريمة والتفكك (رشوان , 2009م , ص 150).

23/ مفهوم التنمية السياسية: Concept of Plitical Decvelopment

– يشير مصطلح التنمية السياسية إلى عملية التغيير العضوي في طبيعة النظم، وتتوافق فكرة التغير ونمو النسق السياسي مع خصائص حركة التصنيع الحديثة.

– بأنها التحول إلى الديمقراطية أو العزوف عن الإتجاه اللاديمقراطي، أي النسق السياسي النامي هو النسق الذي تقترب صورته من الشكل البنائي والتنظيمي القائم في الأنساق الأنجلو أمريكية – الغربية ويعني ذلك أن التغير الاقتصادي والتصنيع لهما تأثير واضح (رشوان , 2009م, ص151).

24/ سمات النسق السياسي النامي:

اخترح (شريف , 1971م,ص40) سمات النسق السياسي النامي في النقاط التالية :

1/ يتسم النسق السياسي النامي بتعدد البناءات الإدارية وتخصص كل منها في وظيفة معينة كالزراعة، والتصدير، الدفاع، العلاقات العامة والتخطيط...الخ، ويتوفر لديه قدر من البناءات السياسية كالأحزاب، الانتخابات، البرلمان، المجلس التنفيذي وتشكل جمعيها جهاز الحكم.

2/ يتسم النسق السياسي النامي بالتقدم الاقتصادي، التصنيع، وفرة الإنتاج، ارتفاع مستوى المعيشة، توفير مستويات من المسؤولية تجاه العمل الجماعي ومجموعة من المبادئ المنظمة للقيادة والسلطة، ودرجة عالية من التنافس في المناقشة والمهارة والكفاءة في تنمية المعرفة ويمكن أن تطلق عليه المجتمع العلماني أو العقلاني.

3/ يستجيب النسق السياسي لحاجات ومتطلبات الشعب، وإتاحة الفرصة لإجراء الانتخابات العامة مع المشاركة الفعالة في العمل السياسي، ومن ثم تعتبر الديمقراطية سمة من سمات الحكومة الحديثة.

25/ أبعاد التنمية السياسية:

استخلص المتخصصون في السياسات المقارنة من دراستهم للنظم السياسية في الثقافات المقارنة أبعاداً يقاس على أساسها النسق السياسي النامي، نذكر منها أربعة أبعادٍ أو متغيرات ترتبط بنموذج أو بآخر من النسق السياسي هي كالآتي (حسن , 2008م , ص 180):

1/ التمايز البنائي:

تعتبر درجة التمايز البنائي في هذه النظم أول هذه الأبعاد، والتباين أو التمايز هو اتجاه ساد خلال التطور التاريخي للمجتمع الحديث، ويشير إلى التقدم الذي يؤدي إلى تخصص الأدوار والمجالات والهيئات التنظيمية في النسق السياسي النامي، ويظهر ذلك في التقسيم الخاص بأداء الوظائف السياسية عن الوظائف الأخرى كالوظائف الاقتصادية والدينية. وكذلك انفصال الأدوار المهنية عن القرابة والحياة البسيطة، وانفصال نسق القانون عن الدين والدين عن الإيديولوجية، كما يتباين البناء الإداري عن البناء السياسي.

2/ قياس التنمية السياسية:

في مكانة الحكومة وهيبتها وتعني بذلك معدل النشاط السياسي وجميع الأنشطة الأخرى التي تقوم في المجتمع. فقد أصبحت وظائف العائلة والقرابة واللوردات والكنسية والتعليم، ووسائل المواصلات والنقل، الأمل الإجتماعي والصناعة في معظم المجتمعات تحت سيطرة الدولة.

3/ درجة إدراك التدعيم السياسي والتمييز والأدوار:

فجميع الأنساق تظهر درجة من التكامل بين التخصص والأداء، إذ تترابط مجموعة المعايير التي يمكن أن تدعم أو تعدل الشكل الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، فلا يتحقق الأداء الكامل إلا إذا كان لدى جميع أفراد المجتمع فرص متساوية للمساهمة في الوظائف السياسية.

4/ درجة العلمانية:

التي تؤدي بها الوظائف السياسية، أي تؤدي العمليات السياسية على أساس عقلاني. ويقصد بالعقلانية Rationality أن الإنسان كائن عاقل يستطيع أن ينظم أموره ويحل مشاكله، ويناقش ويحاور، ويستخدم قانون السببية، أي يتوافر لديه القدرة على الإدراك العام، (رشوان، 2009م، ص 153).

26/ محور الشؤون الاجتماعية: Social Affairs Aspect

لخص (عبد الرازق، 2006م، ص289):محور الشؤون الاجتماعية فى النقاط التالية :

1/ بناء أمة تسعى لتحقيق صدق التدين والحرية والسلام والطمأنينة والرفاه وصولاً لمجتمع التميز قيماً وعلماً وشورى وديمقراطية.

2/ التمكين لقيم الدين لإعلاء وتعظيم شعائره وتزكية المجتمع وتثبيت أركانه ليكون خير المجتمعات ديناً وخلقاً ومعاشاً.

3/ تزكية المجتمع وتعزيز تكافله وتقوية نسيجه الاجتماعي وترقية خصائص أهله وتأمين مشاركتهم الفاعلة في مناحي الحياة كافة.

4/ بناء قدرات بشرية مؤهلة علمياً ومؤمنة بقضايا العلوم والثقافة وملتزمة ببناء الوطن مستخدمة آليات وتقنيات تتناسب والمعطيات المحلية.

5/ تأهيل وتعقيد جذور القيم الثقافية وتوظيف التنوع والتعدد الثقافي لينصهر في بوتقة الوحدة الوطنية الشاملة.

6/ بسط ثقافة السياحة المحلية وتطويرها لتقديم نموذج التميز والطهارة في الإنتاج وخدمة السياحة واستثمار مقدرات الأمة.

7/ تكافؤ الفرص في ممارسات النشاط الشبابي والرياضي وتطويرها وصولاً إلى مرحلة الزيادة والنمو.

27/ محور التربية والتعليم: Education Aspect

اخترح (عبد الرازق , 2006م , ص290):محاور التربية و التعليم في الاتي :

1/ تعزيز الانتماء الديني والوطني القائم على ترسيخ العقيدة الدينية والإيمان الصادق بالله تعالى ومعرفته والإنتماء للوطن والتجرد لحمايته والدفاع عنه، عن طريق التعليم للجميع والدين لله.

2/ تربية الأجيال على قاعدة صلبة من الأخلاق الفاضلة على العفة وطهارة النفس وإعدادهم بالقيم الإيجابية والبناء للقدرة على التواصل الحضاري والثقافي والإنساني.

3/ تمكين المتعلم من التعامل والتكيف الإيجابي الفعال مع بيئته ومجتمعه المحلي والوطني والقومي والعالمي وتمكينه من فهم الحضارات والحوار الهادف والبناء والتنسيق مع الآخرين أفراداً وجماعات.

4/ إكساب المتعلم مهارات التعلم الذاتي والبحث والحصول على المعرفة من منابعها المتعددة والتعامل معها واستخدامها.

5/ إسهام التربية بشكل فاعل في التنمية البشرية، وتعميق تفاعلها مع متطلبات التنمية المستدامة، لتلبية احتياجات سوق العمل والإنتاج الحالية والمستقبلية.

6/ تأكيد الدور التربوي لمؤسسات المجتمع والأسرة ومسؤوليته في تطوير العملية التربوية وإشراك الأسرة وأولياء الأمور والمؤسسات والجمعيات المؤثرة في جميع مؤسسات وهياكل التربية والتعليم.

28/ محور الثقافة: Culture Aspect

لخص (عبد الرازق , 2006م , ص291) محور الثقافة في النقاط التالية :

1/ تأصيل قيم الحق والخير والجمال ورعايتها في حركة المجتمع.

2/ إعلاء قيمة حركة الفكر الفردي والجماعي وإعادة اكتشاف الذات وتعميق ديمومة تدرج الإصلاح والتطوير سبيلاً لتحسين المستمر الواثق في الفعل الثقافي.

3/ توطين التقنيات الحديثة لملء فجوة المعرفة والتواصل الثقافي الإنساني مع استصحاب الوسائل التقليدية.

29/ محور الرعاية والتنمية الاجتماعية: Social Care Aspect

يتمحور كالآتي (عبد الرازق , 2006م , ص292):

1/ تحقيق نمو وتوزيع سكاني يحقق التنمية ويفضي إلى الغاية القومية في بناء أمة موحدة وآمنة ومتطورة.

2/ الارتقاء بالخصائص السكانية وتحسين نوعية الحياة.

3/ مشاركة المجتمع ومنظماته في إعداد وتنفيذ ومتابعة التنمية الاجتماعية.

4/ تعزيز دور المرأة كشريك في بناء وتثبيت دعائم ومقومات المجتمع في إطار الأسرة ومؤسسات المجتمع المختلفة.

5/ تحريك قطاع المرأة وتمكينها من القيام بوظائفها المتعددة وتعزيز مشاركتها تعزيزاً كاملاً لمشاركة في التنمية المستدامة من اجل تمكينها اجتماعياً، اقتصادياً، سياسياً وتأهيلها لتنافس في المشاركات العالمية.

6/ حسن تنشئة الأطفال وإدماج نمائهم في التنمية.

7/ تخفيض معدلات الفقر سعياً للقضاء على أسوأ أشكاله كهدف إستراتيجي.

8/ السعي لبلوغ أهداف الضمان الاجتماعي.

9/ تعبئة مزيدٍ من الموارد المالية لتحقيق أهداف التنمية والحماية الاجتماعية.

30/ محور الشباب والرياضة: Youth & Sport Aspect

لخص (عبد الرازق 2006، ص 295) اهتمامات محور الشباب و الرياضة في التالي :

1/ تنشئة أجيال من الشباب السوداني مؤمنة وفاعلة تتمسك بدينها ومثلها فكراً وسلوكاً وأداءً وتدرك رسالتها الوطنية والمجتمعية والإنسانية.

31/ استراتيجيات تنمية المجتمع المحلي: Local Community Development Strategies

هنالك عدة استراتيجيات للتنمية الريفية (المجتمع المحلي) من أهمها ما يلي (عبدالله، 2006م، ص 15):

1/ استراتيجية المحافظة على الوضع القائم:

تعمل استراتيجية المحافظة على الوضع القائم على زيادة كفاءة البرامج القائمة وتوسيع نطاقها، فالتنمية الريفية دائماً تجنح إلى المحافظة على كل موروث من دوره أن يساعد في عملية التنمية.

2/ استراتيجيات إعادة صياغة المعايير التربوية:

استراتيجيات إعادة صياغة المعايير التربوية تنطلق من أن مبدأ التغيير الكامل أو الجذري ليس جيداً في عملية التنمية فلابد من التدرج في عملية تغيير المعايير والمعارف والتصورات التي اكتسبتها الأمة جيلاً بعد جيل، فصياغة المعايير التربوية من أجل الانصهار ومجاراة الواقع (المفيد) أمر مهم في قضايا التنمية الريفية.

3/ الاستراتيجيات العلمية الرشيدة:

وتقوم هذه الاستراتيجيات على أساس بعض المسلمات التي ترى أن أهم ما يسير الناس في حياتهم اليومية هو مصالحهم الذاتية، ولذا تقوم خطط التغيير المخطط على أساس عمليات تبصير الناس بالمفاهيم والأفكار والممارسات القادرة على تحقيق مصالحهم الذاتية باستخدام الأسلوب القصصي وغيره من أساليب الإقناع والشرح.

4/ إستراتيجيات القوة:

تقوم هذه الاستراتيجيات على أساس الضغط سواء في شكله السياسي أو الإداري أو الإقتصادي، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات الملزمة في مجالات التغيير المخطط مثلاً في المجالات التربوية أو الصحية أو العمرانية أو الزراعية...الخ، ويقصد هنا بإستخدام السلطة المشروعة القادرة على إصدار التشريعات والقوانين الملزمة.

يتحلى دور برامج التنمية في بناء القاعدة الاجتماعية وتوسيعها في المناطق الريفية المستحدثة فيما يمكن أن تقوم به حوافز المبادرة المحلية في شحذ همم المواطنين بإنشاء المدارس والوحدات الاجتماعية والصحية والثقافية والترويحية وتنقية المياه وتوسيع الطرق وإصحاح البيئة بالجهود الذاتية، مما يوفر على الدولة عبء المشروعات وتوجيه الاستثمارات فيها إلى النواحي الإنتاجية.

هذا علاوة على المساهمة الشعبية في تنفيذ المشروعات الاقتصادية والاجتماعية كإنشاء جمعيات تنمية المجتمع والمجتمعات التعاونية، واتباع ما تعرف به أجهزة الإرشاد الزراعي من أثر في زيادة الدخل القومي والتنمية لا تعني مجرد إدخال عدد من التغييرات، مهما كانت أوجه التغيير مفيدة في حد ذاتها، إنما يقصد من التنمية مدى قدرة الأهالي على التكيف مع مجموعة من المتغيرات المرتبة عن طريق برامج موحدة وجهود متسقة.

32/ سياسات تنمية المجتمع:

تتركز سياسات تنمية المجتمع في الآتي (عبدالله، 2006م، ص 17):

1/ ربط الجوانب الاقتصادية بالخدمات الاجتماعية.

2/ الربط المتكامل بين أعمال التنمية.

3/ الترابط والتكامل بين النواحي الزراعية والصحية والتنظيمية.

لقد لاحظ الباحث أن سياسات تنمية المجتمع يجب أن تتركز فى توجيه وإرشاد المجتمع نحو الاتفاق مع الجهات المختصة (الحكومة والمنظمات المدنية والطوعية المختلفة) من أجل خلق شراكة زكية وقوية ومحكمة لإعداد وتنفيذ، متابعة، تقييم وتقويم المشروعات التنموية التي تخدم المجتمع في مجالات خدمية متعددة (التعليم، الصحة، المياه، الكهرباء،الطرق، الزراعة والصناعة إلخ) والسعي لخلق قيادات إدارية جديدة لتولي هذه المشروعات التنموية وأن تكون ذات كفاءة عالية وقادرة على البذل والعطاء، وذلك لضمان نجاح واستمرارية هذه المشروعات والمحافظة عليها بعد التنفيذ.

33/ مشكلات الريف: Rural Problems

إن أهم مشكلات الريف التي تستوجب العمل هي مشكلة الدخل المنخفض ولزيادة معدلات الدخول في المناطق الريفية يستدعي هذا الأمر تطوير وسائل وأنماط الإنتاج في المناطق الريفية حتى يتمكن السكان الريفيون من تحقيق الهدف، وفي سبيل العمل على تطوير الاقتصاد ينبغي أن نتذكر أن هناك عقبات كثيرة يجب تخطيها بنفس القدر الذي توجد به معضلات وسائل ريفية يجب حلها، يمكن تحليل مشكلات الريف في الفقرات التالية (الحفيان، 1995م، ص 53):

1/ مشكلة التغيير الاجتماعي: Social Change Problem

إن التغيير الاجتماعي صفة لازمة تلازم المجتمعات الإنسانية منذ أمد التاريخ في كل زمان ومكان، لكن سرعة التغيير ومدى إيجابية هذا التغيير هي المسألة التي يمكن الوقوف عندها عندما نتحدث عن إمكانية حدوث التنمية الريفية، فكل ما كان هذا التغيير إيجابياً وكلما سهلت عوامله وكان ديناميكياً أي متواتر الحركة، كل ما كان ذلك في صالح التنمية الريفية والعكس صحيح تماماً وتبدو ظاهرة التغيير الاجتماعي كأنها شرط من شروط قيام المجتمعات وبقائها، ولابد لأي مجتمع من أن يخضع لعملية التغير ويسيرها لصالحه في نفس الوقت.

لكن يلاحظ أن المجتمعات الريفية هي أقل حركة من سكان المناطق العمرانية (المدن) في هذا المنحى، فقد يكون للقيم والتقاليد وقوة الربط والضبط الاجتماعي أثر فعال وواضح في إبطاء عملية التغيير الاجتماعي، وفي بعض الأحيان عدم تقبل سكان الريف للتغيير مما يستدعي أحياناً وصف هذه المجتمعات بالمتخلفة.

عبر كثير من المختصين من علماء الاجتماع وغيره عن ظاهرة التغيير الاجتماعي في شكل نظريات عديدة بدأت منذ عهود قديمة، ولعل أقدم نظريات التغيير الاجتماعي هي نظرية العصر الذهبي التي وضعها الإغريق القدماء حيث اعتقدوا إن حضارتهم في قمة التقدم الحضاري البشري وأنها وصلت حد الكمال، ولذلك فإن أي تغيير يطرأ على المجتمع إنما هو تغير نحو الأسوأ وبذلك توقعوا أن يحل محل العصر الذهبي الذي يعيشون فيه العصر الفضي فالبرونزي فالحديدي.. وهكذا إلى أن يصل المجتمع إلى مرحلة التفكك والإنحلال.

ثم جاء بعد ذلك كتاب ومفكرو القرون المتقدمة في عصرنا هذا فتقول نظريات القرن التاسع عشر إن التغيير الإجتماعي يسير دائماً في اتجاه تقدمي، فالبنيات والهياكل الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع تبدأ أولية وبسيطة ثم تنمو و تتطور، وبالتالي تنعقد وتتفرغ وتكون دقيقة في تفضيلاتها، فمثلاً تبدأ الحياة الاجتماعية بنظام مجتمع مفتوح على نفسه دون روابط أسرية وينتهي أو يصل التغيير الاجتماعي إلى مرحلة ظهور الزواج وتكوين الأسرة.

34/ مراحل التغيير الاجتماعي: Social Change Stages

قسم كُتَاب العصر مراحل التغيير الاجتماعي إلى عدة مراحل منها مرحلة التوجس (مرحلة محاولة التعلم باكتساب الخبرة)، ثم مرحلة البربرية وأخيراً مرحلة المدنية.

35/ العوامل التي تساعد على التغيير الاجتماعي: Factors Supporting Social Change

أ/ العوامل الطبيعية التي يعيش تحت تأثيرها المجتمع: Natural Factors

فتغيير البيئة أو حدوث ظروف بيئية طارئة مثل البراكين أو غيرها تعد من العوامل الطبيعية التي تساعد على التغيير الاجتماعي، حيث أنه لابد لهذا المجتمع من أن يتأثر بهذه العوامل أو يعمل على التأقلم مع هذه المتغيرات البيئية.

ب/ عوامل اقتصادية: Economic Factors

مثل استغلال الموارد الطبيعية التي حظي بها المجتمع كاستغلال البترول في باطن الأرض أو إقامة نظام مائي يساعد على ري المحصولات الزراعية وتوليد الكهرباء وغير ذلك، فهذه عوامل اقتصادية تتطلب من الإنسان التفاعل معها فيكون التغيير الاجتماعي نتيجة هذا التفاعل.

ج/ العامل الاجتماعي والسياسي: Sociopolitical Factor

مثل إنشاء الخدمات الصحية والتعليمية أو أي نوع من الخدمات الاجتماعية الأخرى التي تتطلب أو ينتج عن وجودها تغيير في بعض أو كل مظاهر المجتمع.

د/ العامل الثقافي في أو الاتصال بثقافة أخرى: Cultural Factor

وقد يكون هذا الاتصال إما عن طريق الهجرة من مكان إلى آخر مثل الهجرة من الريف إلى المدينة أو من المدينة إلى الريف كما حدث في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، أو حتى الهجرة من بلد إلى آخر مثل هجرة السودانيين إلى دول الخليج والتي أحدثت تغييراً إجتماعياً معتبراً في بعض صفات المجتمع السوداني.

36/ العوائق التي تقف أمام التغيير الاجتماعي: Obstacles to Social Change

فهي كثيرة جداً خاصة في المناطق الريفية، فالتغيير قد يكون في أكثر الأحيان مرادفاً أو يستدعي تغيير نمط الحياة الذي يسود الريف، فمن أبرز هذه العوائق ما يلي(الحفيان 1995، ص 56) :

أ/ العادات والتقاليد:

فكثيراً ما يصطدم هذا التغيير بعادات وتقاليد أهل الريف المحافظة والتي لا تقبل التغيير بذلك قد يواجه التغيير بنوع من الضبط الاجتماعي السائد في المجتمع حيث يكون العرف والعادات والتقاليد والقيم عائقاً أمام التغيير، ويمتد أثر ذلك إلى النواحي الاجتماعية لمعارضة تعليم المرأة أو خروجها إلى العمل.

ب/ الأخذ بالتكنولوجيا المتقدمة والمحافظة على نوع التكنولوجيا السائدة:

ذلك من قبل الجهات المحافظة التي لا تقبل التغيير، قد يتناقض هذا التغيير في أحايين كثيرة مع صالح بعض الأفراد سواء كانوا من أهل النفوذ أو غيرهم فقد يعمل هؤلاء على منع التغيير والوقوف في وجهه.

ج/ **التعليم:**

للتعليم دور هام في التنمية الريفية وينبغي للمتعلمين والمدرسة كمؤسسة للتربية والتعليم أن يكون لهم دور فعال ونشط في المساهمة في عملية التنمية الريفية، وقد يقال إن التعليم لم يلعب دوره المنوط به بصورة وافية لإحداث التغيير المتوقع في الريف، حيث بدأ الكثير من المخططين يتساءلون عن أسهل الطرق لتمكين المدرسة وخريجيها من لعب دورهم بصورة فعالة في الريف، وقد ظهر هذا التساؤل لأنه في كثير من المناطق الريفية أنقلب دور المدرسة والتعليم إلى عامل سلبي في عملية التغيير المطلوبة في الريف المتخلفة

اقتصادياً، ولعل أوضح صورة لهذا العامل السلبي في هجرة الذين تلقوا تعليماً من سكان الريف إلى المدينة، كثير من الإحصاءات أثبتت وجود تناسب طردي بين عدد المتعلمين في الريف وعدد المهاجرين منهم إلى المدن لإيجاد فرص عمل تختلف عن مهنة الزراعة مثلاً التي تسود في الريف كنمط إنتاج اقتصادي.

د/ العطالة:

فتتفشى ظاهرة العطالة وسط المتعلمين من أبناء الريف وذلك بصورة خاصة وسط خريجي المدارس (قبل الجامعة) أو ما يسمى بالفاقد التربوي، وهذه الظاهرة تمثلها ثلاث مجموعات هي:

- العطالة الظاهرة: أي الذين لا يجدون عملاً من أي نوع.
- العطالة المقنعة أو المتخفية: أي الذين يؤدون عملاً هامشياً أو يعملون في أعمال يمكن أن يعمل فيها غير المتعلمين وبنفس الكفاءة.
- الذين يعملون في أعمال لا تساهم في دفع الاقتصاد.

في كل هذه الحالات الثلاث توجه الاتهامات إلى نوع المنهج الدراسي الذي يتلقاه تلاميذ المدارس في الريف بأنه لا يعمل أو يهدف بصورة واضحة إلى عمليات التغيير الاجتماعي في الريف بصورتها الإيجابية وذلك نسبة لسوء التوزيع الجغرافي للمدارس وأسباب تتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية للأسر الريفية.

هـ/ تقبل الأفكار الجديدة (التقنية) وسط سكان الريف:

إن أول أهداف وبرامج وخطط التنمية الريفية هو تطوير وسائل الإنتاج بهدف زيادة الإنتاج نفسه ولتوفير الغذاء، ومن بعد ذيارة دخل الريفيين كما في حالة الزراعة كنمط إنتاج يهيمن على الاقتصاد الريفي، ولتحقيق هذه الأهداف وإحداث التطور الزراعي كان لابد من الاهتمام بتطوير التقنية من خلال تطبيق نتائج هذه البحوث الزراعية مثلاً ومن ثم إرشاد المزارعين لطرق استعمال تقنيه تطبيق هذه البحوث، حيث أنشئت العديد من محطات البحوث الزراعية بغرض إجراء المخصبات ومجال الآلات الزراعية أو حتى مجالات استراتيجيات وطرق إدارة المزارع واستغلالها بصورة جيدة مثل نظم الدورات الزراعية وطرق الزراعة المختلفة وغير ذلك من مختلف أنواع التقنية الزراعية التي تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية واستغلالاً بصورة جيدة تضمن عائداً أكبر من الإنتاج.

لكن في كثير من الأحيان فإن قبول المزارعين للأفكار الجديدة (التقنية) أو تبنيهم لها ومحاولة تطبيقها لم يكن بالسرعة المرجوة، وقد أجريت العديد من الدراسات لمعرفة أسباب عدم قبول المزارعين لهذه الاختراعات الجديدة وعدم تطبيقهم لها، ففي عقدي الخمسينات والستينات من هذا القرن اعتقد الكثير من العلماء المختصين أن عدم قبول وتطبيق الأفكار الجديدة والتقنية المخترعة يرجع أساساً إلى عدم انتشار التعليم وتفشي الأمية، وبالتالي جهل المزارعين بنتائج هذه المخترعات وأهميتها في تطوير الزراعة وزيادة إنتاجية الأرض، لذلك نادت دراسات معظم هؤلاء المختصين إلى نشر التعليم ووسائل الوعي الثقافي بين المزارعين، كذلك الاهتمام بطرق ووسائل الإرشاد الزراعي حتى تقوم بدورها بالصورة المطلوبة.

و/ المشكلة السكانية :

السكان أي عدد الأنفس من البشر في مساحة من الأرض، هم أحد أهم عوامل التنمية في أي مجتمع، كما أنهم في حركة دائبة أفقية ورأسية، ويقصد بحركة السكان الأفقية تحركاتهم على سطح الأرض من مكان إلى آخر وهو ما يعرف بعملية الهجرة، أما الحركة الرأسية فهي تزايد أو تناقص السكان من حيث العدد، هذان النوعان من الحركة يشكلان معاً ما يسمى بعوامل التغير أو التغيير السكانى، ومن مظاهر هذا التغيير السكاني الزيادة أو التناقص في العدد الإجمالي للسكان أو التزايد أو التناقص في عدد الذكور أو الإناث أو التزايد أو التناقص في عدد فئة من الفئات العمرية المختلفة للسكان.

هذا النوع الأخير من أنواع التغير السكاني له أهمية خاصة في عملية التنمية بصورة عامة وفي عملية التنمية الريفية بصورة خاصة، أن الدراسات الإحصائية تقسم السكان إلى فئات عمرية مختلفة حتى يساعد ذلك في كافة الخطط الاجتماعية والاقتصادية، هناك عاملان يتحكمان أكثر من غيرهما في التغيرات السكانية مما ينعكس على التركيبة السكانية للمجتمع، العامل الأول هو معدل المواليد ويقصد به متوسط عدد المواليد لكل 1000 نسمة (ألف نسمة) من إجمالي عدد السكان في المجتمع ويحسب هذا المعدل عادة بقسمة عدد المواليد في عام من الأعوام على العدد الكلي للسكان في ذلك العام مضروباً في 1000 نسمة ويعبر عن المواليد في شكل نسبة ألفية فيقال إن معدل المواليد مثلاً هو 32–1000 (أي 32 طفل مولود لكل 1000 نسمة من السكان)، والعامل الثاني الهام في التغييرات السكانية هو معدل الوفيات ويقصد به متوسط عدد الوفيات بين كل 1000 (ألف) نسمة من إجمالي عدد السكان ويحسب أيضاً بقسمة عدد الوفيات في العام على العدد الكلي للسكان في ذلك العام مضروباً في 1000 ألف.

لمحاولة تطبيق عوامل التغيرات السكانية وإنعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، نجد أن الريف في الدول المتخلفة اقتصادياً تلعب فيه هذه العوامل دوراً سلبياً، فنجد مثلاً أن معدل المواليد يكون مرتفعاً بصورة أوضح في الريف، وذلك لأن السكان الريفيين يفضلون إنجاب أكبر عدد من الأطفال، وذلك لشعورهم بالحوجة للعيش في جماعات كبيرة تربطها صلات القرابة والدم والعصبية الأسرية، كذلك فإن الزوجة الريفية تشعر أنها كلما أنجبت عدداً أكبر من الأطفال كلما ساعدها ذلك على إرضاء ذويها والبقاء معه، أيضاً فإن حاجة الفلاحين في الريف لأيدٍ عاملة في الريف تساعد في العمل الزراعي تدفعهم لإنجاب المزيد من الأطفال ويساعدهم في ذلك قلة الشعور بالمسؤولية الفردية، اجتماعية كانت أم اقتصادية نحو تنشئة أطفالهم وذلك لأن نظام الأسرة الممتدة يسهم في التنشئة الجماعية للأطفال (الخال أب ثاني)، عامل ثالث وهو ما أثبته مختلف البحوث الاحصائية والاجتماعية والاقتصادية بأن هناك علاقة عكسية بين متوسط دخل الأسرة وعدد أطفالها فكلما زاد الدخل كلما قل عدد الأطفال والعكس صحيح، قد يكون الشعور بالأمن الاقتصادي هو أحد أسباب هذه الظاهرة.

تعتبر الزيادة السكانية العالية والسريعة إحدى مشاكل الريف، حيث يجد المخططون صعوبة في السيطرة على نتائج هذه الزيادة السريعة، فهذه الزيادة تعني أن هنالك أطفالاً أكثر في سن التعليم يحتاجون للمدارس، وتعني أيضاً أن هناك حاجة سكانية متزايدة للخدمات الاجتماعية الأخرى من مراكز عناية صحية وخدمات الماء الصحي النقي والأمن وغير ذلك، في أغلب الأحيان يكون الوضع الاقتصادي للدولة المتخلفة إقتصادياً

عاجز تماماً عن مواجهة هذه الزيادة السكانية المتواترة، وعلى مستوى الفرد فإن زيادة عدد الأطفال في الأسرة يعني أن دخل الفرد المنتج (رب الأسرة) يجب أن يتوزع على عدد أكبر من أفراد أسرته غير المنتجين من الأطفال، هذا الوضع قد يؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة وعدم وجود فائض من الدخل للتوفير، ومن ثم الإستثمار فتقل فرص التنمية الاقتصادية بصورة عامة، وربما ساعد انخفاض مستوى الفرد الاقتصادي نتيجة للزيادة السكانية غير المنضبطة في ارتفاع معدلات الوفيات لتدني نوع البيئة الصحية بسبب الظروف الاقتصادية، وهكذا قد تكون الزيادة السكانية العالية هي إحدى عوامل أو مظاهر الفقر والتخلف في الريف.

ر/ الهجرة من الريف إلى المدينة:

تعرف الهجرة بصورة عامة وفقاً للعامل الجغرافي أي أنها تحرك السكان من منطقة إلى أخرى ولوقت محدد أو بصورة دائمة، وذلك إما بسبب عوامل (دفعة) للسكان تدفعهم للهجرة، أخذ هذا النوع من الهجرة من الريف إلى المدينة يزداد بصورة واضحة بعد الحرب العالمية الثانية في دول العالم الفقيرة، وكان أهم سبب وراء هذه الهجرة هو ارتفاع دخول الحضريين فوق دخول الريفيين مما خلق رغبة وسط هؤلاء الريفيين في تحسين مستوى معيشتهم وتحقيق طموحاتهم في عيش رغد نسبياً كما ذكر Kerrick فإنه كلما زادت هذه الفجوة أو الهوة بين الريف والمدينة وزاد الفارق بين دخول الريفيين والحضريين توقع العلماء والمخططون زيادة في معدل الهجرة من الريف إلى المدينة.

هناك أيضاً أسباب اجتماعية وثقافية ونفسية تقف وراء الهجرة من الريف إلى المدينة، رغم أن العامل الاقتصادي في أغلب الحالات هو الأقوى، كذلك نجد أن واقع الهجرة تختلف من مجتمع إلى آخر ومن فرد لآخر، وذلك وفقاً لتركيبة المجتمع والنمط الثقافي السائد وسط أفراده، فمثلاً يقال إن الهنود هم أكثر سكان الأرض ممارسة للهجرة داخلية كانت أم خارجية، وعندنا في السودان ارتبطت الهجرة إرتباطاً وثيقاً بشمال السودان الأقصى النوبيين مثلاً حتى صارت عند بعضهم جزءاً أساسياً من نمط التفكير ومن التراث الفني والأدبي.

وقد يهاجر الفرد لمجرد أنه تلقي تعليماً أكثر من متوسط مستوى التعليم في المنطقة، كما يحدث وسط أبناء الفلاحين، حيث يستطيع هؤلاء المتعلمون إلى العمل في الوظيفة الحكومية والتي تتوفر في المدينة أكثر من القرية، وذلك لعدم الرغبة في احتراف مهنة الزراعة.

37/ تقسم الهجرة بين الريف والمدينة وفقاً لأسبابها إلى الآتي(الحفيان 1995،ص 58):

1/ هجرة إجبارية: Compulsory Migration

هي التي تحدث دون إرادة الأفراد الحرة، ويكون سببها دائماً هو حدوث الكوارث الاجتماعية مثل انتشار الأوبئة، الحروب أو الكوارث الطبيعية مثل حدوث الزلازل البراكين والجفاف وما ينتج عنها من مجاعات وغيرها، حيث يكون أمام أفراد مجتمع هذه الحالات طريق واحد هو الهروب وإلا فستكون النتيجة هي الموت، وتكون الهجرة في هذه الحالة هجرة جماعية تشمل جميع أفراد المجتمع من الرجال والنساء والأطفال وكبار

السن، وقد تكون هذه الهجرة في داخل حدود القطر الواحد إلى المدن أو المناطق الأخرى الأقل تأثيراً بحالة الطوارئ هذه، أو أن تكون هذه الهجرة عبر الحدود الدولية إلى الأقطار المجاورة ويسمى المهاجرون في هذه الحالة باللاجئين كما في حالة التحركات السكانية في داخل أو عبر حدود دول السودان، أثيوبيا، ارتريا، وتشاد.

2/ هجرة اختيارية: Willful Migration

فهي قرار فردي يتخذه الشخص وفقاً لإرادته الحرة ويتأثر عوامل تخصه هو وحده دون غيره، وفي هذه الحالة نجد مجمل أسباب الهجرة تلعب دوراً في تحديد زمان ومكان ومدة هجرة هؤلاء الأفراد، ويلاحظ أن معظم الدراسات حول الهجرة تكاد تجمع على أن الهجرة الاختيارية يمارسها الغالب الأعم الرجال دون النساء والشباب دون الأطفال وكبار السن، بناءً على هذه الحقيقة بدأ الحديث عن إيجابيات وسلبيات الهجرة من الريف إلى المدينة.

ز/ الفقر: Poverty

العيش في الفقر مخاطرة حياتية كبيرة، الفقر له مظاهر متنوعة تشمل قلة الدخل والموارد الإنتاجية اللازمة لتأمين سبل كسب عيش مستدامة، ومقاومة الجوع وسوء التغذية والمرض والأمية والجهل وقلة أو فقدان فرص تحصيل الخدمات الأساسية الأخرى (أحمد، 2001م، ص 73) إن السياسات التي تجعل محورها الفقراء لا يمكن أن تنجح ما لم تعرف الحكومات من هم الفقراء وكيف يستجيبون للسياسات وكيف يتفاعلون مع بيئتهم التي يعيشون فيها (عبد الرازق ,2006م، ص 250).

ذ/ مفهوم الفقر Concept of Poverty:

يشير (أحمد، 2011م، ص 73) يعني الفقر تزايد معدلات المرض والوفاة، التشرد وضيق أو عدم كفاية المسكن والبيئة غير الآمنة والتميز والعزل الاجتماعي، وأيضاً يتصف الفقراء بعدم المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع المحلي، وفي الحياة الاجتماعية والمحلية والثقافية.

س/ أسباب دوام الفقر الريفي: Reasons for Rural Poverty

أظهر تقرير المنظمة الدولية إيفاد عام 1994م عن ملامح الفقر في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أن هنالك أربعة عوامل أساسية أدت إلى دوام الفقر وهي (عبدالرازق، 2006، ص 252):

1/ ارتفاع معدلات النمو السكاني.

2/ ضعف قاعدة الموارد الزراعية.

3/ قلة فرص الاستفادة من البنية التحتية والخدمات الأساسية.

4/ سياسات التعديلات الهيكلية والخصخصة.

5/ تهميش المرأة.

38/ دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية: NGOs Role in Local Development

أصبحت عبارة المجتمع المدني لفظاً جارياً على ألسنة رواد الحركات الاجتماعية ودعاة الديمقراطية والمواطنة في العديد من دول العالم وخاصة النامية، ولزيادة الوعي بحقوق الإنسان ورغبة المواطنين للحصول على

المزيد من الحقوق وممارسة نوع الرقابة على سلطة الحكومة والمشاركة في مشاريع وبرامج التنمية المحلية (الصافي، 2008م , ص 50).

39/ مفهوم المجتمع الأهلي: Concept of Voluntary Community

الجمعيات الأهلية يتسم عملها بالخيريه، تعمل على التخفيف من كاهل الفقراء والضعفاء وحدة المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية، و ترقى أن تكون شريكاً للحكومة في تنمية وتطوير المجتمع، ولذلك ينبغي أن تسعى هذه الجمعيات إلى إقامة علاقة شراكة مع منظمات المجتمع المدني.

تعتبر منظمات المجتمع المدني هي الإطار العام للقيام بمهام خدمة المجتمع، وهي تشمل ما يلي:

1/ النقابات المهنية.

2/ النقابات العمالية.

3/ الحركات الاجتماعية.

4/ الجمعيات الأهلية.

5/ الأندية الرياضية.

6/ أندية هيئة التدريس بالجامعات.

7/ الأحزاب السياسية.

8/ مراكز الشباب.

9/ اتحادات رجال الأعمال والغرف التجارية.

10/ الاتحادات الطلابية.

11/ المنظمات غير الحكومية الدفاعية (مراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة). (أبو النصر، 1998م، ص 72).

40/ أهداف منظمات المجتمع المدني العامة: Objectives of NGOs

تهدف منظمات المجتمع المدني والأهلي الطوعية بصورة عامة إلى تحقيق الأهداف التالية (عبد الحميد، 2014م, ص 72):

1/ حشد الطاقات لمحاربة الجهل، الفقر والمرض.

2/ تشجيع العمل الطوعي بين فئات المجتمع المختلفة.

3/ المحافظة على البيئة وحماية الموارد واستخداماتها.

4/ تدريب الدعاة لنشر الإسلام والعمل على توحيد الصف المسلم.

5/ الاهتمام بالقطاعات الضعيفة في المجتمع، ولا سيما الطفل والمرأة والمسنين والمعاقين.

6/ التدريب وبناء القدرات وتشجيع مشاركتهم في المنظمات الحديثة.

7/ الاهتمام بالريف والحضر، ونشر الثقافة العامة والحفاظ على القيم الروحية والاجتماعية والعقائدية.

8/ تشجيع الشبكات لتنسيق العمل الجماعي في المجال الواحد.

9/ تشجيع التعاون والإرتقاء بالعمل الحرفي وزيادة المهارات.

10/ نشر وتشجيع ثقافة ومعرفة الحقوق والواجبات الفردية والجماعية ودرء الكوارث وفض النزاعات.

11/ المرونة والقدرة على التكيف مع التطورات في المجتمع أو البيئة التي تعمل بها.

41/ خصائص منظمات المجتمع المدني: Characteristics of NGOs

تتمثل في الآتي (الصيرفي، 2003م , ص 112):

1/ الإعتماد على المعلومات الموثوقة والدقيقة والحديثة التي تعكس واقع حقوق الإنسان في الدولة بشكل موضوعي غير مبالغ فيه.

2/ التمثيل أو الانضمام أعضاء إلى المنظمات لضمان تمثيل أوسع لها في مختلف المجالات.

3/ التشبيك والتعاون مع المنظمات الأخرى المتشابهة، مما يتيح الاستغلال الأمثل للمصادر والحد من الازدواجية في العمل.

4/ احترام سيادة القانون لضمان عدم التعرض إلى إنتقاد أو تدخل من قبل أي جهة وضرورة احترام قوانين الدولة التي تعمل بها المنظمة.

5/ الموضوعية في تحديد الأهداف على ضوء الظروف العامة.

42/ دور منظمات المجتمع المدني في التنمية: NGOs Role in Development

يتنامى دور منظمات المجتمع المدني في التنمية مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية، لا سيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية المتجددة والمتزايدة، ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى ثلاثة أنواع من المجالات التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني وهي كالآتي (عبدالحميد، 2014م , ص 80):

1/ توفير الخدمات:

هي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية الأهلية منذ عقود، والتي تتضمن الجمعيات الأهلية والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة. إن المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات في المجالات المتعددة في الأرياف والمناطق النائية.

2/ المساهمة في العملية التنموية:

من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية ببناء القدرات وتنمية المهارات، التدريب في مختلف المجالات التنموية كالتخطيط، صياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.

3/ المساهمة في رسم السياسة الاجتماعية والخطط العامة:

ذلك على المستوى القومي والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة والسياسة الاجتماعية لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافه يقوم على تنفيذ الاستراتيجيات التالية:

أ/ الرصد والمراقبة:

إن حق الاطلاع والحصول على المعلومات هو حق للمواطن، ويساهم هذا الحق في إتاحة الفرص أمام المجتمع للاطلاع على السياسة التنموية المقترحة، وبالتالي الاطلاع على سبيل تنفيذها وعلى نتائجها.

ب/ تطوير الأطر القانونية:

حيث إن التنمية تستلزم إصدار مجموعة من القوانين التي تكفل هذا الحق وتحميه بالإضافة إلى القوانين التي تضمن شفافية المعلومات والحق في المشاركة، بالتالي لابد من إصدار القوانين التي تكفل هذا الحق وآليات تنفيذ هذه المساهمة في تحقيق التنمية.

ج/ المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية من أجل الاعتراف بحقوق المواطن وتأمينها للقيام بهذه المهام مثل (العهود، الاتفاقيات الدولية)، التي تكفل الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية بالإضافة إلى الحق في التنمية وحقوق المرأة، الطفل والمعاقين وغيرهم.

د/ تأسيس مراكز البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات والرؤى وإجراء المسوحات الميدانية وتحليلها.

يرى الباحث بأن منظمات المجتمع المدني أصبحت تلعب دوراً كبيراً وبارزاً فى إحداث تنمية شاملة على مستوى المدن بصفة عامة وعلى مستوى الريف بصفة خاصة، نجد هذه المنظمات عبر التاريخ الطويل خلقت مشروعات تنموية في كل من المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الصناعية، الخدمية والزراعية فحسنت من مستويات دخول الريفيين وأخرجت بعضهم من دائرة الفقر المدقع إلى مستوى الغنى المتدرج من خلال إنتاج محصولات زراعية، تصنيع المنسوجات، الأعمال أو الأشغال اليدوية والأعمال التجارية إلخ.

كل هذه الأنشطة ساهمت في تحسين مستويات دخول الريفيين مما انعكس ذلك على مستويات معيشتهم إيجاباً، ثم المساهمة في نمو الاقتصاد القومي.

لقد لاحظ الباحث أن منظمات المجتمع المدني أصبحت تلعب دوراً كبيراً وبارزاً في إحداث تنمية شاملة على مستوى المدن بصفة عامة وعلى المستوى الريفي بصفة خاصة، نجد هذه المنظمات عبر تاريخ الطويل خلقت مشروعات تنموية في كل من المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الصناعية والزراعية فحسنت من مستويات دخول الريفيين وأخرجت بعضهم من دائرة الفقر المدقع إلى مستوى الغنى المتدرج، فكل هذه الأنشطة ساهمت في تحسين مستويات دخول الريفيين مما انعكس ذلك على مستويات معيشتهم إيجابا، ثم المساهمة في نمو الاقتصاد القومي.

المبحث الثالث

التخطيط التنموي

Development Planning

1/ مقدمة : Intorduction

لا يقتصر الاعتماد على التخطيط التنموي التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على دولة معينة أو مرحلة محددة من تاريخ المجتمعات، فقد استطاعت العديد من الدول ذات الأنظمة المختلفة تحقيق طموحاتها من خلال الاعتماد على هذا النوع من التخطيط. إلا أن فاعليته تتناسب طرداً مع مقدرة المسؤولين بهذه الدول على تخصيص مواردها الاقتصادية بكفاءة وتحسين كفاءة أداء القطاعين الحكومي والخاص. (المرواني، 2005م ص19).

2/ نشأة التخطيط التنموي : Evolution of Development Planning

تعود فكرة التخطيط التنموي إلى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، حيث أخذت هذه الفكرة تبرز في كتابات بعض المفكرين والفلاسفة. وقد ظهرت خلال تلك الفترة وبدايات القرن العشرين معالجات جادة تناولت فكرة التخطيط الاقتصادي بشيء من التوسع. وبعد البحث الذي نشره العالم النرويجي كريستان ثونهيدر في عام 1910م حول أسلوب التخطيط الاقتصادي من أهم المحاولات الجادة المبكرة في هذا المجال. وقد كان رجال الفكر الغربيين ينظرون إلى أسلوب التخطيط على أنه مناف للحرية الاقتصادية التي تعتمد على أسلوب السوق الحر في التنسيق بين قرارات الوحدات الاقتصادية نظراً لحاجة التخطيط إلى مركزية في الإدارة وهيمنة القطاع العام الحكومي على الموارد الاقتصادية في المجتمع (محمد، 1408هـ، ص21)

لكن خلال هذه النظرة للتخطيط أخذت تتغير تدريجياً مع توالي التطورات الاقتصادية والسياسية في أوربا. وخلال الحرب العالمية الأولى أثبتت المانيا أسلوب التخطيط الاقتصادي كوسيلة لإدارة دقة الحرب والمواءمة بين الاقتصاد الوطني ومقتنيات المجهود الحربي.

وقد سارت على نهج ألمانيا بقية الدول المتحاربة وخاصة بريطانيا، إلا أن هذا الأسلوب توقف العمل به بانتهاء الحرب.

وخلال فترة الثلاثينات الميلادية تعرضت الدول الغربية إلى حالة من ركود اقتصادي وكساد عنيف أبرزت ما في داخل المجتمع الرأسمالي الغربي من تناقضات أدت إلى تبني فكرة التخطيط الاقتصادي كعلاج حاسم لهذه التناقضات، وهو ما أطلق عليه لاحقاً مصطلح التخطيط التصحيحي أو التقويمي وقد عزز هذه الرؤى ما أثاره جون مينرد كينز عن فكرة البطالة المزمنة كنتيجة مترتبة على الإفراط في الإدخار، وتضاؤل فرص الاستثمار، بما يستتبعه ذلك من بلوغ الدخل القومي من مستويات توازنية، هي في أغلب الأحيان دون مستوى التوظيف الكامل للموارد،وضرورة تدخل الدولة لتصحيح هذه الأوضاع بالقيام بالمشروعات العامة. وكان لهذا التيار الجديد أثره في انتهاج بعض الدول سبيل التخطيط الاقتصادي خلال تلك الفترة.

وفي أثناء الحرب العالمية أملت الظروف على الدول المتحاربة أهمية الأخذ بمبدأ تخطيط مواردها الاقتصادية من أجل حشد طاقاتها اللازمة لإدارة دقة الحرب بأعلى كفاءة ممكنة وقد أخذت الدول المتحاربة على

اختلاف أيدلوجيتها.بهذا المبدأ وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت أهمية التخطيط الاقتصادي بشكل أكثر وضوحاً بوصفه أسلوباً علمياً لإعادة تعمير الدول التي دمرتها الحرب وإنعاش اقتصاديتها من جديد إلى حد أن الولايات المتحدة الأمريكية اشترطت لمنح معونتها الاقتصادية وفقاً لمشروع مارشال للإنعاش الاقتصادي الأوربي، أن تجري الدول الأوربية تخطيطاً شاملاً لعملية الإنعاش المستهدفة، بحيث تغطي جميع اقتصادها القومي.

ولقد أنشئت في الأقطار الرأسمالية المتقدمة هيئات خاصة لتنظيم الاقتصاد بأسرة مثل (لجنة التخطيط العام في فرنسا، ومكتب التخطيط المركزي في هولندا، ومجلس الإنماء القومي في بريطانيا، وغير ذلك). وأصبحت جزءاً من الجهاز الإداري في تلك الأقطار، وعملها أن تستخدم الأدوات الإقتصادية لديها للمحافظة على العلاقات الرأسمالية فيها (محمد، 1407هـ، ص23).

وتستخدم نماذج اقتصادية متنوعة كأدوات عملية لوضع التقديرات الطويلة الأمد، حيث بدأ تطبيق إستخدام تلك النماذج في كل من فرنسا واليابان، هولندا، بريطانيا. وفي مرحلة لاحقة بدأت بعض الدول الحديثة الاستقلال في إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. في الأخذ بفكرة التخطيط الاقتصادي بوصفها أسلوباً علمياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات سريعة، من أجل التغلب على ما تعانيه من فقر وانخفاض لمستوى المعيشة. (مجيد، 1987م، ص7).

3/ تعريف التخطيط التنموي : Defenition of Development Planning

هنالك تعاريف مختلفة للتخطيط التنموي يمكن استعراض بعضها كما يلي:

– يشير (عبد الرحيم، 2000م، ص30) يمكن تعريف التخطيط الاقتصادي بأنه إعداد وتنفيذ برنامج عمل للمستقبل يستهدف إستخدام موارد المجتمع لمواجهة الحاجات الاجتماعية بأفضل طريقة ممكنة

– يرى (سيد، 1965م، ص75) أنه ((هو الأسلوب العلمي المقصود به إتباع أحسن الطرق والأساليب لاستخدام وتنمية الموارد البشرية عن طريق تغيير اتجاهات الكم والكيف الموجودة والمتاحة في الدولة))

– وفق وجهة نظر (عبد المنعم، 1405م، ص282) هو((أسلوب أو نهج يقوم على تجنيد كافة طاقات المجتمع وموارده المتاحة بغية تحقيق أهدافه بأقل تكاليف وذلك فى فترة زمنية معينة)).

–حسب وجهة نظر (عبد الفتاح، 1982م، ص23) باعتباره ((نوع من تدخل الدولة لتحقيق مواءمة واعية بين الناتج القومي وهيكله من جهة، وبين الحاجات الإجتماعية من جهة أخرى، وذلك في شكل تصميم وتنفيذ برنامج عمل مستقبلي لضمان اتجاه وقيمة المتغيرات الاقتصادية العامة)).

–يحدد (سلطان، 1977م، ص25) أن التخطيط باعتباره ((تحديد أهداف معينة مع وضع الأساليب والتنظيمات والإجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية)).

4/ أهمية التخطيط التنموي : Importance of Development Planning

تؤكد أهمية التخطيط بالنسبة للدول النامية وجود علاقة وثيقة من الإرتباط بين أهداف هذا النوع من التخطيط وتوجهات الفكر التنموي لمعالجة القضايا الحرجة المشتركة لهذه الدول.

5/ السمات المميزة للتخطيط التنموي : Characteristics of Development Planning

أدركت غالبية الدول النامية أهمية وضرورة تبني أساليب تخطيطية خاصة بها ومتمشية مع ظروفها، كأداة لتعجيل النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين. وقد أصبح التخطيط التنموي خياراً استراتيجياً لهذه الدول من أجل تنمية قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية.

في هذا الإطار تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الواسع هدفاً أساسياً للتخطيط التنموي (إبراهيم، 1414هـ، ص407).

لذا فإن سمات التخطيط التنموي تتجسد من خلال التغييرات الهيكلية المستهدفة من خلال التنمية الثلاثية الأبعاد كالآتي (سراج، 1412هـ، ص70):

1/ البعد الاقتصادي :

يتمثل في التغييرات التي تحدث في العلاقة النسبية بين القطاعات الإنتاجية والخدمية، وإسهاماتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية القوى البشرية وتوظيف العمالة الوطنية، وإقامة البنية الأساسية وتوفير الخدمات والمرافق العامة وتقليص العيوب الهيكلية للاقتصاد الوطني، وترشيد استغلال الموارد الاقتصادية، وتنويع وتوسيع القاعدة الاقتصادية.

2/ البعد الاجتماعي :

يتمثل في التغيرات التي تحدث في أنماط الحياة والسلوك والعلاقات والتقاليد الاجتماعية والمستويات الثقافية المختلفة من المجتمع والانعكاسات الإيجابية على مستوى المعيشة ونوعية الحياة الناجمة عن زيادة كل من الدخل والإنتاج والإنتاجية.

3/ البعد التنظيمي :

يتمثل ذلك في التغييرات المؤسسية والإدارية اللازمة لمواكبة مراحل التطور التقني وتحسين الإنتاجية ورفع كفاءة أداء الأجهزة والمؤسسات المختلفة المشاركة في عمليات التنمية.

4/ إمكانية التزامن والتكامل مع التخطيط التأشيري سواء من حيث الأهداف والأسس الاستراتيجية أو المبادرات المأمولة من القطاعين الحكومي والخاص.

5/ إن التخطيط التنموي يعد خياراً استراتيجياً للدول النامية لإحداث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وتنظيمية. ذلك من خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تشكل برنامج عمل منظم ومتكامل يغطي فترة زمنية محددة، تقوم به الدولة أو تتولى إجازته والموافقة عليه من أجل تعبئة الموارد بصورة رشيدة لتحقيق أهداف وطنية، وذلك عن طريق استخدام الوسائل المتاحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بصرف النظر عن إمكانية الدولة.

6/ أهم مقومات التخطيط التنموي :

يمكن تلخيص مقومات التخطيط التنموي في المحاور التالية (كريمة، 1978م، ص19):

1/ تحديد الأهداف العامة في حدود الموارد والإمكانيات المتاحة (المتوقعة خلال فترة الخطة) مع مراعاة البعد الزمني للأهداف لمدى إمكانية تحقيق هذه الأهداف، يلزم مراعاة الظروف المرحلية والمتغيرات

والمستجدات من خلال الدراسات المساندة للخطة والتنبؤ باتجاهات مسارات النمو المتوقعة على الصعيدين الكلي والجزئي.

2/ إعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة، مع دعمها بالأدوات والآليات والإجراءات التنظيمية والمبادرات المأمولة من القطاعين الحكومي والخاص.

3/ تحقيق التنسيق والتكامل بين البرامج (أو المشروعات) التنموية بما يضمن تجنب التعارض أو الازدواجية والعمل في الوقت ذاته على تحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف الممكنة.

4/ إعداد الموازنات التقديرية للخطة بشأن الإيرادات والنفقات المتوقعة، مع تحديد وسائل تمويل العجز (إن وجدت) وتقدير الاعتمادات المستهدفة خلال فترة الخطة.

5/ تهيئة المناخ الاستثماري والتنظيمي والمؤسسي الملائم لتنفيذ التوجهات التنموية للخطة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة على الإسهام في تمويلها.

6/ متابعة وتقويم تنفيذ الخطة على الصعيدين الكلي والقطاعي للتحقق من كفاءة أداء الجهات المختلفة وفق الأهداف الواردة بالخطة، والتعرف على الانحرافات بين المستهدف والمحقق لتذليل الصعوبات أو تعديل السياسات، إضافة إلى تسجيل الإنجازات المحققة بقواعد البيانات المختلفة.

7/ خطوات وعناصر العملية التخطيطية : Steps & Elements of Planning Process

تختلف خطوات وعناصر العملية التخطيطية من دولة لأخرى وفقاً لمنهجية التخطيط المتبعة فيها، إلا أننا سوف نتناول الأطر العامة المتفق عليها في هذا الشأن كالآتي :

أولاً : خطوات العملية التخطيطية :

تمر العملية التخطيطية بأربع خطوات رئيسية هي على النحو التالي :

1/ وضع الخطة : Designing a Plan

يتطلب وضع الخطة تحديد الأهداف العامة للخطة، ومن ثم ترجمة هذه الأهداف إلى أرقام أي وضعها في صورة كمية، والتنبؤ بالوضع الاقتصادي في المستقبل بغرض ثبات السياسة الاقتصادية المتبعة. والتخطيط لا يمكن أن ينتهي بانتهاء صياغة الخطة أو حتى بالمشروع في التنفيذ لمحتوياتها بل يتطلب أن يكون كل هدف من أهداف الخطة معبراً عنه بمقادير رقمية قابلة للتحقيق والمتابعة والتقويم (تقويم الأداء) مصحوبة بسياسات وخطوات إجرائية عملية، وكذلك بتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، حتى لاتظل مجرد تنبؤات تأشيرية، ومن ثم المشروع بوضع بذور الخطة لضمان استمرارية العملية التخطيطية. (مجيد، 1987م، ص15).

وتقوم بتلك المهمة الجهة المسؤولة عن التخطيط في الدولة. وهذه الجهة تعتبر جهازاً استشارياً فقط لا يملك سلطة تطبيق أو تنفيذ الخطة. ويتطلب وضع الخطة توفير البيانات الإحصائية اللازمة وتوفر الكوادر الفنية المتخصصة فإحدى العقبات الأساسية للتخطيط الاقتصادي في الدول النامية هي عدم توافر البيانات الإحصائية اللازمة لوضع الخطة الاقتصادية، فضلاً عن عدم دقتها. علاوة على أهمية عدم المبالغة في

تحديد الأهداف سواء من حيث الكم أو الكيف. فمن حيث الكم يجب ألا يكون هناك عدد كبير من الأهداف يجعل احتمال عدم التناسق بينها كبيراً.

أما من حيث الكيف فيجب عدم المبالغة في تحديد الهدف نفسه. فمثلاً يجب ألا يكون معدل النمو المستهدف للاقتصاد الوطني يفوق كثيراً معدل النمو الذي يتحقق فعلاً في الظروف العادية إلا إذا كانت هناك اعتبارات جديدة لم تكن موجودة مسبقاً (محمد , 1408هـ ,ص 57).

2/ إقرار الخطة : Approving a Plan

تقوم السلطة السياسية العليا في الدولة بمهمة الموافقة على الخطة وإقرارها وقد تدخل عليها بعض التعديلات، ولكن من الملاحظ أن تلك التعديلات، إن وجدت تكون صغيرة وهامشية. إذ من غير الممكن إدخال تعديلات جوهرية على الخطة في هذه المرحلة، لأن هذا يعني الإخلال بالخطة كلها فالخطة وحدة مترابطة وأي تعديل في أي جزء من أجزائها إنما يؤدي إلى الإخلال بترابط الخطة ككل مما يتطلب إعادة صياغتها.

علاوة على أن الجهة المسؤولة عن التخطيط في الدولة تكون على اتصال دائم بالسلطات التشريعية والتنفيذية في مرحلة صياغة الخطة مما يمكنها من أخذ اقتراحاتهم ورغباتهم في الاعتبار عن إعدادها. وبمجرد أن تقر الحكومة الخطة يصبح لها قوة القانون ويصبح تنفيذها من مسؤولية الدولة عندئذ.

3/ تنفيذ الخطة : Implementing a Plan

المقصود بتنفيذ الخطة مجموعة الأدوات والوسائل السياسية والإجرائية التى من شأنها تنفيذ فعاليات الخطة لتحقيق الأهداف الموضوعة فيها (محمد، 1408هـ، ص59) وتتحمل الحكومة مسؤولة تنفيذ الخطة بأجهزتها وأقسامها المختلفة، كل فيما يخصه. وفي هذه المرحلة يكون هناك اتصال دائم بين الأجهزة الحكومية المنفذة للخطة والجهة المسؤولة عن التخطيط. ويتطلب التنفيذ الجيد للخطة وضع معايير كافية لبيان مدى بلوغ الأهداف أثناء صياغة الخطة(يوسف , 1995م , ص56).

4/ متابعة تنفيذ الخطة :

يتطلب تنفيذ الخطة المتابعة المستمرة لجميع مكوناتها مع الجهات المسؤولة عن التنفيذ، وتحديد الإنحرافات التى قد تبرز بين المخطط والمحقق وكيفية علاجها كما تتطلب هذه المرحلة وجود مجموعة من المتخصصين تقوم بتقويم ما تم تنفيذه فعلاً لمعرفة سلبيات وجوانب القصور في الخطة، بصفة دورية، حيث تتطلب هذه المرحلة إعداد تقارير متابعة دورية (ربع سنوية أو نصف سنوية، أو سنوية) تهدف هذه التقارير إلى معرفة العقبات الت ظهرت عند تنفيذ الخطة والأخطاء التي حدثت أثناء عملية التنفيذ و أسبابها حتى يمكن العمل على بحث هذه السلبيات عند وضع الخطة التالية.

تتم هذه المرحلة من خلال قيام جهاز التخطيط بإعداد تقارير متابعة عن سير تنفيذ الخطة والعقبات التي تواجهها الوحدات المختلفة في مرحلة التنفيذ وكيفية حلها. (يوسف، 1995م، ص56) ,

لقد لاحظ الباحث بأن خطوات عملية التخطيط المتمثلة في وضع الخطة وهذا الأمر يعتبر بمثابة العمود الفقري للتخطيط، تتطلب هذه الخطوة أفراداً متخصصين في مجال التخطيط ولهم باع وخبرة ودراية وتجارب فيه، لأن المجاملات تؤدي بحياة هذا التخطيط، كذلك فريق مسح منطقة المشروع لابد أن يختار بعناية لأنها

تمثل الجهاز العصبي لتخطيط تنمية الريف، أيضاً محللي المعلومات كفاءتهم مطلوبة بالإضافة إلى مشاركة أهل المنطقة الريفية في الإدلاء بآرائهم حول المشروع المطلوب وضع خطة له. بالإضافة إلى مشاركة بعضهم في التنفيذ والبعض الآخر في المتابعة والتقييم والتقويم لهذا المشروع فهذا ضروري لنجاح تجاوز أكبر تحديات المشروعات التنموية الريفية بعد التنفيذ ألا وهي عملية المحافظة عليها بعد تنفيذها.

8/ مستويات عملية متابعة تنفيذ الخطة :

هناك ثلاثة مستويات لعملية متابعة الخطة تتمحور كالآَتي (سراج، 1412هـ، ص112):

1/ متابعة على مستوى الاقتصاد الكلي :

وهي تشتمل على عدة معدلات من أبرزها : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات وأنماط الإستهلاك.

2/ متابعة على مستوى القطاعات الاقتصادية :

وتتمثل عملية المتابعة هنا بمراقبة معدلات النمو والتطور في كل قطاع من قطاعات الإقتصاد الوطني، حيث إن أي معوق نمو لأي قطاع سيؤثر على نمو قطاع أو قطاعات أخرى. وتهدف المتابعة على المستوى القطاعي إلى لفت أنظار الجهات المسؤولة عند ظهور أي معوق أو خلل، وذلك لمعالجته في بداياته الأولى. وتجدر الإشارة إلى وجود علاقة وثيقة من الإرتباط والتكامل بين المتابعة الكلية والقطاعية بمعنى أنه لا يمكن الفصل بينهما أو الاكتفاء بأحدهما عن الآخر.

3/ متابعة على مستوى إقليمي :

وتتمثل عملية المتابعة هنا في تشكيل لجان خاصة في جميع المناطق الجغرافية أو الإدارية، تكون مهامها محددة ومتفق عليها، إذ تنحصر في الإشراف على خطوات سير تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ضمن حدود مكانية معينة. ومن ثم يصار إلى إعداد تقارير متابعة دورية (شهرية، أو فصلية، أو سنوية) عن سير العمل التنموي، ويتم رفع هذه التقارير إلى مجالس التنمية الإقليمية (مجالس المناطق) التى ترفعه بدورها، بعد الدراسة والتحليل إلى الجهة المسؤولة عن التخطيط في الدولة. كما تم تناول مستويات رقابة تنفيذ الخطة كما يلي :

أ/ رقابة الأجهزة المصرفية :

لقد ألزم القانون كافة الوحدات الاقتصادية بفتح حساب مصرفي لدى المصرف المختص بالنشاط الذي تمارسه. وبالتالي فإن هذه المصارف تمارس عملية الرقابة المالية على هذه الوحدات من خلال إشرافها ومتابعتها لحركة هذا الحساب الذي تظهر فيه كافة العمليات المالية للمشروع من نفقات أو إيرادات. وهي رقابة أكثر دقة للتأكد من سلامة المركز المالي للمشروع.

ب/ رقابة المنظمات السياسية والشعبية :

لقد أعطاها القانون الحق في الرقابة والإشراف على المؤسسات والمشاريع والمنشآَت العاملة في مجال تواجدها الشعبي. إذ يمارس اتحاد العمال دور الرقابة على المشاريع الاقتصادية من خلال الوحدات النقابية المتواجدة في هذه المشاريع. وقد حقق ذلك نجاحات حاسمة في هذا المجال من خلال إشراك ممثلي

المنظمات الشعبية (عمال، فلاحين، شبيبة) في المجالس الإنتاجية واللجان الإدارية، ليس كأعضاء أصلاء ممثلين للطبقة العاملة ومشاركين في الوقت ذاته للإدارة في اتخاذ كافة القرارات الناتجة للنشاط الاقتصادي للمشروع بدءاً من إعداد المشروع الأولي للخطة إلى تقويم الأداء وإعداد الحسابات الختامية (حزوري،1990م،ص188).

ج/ الجهاز المركزي للرقابة المالية :

كي تتأكد الحكومة من قيام السلطة التنفيذية بمهامها بصورة صحيحة بما في ذلك إعداد وتنفيذ الخطة حسب الأهداف والغايات المحددة وضمن الإمكانيات المالية المتاحة والمخصصة لكل برنامج ومشروع من مشاريع الخطة تقوم باستحداث جهاز رقابة مالي لهذه الغاية يطلق عليه أحياناً تسمية جهاز الرقابة المالية. وفي أحيان أخرى يعرف بديوان المحاسبة كما هو الحال في الأردن وتقتصر مهمة هذا الجهاز على القيام بالرقابة المالية على المؤسسات والوزارات الحكومية بما في ذلك عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية، فهو يتأكد ويقوم برصد المخالفات الناجمة على إنفاق المخصصات المالية (غنيم، 2008م،ص102).

د/ رقابة السلطة التشريعية :

السلطة التشريعية هي ممثلو الشعب الذين يتم إنتخابهم أو تعيينهم أو الأسلوبين معاً، وعادة ما يطلق على مجالس السلطة التشريعية اسم مجلس الأمة أو مجالس الشورى... الخ.

تقوم السلطة التشريعية بمناقشة السلطة التنفيذية في برامجها وسياستها وأهدافها وفي إستخدام الموارد الاقتصادية والمالية وتمنح السلطة التشريعية ثقتها للسلطة التنفيذية عند موافقتها على برامج التنمية التي ترغب السلطة التشريعية في تنفيذها خلال المرحلة القادمة.

لا تقتصر رقابة السلطة التشريعية على هذا النوع من الرقابة الذي يعرف بإسم الرقابة السابقة، بل يتعداه إلى قيام السلطة التشريعية بتقييم أداء السلطة التنفيذية بعد قيامها بمهامها ويسمى هذا النوع من الرقابة بالرقابة اللاحقة، ولتحقيق هذه الرقابة تستعين السلطة التشريعية بالتقارير التى يعدها ديوان المحاسبة أو جهاز الرقابة الحكومية، وأيضاً تستند في رقابتها إلى اجتماعاتها التي تعقدها مع مؤسسات وهيئات السلطة التنفيذية (حزوري , 1990 , ص190).

هـ/ رقابة الصحافة والفعاليات الاقتصادية والشعبية المختلفة :

تقوم الصحافة والنقابات المهنية والهيئات الشعبية المختلفة بدورهم في عملية متابعة وتقييم إنجازات الدولة في مجال التخطيط، فالتقارير الصحفية المتعلقة بنجاح مشروع معين أو فشله تعمل على توعية كافة الجهات التنفيذية والتشريعية بذلك وتدفعهم إلى البحث عن أسباب الفشل أو النجاح، كذلك الحال بالنسبة للنقابات المهنية والشعبية التي تقوم بنفس الدور (غنيم , 2008م , ص105).

لقد لاحظ الباحث أن أهم أنواع الرقابة على تنفيذ الخطة هي الرقابة الشعبية أي رقابة المجتمع على تنفيذ هذه الخطة المحددة. لأن المجتمع هو المستفيد من المشروع وهو أدرى به، وخاصة تقييمه له، أشبع حاجته أم لا، هل المشروع الذي تم تنفيذه هو نفس المشروع المطلوب أم لا. ما هي نقاط قوته وضعفه، وهو أدرى

بالمشروع هل سيستمر أم لا من خلال مؤشرات أدائه ؟. فلذا نجد أن الرقابة المجتمعية من أنجح أنواع الرقابة إذا تمت وفق ما هو مطلوب علمياً دون إنحياز.

هناك كثير من المشروعات التنموية أظهر المجتمع عدم جدواها من خلال رغابتهم لأدائها ومواصفاتها مما سهل للمجالس التشريعية في الحصول على المعلومات والتي تأكدت منها، ثم مناقشتها مع الجهاز الحكومي خلال استجواب القائمين عليها من الوزراء من خلال نتائج الاستجواب التي توصلوا إليها فتم إيقافها ومحاسبتهم. فالجهاز التشريعي أصبح يعتمد على معلومات الشعب المتعلقة بالمشروعات التنموية (رقابة شعبية).

9/ العوامل التي قد تؤدي إلى الإخفاق في تنفيذ خطة المشروعات التنموية :

تتمثل هذه العوامل فيما يلي : (مجيد، 1987م، ص19):

1/ الخطة :

يجب أن يكون وضع الخطة قائماً على أساس المعرفة الواقعية لصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيه، وأن تكون الغايات المخططة متلائمة مع حقيقة هذا الوضع القائم. فقد تتضمن الخطة أهدافاً غير ممكنة التحقيق في ظل الإمكانات المتاحة، مما يترتب عليه الإخفاق في تحقيق الأهداف المتضمنة في الخطة.

2/ عدم الاهتمام بالجانب المالي للخطة:

قد تبذل الحكومة جهداً أكبر لتحقيق الأهداف الاستثمارية التي تتضمنها الخطة، ولا تبذل نفس الجهد لتحقيق كمية الإنتاج المستهدف في الخطة.

3/ المبالغة في تقدير الاحتياجات والإمكانيات الاستثمارية :

قد يترتب على هذه المبالغة عدم استطاعة الوحدات عند تنفيذ الخطة أن تستوعب جزءاً من الاستثمارات الخاصة بها والمتضمنة في الخطة.

4/ العقبات الإدارية والتنظيمية :

قد يترتب على هذه العقبات تأخير في اتخاذ الإجراءات أو القرارات المطلوبة، أو هما معاً لتنفيذ المشروعات المتضمنة في الخطة.

5/ عدم القيام بالدراسات الكافية :

قد يترتب على عدم القيام بمثل هذه الدراسات قبل إدراجها في الخطة، إلى عدم إمكانية تنفيذ تلك المشروعات بالصورة المتضمنة في الخطة.

يرى الباحث بأن من أهم العوامل الأساسية التى تؤدي إلى الإخفاق في تنفيذ خطة التنمية الريفية هو عدم القيام بدراسة الجدوى للمشروعات خاصة قبل قيام المشروع، عدم إلمام العاملين في تنفيذ الخطة بالخطة ذاتها من حيث التفاصيل (غياب المعلومات)، ضعف معايير اختيار فريق تنفيذ الخطة، غياب الرقابة الصارمة على منفذي الخطة، تحديد ميزانية تنفيذ الخطة بدقة وعدم وضع احتياطى مالي (الجمود) وذلك لعدم وضع المتغيرات البيئية والاقتصادية في الاعتبار، فهذا سبب رئيسي في الإخفاق في تنفيذ الخطة

بالإضافة إلى تجاهل مشاركة المجتمع المحلي(الريفي في إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة) فكل هذه العوامل تلعب دوراً بارزاً كبيراً في إخفاق الجهاز الإداري في تنفيذ الخطة التنموية الريفية.

10/ أنواع التخطيط التنموي :

هناك أنواع عديدة من التخطيط التنموي يمكن تصنيفها في مجموعات متسقة وتتنوع هذه الأنواع تبعاً للمعيار المستخدم في التفرقة، حيث يوجد عدة معايير منها مدى التزام الجهات بالتنفيذ، ودرجة الشمولية، والبعد الجغرافي، ودرجة المركزية، وفيما يلي نبذة بشأن هذه التصنيفات (المرواني، 2005م، ص31):

أولاً : تصنيف التخطيط وفقاً لمدى التزام الجهات بالتنفيذ ويفصل كالآتي :

1/ التخطيط التوجيهي :

يعني أن الخطة يكون تنفيذها ملزماً بالنسبة للقطاع العام. أي بمعنى أن ما تتضمنه الخطة من إجراءات وسياسات وبرامج وغير ذلك من الأهداف المقررة بمثابة أوامر يجب تنفيذها.

2/ التخطيط التأشيري :

يقوم هذا النوع من التخطيط على أساس اقتراح أهداف معينة والعمل على إقناع الوحدات الإنتاجية بتنفيذها. فمحاولة تنفيذ الخطة هنا لايكون بالإلزام (بالأوامر) كما هو الحال في التخطيط التوجيهي، بل يكون بالإقناع ويهدف التخطيط التأشيري إلى إعداد وتهيئة الظروف الإيجابية لتسهيل نمو وتطور القطاع الخاص من خلال سياسيات وحوافز تشجيعية متعددة ومتنوعة، وتقدير حجم ومكونات الإسهامات المأمولة من القطاع الخاص في إجمالي استثمارات الخطة مع إتاحة الفرص الاستثمارية الكفيلة بتحقيق عوائد مجزية للقطاع الخاص ممايسهم بصورة مباشرة في تحقيق معدلات متزايدة للنمو، كماتسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية للاقتصاد الوطني.

3/ التخطيط الاستراتيجي :

يعد التخطيط الاستراتيجي بمثابة دليل لمسارات النمو المستقبلية المتوقعة، ويتضمن رؤى استراتيجية متسقة مع سياسات اقتصادية ومالية على المدى البعيد لتكون دليلاً مرجعياً تستند عليه قرارات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية، مما يتطلب توفير بيئة ملائمة لتحقيق طموحات التنمية المستمرة على المدى البعيد.

ثانياً : تصنيف التخطيط حسب درجة الشمول ويقسم كمايلي :

1/ التخطيط القومي الشامل :

يغطي هذا النوع من التخطيط جميع مناطق وأقاليم الدولة محل الاعتبار، وتسعى الخطة القومية إلى تحقيق أغراض التنمية في مختلف القطاعات (زراعية صناعية، خدمية، اجتماعية... الخ) فضلاً عن رفع مستوى معيشة المواطنين في إطار نظام متكامل من الأهداف وبما يحقق التكامل بين مايجري في مختلف القطاعات، ويهتم هذا النوع من التخطيط بالإجماليات أي ما يتعلق بمعدل النمو العام، ومقدار الاستثمار الوطني، والقوى العاملة وغيرها. وهذا النوع من التخطيط يحتاج إلى متطلبات وبيانات على المستوى الوطني.

2/ التخطيط القطاعي :

يهدف هذا النوع من التخطيط إلى تحقيق التنمية من خلال التغير الهيكلي للاقتصاد على أساس قطاعي، ويتمثل جوهر هذه التغيرات في تنمية القطاعات الاقتصادية، وإعداد الخطط القطاعية لتشكل بمجملها الخطة الوطنية الشاملة، وتحتوي هذه الخطط الأولويات لتحقيق ماهو مستهدف وماتقتضيه المصلحة الاقتصادية الوطنية.

3/ التخطيط الإقليمي :

يهدف التخطيط الإقليمي إلى تنمية إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة ويتبع التخطيط الإقليمي في هذه الحالة بغرض تحقيق قدر من التوازن النسبى في النمو بين مختلف أقاليم الدولة، يعتبر التخطيط الإقليمي صورة من صور اللامركزية في التخطيط على المستوى الجغرافي. ويجب أن تعد هذه الخطة في ظل خطة وطنية شاملة بهدف إيجاد توازن في معدلات التنمية بين مختلف المناطق.

ثانياً : تصنيف التخطيط حسب البعد الزمني :

يصنف إلى ثلاثة أنواع كمايلي (المرواني 2005م , ص 40) :

1/ التخطيط طويل الأجل :

يشتمل على الأهداف بعيدة المدى، أي الأهداف التي يحتاج تحقيقها إلى فترة من الزمن تمتد إلى عشر سنوات أو أكثر. ومثال ذلك الأهداف الخاصة بإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد محلا لاعتبار، مثل تنويع القاعدة الاقتصادية أو التحول من اقتصاد نفطي إلى إقتصاد صناعي , فهذا النوع من الأهداف التي يتطلب تحقيقها فترة زمنية طويلة نسبياً، يمثل أحد الأسباب وراء الحاجة إلى وجود خطط طويلة الأجل فضلاً عن وجود عدد من البرامج والمشروعات التي تحتاج في تنفيذها إلى مدة زمنية تمتد إلى أكثر من خمس أو سبع سنوات.

تتميز الخطة طويلة الأجل بأن أهدافها لها صفة العمومية، فهي لا تشتمل على درجة التفصيل التى تتوافر في الخطط المتوسطة أو القصيرة الأجل، فمن الصعب عملياً وضع أهداف مفصلة لفترة زمنية تمتد إلى عشر سنوات أو أكثر، فالغرض من التخطيط الطويل الأجل ليس تقديم بيانات تفصيلية للأوضاع المستهدفة في المستقبل، وإنما تقديم الإطار الذي يمكن في ضوئه وضع الخطط متوسطة وقصيرة الأجل. فأهداف الخطط متوسطة الأجل أ وقصيرة الأجل، إنما يتم وضعها في ضوء الأهداف العامة في الخطة طويلة الآجل.

فالخطط قصيرة ومتوسطة الأجل يجب أن ينظر إليها على أنها حلقات متصلة تتم بداخل إطار خطة طويلة الأجل. وتهدف إلى تحقيق الأهداف المتضمنة بها.

2/ التخطيط متوسط الأجل :

تتراوح الخطة المتوسطة الأجل بين ثلاث سنوات وسبع سنوات، وتأخذ بعض الدول بالخطط الرباعية أو الخمسية أو الستية... الخ إلا أنه يمكن القول بأن هناك قاعدة عامة تعمل هذه الخطط على مراعاتها، وهو أن البعد الزمني للخطة يجب ألايكون في الطول بحيث يصعب معه إجراء التنبؤ أو التقديرات الخاصة

بالتغيرات المختلفة في الاقتصاد القومي بدرجة كافية من الجدية، وفي نفس الوقت يجب ألايكون في القصر بحيث لايستطيع تغطية الفترة الكافية لإنشاء المشروعات الأساسية في الخطة.

وترسم الخطة متوسطة الأجل في إطار الخطة طويلة الأجل، بحيث تعتبر الخطة متوسطة الأجل إحدى الحلقات التى توصل إلى تحقيق أهداف الخطة طويلة الأجل، وهي أكثر تفصيلاً ويتضمن بيانات تفصيلية على معدلات النمو المستهدفة للناتج المحلي لجميع القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الاقتصاد محل الاعتبار، وبيانات مختلفة عن (الاستهلاك، الادخار، الإنفاق).

3/ التخطيط قصير الأجل :

تتراوح الخطة قصيرة الأجل بين ستة شهور وسنتين. وتلجأ الدولة إلى خطط قصيرة الأجل لنوعين من الاعتبارات. يتمثل النوع الأول في وجود ظروف داخلية أو خارجية لا تسمح للدولة

أن ترى بوضوح إلا على مدى فترة زمنية قصيرة. فوضع خطة طويلة الأجل أو حتى متوسطة الأجل في ظروف تتميز بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار وعدم الوضوح إنما يعني أن الخطط الموضوعة خطط غير واقعية وإنها مجرد حبر على ورق. أما النوع الثاني من الاعتبارات فيتمثل في الحاجة إلى تجزئة الخطة متوسطة الأجل إلى خطط سنوية حتى يصبح تنفيذها أمراً سهلاً وممكناً. وتسمى عادة بالخطة التنفيذية. ويتم وضع الخطة في هذه الحالة في إطار الخطة متوسطة الأجل الموضوعة مسبقاً. فالخطة القصيرة الأجل هنا ماهي إلا مجرد حلقة من حلقات متصلة تتمثل في عدد من الخطط السنوية وتهدف إلى تحقيق أهداف الخطة متوسطة الأجل، وتتميز بدرجة أكبر من التفصيل بالمقارنة بالخطط المتوسطة الأجل.

رابعاً : تصنيف التخطيط حسب درجة المركزية :

يفصل التخطيط حسب درجة المركزية كالآتي(المرواني , 2005م , ص44) :

1/ التخطيط المركزي :

شامل للقرارات الاقتصادية الكلية، فإنه يقضي بمركزية القرارات المتعلقة بنشاط الوحدات الاقتصادية الإنتاجية. في هذا النوع من التخطيط نجد أن مهمة وضع الخطة والإشراف على تنفيذها من اختصاصات السلطة المركزية، والمتمثلة في كثير من الدول بهيئة التخطيط أو وزارة التخطيط. وهذا النوع من التخطيط يمثل إلى حد ما أسلوب التخطيط من أعلى إلى أسفل.

2/ التخطيط اللامركزي :

في هذا النوع من التخطيط نجد أن العملية التخطيطية لا تتركز في السلطات المركزية وإنما تشترك فيها الهيئات الإقليمية والمحلية. وهذا النوع من التخطيط يمثل أسلوب التخطيط من اسفل إلى أعلى.

خامساً : التخطيط العيني والتخطيط المالي :

تستند التفرقة بين التخطيط العيني والتخطيط المالي إلى طبيعة المتغيرات محل التخطيط، فالتخطيط العيني يقصد به حصر موارد المجتمع الطبيعية والمالية والبشرية والعمل على استخدامها أفضل استخدام لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات أفراد المجتمع، في حين يتعلق التخطيط المالي بتدبير الأموال المحلية والأجنبية اللازمة لتنفيذ الاستثمارات الواردة في الخطة الاقتصادية.

هذان النوعان من التخطيط مكملان لبعضهما البعض، بمعنى لا يتصور أن تتضمن أي خطة كمية السلع والخدمات التي يزمع إنتاجها خلال فترة زمنية معينة دون أن يتبين في ذات الوقت كيفية تدبير الأموال اللازمة لتحقيق هذا الهدف والعكس صحيح.

لقد لاحظ الباحث بأن من أهم أنواع التخطيط هو التخطيط المالي أولاً ثم التخطيط اللامركزي. لأن بدون التخطيط للمال ومن ثم الحصول عليه لا نستطيع القيام بأي نوع من أنواع التخطيط، ذلك لأن المال هو عصب الحياة ودالة السلطة المال. كما نجد بأن نجاح التخطيط يتوقف على المال لإجراء عملية المسح لجميع البيانات، تحليل البيانات كل هذه العمليات تحتاج لمتخصصين ذوي كفاءة عالية ودراية وخبرة وتجارب في هذا المجال فهذا يحتاج لمال.

كما نجد بأن التخطيط اللامركزي هو أفضل أنواع التخطيط إذا تم وفق المنهجية العلمية التى لا تقبل المحاباة والمحسوبية والمجاملات. ويزداد التخطيط اللامركزي قوة ومتعة وموضوعية وتميز ونجاح، إذا أسند لأهله من المتخصصين والأمينين والنشطين ونظيفي اليد، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع الريفي في الإدلاء بآرائهم حول أولوياتهم من المشروعات و إبدأ نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المتعلقة بالخطة التنموية. فالمشاركة الشعبية مع أهل الريف في التخطيط لمشروعات التنمية الريفية وإختيار الفريق المخطط والمنفذ هي بمثابة حجر الزاوية في نجاح التخطيط التنموي بالريف.

11/ مصادر تمويل مشروعات التنمية الريفية:

يعتبر تمويل مشروعات التنمية الريفية أحد الركائز الأساسية لنجاحها وتميزها، فلذا لابد من توفيره لضمان استمراريتها وتميزها ونجاحها والمحافظة عليها بعد تنفيذها وتقسم المصادر كالآتي : (طاهر،2015م , ص60) :

المصادر الداخلية لتمويل التنمية :

أولاً : الادخارات الاختيارية :

هي تلك الادخارات التي يقبل الأفراد والمشروعات طواعية و اختيار وتشمل ما يلي :

أ/ مدخرا ت القطاع العائلي :

وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل في مصادر الادخار الآتية :

- مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.
- الودائع في البنوك وصناديق التوفير.
- الاستثمار المباشر في إقناع الأراضي.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

ب/ مدخرات قطاع الأعمال :

يقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدراً للادخار وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما :

1/ الادخار الخاص :

يكون من طرف الأفراد و المؤسسات.

2/ الادخار العام :

يتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز Deficit finance وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة،وهذا الأمر قد يتسبب أحياناً فى حالات تضخمه.

3/الادخار الإجباري :

هو إدخار يقطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية و يتمثل في الآتي:

أ/ الادخار الحكومي :

يتحقق بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، إذا زادت النفقات عن الإيرادات الجارية (حالة عجز) يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو طبع نقود جديدة.

ب/ التمويل التضخمي :

هو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافى عندما تعجز المصادر الاعتبارية للايرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا في الاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية، ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على مواد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج، ومن مساوئ هذا الأسلوب نجد مايلي :

1/ انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتآكل قيمتها وانخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك

2/ انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلاً من العملة المحلية، وهذا يقلل من عملية الاستثمار

3/ تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات (زيادة الواردات ونقص الصادرات)

4/ إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنها اضطرابات اجتماعية و سياسية للمشروع

5/ يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي على استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع.

3/ الادخار الجماعي :

هو ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقاً لقوانين معينة، منها أرصدة صناديق التأمين الاجتماعية بأنواعها المختلفة، ويحتل هذا النوع مكانه هامة فى الدول النامية، لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في إرتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات.

إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية.

12/ عوائق مصادر التمويل الداخلي :

تواجهه عدة عوائق تعيق التنمية نذكر منها (طاهر , 2005م , ص64) :

1/ انخفاض الدخول.

2/ أثر المحاكاة أي تقليد الأفراد في الدول النامية لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة بالنسبة للادخار العائلي في الدول المتقدمة.

3/ عدم كفاءة أجهزة تجميع المدخرات مثل المؤسسات المالية والتي تتلاءم مع ظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.

4/ عدم استقرار القوة الشرائية للنقود، حيث إن الأموال التي يدخرها الأفراد، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات

بالنسبة لقطاع الأعمال :

يتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية مثل :

1/ عدم كفاية البيانات المتاحة

2/ عدم وجود حدود فاصلة بين هذا القطاع والقطاع العائلي نظراً لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول.

3/ إن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه إلى عملية التنمية.

بالنسبة للقطاع الحكومي :

من أهم أسباب انخفاض الإيرادات الجارية للدولة قصور نظامها الضريبي وذلك عن طريق :

1/ ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي.

2/ اتساع نطاق العمليات العينية (المقايضة).

3/ عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال.

4/ انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد في التهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة الضريبية، بالإضافة إلى ماسبق هناك عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها :

1/ فقدان الثقة فى المصارف وبالتالى اللجوء إلى الاكتناز.

2/ الابتعاد عن المنافسة للمحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية.

3/ ضيق أسواق الأوراق المالية.

4/ هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفاً من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.

13/ المصادر الخارجية لتمويل التنمية :

تتعدد صور المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية من خلال التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية كما يلي (طاهر،2015م , ص96) :

1/ البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسات المساعدة له :

يقدم البنك الدولي للبلدان التي تستوفي شروط التمويل عن طريق ثلاث مؤسسات هي:

أ/ مؤسسات التمويل الدولية تأسست عام 1956م :

ينحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء.

ب/ مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام 1960م :

تعتبر مصدراً هاماً للقروض السهلة أي قروض فوائدها منخفضة وآجالها طويلة تقدم للدول النامية (شديدة الفقر ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولاراً سنوياً أو أقل).

ج/ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار :

تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء، تأسست عام 1988م.

2/ صندوق النقد الدولي :

يعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واختلافاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات مالية.

3/ المنح والإعانات :

تتمثل في تمويل موارد من الدول المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي، أو عيني والنقد يكون في شكل عملات قابلة للتحويل.والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو خبرات فنية.

4/ القروض :

تقسم كالآتي :

1/ القروض العامة :

تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين فى الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي أو صندوق النقد أو الهيئات الدولية التابعة أو هيئات التمويل الإقليمي.

2/القروض الخاصة :

فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيون ومعنويون من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسات الدولية للتمويل أو صناديق التمويل الإقليمي.

5/ الاستثمار الأجنبي :

يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية فى رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية يهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها وهو نوعان كالآتي :

أ/ الاستثمار الأجنبي المباشر :

يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال للمشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال للمشروع وتمنحه الحق بالإشتراك في الإدارة.

ب/ الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

يقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرة شراء أسهم المشروعات المراد القيام بها، كما لايحق للمستثمر الأجنبي الحق فى الإدارة.

14/ عوائق مصادر التمويل الخارجي :

إن أول مايواجه الدول النامية ويعترض سبيلها في تحقيق التنمية والعراقيل التي تواجه صادراتها منها(طاهر , 2005م , ص71) :

1/ عدم توفير الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.

2/ ضيق حجم السوق المحلية، إذ يصعب دخول التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية.

3/ صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية.

4/ عدم توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية.

5/ عدم توفير الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.

6/ فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

لقد لاحظ الباحث بأن مصادر تمويل التنمية سواء كان الداخلي أو الخارجي تمثل عقبة كبيرة أمام الدول النامية، ذلك لأن الدول أو الجهات التي لها القدرة على تمويل هذه الدول أصبحت تخاف على أموالها التي تمول بها هذه الدول (عدم ثقة)بسبب عدم الاستقرار الأمني (الحروب وخاصة الأهلية) أولاً تشكل عقبة أمام تنفيذ المشروع التنموي أو إذا نفذ (عدم استمراريته) كل هذه العقبات هي المهدد لتمويل الدول النامية لتمويل وإنجاذ هذه المشروعات التنموية بالإضافة إلى تخوف الممول من عدم استرداد هذه الأموال وهذا المعوق يعتبر الأهم والأخطر لعدم تمويل الدول النامية لتنفيذ مشروعها التنموي.

15/ تطور التنمية الريفية في السودان :

إن خطط التنمية والتي وضعت في السودان بعد أن وطأ الاستعمار أقدامه في السودان 1898م أريد بها جعل السودان دولة مساهمة في مد مدن وعواصم القوى الاستعمارية التي حكمته بالمواد الأولية الضرورية لاستمرار النهضة الصناعية في الدول المستعمرة، وفي هذه المرحلة بالذات بدأ إدخال الاتجاه الرأس مالي كنظام اقتصادي، ويؤكد هذا المنهج إنتاج القطن، والذي بدأ أولاً بواسطة شركة أقطان كسلا في القاش قبل أن يتم تطبيقه على الجزيرة، حيث أدخل نظام إنتاج جديد أكثر فاعلية وعلاقات عمل مختلفة لدفع عجلة الاستقلال.

إن الاستعمار لم يعني بالتحديد بأي صورة من الصور، ولم يكن يعمل لتنمية السودان في ذلك الحين، بل يظل يستغل الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة دون مراعاة للقيم السائدة في ذلك الحين، بل عمل على إدخال علاقات إنتاج وقيم تتنافى وطبيعة الموروث الحضاري للمجتمع السوداني خاصة في ناحية التركيز على الجانب الفردي، بجانب الإهمال الكامل للمناطق التي كان استقلالها يتطلب حيزاً من الاستعمار كما حدث في جنوب السودان وجبال النوبة (جنوب كردفان).(أحمد وحرير، 1981م، ص20).

فالمشروع كنموذج للتنمية بدأ في السودان بالتركيز على محصولات زراعية بعينها كالقطن في الزيداب والذرة والقطن في المشاريع الحكومية بالشمالية ومشاريع النيل الأبيض والأزرق والقاش وبركة، أما في المناطق المطرية ففكرة المشروع قد طبقت في جبال النوبة عام 1925م مع التركيز على زراعة القطن وتوفير بعض المدخلات كالبذرة المحسنة والتسويق مع إهمال الجانب الاجتماعى أو حتى التكامل الاقتصادى بين القطاع التصديرى وهو القطن والاحتياجات الاقتصادية المحلية في شكل صناعات المنسوجات.

تقدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق نائية لم تكن لتتصدر مواقع الأولوية في خطط التنمية والتي كانت تركز على القطاع الحديث وعلى محاصيل الصادر والدليل على ذلك أن الصرف على تلك المشروعات كان يتقلص ويضعف الاهتمام بها بمجرد انقطاع العون الأجنبي.

وجد أن هناك سمة عامة ملازمة لتنفيذ الكثير من المشاريع في الريف عدم وفرة الدراسات يؤدي إلى جهل المخطط بالحقائق المحلية، وبالتالي قد لاتتوافق الوسائل أو حتى النماذج المقترحة لتحقيق أهداف التنمية والتحول، لابد أن تدرس المنطقة المراد تنميتها دراسة علمية دقيقة لمعرفة الموارد المتاحة والاحتياجات الأساسية والتركيبة السكانية للمجتمع فهو أمر بالغ الأهمية وبالأخص في مشاريع التنمية الريفية. (العريفى،العدد 1، 1987م ص9).

فالخدمات الاجتماعية دون تكاملها داخلياً وربطها ببرامج اقتصادية لاتؤدي إلى التحول المطلوب أو تحقيق معدلات أعلى من الإنتاج في المدى القريب (أزرق، 2008م , ص50).

قد وجد إنه منذ الحكم الثنائي وخلال الحكم الوطني لم تتبلور خطة متكاملة لتنمية الريف السوداني فيما عدا بعض أجزاء حوض النيل ومناطق أخرى محددة، ويرجع هذه لعوامل كثيرة منها مايعود للأوضاع الاقتصادية في البلاد أو إلى عدم ابتكار المداخل المتكاملة لتلائم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة في الريف السوداني إن ضعف الوضع الاقتصادي العام وتركيبة السكان المحليه، لاتشجع على انتشار الاستثمار، هذا مايبعد الريف السوداني عن دائرة الضوء بالمثل تماماً وجد أن الفكر التخطيطي للسودان، لم يساعد على خلق البرامج أو المداخل التى تتناسب وأجزاء الريف المختلفة، لأن التخطيط كان حبيساً لفكرة المشروع الزراعي ومحدوداً بالأراضي النيلية لفترة طويلة حتى أواخر السبعينات (أحمد وحرير،1981م, ص6).

المبحث الرابع

علاقة اللامركزية بالتنمية الريفية المستدامة

Relationship between Decentralization and Sustainable Rural Development

1/ مقدمة: Intorduction

توجد علاقة مباشرة ومحكمة بين النظام اللامركزي والتنمية الريفية منذ القدم، ففي السبعينات من القرن العشرين برزت فكرة التنمية كمفهوم أساسي قابل للتطبيق للقضاء على الفقر والتخلف الاقتصادي في المناطق الريفية من خلال نظام لامركزي قوي ومتماسك (بريمة 2010م، ص75).

2/ دور البلدية في التنمية الريفية المستدامة: Munciplity Role in Sustainable Rural Development

تعد البلدية الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة باعتبارها مكاناً لممارسة المواطنة وتشكيل اطار مشاركة المواطنة في تسيير الشؤون العمومية، وأن البلدية خلية إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تمارس اختصاصاتها في مجال التنمية الريفية على مستوى الدولة في المجالات التالية (وفاء، 2013م، ص1):

أ/ في مجال التنمية الاجتماعية:

يتكفل المجلس التشريعي البلدي رعاية الشؤون الصحية، وله في سبيل ذلك تحقيق كل مشروع أو هيئة يكون من شأنها العمل على التنمية الثقافية أو الرياضية للشباب، كما يتعين بالمعينات المالية والفنية التي تقدمها الدولة للمحافظة على البيئة والنظافة العمومية. كما تعد البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي ونواة التغير المحلي وتقدم الخدمات والرعاية الصحية والمتمثلة في:

- مساعدة المحتاجين والتكفل بالفئات المحرومة، إعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل.
- إنشاء التعاونيات العقارية والمساعدة في ترقية برامج السكن.
- تكوين الفرد ونشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية.

ب/ في المجال الثقافي والتعليمي:

تقوم البلدية بدور هام في هذا المجال، حيث تتولى إنجاز مؤسسات التعليم الإساسي وصيانتها، وتشجيع كل اجراءات الترقية والنقل المدرسي وما قبل المدرسي، حماية التراث المعماري والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف، تسيير المرافق الخاصة بالسينما والفن والقيام بالمهام الثقافية ذات الصالح العام، المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية المتعلقة بنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة والتنشيط.

ج/ تتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على الثقافة العمومية، في المجالات التالية:

- توزيع المياه الصالحة للشرب وصرفها ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ومعالجتها ونقلها.
- مكافحة نواقل الأمراض التنقلية.
- الحفاظ على صحة الأغذية والمؤسسات المستقبلية للجمهور.

د/ في المجال السياحي والسكن والنقل:

تعمل البلدية في المجال السياحي على تطبيق القوانين والأنظمة الرامية للتقدم السياحي (فريحة، العدد 7، 2011م، ص89).

تشجيع المتعاملين الاقتصاديين بتوسيع قدراتها السياحية، مع المحافظة على المعالم السياحية والمناطق الأثرية والتاريخية والآثار (مزياني، العدد 26، 2010م، ص266).

أما في مجال السكن فتعمل على خلق شروط الترقية العقارية العامة والخاصة وتنشيطها، والمشاركة في إنشاء المؤسسات العقارية، التعاونية ومساعدتها على ترقية برامج السكن أو المشاركة المباشر لكل مرفق خاص بالنقل أو المشاركة في كل منطقة (فريحة، العدد 7 2011م، ص90).

هـ/ في مجال التنمية الاقتصادية:

أهم نشاط يمارسه المجلس الشعبي في مجال التنمية الاقتصادية في وضع برامج خاصة بالتجهيز والتخطيط المحلي في الحدود المتاحة وفقاً للسياسة العامة للمخطط الوطني (بهلول، د ت، ص332).

تركز اختصاصات البلدية في ميدان المحلية قاعدة التخطيط كأسلوب إلزامي وليس مجرد برمجة، وهو عبارة عن وثيقة عمل مرجعية لعمل السلطات العمومية، ويتم بمبادرة الدولة (سرير، العدد 7، 2011م، ص43)، حيث يعتمد المخطط البلدي للتنمية على توفير الحاجات الضرورية للمواطنين اقتصادياً، ومحتوى المخطط يشمل التجهيزات الفلاحية والانجاز، التجهيزات التجارية وإعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها تسجيل المخطط باسم الوالي، بينما يتولى المجلس الشعبي البلدي السهر على تطبيقه، وأن يكون متماشياً مع المخطط القطاعي والوطني. تقوم البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرات أو عمل من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي، وتعمل على تشجيع المتعاملين الاقتصاديين وتوسيع قدراتهم السياحية والعمل على إنشاء مشروعات استثمارية بالبلدية (مزياني، العدد6، 2010، ص267).

و/ في مجال التنمية الصناعية:

أما في مجال التنمية الصناعية فيحق للمجلس بأن يحدث في دائرته البلدية توسيعاً صناعياً للاستثمار في الصناعات التقليدية، كما يتخذ كل مبادرة بتحسين التنمية الصناعية مع مبادرة البلدية بتشجيع وتطوير الأنشطة الاقتصادية (فريحة، لعدد 7، 2013م، ص89).

ر/ في مجال التنمية الملاحية:

تعد البلدية مخططها التنموي وتبادر وتشجع كل إجراءات من شأنها تطوير الأنشطة الاقتصادية والفلاحية، كذلك يساهم المجلس في إحداث التعاونيات الخاصة بالإنتاج والتسويق بتشجيعها من أجل التنمية الفلاحية (فريحة، العدد 7، ص89).

ز/ في مجال التنمية البيئية:

تعتبر البلدية مؤسسة محلية لتطبيق تدابير حماية البيئة إذ تقع عليها مهمة إنجاح كل سياسة وطنية في مجال البيئة وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

- المحافظة على النظافة العامة.

- حماية الممتلكات العامة والخاصة داخل البلدية من كافة أشكال التلوث.

اشتراك المجتمع المدني في المحافظة على البيئة من خلال حملاته التطوعية والأعمال التطوعية، لكن الاستقلالية لا تعني إعفاء البلدية بأي صورة من الصور في ممارسة الحكومة المركزية لنشاط الرقابة والإشراف عليها. (بلخيري، 2013م، ص17)، إذ أصبح الاهتمام بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها من المواضيع التي تلقى ترحيباً على المستوى الوطني والمحلي من خلال اعتبارات سياسية وإدارية وربطها بالتنمية المستدامة (لموسخ، العدد6، 2009م، ص146).

س/ في المجال المالي:

رئيس المجلس البلدي مختص بإعداد الميزانية للبلدية ويختص المجلس بالتصويت عليها باعتبارها الأمر بالصرف باسم البلدية تحت رقابة المحاسب البلدي الذي يتحقق من شرعية العمليات المالية وتوفير الاعتمادات كما أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يسخر محاسباً لتنفيذ النفقة المالية تحت المسؤولية الشخصية والمالية، وتخضع حسابات البلدية أيضاً إلى رقابة مجلس المحاسبة وفقاً للقوانين المتعلقة بالمحاسبة، حيث أن البلدية مسئولة عن تسيير ميزانيتها التي توضح مصادر الدخل وأوجه الاتفاق العام على مشروعات البلدية، إن وجود الميزانيات المحلية ضرورية لاستغلال الأشخاص الإدارية والإقليمية، بحيث تكون لها سلطة الحصول على الموارد المالية للنهوض بالأعباء الواقعة في عاتقها.

مع هذا إن للمجلس الشعبي البلدي دوراً هاماً بالنسبة لهذه الميزانية، فإنها توضع على أساس تقسيم الإيرادات والنفقات العامة، بحيث يخضع كل قسم منها إلى نظام خاص به (فريحة، 2010م، ص90).

3/ دور الولاية في التنمية الريفية المستدامة: State Role in Sustainable Rural Development

تعرف الولاية بأنها المنطقة الادارية من إقليم الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بنشاط سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية (قاسم، 1988م، ص50).

تتمثل أدوار الولاية في مجال التنمية المستدامة في الآتي:

1. في مجال التنمية الاجتماعية.
2. يمارس المجلس صلاحيات كثيرة ذات طابع اجتماعي ومنها:

أ/ في المجال الثقافي والتعليمي:

يحق للمجالس الشعبية أن تختص بكل مجالات الترقية والتراث الثقافي والمحافظة بالتنسيق مع البلديات (المزياني، العدد 26، 2010م، ص199).

كما يسعى المجلس لإنشاء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية بالتشاور مع البلديات والأجهزة المعنية، ويقدم برامج انشطة الشباب والمساهمة في نشر التراث الثقافي بالإضافة إلى تطبيق الخريطة المدرسية والتكوينية بإنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وتجهيزها على حساب الميزانية غير المركزة للدولة. (يوسف، 2013م، ص69).

ب/ في مجال التنمية الاقتصادية:

تسعى أجهزة الدولة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة التي تعمل على تحقيق رفاهية إنسان العالم الثالث، ويتطلب تحقيق ذلك التبعية الاقتصادية، وسيطرة الدولة على مواردها وتوجيه الفائض الاقتصادي نحو مشروعات التنمية لرفع مستوى الشعوب كما أن التنمية الاقتصادية تتضمن العديد من التغيرات سواء في جانب العرض أو في الطلب، ومن أهم المتغيرات التي تحدث في جانب العرض هي:

1. اكتشاف موارد جديدة.
2. التوسع في عملية تراكم رأس المال.
3. تزايد حجم السكان.
4. إدخال أساليب إنتاج جديدة.
5. تحسين المهارات.
6. تطوير القدرات الإدارية والتنظيمية.
7. تعديلات مؤسسية وتنظيمية.

أما التغيرات في جانب الطلب فتشمل:

1. تغيرات حجم السكان وتركيبه العمري.
2. تغير مستوى الدخل وتوزيعه وتغير الأذواق.
3. التغيرات المؤسسية الأخرى وهي الثقافية والاجتماعية وأطر التشريعات والأنظمة (بسيوني، ومهدي، 2012م، ص42).

ج/ في المجال الصحي:

الصحة هي الحالة البدنية والعقلية والاجتماعية الكافية، لذا أعطت معظم الدول النامية أولوية ثانوية لتحسين الأوضاع الصحية واعتبرت أنه شيء يحسن القيام إذا أمكن، ولكن ليس حساب الإنفاق على مجالات الانتاج المباشر.

تعتبر العلاقة بين الصحة والتنمية علاقة متبادلة (يؤثر احدها على لآخر) وتعتبر الصحة شأنها شأن التعليم، ذلك أن الخدمات الصحية تحسن توجه المورد البشرى في المستقبل، كما أن الإنفاق على الصحة يزيد من كمية موارد الإنتاج البشرية في المستقبل، وذلك بزيادة معدلات توقيع العمر، وبهذا تكون الصحة مكملة للاستثمار في التعليم، لأن الاتجاه نحو التعليم سيكون أعلى إذا توقع الناس حياة عمل وإيراد أطول (جبلز وآخرون، 1995م، ص393).

د/ في مجال إصلاح الأراضي:

إصلاحات الأراضي هي المؤشرات فيما يتعلق بالتغير البناء، ومالم يرسي سؤال ملكية الأراضي يوضح لاتخاذ التنمية الريفية مكانها. في كل الأحوال عندما يؤخذ اصلاح الاراضي مع مشكلة الناس عديمي الأراضي تظل المشكلة قائمة، لذلك يتعلق إصلاح الأراضي كلياً مع التنمية الريفية، وهذه ضرورية لتؤكد الملكية العادلة للأراضي في المناطق الريفية، (عبدالله، 2006م، ص13).

لقد لاحظ الباحث بأن الولاية يقع على عاتقها أعباء كثيرة أهمها إرساء سبل السلام بين أفراد المجتمع بالدولة، ثم تحقيق الأمن والاستقرار بالإضافة إلى خلق مشروعات تنموية حقيقية بصورة عادلة بين مناطق الولاية الريفية ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي للدولة.

هـ/ في مجال الإسكان:

لم ينل الإسكان الريفي الرعاية الكافية في الدولة النامية عامة مما أدى إلى أن ظلت معظم المساكن بالريف لا تمثل المسكن الصحي المناسب، من المعروف أن الوحدة السكنية ترتبط أساساً بطبيعة الأسرة المستفيدة اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وبالبيئة الطبيعية، فلذا توجهت الولايات إلى تعمير القرى كالآتي:

1. مساهمة الدولة بجزء كبير من تكاليف اعادة التعمير عملاً منها على رفع مستوى الإسكان الريفي.
2. تحسين المساكن القائمة أو إنشاء مساكن جديدة للريفيين.
3. تحديد شكل وحجم المسكن يأخذ الفلاحين أنفسهم وأخذ رأيهم العمل على أن تكون تكاليف البناء في أضيق الحدود لتتماشي مع الأوضاع الاقتصادية.
4. وضع خطة زمنية محددة لتعمير القرى شرط أن تكون ذات بيئة صحية حسب الإمكانات المتاحة والمتوافرة.
5. توفير الخدمات اللازمة لعمليات البناء بأسعار معقولة.
6. الاهتمام بالمرافق العامة في القرى وإمدادها بالكهرباء ومياه الشرب النقية وتوصيلها بالطرق البرية أو النهرية.

و/ في مجال التنمية الزراعية:

يعمل أكثر من نصف السكان في الولاية في الزراعة والخدمات الزراعية ويعتمد 83% من السكان في معيشتهم على القطاع الزراعي، علماً بأن إسهام القطاع الزراعي في الصادرات بنحو 18% عام 2002م ولكن ذلك يقلل من أهمية القطاع الزراعي ومن دوره في الأمن الاقتصادي والاستراتيجي ويواجه الإنتاج الزراعي عدة مخاطر يمكن تصنيفها في أربعة مجموعات هي: (علي، 2009م، ص70):

1. المخاطر الطبيعية.
2. المخاطر المؤسسية.
3. المخاطر الاقتصادية.
4. المخاطر الاجتماعية.

ز/ في مجال الإرشاد الزراعي:

تهدف برامج التنمية الريفية إلى تحسين واستدامة الوضع المعيشي من خلال الأمن الغذائي، توفر الخدمات الاجتماعي مناخ آمن، يمكنهم من إدارة البرامج التنموية والاجتماعية بأنفسهم في سبيل الوصول إلى تحقيق هذا الهدف، ربط الخدمات الإرشادية بالخدمات الاجتماعية، وتشمل مياه الشرب، إصحاح البيئة صحة المجتمع وشبكة الطرق الريفية (بريمة، 2016م، ص90).

ذ/ دور الإرشاد الزراعي في تحقيق التنمية الريفية:

يبرز دور الإرشاد الزراعي في تحقيق التنمية الريفية من خلال العمل الإرشادي في المجالات الآتية:

1. الأرشاد الزراعي.
2. التسويق والتوزيع والاستقلال.
3. صيانة الموارد الطبيعية والاستقلال الحكيم لها ولتنميتها.
4. الإدارة في كل من الزراعة والمنزل الريفي.
5. معيشة الأسرة الريفية.
6. تطوير الشباب الريفي.
7. تطوير القيادة الريفية.
8. تحسين المجتمع الريفي.
9. الشؤون العامة.

س/ في المجال الحيواني:

تعدد الثروة الحيوانية بنحو 140 ألف رأس من الأبقار والضأن والماعز والإبل، تعيش على مراعي طبيعية تمتد من المناطق شبه الصحراوية في الشمال إلى السافنا الغنية جنوباً، توجد حوالي 31% من الانعام في ولايات الغرب 27% في الولايات الوسطى، 29% في الولايات الجنوبية.

يهيمن النمط التقليدي المترحل وشبه المستقر على النحو 85% من الأنعام، وهو المصدر الرئيسي للحوم الاستهلاك والصادر، كما يوجد إنتاج الدواجن والسمك بنسب أقل، وتوجد الحياة البرية والتي تكثر في مناطق السافنا الغنية (السيد، 2007، ص210).

الفصل الرابع
منهجية الدراسة

المبحث الاول
نظرية الدراسة

1/ مقدمة: Intordution

يشتمل هذا الفصل على نظرية الدراسة والنموذج، وكذلك متغيرات الدراسة ومن ثم صياغة الفرضيات وتحديد المنهجية المتبعة، مجتمع وعينة الدراسة، وطرق جمع المعلومات وأخيراً الأساليب الإحصائية المتبعة.

2/ نظرية الدراسة:

تتمثل نظرية الدراسة في نظرية الوظائف الإدارية،والتي يمكن أن نقول أن ما ساهم به (هنري فايول) فى تطوير الفكر الإدارى يتمثل فيما توصل إليه من المبادئ والتي تتميز بقدر كبير من المصداقية والعمومية وخروجا من نظام العمومية فقد أوصى عليها بعض كتاب الإدارة وصايا أملأ ورغبة في المرونة والتي تتطلبها المواقف المختلفة، أما تلك المبادئ فهي كالآتي(المغربي، 2013م،ص 34):

1/ تقسيم العمل: يعني تقسيم أوجه النشاط سواءً كان ذلك في مختلف العمليات او عملية واحدة.

2/ السلطة والمسؤولية : تتكون من السلطة الرسمية التي يستمدها الموظف من وظيفتة والسلطة الشخصية التي يحصل عليها الموظف من زكائه وخبرته وخلقه، والمسؤولية عبارة عن التذام نحو شخص للقيام بواجب معين والمحاسبة عن ذلك الواجب.

3/ النظام: يعني الانضباط واحترام الأنظمة واطاعة الأوامر وتنفيذ الاتفاقيات التي يجب أن تكون عادلة كما يعني عدم الإخلال بالاوامر.

4/ وحدة الأمر: يعني أن يتلقى العامل الأوامر والتعليمات من شخص واحد، بحيث أن تكون لكل مجموعة من العاملين رئيس واحد.

5/ وحدة التوجيه : دفع الأعمال والنشاطات في اتجاه واحد ويختلف هذا المبدأ عن أعلاه في أن الأول يتعلق بالأشخاص العاملين، بينما الثاني يتعلق بالوحدات داخل المنظمة.

6/ خضوع المصلحة الشخصية للمصلحة العامة : إذا تعارضت المصلحة الشخصية على المصلحة العامة تقدم الأخيرة على الأولى.

7/ مبدأ الاجر العادل: يقتضي هذا المبدأ بأن تكون الرواتب والاجور والمكافأت عادلة ومجزية لجميع العاملين في المنظمة

8/ المركزية : ويقتدي بتركيز السلطة في شخص معين ثم تفويضها حسب ما تقتضي به الظروف.

9/ التدرج وتسلسل السلطات يعني أن يكون هناك تباين في السلطات في المنظمة، وتعني تسلسل السلطة من أعلى إلى أسفل الهرم التنظيمي ويعبر عنه أيضا بالتسلسل الهرمي من أجل المحافظة على وحدة إصدار الأوامر في التنظيم.

10/ الترتيب: يقصد به الترتيب المادي للأشياء و الاجتماعي للأشخاص، ويعني أن يكون هنالك مكاناً لكل شخص ومكان لكل آله من أجل تحقيق الكفاية والتنسيق في المنظمة.

11/ المساواة : في معاملة العاملين معاملة على أساس واحد دون تمييز بينهم،الأمر الذى يؤدي إلي إخلاص و ولاء العاملين لمنظمتهم.

12/ الاستقرار فى العمل : يشمل الإستقرار في الهيكل التنظيمي،و يعنى عدم إجراء أي تعديلات متلاحقة أوتغييرات سريعة فى شكل التنظيم االهرمي من إلغاء واستحداث ودمج للوحدات الإدارية ومن ناحية أخرى يعني الاستقرار الوظيفي في المنظمة.

13/ المبادرة و المبادأة: تعني القدرة على الإبداع والمرونة في التفكير ويتجلى الإبداع في تقديم منتج في شكل جديد سلعة أوخدمة أو التجديد في العمليات الداخلية أو العلاقات البيئية على نحو متفرد.

14/ روح الجماعة : وتعني العمل في فريق فى داخل المنظمة وفق نظم وأسس تحددها الإدارة.

نجد أن نظرية الوظائف الإدارية وضعت مرتكزات تسهم في عملية توزيع السلطات والصلاحيات(اللامركزية) مما ينعكس ايجاباً على أداء الأجهزة الحكومية في سبيل تحقيق التنمية الريفية المستدامة والمتوازنة.

3/ نموذج الدراسة:

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات المتعلقة باللامركزية والتنمية الريفية المستدامة خلص الباحث إلى تكوين نموذج الدراسة كما في الشكل (4).

المتغير المستقل اللامركزية المتغير التابع التنمية الريفية المستدامة

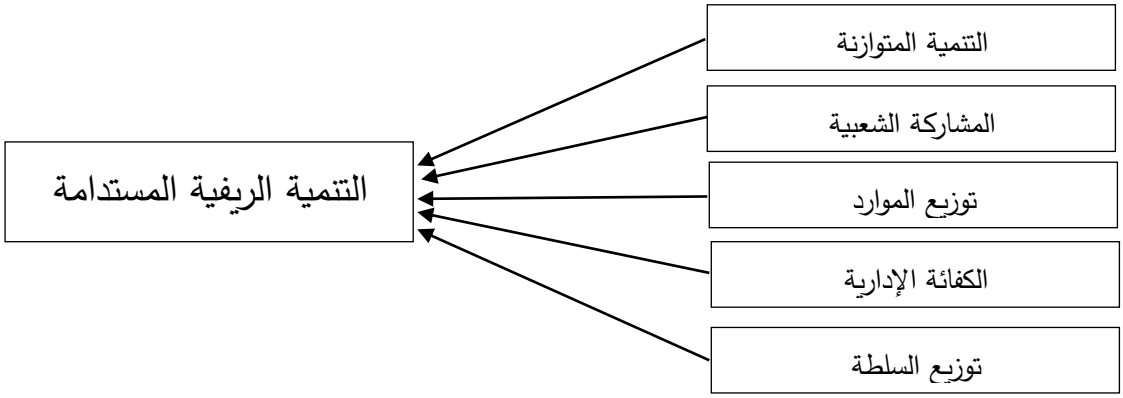

المصدر:من إعداد الباحث استناداً الى أدبيات الدراسة الميدانية 2018م

4/ متغيرات الدراسة:

لقد اشتملت الدراسة على متغيرين هما:

- المتغير المستقل: اللامركزية ويشتمل على الأبعاد التالية:
- التنمية المتوازنة: حيث تم تقسيمها على (7) عبارات.
- المشاركة الشعبية: حيث تم تقسيمها على (7) عبارات.
- توزيع الموارد: حيث تم تقسيمها على (7) عبارات.
- الكفاءة الإدارية: حيث تم تقسيمها على (7) عبارات.
- توزيع السلطة: حيث تم تقسيمها على (7) عبارات.
- المتغير التابع: التنمية الريفية المستدامة حيث تم تقسيمها على (23) عبارة

المبحث الثاني

فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن التساؤلات التي طرحتها مشكلة الدراسة تم بناء الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:إن تطبيق اللامركزية بطريقة علمية له علاقة ذات دلالة إحصائية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة. وتتفرع منها الفرضيات الآتية:

االفرضية الرئيسية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية المتوازنة والتنمية الريفية المستدامة وتتفرع منها الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية المتوازنة والتنمية الريفية المستدامة(الرفاهية الاجتماعية).
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية المتوازنة والتنمية الريفية المستدامة(تحقيق العدالة الإجتماعية).
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنمية المتوازنة والتنمية الريفية المستدامة(زيادة الإنتاج).

الفرضية الرئيسية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة الشعبية والتنمية الريفية المستدامة. وتتفرع منها الفرضيات التالية.

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة الشعبية والتنمية الريفية المستدامة(الرفاهية الاجتماعية)
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة الشعبية والتنمية الريفية المستدامة(العدالة الاجتماعية)
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة الشعبية والتنمية الريفية المستدامة(زيادة الإنتاج)

الفرضية الرئيسية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية توزيع الموارد والتنمية الريفية المستدامة وتتفرع منها الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية توزيع الموارد والتنمية الريفية المستدامة(الرفاهية الاجتماعية)
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية توزيع الموارد والتنمية الريفية المستدامة(العدالة الاجتماعية)
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية توزيع الموارد والتنمية الريفية المستدامة(زيادة الإنتاج)

الفرضية الرئيسية الرابعة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الإدارية والتنمية الريفية المستدامة. وتتفرع منها الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الإدارية والتنمية الريفية المستدامة.(الرفاهية الاجتماعية).
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الإدارية والتنمية الريفية المستدامة.(العدالة الاجتماعية).
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الإدارية والتنمية الريفية المستدامة.(زيادة الإنتاج).

- الفرضية الرئيسية الخامسة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع السلطة والتنمية الريفية المستدامة. وتتفرع منها الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع السلطة والتنمية الريفية المستدامة(الرفاهية الاجتماعية).
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع السلطة والتنمية الريفية المستدامة(العدالة الاجتماعية).
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع السلطة والتنمية الريفية المستدامة(زيادة الإنتاج).

المبحث الثالث

منهجية الدراسة

منهجية الدراسة:

إن منهجية الدراسة تعني مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته من أجل الوصول إلى نتيجة معلومة(صابر، 2002) المنهج المتبع في معالجة مشكلة الدراسة المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع البيانات وتصنيفها وتدوينها ومحاولة تفسيرها وتحليلها من أجل قياس ومعرفة تأثير العوامل على الأحداث الظاهرة محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل الإحصائي لاستبيان الدراسة.

كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها، وتستند البحوث الوصفية إلى عدد من القواعد مثل التجويد والتعميم، وتتخذ أشكالاً عديدة مثل المسح الميداني، وتحليل المضمون، وأسلوب دراسة الحالة، ودراسة النمو أو التتبع وغيرها ومهما أختلفت أشكال المنهج الوصفي إلاّ أنها جميعها تقوم على أساس الوصف المنظم للحقائق والخصائص المتعلقة بظاهرة أو مشكلة محددة بشكل عملي ودقيق(WWW.alimam-master.com).

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين والعاملين وممثلي تنظيمات المجتمع الريفي بولاية جنوب كردفان والمحليات التابعة لها والبالغ عددها (17) محلية، واعتمد الباحث في إجراء الدراسة على أسلوب العينة الاحتمالية مستخدما العينة العشوائية الطبقية حيث تم تقسيم المجتمع لست طبقات باعتبار كل وحدة من الوحدات المكونة لمجتمع الدراسة طبقة منفصلة ومتجانسة داخليا , ثم تم أخذ عينة عشوائية بسيطة من كل طبقة عن طريق التناسب بحيث يتم أخذ حجم العينة البسيطة بصورة متناسبة مع حجم الطبقة وعن طريق استخدام جداول الأرقام العشوائية تم تحديد مفردات كل العينات البسيطة المأخوذة من الطبقات والتي تمثل حجم العينة الكلي والبالغ حجمها (120).

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين للحصول على البيانات والمعلومات التي تتعلق بتحقيق أهداف الدراسة وهما:

1.**المصادر الأولية:**

تتعلق بالجانب الميداني، حيث اعتمدت الدراسة على تطوير الاستبانة والمقابلات الشخصية كأداتي لجمع البيانات التي تخدم أهداف الدراسة، وبعدها يتم تحليل هذه البيانات المجمعة حسب غرض الدراسة وتقديم النتائج التي توصلت إليها.

2.**المصادر الثانوية:**

تتمثل في الأدبيات التي كتبت عن موضوع نظم معلومات الموارد البشرية من كتب ومجلات ودوريات متخصصة وشبكة انترنت.

أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم استبانة وذلك بالرجوع إلى الكتب والمراجع والرسائل الجامعية والدوريات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد تكونت من ثلاثة أقسام كالتالي:

القسم الأول: يحتوي على مقدمة مختصرة عن الدراسة.

القسم الثاني: يبيّن المعلومات الشخصية للمبحوثين والتي تتكون من (8) فقرات هي (المحلية، النوع، الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

القسم الثالث: اشتمل على متغيرين هما متغير اللامركزية ومتغير التنمية الريفية المستدامة، وقد إحتوى المتغير الأول (اللامركزية) على (5) محاور هي محور التنمية المتوازنة، محور المشاركة الشعبية، محور التوزيع العادل للموارد، محور الكفاية الإدارية ومحور توزيع السلطة والثروة،وكل محور تضمّن سبع عبارات،أما المتغير الثاني فقد تضمّن (23) عبارة، حيث بلغ عدد العبارات الكلي (58) عبارة، وقد تم وضع أوزان ترجيحية للإجابات عن كل عبارة وفق مقياس ليكارت الخماسي كما بالجدول (1) التالي:

جدول رقم (9)

الأوزان الترجيحية لكل إجابة وفق مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن المرجح	5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

- **قياس صدق وثبات أداة الدراسة :-**

قام الباحث بتقنين وتجويد الاستبانة قبل توزيعها علي المبحوثين للتأكد من صدقها وثباتها كما يلي:

1/ ثبات الاستبانة (Stability) :

أجرى الباحث خطوات ثبات الاستبانة بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ، ومعامل الثبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، بحيث أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه لنفس المبحوثين أو عينة مشابهة، و تنحصر قيمته بين (+1) و (الصفر)، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات تكون قيمة المعامل مساوية للصفر وعلي العكس إذا كان هناك ثبات في البيانات تكون قيمة المعامل مساوية للواحد الصحيح وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات ضعيفاً.

- **طريقة التجزئة النصفية: Split-Half Coefficient**

يتم في هذه الطريقة تقسيم عبارات الاستبيان لقسمين ويتم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لكل قسم إضافة لحساب معامل ارتباط سبيرمان براون (Spearman- Brown Coefficient) بين القسمين في حالة

تساوي عدد العبارات في كل قسم وأيضاً في حالة عدم تساوي العبارات في كل قسم، ثم يتم حساب معامل الثبات باستخدام المعادلة التالية:

$$\frac{2R}{1+R}$$

حيث R تمثل معامل ارتباط بيرسون.

ومن خلال الجدول () أدناه وبما أن عدد العبارات متساوٍ في القسمين الأول والثاني عليه نستخدم القيمة (0.851)لحساب معامل الثبات وفق المعادلة أعلاه كما يلي:

$$\frac{2R}{1+R} = \frac{2(0.851)}{1+0.851} = 0.919$$

نلاحظ أن معامل الثبات قد بلغت قيمته (0.919) ونستنتج من ذلك ثبات الاستبانة بحيث إذا أعيد تطبيقها على نفس المبحوثين أو عينة مشابهة يمكننا أن نحصل على نفس النتائج.

جدول (10)

معاملات ارتباط بيرسون وسبيرمان براون بين عبارات القسم الأول والقسم الثاني لعبارات الاستبانة

معامل ألفا كرونباخ	القسم الأول	قيمة معامل الارتباط	0.881
		عدد العبارات	29
	القسم الثاني	قيمة معامل الارتباط	0.906
		عدد العبارات	29
	عدد العبارات الكلي		58
معامل الارتباط بين القسم الأول والقسم الثاني			0.741
معامل ارتباط سبيرمان براون	في حالة تساوي عدد العبارات في كل قسم		0.851
	في حالة عدم تساوي عدد العبارات في كل قسم		0.851

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

- طريقة الفا كرونباخ:-Cronbach's Alpha

ويحسب معامل ألفا كرونباخ وفق العلاقة:

$$\propto = \frac{K}{K-1}\left(1 - \frac{\sum s_i^2}{s_T^2}\right)$$

حيث:

- : عدد الوحدات (العبارات).
- : مجموع الانحرافات المعيارية لكل وحدة (عبارة).
- : الانحراف المعياري الكلي.

والجدول () التالي يبيّن معاملات الثبات لمحاور الاستبانة كما يلي:

جدول (11)

معاملات الصدق والثبات لمحاور الإستبانة :

م	عنـــوان المحور	معامل الثبات
المتغير الأول: **اللامركزية**		
1	التنمية المتوازنة.	**0.712**
2	المشاركة الشعبية.	**0.704**
3	توزيع الموارد.	**0.732**
4	الكفاءة الإدارية.	**0.823**
5	توزيع السلطة والثروة.	**0.749**
	المتغير الثاني : التنمية الريفية المتوازنة.	**0.818**
	الدرجة الكلية لمحاور الإستبانة	**0.832**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م..

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن قيم معاملات الثبات لكل محور ومتغير تفوق (0.700) وهذا مؤشر على ثبات هذه الاستبانة بحيث إذا أعيد توزيعها لنفس المبحوثين أو عينة مشابهة (100) مرة يمكننا الحصول على نفس البيانات التي تم التوصل إليها مسبقاً وباحتمال تبلغ قيمته (0.832).

الفصل الخامس
الدراسة الميدانية

المبحث الاول

جغرافية الولاية

1. الموقع الجغرافي:

تقع ولاية جنوب كردفان بين خطى طول 29–32 درجة شرق و دائرتي عرض 9–13 شمال تحدها من الشمال ولاية شمال كردفان ومن الغرب ولاية غرب كردفان ومن الشمال الشرقي ولاية النيل الابيض ومن الجنوب والشرق دولة جنوب السودان ولاية الوحدة ولاية أعالي النيل(الموقع بالولاية، كادقلي، إدارة المساحة،2014).

2.المساحة:

تبلغ مساحة الولاية حوالى 82,000 كيلو متر مربع أي ما يعادل 19 مليون فدان.(المساحة بالولاية، إدارة المساحة، 2014م)

3.السكان :

يبلغ سكان الولاية حسب إحصاء عام 2011 (1748846) نسمة، وتشكل التركيبة السكانية من 45.4% ريف و54.6% حضر، ويبلغ عدد سكان الرحل بالولاية 67.686 نسمة في جميع محليات الولاية بنسبة 4% من جملة سكان الولاية، ويقدر متوسط عدد أفراد الأسرة (6) أفراد. كما نجد أن موقع ولاية جنوب كردفان ملتقي تتواصل فيه ثقافات أهل السودان بسحناتهم الزنجية والعربية. لذلك نجد أنها تتفرد بتركيبة سكانية مميزة.وقد شكلت هذه التركيبة السكانية من قبائل مختلفة منها كادقلي، ميري، الشوابنة، الحوازمة، شات، كرنقو، مورو، صبوري، لقوري، الرواوقة، كيقا، هيبان، الأجانج، النيمانج، الغلفان، الفلاتة، البرقو، كنانة، الكواليب، تقوي، جلد، هذا على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، تتعدد قبائل الولاية وفق اثنيات مختلفة، وتتنوع اللغات، حيث توجد بالولاية أكثر من مائة لغة، وتعتبر اللغة العربية هي الرابط بين تلك القبائل وتتميز قبائل الولاية بقوة نسيجها الاجتماعي، والاحلاف التي تربط بينها والتي تؤدي إلي رتق النسيج الاجتماعي وبناء السلام الاجتماعى.(السكان بالولاية، كادقلي، إدارة الإحصاء، 2014م)

جدول رقم (12) توزيع سكان الولاية حسب المحليات

الرقم	المحلية	عدد السكان
1	كادقلي	135.054
2	الدلنج	197.477
3	الرشاد	1774.197
4	أبوجبيهة	172.386
5	تالودي	172.386
6	العباسية	115.695

7	أم دورين	109.805
8	البرام	149.208
9	القوز	110.353
10	هيبان	112.353
11	هبيلا	64.698
12	دلامي	47.108
13	الريف الشرقي	57.586
14	التضامن	74.358
15	قدير	81.923
16	الليري	37.009
17	أبوكرشولا	76540

المصدر: السكان بالولاية، كادقلي،الإحصاء،2011م

1-النشاط الاقتصادي:

تلعب ولاية جنوب كردفان دورا هاما وتسهم بقدر كبير في اقتصاديات البلاد وأمنها الغذائي لما تزخر به من موارد طبيعية المتمثلة في الموارد الغابية، حيث تبلغ مساحة الغابات الطبيعية 15 مليون فدان أي ما تعادل 75% من مساحة الولاية مما تساهم بصورة كبيرة في صادرات الموارد الغابية كالصمغ العربي والأخشاب وغيرها، وأيضاً الموارد الزراعية حيث تبلغ المساحة الكلية الصالحة للزراعة 18 مليون فدان،المستغل منها حوالي 3مليون فدان،وتتركز معظم الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في الأجزاء الشرقية من الولاية في محليتي أبو جبيهة ورشاد وتتناقص المساحات المزروعة في محلية هبيلا ودلامي والدلنج وكادقلي وتلودي، وتساهم الإنتاج المحصولي بنسب كبيرة في الناتج القومي الإجمالي خاصة محاصيل الذرة، السمسم، الكركدي، الدخن، الفول السوداني، اللوبيا، والمنتجات البستانية مثل الفاكهة والخضر. كما تتمتع ايضاً الولاية بثروة حيوانية تقدر بحوالي 6.4 مليون راس تمثل الأبقار اغلبها ويليها الماعز وهي ثروة ضخمة لما للولاية من مراعٍ طبيعية تغطيها الحشائش الغنية، مما جعلها تساهم بصور كبيره في مجال صادرات البلاد بالنسبة للثروة الحيوانية. وتتميز الولاية بنشاط التعدين الأهلي في الأجزاء الشمالية والشرقية والغربية والجنوبية من الولاية.

وقد استوعب أعداداً كبيرة من أبناء الولاية والولايات الأخرى، مما انعكس إيجابياً على اقتصاد الولاية.

كما تتميز الولاية بمناطق جاذبة للسياحة في السودان، فيه بالإضافة إلى مناخها المعتدل تكسو أرضها الخضرة الدائمة وتضفي السلاسل الجبلية رونقاً خاصاً على الولاية، ومن أهم المناطق السياحية : الحديقة النباتية كادقلي، كرنقو، كاتشا، صبوري ولقوري، تجملا، تاندك، خور الدليب، كجورية، الكاركو، الكرقل، خزان ميري،إيرى والرقفي، جلد، هيبان، كاودا، شلال كلبي، كيقا، تميرو، غابة الدندور، كاونارو، تالودي،

جبل الجان، الليرى، يمكن أن تساهم بصورة كبيرة في اقتصاد الولاية (النشاط الاقتصادي بالولاية، كادقلي، وزارة المالية، 2013م).

جدول رقم (13) توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي بالولاية

النشاط	زراعي	رعي	صناعي	خدمي
النسبة المئوية	%58,1	%10,2	%0,1	%10,6

المصدر: النشاط الاقتصادي بالولاية، كادقلي، وزارة المالية،2013م

2- المؤسسات الإدارية بالولاية :

التقسيم الإداري للولاية :

تتألف ولاية جنوب كردفان من عدد من الوزارات والمحليات تتمثل في الآتي(المؤسسات الإدارية بالولاية، كادقلي، أمانة الحكومة، 2013م) :

الـوزارات بالـولاية:

وزارة الصحة:

تهتم بأمر المرافق الصحية والعلاجية والتركيز على الصحة البيئية والكوادر العاملة بها على مستوى الولاية.

وزارة التربية والتعليم :

تركز على التخطيط والإشراف ومتابعة البرامج التعليمية من الأساس حتى الثانوي وكذلك تهتم بالجوانب الخاصة بالمعلمين من حيث التدريب وتوفير السبل الكفيلة لرفع مستوى التعليم بالولاية.

وزارة الثروة الحيوانية :

وهي تهتم بالثروة الحيوانية وصحتهم من أجل تطوير والمحافظة على الثروة الحيوانية بالولاية.

وزارة الزراعة:

وهي متخصصة في مجال المشاريع الزراعية المطرية والآلية بغرض تحقيق النهضة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي للولاية والسودان وتصدير الفائض.

وزارة المالية:

وهي وزارة تختص بالمحافظة علي المال العام وتوجيه نفقات الولاية نحو مشروعات التنمية بالولاية وتنمية وتطوير موارد الولاية.

وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة:

وهي تعمل في مجال تخطيط المدن والقرى والأرياف لكي تسهل من عملية توفير الخدمات بالنسبة لمواطني الولاية.

المجلس الأعلى للحكم المحلي وتنمية الموارد البشرية:

وهو مجلس يختص بإدارة شؤون المحليات في ظل الحكم المحلي، وتدريب العاملين بالولاية بهدف رفع قدرات العاملين بالولاية، وبرامج التدريب المهني بغرض تحقيق الفعالية بالنسبة لمؤسسات الولاية من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

كما تتميز ولاية جنوب كردفان بوجود عدد من الوزارات والمجالس الولائية المتخصصة في مجالات خدمية مختلفة تساهم بصورة كبيرة في دفع عملية تقديم الخدمات لإنسان الولاية. وذلك بفضل تطبيق نظام الحكم الفدرالي الذي منح الولايات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما يتيح لكل ولاية الحق في وضع دستور وقوانين تتلاءم مع ظروفها الخاصة. مما ساهم في تحقيق مبدأ تقصير الظل الإداري.

جدول رقم (14) المحليات بالولاية

المحليات بالولاية وعواصمها ومساحاتها وعدد سكانها وفقا لماورد بالجدول رقم (3)

الرقم	أسم المحلية	العاصمة	المساحة/كلم2	عدد السكان
1	محلية كادقلى	كادقلى	8600	163724
2	محلية الدلنج	الدلنج	5000	197477
3	محلية الرشاد	الرشاد	7000	152593
4	محلية أبوجبيهه	أبوجبيهة	10000	172035
5	محلية تالودي	تالودي	2000	38362
6	محلية العباسية	العباسية	12000	115695
7	محلية أم دورين	أم سردبه	2500	109805
8	محلية البرام	البرام	6000	149805
9	محلية الفوز	الدبيبات	2500	110335
10	محلية هيبان	هيبان	5000	211474
11	الريف الشرقي	الكويك	4577	57586
12	محلية هبيلا	هبيلا	12500	64698
13	محلية دلامي	دلامي	2000	47108
14	محلية التضامن	الترتر	8000	74711
15	محلية الليرى	الليري	8000	36872
16	محلية قدير	كالوقى	10000	46567
17	محلية أبوكرشولا	أبوكرشولا	8500	76540

المصدر : المحليات بولاية جنوب كردفان، كادقلي،المجلس الأعلى للحكم المحلي وتنمية الموارد البشرية،2014

يوضح الجدول رقم (15)

توزيع الوحدات الإدارية ومكوناتها على النحو التالي:

الرقم	المحليات	الوحدات الإدارية بالولاية
1	كادقلي	إدارية المدينة – إدارية الريف الغربي
2	الدلنج	إدارية المدينة – سلارا– الفرشاية – جلد
3	الرشاد	إدارية المدينة– تجملا
4	أبوجبيهة	إدارية المدينة– ريفي ابوجبيهة– السراجية– أبونوارة
5	تالودي	إدارية المدينة– ريفي تالودى
6	العباسية	إدارية المدينة– ريفي العباسية– المواريب– سوق الجبل
7	أم دورين	أم سردبة – أم دورين– سرف الجاموس– كويا
8	البرام	إدارية المدينة– كاتشا– طروجي–الريكة
9	القوز	الدبيبات– الحمادي– دبيكر
10	هيبان	هيبان– كأودة– دبي– أم درتو– الأزرق
11	هبيلا	هبيلا– الكرقل– كرتالا–حجر الجواد
12	دلامي	دلامي– تنقلي– أم حيطان– عبري
13	الريف الشرقي	دميك– الكويك– تيسي عبدالسلام– أبوسفيفة– البرداب
14	التضامن	الترتر– وكرة
15	قدير	كالوقي– موريج– أم دحليب
16	الليري	الليري غرب– الليري شرق
17	أبوكرشولا	أبوكرشولا– الفيض أم عبدالله– أم بركة– أم برمبيطة

المصدر: مؤسسات الحكم المحلي بالولاية، المجلس الأعلى للحكم المحلي وتنمية الموارد البشرية،كادقلي،2011.

من خلال الشكل السابق والتقارير الخاصة بالمحليات والوحدات الإدارية يتضح بأن ولاية جنوب كردفان تتميز برقعة جغرافية واسعة وبها تنوع إثني وقبلي متعدد، فهذا التنوع والانتشار جعل الولاية ذات قوة ثقافية كبيرة فكان لابد من التوسع في المحليات والوحدات الإدارية وذلك بهدف تقصير الظل الإداري من أجل تسهيل عملية تقديم الخدمات للمواطنين وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية وترقية وتطوير البنية التحتية بالنسبة لمحليات الولاية.

المبحث الثاني

عرض وتحليل بيانات الدراسة وإجراءاتها

تمهيد: تناول الباحث في هذا االمبحث الدراسة التطبيقية من خلال عرض أداة الدراسة، ثم التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات بناءً على نتائج التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج في ضوء نتائج الدراسات السابقة لمعرفة أثر اللامركزية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان.

صدق الاستبانة: (Validity)

يقصد به أن المقياس يقيس فقط ما وضع لقياسه، ورياضياً نجد أن معامل الصدق هو الجزر التربيعي لمعامل الثبات وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1/ **صدق المحكمين:**

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من ستة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الإدارة العامة وإدارة الأعمال والتنمية الريفية والإحصاء، وتم حذف وإضافة التعديلات المقترحة لتأخذ التصميم النهائي الذي تم استخدامه في الحصول على البيانات المطلوبة للدراسة.

2/ **صدق المقياس:**

قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحاور والدرجة الكلية لكل عبارات المحور كما يلي:

- **المتغير الأول "اللامركزية:**

1/ معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول "التنمية المتوازنة" والدرجة الكلية لعبارات المحور:

جدول (16)

معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية لعبارات المحور

م	محتوى العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
1	التنمية المتوازنة تعني رفع زيادة النموالاقتصادي.	**0.674****	**0.000**
2	التنمية المتوازنة تعني توزيع الثروة بين الريف والحضر.	**0.485****	**0.000**
3	التنمية المتوازنة تعني تحقق الأمن والاستقرار والتطور والرقي.	**0.571****	**0.000**
4	من معوقات التنمية المتوازنة محدودية الموارد.	**0.689****	**0.000**
5	التنمية المتوازنة تعني زيادة الإنتاج والإنتاجية.	**0.608****	**0.000**
6	التنمية المتوازنة تتطلب توفير بيانات من خلال المسوحات الميدانية.	**0.495****	**0.000**
7	التنمية المتوازنة تتطلب توفير كوادر مؤهلة ومدربة ذات كفاءة عالية.	**0.501****	**0.000**
Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed). * Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**			

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (16) الذي يوضّح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية لعبارات المحور نلاحظ أن معاملات الارتباط الموضحة طردية ودالّة معنوياً عند مستوى معنوية (0.01)، أي أن كل عبارة لها علاقة طردية بالهدف العام من المحور، وعلى ذلك تكون عبارات المحور الأول صادقة في محتواها للحصول علي بيانات من المبحوثين حول محورالتنمية المتوازنة.

2/ معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني "المشاركة الشعبية" والدرجة الكلية لعبارات المحور:

جدول رقم (17):

معاملات الإرتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية لعبارات المحور

م	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	المشاركة الشعبية تعني المساهمة بقوة في تحديد المشكلات التي يعاني منها الشعب.	**0.632**	**0.000**
2	المشاركة الشعبية تتطلب حضور الاجتماعات التنويرية ضروري لرفع وعي وإدراك لجان التنمية.	**0.447**	**0.000**
3	المشاركة الشعبية تساعد في إكتشاف قادة إداريين جدد زوي كفاءة عالية.	**0.685**	**0.000**
4	المشاركة الشعبية تنجح عند إحساس المسؤولين الحكوميين بضرورتها.	**0.670**	**0.000**
5	المشاركة الشعبية تسهم في المحافظة على المشروعات التنموية بعد تنفيذها.	**0.551**	**0.000**
6	المشاركة الشعبية ليست محصورة في الرجال فقط دون النساء.	**0.718**	**0.000**
7	المشاركة الشعبية تعني أن المواطنين يشاركون في التخطيط القاعدي لمشروعات التنمية.	**0.536**	**0.000**

Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed). *

Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م..

من خلال الجدول (17) الذي يوضّح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية لعبارات المحور نلاحظ أن معاملات الارتباط الموضحة طردية ودالّة معنوياً عند مستوى معنوية (0.01)، وعلى ذلك تكون عبارات المحور الثاني صادقة في محتواها للحصول على بيانات من المبحوثين حول محور المشاركة الشعبية.

3/ معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث "توزيع الموارد" والدرجة الكلية لعبارات المحور:

جدول رقم (18):

معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية لعبارات المحور :

م	محتوى العبارة	معامل إلارتباط	مستوى الدلالة
1	يقلل من المشكلات السياسية والإدارية والتنموية.	**0.515****	**0.000**
2	يمكن من الاستقرار التنموي و يكافح الفقر.	**0.524****	**0.000**
3	يحرك الثروة الاقتصادية وينشطها.	**0.644****	**0.000**
4	يحقق الأمن و الاستقرار بين المركز و الهامش.	**0.699****	**0.000**
5	يقضي على الغبن السياسي و الاقتصادي والاجتماعي إذا ما تحقق.	**0.710****	**0.000**
6	يحقق العدالة والمساواة بين أجزاء الدولة.	**0.751****	**0.000**
7	يحتاج لمعايير دقيقة وصارمة ومحكمة.	**0.559****	**0.000**
Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed). * Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**			

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (18) الذي يوضّح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية لعبارات المحور نلاحظ أن معاملات الارتباط الموضحة طردية ودالّة معنوياً عند مستوى معنوية (0.01)، وعلى ذلك تكون عبارات المحور الثالث صادقة في محتواها للحصول على بيانات من المبحوثين حول محورتوزيع الموارد.

4/ معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الرابع "الكفاية الإدارية" والدرجة الكلية لعبارات المحور:

جدول رقم (19):

معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الرابع والدرجة الكلية لعبارات المحور

م	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تحقق التوازن بين الأطر البشرية في المؤسسات.	**0.492****	**0.000**
2	تحتاج إلي تفويض و تخويل في السلطات و الصلاحيات.	**0.606****	**0.000**
3	تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق فعاليتها.	**0.538****	**0.000**
4	الكفاءة الإدارية تحتاج لمهارات و معارف وقدرات مكتسبة بالتدريب.	**0.404****	**0.000**
5	الكفاءة الإدارية تحتاج إلى سلطات و صلاحيات واسعة.	**0.706****	**0.000**
6	الكفاءة الإدارية تعني إشباع حاجات إنسانية متعددة بمهنية عالية.	**0.622****	**0.000**
7	الكفاءة الإدارية تعني الاستغلال الأمثل للموارد.	**0.525****	**0.000**
Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed). * Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**			

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (19) الذي يوضّح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الرابع والدرجة الكلية لعبارات المحور نلاحظ أن معاملات الارتباط الموضحة طردية ودالّة معنوياً عند مستوى معنوية (0.01)، وعلى ذلك تكون عبارات المحور الرابع صادقة في محتواها للحصول على بيانات من المبحوثين حول محورالكفاية الإدارية.

5/ معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الخامس "توزيع السلطة والثروة" والدرجة الكلية لعبارات المحور:

جدول رقم (20):

معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الخامس والدرجة الكلية لعبارات المحور

م	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يوفر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي و الإداري.	**0.689****	**0.000**
2	يحقق الوفاق السياسي بين كافة الأطراف السياسية.	**0.676****	**0.000**
3	يخلق قيادات إدارية جديدة قادرة على البذل والعطاء.	**0.685****	**0.000**
4	يسهم في تحقيق الوحدة الوطنية.	**0.533****	**0.000**
5	الحوار وسيلة من وسائل توزيع السلطة والثروة.	**0.561****	**0.000**
6	يحتاج للشفافية وبرتوكولات بين المركز و الولايات.	**0.450****	**0.000**
7	الموارد الجديدة تتطلب إعادة لتوزيع السلطة و الثروة (الذهب والصمغ العربي والنفط).	**0.696****	**0.000**

Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed). *
Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (20) الذي يوضّح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الخامس والدرجة الكلية لعبارات المحور نلاحظ أن معاملات الارتباط الموضحة طردية ودالّة معنوياً أو جوهرية عند مستوى معنوية (0.01)، وعلى ذلك تكون عبارات المحور الخامس صادقة في محتواها للحصول على بيانات من المبحوثين حولمحور توزيع السلطة والثروة.

- **معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المتغير الثاني "التنمية الريفية المتوازنة" والدرجة الكلية لعبارات المتغير:**

جدول رقم (21)

معاملات الإرتباط بين كل عبارة من عبارات المتغير الثاني والدرجة الكلية لعبارات المتغير

م	محتوى العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	وضوح الأهداف والخطط التنموية وواقعيتها.	**0.520****	**0.000**
2	تنظيم المشروعات التنموية وإدخال التكنولوجيا فيها.	**0.578****	**0.000**
3	تمكين المؤسسة من القدرة على النمو والتطور والاستمرارية.	**0.586****	**0.000**
4	سرعة الاستجابة لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية.	**0.716****	**0.000**

5	سهولة الاتصال بين الإدارات المختلفة.	**0.633**	**0.000**
6	الاستغلال الأمثل للموارد.	**0.689**	**0.000**
7	تحقيق رضا المجتمع عن الخدمات المقدمة.	**0.556**	**0.000**
8	مشاركة العاملين والمجتمع في صنع واتخاذ القرارات التنموية	**0.674**	**0.000**
9	روتينية الزيارات الميدانية للمشروعات التنموية.	**0.670**	**0.000**
10	التنمية الريفية المستدامة تعمل على تقليل تكاليف تقديم الخدمات.	**0.538**	**0.000**
11	التنمية الريفية المستدامة تعمل على خلق شراكة ذكية وقوية مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية.	**0.608**	**0.000**
12	التنمية الريفية المستدامة تعني الجودة في تقديم الخدمات العامة للشعب.	**0.583**	**0.000**
13	التنمية الريفية المستدامة تعني تغطية شاملة لبعض المدن والريف بالخدمات العامة.	**0.395**	**0.000**
14	التنمية الريفية المستدامة تحقق فعالية مشروعات التنمية.	**0.507**	**0.000**
15	التنمية الريفية المستدامة تعني المحافظة على الموارد المتاحة.	**0.532**	**0.000**
16	التنمية الريفية المستدامة تعني الاستقرار الإداري والتنظيمي.	**0.565**	**0.000**
17	التنمية الريفية المستدامة تعني العمل في فريق لإنجاز المهام.	**0.555**	**0.000**
18	التنمية الريفية المستدامة تعني تحقيق الكفاية الإدارية والإنتاجية.	**0.606**	**0.000**
19	التنمية الريفية المستدامة تعني تدريب العاملين بصورة مستمرة.	**0.596**	**0.000**
20	التنمية الريفية المستدامة تتطلب الاهتمام ببرامج التقييم والتقويم للمشروعات التنموية.	**0.498**	**0.000**
21	التنمية الريفية المستدامة تتطلب تمليك وسائل إنتاج للأسر الفقيرة.	**0.440**	**0.000**
22	التنمية الريفية المستدامة تتطلب تخطيطاً قاعدياً للمشروعات التنموية.	**0.514**	**0.000**
23	التنمية الريفية المستدامة تتطلب المشاركة المجتمعية في إعدادوتخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية.	**0.339**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (21) الذي يوضّح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المتغير الثاني والدرجة الكلية لعبارات المتغير نلاحظ أن معاملات الارتباط الموضحة طردية ودالّة معنوياً عند مستوى معنوية (0.01)، وعلى ذلك تكون عبارات المتغير الثاني صادقة في محتواها للحصول على بيانات من المبحوثين حول متغير التنمية الريفية المستدامة.

الصدق البنائي لأداة الدراسة:

يقصد به مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبانة بالدرجة الكلية لعبارا ت الاستبانة، وقد استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون لتحديد مدى ارتباط كل محور بالدرجة الكلية للاستبانة أو الهدف الرئيسي للدراسة كما موضح بالجدول (21) أدناه:

جدول رقم (22):

معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية لعبارات الاستبانة

م	عنـــوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المتغير الأول: **اللامركزية**			
1	التنمية المتوازنة.	**0.760****	**0.000**
2	المشاركة الشعبية.	**0.634****	**0.000**
3	توزيع الموارد.	**0.849****	**0.000**
4	الكفاءة الإدارية.	**0.788****	**0.000**
5	توزيع السلطة والثروة.	**0.713****	**0.000**
المتغير الثاني : التنمية الريفية المتوازنة.		**0.900****	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (22) نلاحظ أن معاملات الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية لمحاور الدراسة قوية وموجبة الإشارة أي طردية، وهذا مؤشر على أن محتوى كل محور من محاور الاستبانة له علاقة طردية وقوية بالهدف العام للدراسة عند مستوى معنوية (0.01).

- **عرض البيانات الشخصية**

1-المحلية:

جدول رقم (23):

النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير المحلية

المحلية	التكرار	النسبة المئوية
الدلنج	21	20.2%
كادقلي	63	60.6%
الريف الشرقي	1	1%
أمدورين	2	1.9%
البيانات المفقودة	17	16.3%
المجموع	**104**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م..

الشكل البياني (5)

توزيع المبحوثين وفق متغير المحلية

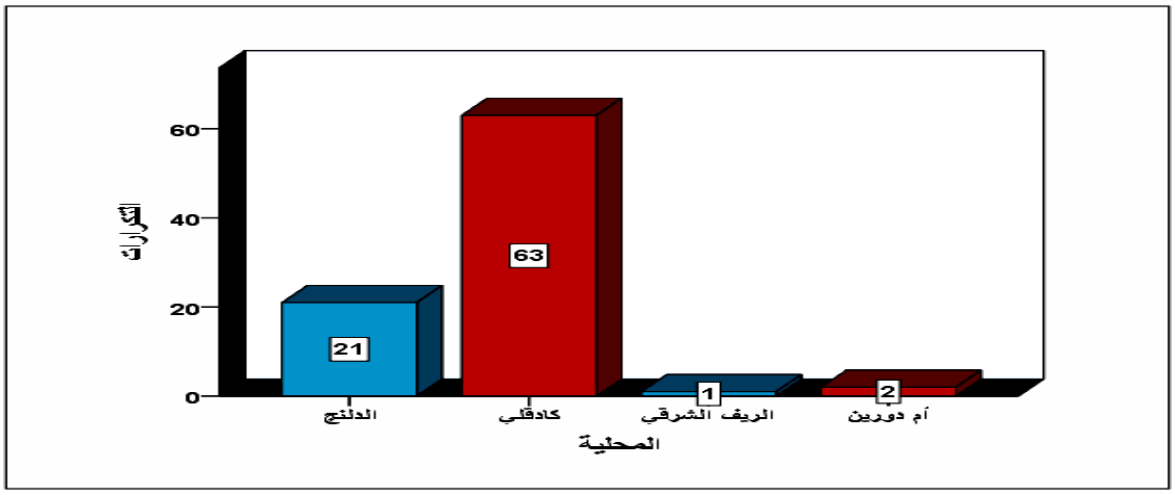

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (23) والشكل البياني (4) نلاحظ أن غالبية المبحوثين كانوا من محلية كادقلي حيث بلغ عددهم (63) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (66.6%)، تليها محلية الدلنج والبالغ عدد المبحوثين بها (21) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (20.2%)، ثم محلية أم دورين والبالغ عدد المبحوثين بها مبحوثين اثنين وبنسبة مئوية بلغت (1.9%)، وفي المرتبة الأخيرة كانت محلية الريف الشرقي والتي بلغ عدد المبحوثين بها مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%).نستنتج من ذلك أن مدينة كادقلي هي حاضرة ولاية جنوب كردفان وبها كل الوزارات بالولاية، لذلك كان عدد المبحوثين بها أكثر من باقي المدن المستهدفة بالدراسة.

2- **النوع:**

جدول رقم (24):

النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	56	53.8%
أنثي	48	46.2%
المجموع	**104**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م..

الشكل البياني (6)

توزيع المبحوثين وفق متغير النوع

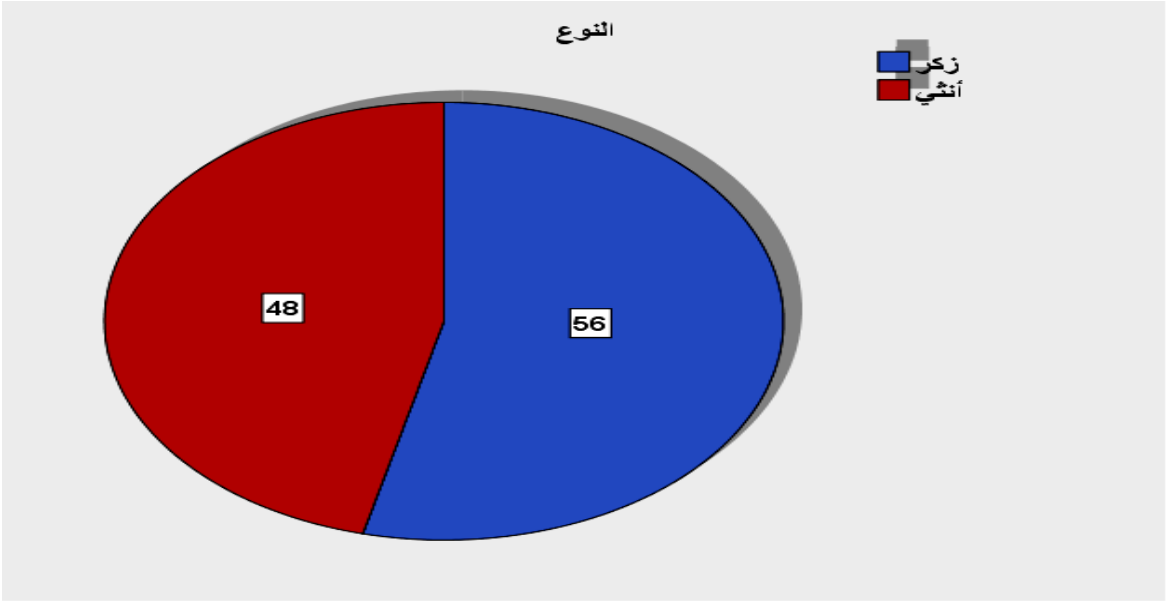

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م..

من خلال الجدول (24) والشكل البياني (5) نلاحظ أن العدد الأكبر من المبحوثين كانوا من الذكور حيث بلغ عددهم (56) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (53.8%)، أما الإناث فقد بلغ عددهم (48) مبحوثة وبنسبة مئوية بلغت (46.2%). نستنتج من ذلك أن مفردات العينه التي تم استهدافها كان عدد المبحوثين الذكور أكبر من عدد المبحوثين الاناث.

3- **العمر:**

جدول رقم (25):

النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	17	16.3%
30 وأقل من 35 ستة	16	15.4%
35 وأقل من 40 سنة	30	28.8%
أكثرمن 40 سنة	41	39.4%
المجموع	**104**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

الشكل البياني (7)

توزيع المبحوثين وفق متغير العمر

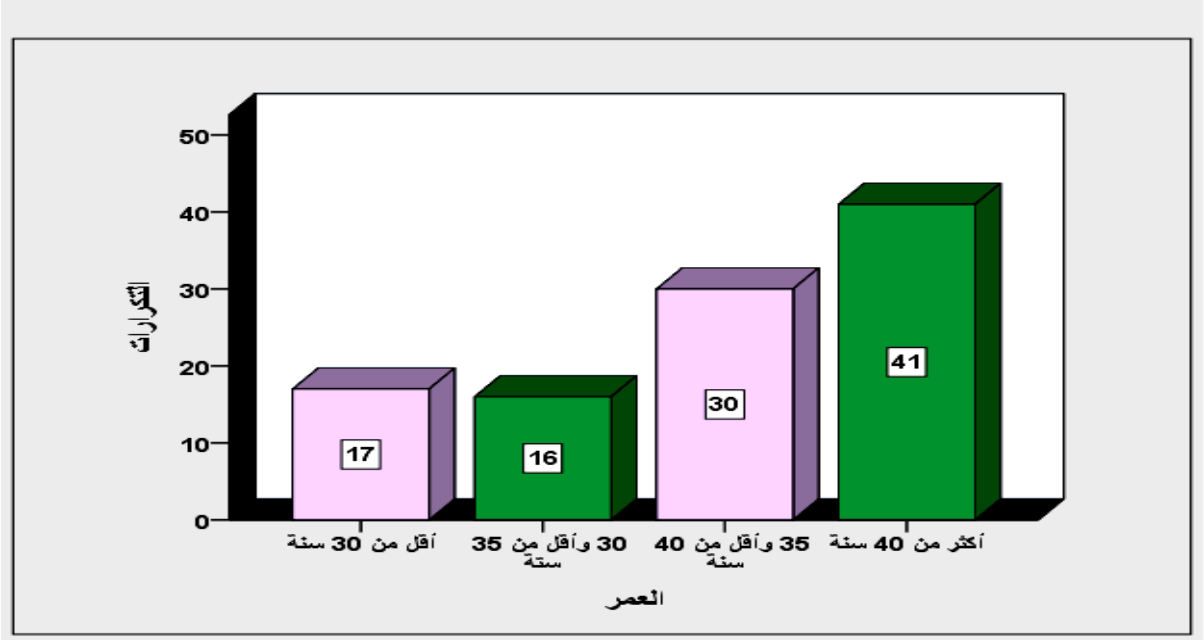

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (25) والشكل البياني (5) نلاحظ أن العدد الأكبر من المبحوثين كانت أعمارهم أكثر من 40 سنة حيث بلغ عددهم (41) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (39.4%)، يليهم المبحوثين الذين كانت أعمارهم ضمن الفئة العمرية (35 وأقل من 40 سنة) والبالغ عددهم (30) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (28.8%)، ثم المبحوثين الذين كانت أعمارهم داخل الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) والبالغ عددهم (17) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (16.3%)، وفي المرتبة الأخيرة كان المبحوثين الذين كانت أعمارهم ضمن الفئة العمرية (30 وأقل من 35 سنة) والبالغ عددهم (16) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (15.4%). نستنتج من ذلك أن العدد الأكبر من المبحوثين كانت أعمارهم أكثر من (40) سنة فهي الفئة المستهدفة وذلك لخبراتهم الطويلة في العمل الخدمي فلذا هم يدعمون البحث بمعلومات تدعم تحقيق أهدافهم.

4-الحالة الإجتماعية:

جدول رقم (26):

النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير الحالة الاجتماعية

الخالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	39	37.5%
متزوج	63	60.6%
أرمل	2	1.9%
المجموع	104	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

الشكل البياني (8)

توزيع المبحوثين وفق متغير الحالة الاجتماعية

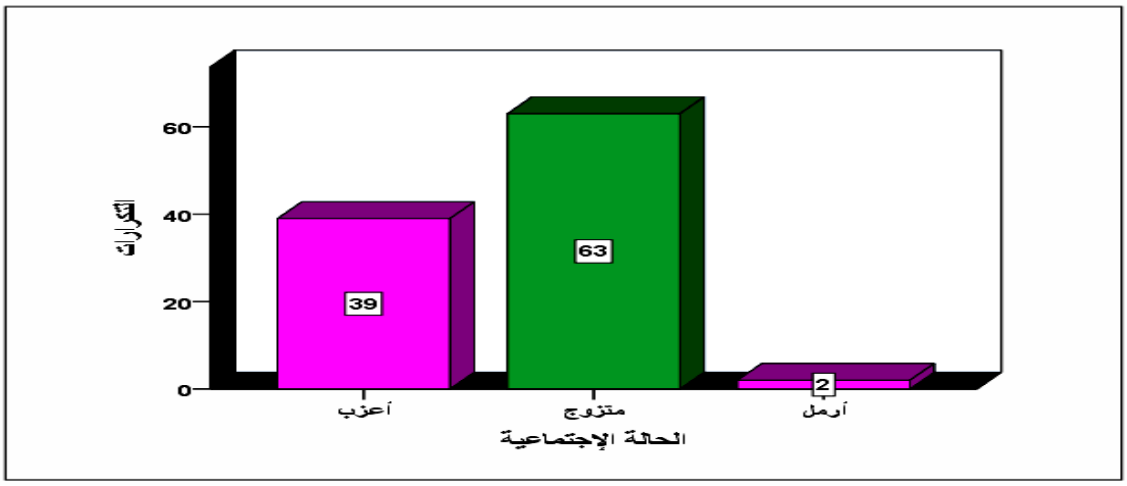

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

نلاحظ من خلال الجدول (25) والشكل البياني (5) أن العدد الأكبر من المبحوثين كانوا من فئة المتزوجين إذ بلغ عددهم (63) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (60.6%)، يليهم المبحوثين غير المتزوجين والبالغ عددهم (39) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (37.5%)، وفي المرتبة الأخيرة كانت فئة المبحوثين الأرامل والبالغ عددهم مبحوثين اثنين مبحوثاً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1.9%). نستنتج من ذلك بأن مفردات العينة التي تم استهدافها كان المتزوجون بها هم الغالبية يليهم غير المتزوجين ثم الأرامل، وذلك بغرض الحصول على معلومات مختلفة تدعم أغراض البحث.

5- **المؤهل العلمي:**

جدول رقم (27):

النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
أساس	1	1%
متوسط	3	2.9%
ثانوي	29	27.9%
بكالوريوس	33	31.7%
دبلوم عالي	28	26.9%
ماجستير	5	4.8%
دكتوراه	5	4.8%
المجموع	104	**100%**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

الشكل البياني (9)

يوضح توزيع المبحوثين وفق متغير المؤهل العلمي

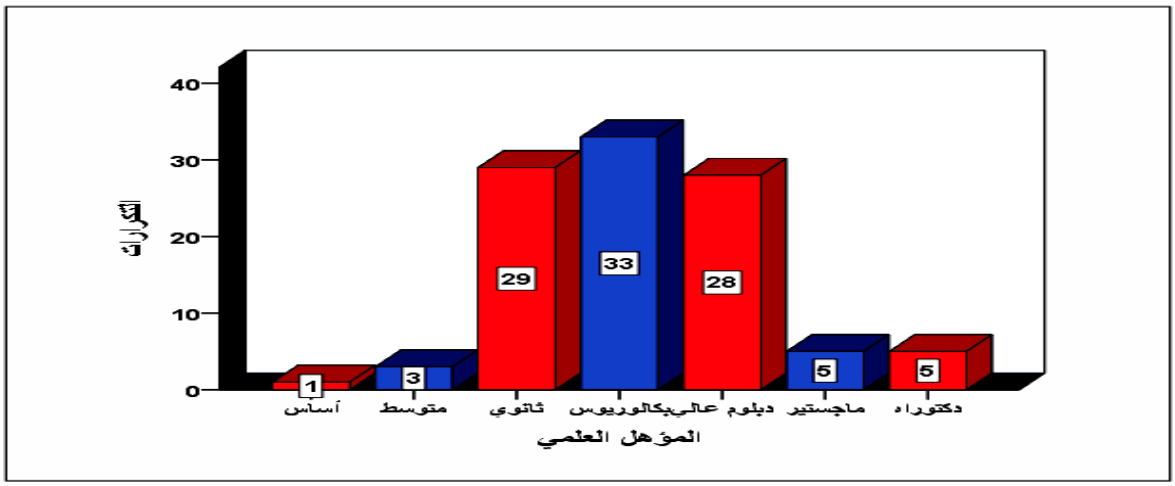

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

نلاحظ من خلال الجدول (27) والشكل البياني (6) أن غالبية المبحوثين كانت مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس حيث بلغ عددهم (33) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (31.7%)، يليهم المبحوثين الحاصلون على مؤهل المرحلة الثانوي والبالغ عددهم (29) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (27.9%)، ثم المبحوثين الحاصلون علي مؤهل الدبلوم العالي والبالغ عددهم (28) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (26.9%)، ثم المبحوثين الحاصلون علي مؤهل الدكتوراه ومؤهل الماجستير والبالغ عددهم (5) مبحوثين لكل مؤهل وبنسبة مئوية بلغت (4.8%) لكل فئة، وفي المرتبة الأخيرة كان المبحوثين الذين توقف تعليمهم على المرحلة المتوسطة ومرحلة الأساس والبالغ عددهم (3) و(1) مبحوثاً لكل مرحلة على الترتيب وبنسبة مئوية بلغت (2.9%) و(1%) لكل فئة.نستنتج من ذلك أن غالبية المبحوثين كانوا ذوي مؤهلات علمية متعددة تفيد أهداف البحث من خلال الحصول على البيانات و المعلومات.

6- **المركز الوظيفي:**

جدول رقم (28):

النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
التاسعة إلى السابعة	59	56.7%
الخامسة إلى الثالثة	30	28.8%
الثانية إلى الاولى	15	14.4%
المجموع	104	**100%**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

الشكل البياني (10)

توزيع المبحوثين وفق متغير المركز الوظيفي

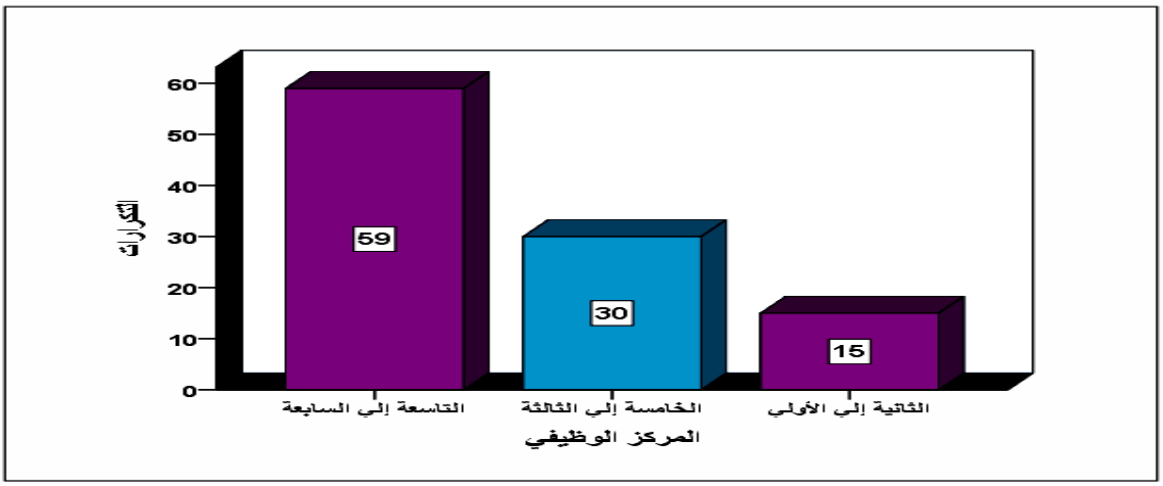

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

نلاحظ من خلال الجدول (28) والشكل البياني (7) أن غالبية المبحوثين كانوا في المراكز الوظيفية من التاسعة وحتى الدرجة السابعة حيث بلغ عددهم (59) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (56.7%)، يليهم المبحوثين الذين كانوا في المراكز الوظيفية من الدرجة الخامسة وحتى الدرجة الثالثة والبالغ عددهم (30) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (28.8%)، وفي المرتبة الأخيرة كان المبحوثون ذوي المراكز الوظيفية الثانية والأولى والبالغ عددهم (15) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (14.4%).نستنتج من ذلك أن من خلال توزيع المبحوثين حسب المركز الوظيفى نلاحظ أن غالبية المبحوثين كانوا في الدرجات الوظيفية من التاسعة إلى السابعة، وهؤلاء خبراتهم الوظيفية جيدة لحدٍ ما فيفيد ذلك بصورة جيدة أهداف البحث.

7- **المسمى الوظيفي:**

جدول رقم (29):

النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير إداري	23	22.1%
رئيس قسم	13	12.5%
موظف	68	65.4%
المجموع	104	**100%**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

الشكل البياني (11)

توزيع المبحوثين وفق متغير المسمى الوظيفي

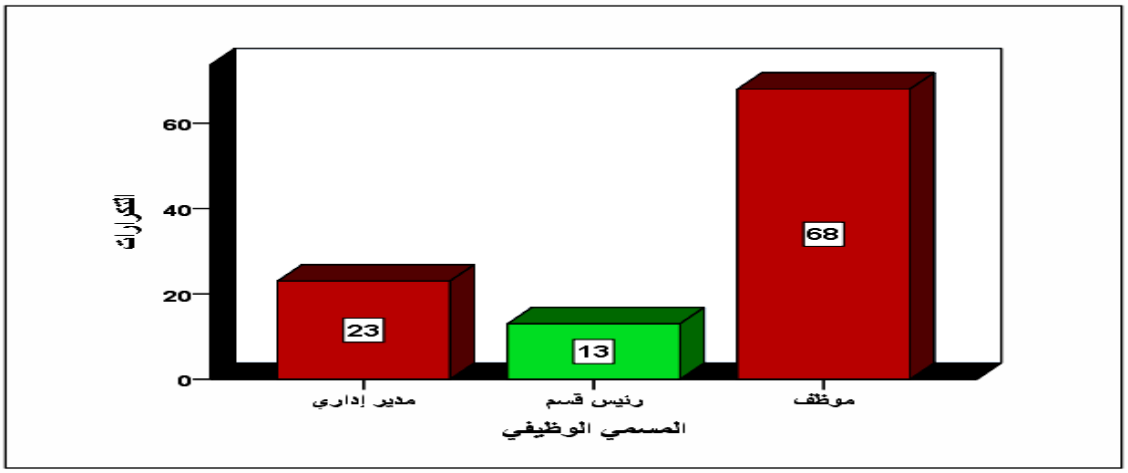

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

نلاحظ من خلال الجدول (29) والشكل البياني (8) أن غالبية المبحوثين كانوا من الموظفين حيث بلغ عددهم (68) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (65.4%)، يليهم المديرون والإداريون والبالغ عددهم (23) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (22.1%)، وفي المرتبة الأخيرة كان رؤساء الأقسام والبالغ (13) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (12.5%).نستنتج من ذلك أن الموظفين هم المستهدفين من الدراسة، وذلك لارتباطهم اللصيق بعملية تقديم الخدمات العامة للمجتمع فيفيدون البحث بمعلومات تدعم أهداف البحث.

8-سنوات الخبرة:

جدول رقم (30):

النسب المئوية والتكرارات للمبحوثين وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	22	21.2%
5 وأقل من 10 سنوات	23	22.1%
10 وأقل من 15 سنة	23	22.1%
15 وأقل من 20 سنة	10	9.6%
أكثر من 20 سنة	26	25%
المجموع	104	**100%**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

الشكل البياني (12)

توزيع المبحوثين وفق متغير سنوات الخبرة

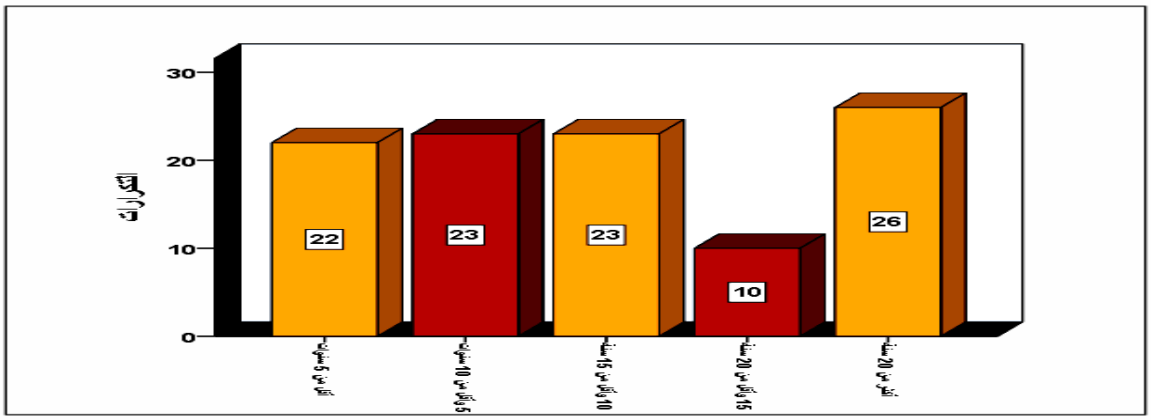

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

نلاحظ من خلال الجدول (30) والشكل البياني (9) أن العدد الأكبر من المبحوثين كانت خبراتهم العملية أكثرمن 20 سنة حيث بلغ عددهم (26) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (25%)، يليهم المبحوثين الذين كانت خبراتهم العملية ضمن الفئة (5 وأقل من 10 سنوات) والفئة (10 وأقل من 15 سنة) والبالغ عدد المبحوثين بهما (23) مبحوثاً لكل فئة وبنسبة مئوية بلغت (22.1%) لكل منهما، ثم الفئة (أقل من 5 سنوات) والبالغ عدد المبحوثين بها (22) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (21.2%)، وفي المرتبة الأخيرة كانت الفئة (15 وأقل من 20 سنة) والبالغ عدد المبحوثين بها (10) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (9.6%). نستنتج من ذلك أن فئة سنوات الخبرة أكثر من (20) سنة كانت هي الفئة الاكبر، فإن ذلك يفيد الدراسة بالحصول على بيانات من مبحوثين ذوي خبرة طويله في مجالاتهم.

المبحث الثالث

مناقشة النتائج واختبار فرضيات الدراسة

- **المتغير الأول: اللامركزية:**

1/ المحور الأول "التنمية المتوازنة" :

جدول رقم (31)

النسب المئوية والتكرارات لبدائل كل عبارة والوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة

محتوى العبارة	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
التنمية المتوازنة تعني رفع معدل زيادة النمو الاقتصادي.	**التكرار**	56	37	3	7	1	**4.35**	**0.901**	**موافق بشدة**
	النسبة	53.8%	35.6%	2.9%	6.7%	1%			
التنمية المتوازنة تعني توزيع الثروة بين الريف والحضر	**التكرار**	60	35	3	5	1	**4.42**	**0.844**	**موافق بشدة**
	النسبة	57.7%	33.7%	2.9%	4.8%	1%			
التنمية المتوازنة تعني تحقق الأمن والاستقرار والتطور والرقي	**التكرار**	60	37	4	3	–	**4.48**	**0.710**	**موافق بشدة**
	النسبة	57.7%	35.6%	3.8%	2.9%	0%			
التنمية المتوازنة تعني محدودية الموارد من معوقات تحقيقها	**التكرار**	19	26	22	32	5	**3.21**	**1.204**	**غير موافق**
	النسبة	18.3%	25%	21.2%	30.8%	4.8%			
التنمية المتوازنة تعني زيادة الإنتاج والإنتاجية	**التكرار**	57	36	6	5	–	**4.39**	**0.806**	**موافق بشدة**
	النسبة	54.8%	34.6%	5.8%	4.8%	0%			
التنمية المتوازنة تتطلب توفير	**التكرار**	32	51	11	9	1	**4.00**	**0.924**	**موافق**

بيانات من خلال المسوحات الميدانية	**النسبة**	30.8%	49%	10.6%	8.7%	1%			
التنمية المتوازنة تتطلب توفير كوادر مؤهلة ومدربة ذات كفاءةعالية	**التكرار**	54	40	7	2	1	**4.38**	**0.780**	**موافق بشدة**
	النسبة	51.9%	38.5%	6.7%	1.9%	1%			
الدرجة الكلية لعبارات المحور	**التكرار**	338	262	56	63	9	**4.17**	**0.513**	**موافق بشدة**
	النسبة	46.4%	36%	7.7%	8.7%	1.2%			

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (31) نلاحظ أن المتوسط العام لكل عبارات المحور الأول بلغت قيمته (4.17) وهي قيمة تقابل مستوى الموافقة (موافق بشدة) وفق مقياس ليكارت الخماسي، كما بلغ الانحراف المعياري لكل عبارات المحور الأول (0.513) وهي تبيّن مدي تقارب إجابات المبحوثين حول عبارات المحور الأول، كذلك نلاحظ أن نسبة المبحوثين الموافقين تماماً والمبحوثين الموافقين على كل عبارات المحور الأول قد بلغت (82.4%)، أي أن كل المبحوثين يوافقون على عبارات هذا المحور.

كذلك يمكن من خلال الجدول (31) فرز ومناقشة عبارات المحور الأول كما يلي:

العبارة الأولي: (التنمية المتوازنة تعني رفع معدل زيادة النمو الإقتصادي**)** بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن العبارة الأولي (4.35) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.901)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية المتوازنة تعني رفع معدل زيادة النمو الاقتصادي (56) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (53.8%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (37) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (35.6%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (7) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (6.7%)، أيضا بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابات محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%).

العبارة الثانية: (التنمية المتوازنة تُعنى بتوزيع الثروة بين الريف والحضر**)**بلغ متوسط إجابات المبحوثين عنها (4.42) وبدرجة تفاوت بين الإجابات بلغت (0.844)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية المتوازنة تعني توزيع الثروة بين الريف والحضر (60) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (57.7%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (35) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (33.7%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على هذه العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%).

العبارة الثالثة: (التنمية المتوازنة تعني تحقق الأمن والاستقرار والتطور والرقي**)**بلغ متوسط إجابات المبحوثين عنها (4.48) وبدرجة اختلاف بين الإجابات بلغت (0.710)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً علي أن التنمية المتوازنة تعني تحقق الأمن والاستقرار والتطور والرقي (60) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (57.7%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (37) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (35.6%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (4) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (3.8%).

العبارة الرابعة: (التنمية المتوازنة تعني محدودية الموارد من معوقات تحقيقها**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (3.21) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (1.204)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين

يوافقون تماماً علي أن التنمية المتوازنة تعني محدودية الموارد من معوقات تحقيقها (19) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (18.3%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (26) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (25%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (32) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (30.8%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على هذه العبارة (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (22) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (21.2%).

العبارة الخامسة: (التنمية المتوازنة تعني زيادة الإنتاج والإنتاجية)بلغ متوسط إجابات المبحوثين عنها (4.39) وبدرجة تفاوت بين الإجابات بلغت (0.806)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية المتوازنة تعني زيادة الإنتاج والإنتاجية (57) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (54.8%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (36) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (34.6%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (6) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (5.8%).

العبارة السادسة: (التنمية المتوازنة تتطلب توفير بيانات من خلال المسوحات الميدانية)بلغ متوسط إجابات المبحوثين عنها (4.00) وبدرجة تفاوت بين الإجابات بلغت (0.924)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية المتوازنة تتطلب توفير بيانات من خلال المسوحات الميدانية (32) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (30.8%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (51) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (49%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (9) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (8.7%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على هذه العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابات محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (11) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (10.6%).

العبارة السابعة: (التنمية المتوازنة تتطلب توفير كوادر مؤهلة ومدربة ذات كفاءة عالية) بلغ متوسط إجابات المبحوثين عنها (4.38) وبدرجة تفاوت بين الإجابات بلغت (0.780)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية المتوازنة تتطلب توفير كوادر مؤهلة ومدربة ذات كفاءةعالية (54) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (51.9%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على هذه العبارة (40) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (38.5%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة مبحوثان إثنان مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (1.9%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على هذه العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (7) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (6.7%).

2/ عرض ومناقشة عبارات المحور الثاني الذي ينص على "المشاركة الشعبية"

جدول رقم (32)

يوضح النسب المئوية والتكرارات لبدائل كل عبارة والوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة

محتوي العبارة	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
المشاركةالشعبية تعني المساهمة بقوة في تحديد المشكلات التييعانيمنها الشعب	التكرار	65	32	3	3	1	4.51	0.776	موافق بشدة
	النسبة	62.5%	30.8%	2.9%	2.9%	1%			
المشاركةالشعبية تتطلب حضور الاجتماعات التنويرية ضروري لرفع وعي و إدراك لجان التنمية	التكرار	50	45	4	5	–	4.35	0.773	موافق بشدة
	النسبة	48.1%	43.3%	3.8%	4.8%	0%			
المشاركة الشعبية تساعد في إكتشاف قادة إداريين جدد زوي كفاءة عالية	التكرار	54	39	8	2	1	4.38	0.791	موافق بشدة
	النسبة	51.9%	37.5%	7.7%	1.9%	1%			
المشاركة الشعبية تنجح عند إحساس المسؤولين الحكوميين بضرورتها	التكرار	42	50	6	5	1	4.22	0.836	موافق
	النسبة	40.4%	48.1%	5.8%	4.8%	1%			
المشاركة الشعبية نسهم في المحافظة علي المشروعات التنموية بعد تنفيذها	التكرار	57	41	3	3	–	4.46	0.696	موافق بشدة
	النسبة	54.8%	39.4%	2.9%	2.9%	0%			
المشاركة الشعبية ليست محصورة في الرجال فقط دون النساء	التكرار	64	32	1	6	1	4.46	0.858	موافق بشدة
	النسبة	61.5%	30.8%	1%	5.8%	1%			
المشاركة الشعبية تعني مشاركة المواطنين في التخطيط القاعدي لمشروعات التنمية	التكرار	49	43	5	5	2	4.27	0.906	موافق بشدة
	النسبة	47.1%	41.3%	4.8%	4.8%	1.9%			
الدرجة الكلية لعبارات المحور	التكرار	381	282	30	29	6	4.38	0.489	موافق بشدة
	النسبة	52.4%	38.7%	4.1%	4%	0.8%			

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

يتّضح من الجدول (32) أن المتوسط العام لكل عبارات المحور الثاني بلغت قيمته (4.38) وهي قيمة تقابل مستوى الموافقة (موافق بشدة) وفق مقياس ليكارت الخماسي، كما بلغ الإنحراف المعياري لكل عبارات المحور الثاني (0.489) وهو يبيّن مدى تقارب إجابات المبحوثين حول عبارات هذا المحور، كذلك نلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين يوافقون والذين يوافقون تماماً على كل عبارات المحور الثاني بلغت (91.1%)، ويشير ذلك إلي أن غالبية المبحوثين يوافقون على عبارات هذا المحور.

كذلك يمكن من خلال الجدول (32) فرز ومناقشة عبارات المحور الثاني كما يلي:

العبارة الأولى: (المشاركة الشعبية تعني المساهمة بقوة في تحديد المشكلات التي يعاني منها الشعب)بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.51) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.776)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن المشاركة الشعبية تعني المساهمة بقوة في تحديد المشكلات التي يعاني منها الشعب (65) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (62.5%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (32) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (30.8%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة والمبحوثين الذين ليست لديهم إجابات محددة تجاه (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً علي أن المشاركة الشعبية تعني المساهمة بقوة في تحديد المشكلات التي يعاني منها الشعب مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%).

العبارة الثانية: (المشاركة الشعبية تتطلب حضور الاجتماعات التنويرية ضروري لرفع وعي وإدراك لجان التنمية)بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.35) وبدرجة تفاوت بين الإجابات بلغت (0.773)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن المشاركة الشعبية تتطلب حضور الإجتماعات التنويرية ضروري لرفع وعي وإدراك لجان التنمية (50) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (48.1%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (45) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (43.3%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون علي أن المشاركة الشعبية تتطلب حضور الاجتماعات التنويرية ضروري لرفع وعي وإدراك لجان التنمية (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (4) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (3.8%).

العبارة الثالثة: (المشاركة الشعبية تساعد في اكتشاف قادة إداريين جدد زوي كفاءة عالية)بلغ متوسط إجابات المبحوثين عنها (4.38) وبدرجة اختلاف بين الإجابات بلغت (0.791)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن المشاركة الشعبية تساعد في اكتشاف قادة إداريين جدد زوي كفاءة عالية (54) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (51.9%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (39) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (37.5%)، أما المبحوثين الذين لا يوافقون علي هذه العبارة فقد بلغ عددهم مبحوثين إثنين وبنسبة مئوية بلغت (1.9%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على هذه العبارة مبحوثاً

واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة (8) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (7.7%).

العبارة الرابعة: (المشاركة الشعبية تنجح عندإحساس المسئولين الحكوميين بضرورتها**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن العبارة (4.22) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.836)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن المشاركة الشعبية تنجح عند إحساس المسئولين الحكوميين بضرورتها (42) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (40.4%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (50) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (48.1%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على أن المشاركة الشعبية تنجح عند إحساس المسؤولين الحكوميين بضرورتها مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (6) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (5.8%).

العبارة الخامسة: (المشاركة الشعبية نسهم في المحافظة على المشروعات التنموية بعد تنفيذها**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.46) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.696)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن المشاركة الشعبية تسهم في المحافظة على المشروعات التنموية بعد تنفيذها (57) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (54.8%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (41) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (39.4%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة والمبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة(3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%).

العبارة السادسة: (المشاركة الشعبية ليست محصورة في الرجال فقط دون النساء**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.46) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.858)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن المشاركة الشعبية ليست محصورة في الرجال فقط دون النساء (64) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (61.5%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (32) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (30.8%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة والمبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (6) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (5.8%).

العبارة السابعة: (المشاركة الشعبية تعني مشاركة المواطنون في التخطيط القاعدي لمشروعات التنمية**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.27) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.906)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن المشاركة الشعبية تعني مشاركة المواطنون في التخطيط القاعدي لمشروعات التنمية (49) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (47.1%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (43) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (41.3%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة والمبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة (5) مبحوثين وبنسبة لكل فئة مئوية بلغت (4.8%) لكل منهما، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة مبحوثين إثنين وبنسبة مئوية بلغت (1.9%).

3/عرض ومناقشة عبارات المحور الثالث "توزيع الموارد":-

جدول رقم (33):

النسب المئوية والتكرارات لبدائل كل عبارة والوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة

محتوى العبارة	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يقلل من المشكلات السياسية والإدارية والتنموية	التكرار	68	28	4	3	1	4.53	0.788	موافق بشدة
	النسبة	65.4%	26.9%	3.8%	2.9%	1%			
يمكن من الاستقرار التنموي ويكافح الفقر	التكرار	61	37	3	3	-	4.50	0.697	موافق
	النسبة	58.7%	35.6%	2.9%	2.9%	0%			
يحرّك الثروة الاقتصادية وينشطها	التكرار	52	46	4	2	-	4.42	0.664	موافق بشدة
	النسبة	50%	44.2%	3.8%	1.9%	0%			
يحقق الأمن والاستقرار بين المركز والهامش	التكرار	54	41	7	2	-	4.41	0.705	موافق بشدة
	النسبة	51.9%	39.4%	6.7%	1.9%	0%			
يقضي على الغبن السياسي والاقتصادي والاجتماعي إذا ما تحقق	التكرار	48	37	13	5	1	4.21	0.910	موافق بشدة
	النسبة	46.2%	35.6%	12.5%	4.8%	1%			
يحقق العدالة والمساواة بين أجزاء الدولة	التكرار	54	42	2	4	2	4.37	0.860	موافق بشدة
	النسبة	51.9%	40.4%	1.9%	3.8%	1.9%			
يحتاج إلى معايير دقيقة وصارمة ومحكمة	التكرار	55	32	10	4	3	4.27	0.988	موافق بشدة
	النسبة	52.9%	30.8%	9.6%	3.8%	2.9%			
الدرجة الكلية لعبارات المحور	التكرار	392	263	43	23	7	4.39	0.505	موافق بشدة
	النسبة	53.8%	36.1%	5.9%	3.2%	1%			

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

يتّضح من الجدول (33) أن المتوسط العام لكل عبارات المحور الثاني بلغت قيمته (4.39) وهي قيمة تقابل مستوي الموافقة (موافق بشدة) وفق مقياس ليكارت الخماسي، كما بلغ الانحراف المعياري لكل عبارات المحور الثاني (0.505) وهو يبيّن مدى تقارب إجابات المبحوثين حول عبارات هذا المحور، كذلك نلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين يوافقون والذين يوافقون تماماً على كل عبارات المحور الثاني بلغت (89.9%)، ويشير ذلك إلى أن غالبية المبحوثين يوافقون على عبارات هذا المحور.

كذلك يمكن من خلال الجدول (33) فرز ومناقشة عبارات المحور الثاني كما يلي:

العبارة الأولي: (يقلل من المشكلات السياسية والإدارية والتنموية**)** بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.53) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.788)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن توزيع الموارد يقلل من المشكلات السياسية والإدارية والتنموية (68) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (65.4%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (28) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (26.9%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على أن توزيع الموارد يقلل من المشكلات السياسية والإدارية والتنموية مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%) والمبحوثين، أما الذين ليست لديهم إجابات محددة تجاه فقد بلغ عددهم (4) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (3.8%).

العبارة الثانية: (يمكن من الاستقرار التنموي ويكافح الفقر**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.50) وبدرجة تفاوت بين الإجابات بلغت (0.697)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً علي أن توزيع الموارد يُمكّن من الاستقرار التنموي ويكافح الفقر (61) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (58.7%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (37) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (35.6%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على أن توزيع الموارد يُمكّن من الاستقرار التنموي ويكافح الفقر والمبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة (3) مبحوثين لكل فئة وبنسبة مئوية بلغت (2.9%) لكل منهما.

العبارة الثالثة: (يحرّك الثروة الاقتصادية وينشطها**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عنها (4.42) وبدرجة اختلاف بين الإجابات بلغت (0.664)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن توزيع الموارد يُحرّك الثروة الاقتصادية وينشطها (57) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (50%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (46) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (44.2%)، أما المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة فقد بلغ عددهم مبحوثين اثنين وبنسبة مئوية بلغت (1.9%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة (4) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (3.8%).

العبارة الرابعة: (يحقق الأمن والاستقرار بين المركز والهامش**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن العبارة (4.41) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.705)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً علي أن توزيع الموارد يحقق الأمن والاستقرار بين المركز والهامش (54) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (51.9%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (41) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (39.4%)، كذلك بلغ

عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة مبحوثين اثنين وبنسبة مئوية بلغت (1.9%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (7) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (6.7%).

العبارة الخامسة: (يقضي على الغبن السياسي والاقتصادي والاجتماعي إذا ما تحقق**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.21) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.910)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن توزيع الموارد يقضي على الغبن السياسي والاقتصادي والاجتماعي إذا ما تحقق (48) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (46.2%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (37) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (35.6%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على هذه العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (13) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (12.5%).

العبارة السادسة: (يحقق العدالة والمساوة بين أجزاء الدولة**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.37) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.860)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً علي أن توزيع المواردیحقق العدالة والمساوة بين أجزاء الدولة (54) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (51.9%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون علي العبارة (42) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (40.4%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة والمبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة مبحوثين اثنين لكل فئة وبنسبة مئوية بلغت (1.9%) لكل منهما، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (4) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (3.8%).

العبارة السابعة: (يحتاج إلى معايير دقيقة وصارمة ومحكمة**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.27) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.988)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن توزيع الموارد يحتاج إلى معايير دقيقة وصارمة ومحكمة (55) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (52.9%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (32) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (30.8%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (4) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (3.8%)،أيضا بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (10) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (9.6%).

4/عرض ومناقشة عبارات المحور الرابع "الكفاءة الإدارية"

جدول رقم (34):

النسب المئوية والتكرارات لبدائل كل عبارة والوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة

محتوي العبارة	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
تحقق التوازن بين لأطر البشرية في المؤسسات	التكرار	50	45	8	1	–	4.38	0.673	موافق بشدة
	النسبة	48.1%	43.3%	7.7%	1%	0%			
تحتاج إلى تفويض وتخويل في السلطات والصلاحيات	التكرار	40	51	9	3	1	4.21	0.797	موافق
	النسبة	38.5%	49%	8.7%	2.9%	1%			
تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق فعاليتها	التكرار	61	37	3	1	2	4.48	0.776	موافق بشدة
	النسبة	58.7%	35.6%	2.9%	1%	1.9%			
الكفاءة الإدارية تحتاج لمهارات ومعارف وقدرات مكتسبة بالتدريب	التكرار	72	25	5	1	1	4.60	0.718	موافق بشدة
	النسبة	69.2%	24%	4.8%	1%	1%			
الكفاءة الإدارية تحتاج إلى سلطات وصلاحيات واسعة	التكرار	47	37	10	9	1	4.15	0.983	موافق بشدة
	النسبة	45.2%	35.6%	9.6%	8.7%	1%			
الكفاءة الإدارية تعني اشباع حاجات إنسانية متعددة بمهنية عالية	التكرار	29	51	13	7	4	3.90	1.010	موافق
	النسبة	27.9%	49%	12.5%	6.7%	3.8%			
الكفاءة الإدارية تعني الاستغلال الأمثل للموارد	التكرار	49	38	8	6	3	4.19	1.006	موافق بشدة
	النسبة	47.1%	36.5%	7.7	5.8%	2.9%			
الدرجة الكلية لعبارات االمحور	التكرار	348	284	56	28	12	4.27	0.481	موافق بشدة
	النسبة	47.8%	39%	7.7%	3.8%	1.7%			

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

يتّضح من الجدول (34) أن المتوسط العام لكل عبارات المحور الرابع بلغت قيمته (4.27) وهي قيمة تقابل مستوى الموافقة (موافق بشدة) وفق مقياس ليكارت الخماسي، كما بلغ الانحراف المعياري لكل عبارات المحور الرابع (0.481) وهو يبيّن مدى تقارب إجابات المبحوثين حول عبارات هذا المحور، كذلك نلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين يوافقون والذين يوافقون تماماً على كل عبارات المحور الرابع بلغت (86.8%)، ويشير ذلك إلى أن غالبية المبحوثين يوافقون على عبارات هذا المحور.

كذلك يمكن من خلال الجدول (33) فرز ومناقشة عبارات المحور الرابع كما يلي:

العبارة الأولى: (تحقق التوازن بين الأطر البشرية في المؤسسات**)** بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.38) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.673)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن الكفاءة الإدارية تحقق التوازن بين الأطر البشرية في المؤسسات (50) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (48.1%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (45) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (43.3%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابات محددة تجاه فقد بلغ عددهم (8) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (7.7%).

العبارة الثانية: (تحتاج إلى تفويض وتخويل في السلطات والصلاحيات**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.21) وبدرجة تفاوت بين الإجابات بلغت (0.797)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن الكفاءة الإدارية تحتاج إلى تفويض وتخويل في السلطات والصلاحيات(40) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (38.5%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (51) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (49%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على أن الكفاءة الإدارية تحتاج إلى تفويض وتخويل في السلطات والصلاحيات(3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على هذه العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (9) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (8.7%).

العبارة الثالثة: (تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق فعاليتها**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عنها (4.48) وبدرجة اختلاف بين الإجابات بلغت (0.776)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن الكفاءة الإدارية تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق فعاليتها (61) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (58.7%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (37) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (35.6%)، أما المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة فقد بلغ عددهم مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على هذه العبارة مبحوثين إثنين وبنسبة مئوية بلغت (1.9%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%).

العبارة الرابعة: (الكفاءة الإدارية تحتاج لمهارات ومعارف وقدرات مكتسبة بالتدريب**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن العبارة (4.60) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.718)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن الكفاءة الإدارية تحتاج لمهارات ومعارف وقدرات مكتسبة بالتدريب (72) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (69.2%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (25) مبحوثاً وبنسبة

مئوية بلغت (24%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة والمبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على أن الكفاءة الإدارية تحتاج لمهارات ومعارف وقدرات مكتسبة بالتدريب مبحوثاً واحداً فقط لكل فئة وبنسبة مئوية بلغت (1%) لكل منهما، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%).

العبارة الخامسة: (الكفاءة الإدارية تحتاج إلى سلطات وصلاحيات واسعة**)** بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.15) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.983)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن الكفاءة الإدارية تحتاج إلي سلطات وصلاحيات واسعة (47) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (45.2%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (37) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (35.6%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (9) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (8.7%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على هذه العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%) أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (10) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (9.6%).

العبارة السادسة: (الكفاءة الإدارية تعني إشباع حاجات إنسانية متعددة بمهنية عالية**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (3.90) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (1.010)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن الكفاءة الإدارية تعني اشباع حاجات إنسانية متعددة بمهنية عالية (29) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (27.9%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (51) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (49%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة (4) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (3.8%)، أيضا بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (7) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (6.8%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (13) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (12.5%).

العبارة السابعة: (الكفاءة الإدارية تعني الاستغلال الأمثل للموارد**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.19) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (1.006)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن الكفاءة الإدارية تعني الاستغلال الأمثل للموارد (49) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (47.1%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (38) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (36.5%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%)، أيضا بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (6) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (5.8%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (8) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (7.7%).

5/عرض ومناقشة عبارات المحور الخامس "توزيع السلطة والثروة"

جدول رقم (35):

النسب المئوية والتكرارات لبدائل كل عبارة والوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة

محتوى العبارة	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
يوفر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والإداري	التكرار	70	27	6	1	–	4.60	0.646	موافق بشدة
	النسبة	67.3%	26%	5.8%	1%	0%			
يحقق الوفاق السياسي بين كافة الأطراف السياسية	التكرار	51	45	5	2	1	4.38	0.753	موافق بشدة
	النسبة	49%	43.3%	4.8%	1.9%	1%			
يخلق قيادات إدارية جديدة قادرة على البذل والعطاء	التكرار	55	35	8	4	2	4.32	0.917	موافق بشدة
	النسبة	52.9%	33.7%	7.7%	3.8%	1.9%			
يسهم في تحقيق الوحدة الوطنية	التكرار	67	32	2	2	1	4.56	0.722	موافق بشدة
	النسبة	64.4%	30.8%	1.9%	1.9%	1%			
الحوار وسيلة من وسائل توزيع السلطة والثروة	التكرار	50	39	12	3	–	4.31	0.789	موافق بشدة
	النسبة	48.1%	37.5%	11.5%	2.9%	0%			
يحتاج للشفافية وبرتوكولات بين المركز والولايات	التكرار	48	51	5	–	–	4.41	0.585	موافق
	النسبة	46.2%	49%	4.8%	0%	0%			
الموارد الجديدة تتطلب إعادة لتوزيع السلطة والثروة (الذهب، والصمغ، العربي، والنفط)	التكرار	49	34	15	5	1	4.20	0.928	موافق بشدة
	النسبة	47.1%	32.7%	14.4%	4.8%	1%			
الدرجة الكلية لعبارات المحور	التكرار	390	263	53	17	5	4.40	0.474	موافق بشدة
	النسبة	53.6%	36.1%	7.3%	2.3%	0.7%			

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

يتّضح من الجدول (35) أن المتوسط العام لكل عبارات المحور الخامس بلغت قيمته (4.40) وهي قيمة تقابل مستوى الموافقة (موافق بشدة) وفق مقياس ليكارت الخماسي، كما بلغ الانحراف المعياري لكل عبارات المحور الخامس (0.489) وهو يبيّن مدى تقارب اجابات المبحوثين حول عبارات هذا المحور، كذلك نلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين يوافقون والذين يوافقون تماماً على كل عبارات المحور الخامس بلغت (89.1%)، ويشير ذلك إلى أن غالبية المبحوثين يوافقون على عبارات هذا المحور.

كذلك يمكن من خلال الجدول (35) فرز ومناقشة عبارات المحور الخامس كما يلي:

العبارة الأولي:(يوفر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والإداري) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.60) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.646)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن توزيع الثروة والسلطة يوفر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والإداري (70) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (67.3%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (27) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (26%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابات محددة تجاه فقد بلغ عددهم (6) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (5.8%).

العبارة الثانية: (يحقق الوفاق السياسي بين كافة الأطراف السياسية) بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.38) وبدرجة تفاوت بين الإجابات بلغت (0.753)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن توزيع السلطة والثروة يحقق الوفاق السياسي بين كافة الأطراف السياسية (51) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (49%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (45) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (43.3%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على أن توزيع السلطة والثروة يحقق الوفاق السياسي بين كافة الأطراف السياسية مبحوثين اثنين وبنسبة مئوية بلغت (1.9%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على هذه العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%).

العبارة الثالثة: (يخلق قيادات إدارية جديدة قادرة على البذل والعطاء)بلغ متوسط إجابات المبحوثين عنها (4.32) وبدرجة اختلاف بين الإجابات بلغت (0.917)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن توزيع السلطة والثروة يخلق قيادات إدارية جديدة قادرة على البذل والعطاء (55) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (52.9%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (35) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (33.7%)، أما المبحوثين الذين لا يوافقون بشدة على هذه العبارة فقد بلغ عددهم مبحوثين اثنين وبنسبة مئوية بلغت (1.9%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (4) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (1%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة (8) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (7.7%).

العبارة الرابعة: (يسهم في تحقيق الوحدة الوطنية) بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن العبارة (4.56) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.722)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن توزيع السلطة

والثروة يسهم في تحقيق الوحدة الوطنية (67) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (64.4%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (32) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (30.8%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة والمبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة مبحوثين إثنين وبنسبة مئوية بلغت (1.9%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على أن توزيع السلطة والثروة يسهم في تحقيق الوحدة الوطنية مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%).

العبارة الخامسة: (الحوار وسيلة من وسائل توزيع السلطة والثروة**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.31) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.789)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً علي أن الحوار وسيلة من وسائل توزيع السلطة والثروة (50) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (48.1%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (39) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (37.5%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%)،أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (12) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (11.5%).

العبارة السادسة: (يحتاج للشفافية وبرتوكولات بين المركز والولايات**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.41) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.585)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن توزيع السلطة والثروة يحتاج للشفافية وبرتوكولات بين المركز والولايات (48) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (46.2%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (51) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (49%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%)، ولم يعترض أي من المبحوثين على هذه العبارة.

العبارة السابعة: (الموارد الجديدة تتطلب إعادة لتوزيع السلطة والثروة مثل: الذهب، الصمغ العربي والنفط**)** بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.20) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.928)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن الموارددالجديدة كالذهب والنفط والصمغ العربي يتتطلب إعادة لتوزيع السلطة والثروة(49) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (47.1%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (34) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (32.7%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على هذه العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (15) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (14.4%).

6/عرض ومناقشة عبارات المتغير الثاني "التنمية الريفية المستدامة"

جدول رقم (36)

النسب المئوية والتكرارات لبدائل كل عبارة والوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة

محتوى العبارة	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
وضوح الأهداف والخطط التنموية و واقعيتها.	التكرار	44	42	12	6	-	4.19	0.860	موافق بشدة
	النسبة	42.3%	40.4%	11.5%	5.8%	0%			
تنظيم المشروعات التنموية وإدخال التكنولوجيا فيها.	التكرار	43	42	11	8	-	4.15	0.901	موافق بشدة
	النسبة	41.3%	40.4%	10.5%	7.7%	0%			
تمكين المؤسسة من القدرة على النمو والتطور والاستمرارية.	التكرار	48	42	9	4	-	4.27	0.850	موافق بشدة
	النسبة	46.2%	40.4%	8.7%	3.8%	0%			
سرعةا الاستجابة لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية.	التكرار	35	50	8	11	-	4.05	0.918	موافق
	النسبة	33.7%	48.1%	7.7%	10.5%	0%			
سهولة الإتصال بين الإدارات المختلفة.	التكرار	38	50	8	7	-	4.13	0.889	موافق
	النسبة	36.5%	48.1%	7.7%	6.7%	0%			
الاستغلال الأمثل للموارد.	التكرار	41	40	10	10	3	4.02	1.070	موافق بشدة
	النسبة	39.3%	38.5%	9.6%	9.6%	2.9%			
تحقيق رضا المجتمع عن الخدمات المقدمة.	التكرار	49	35	15	4	1	4.22	0.903	موافق بشدة
	النسبة	47.1%	33.7%	14.4%	3.8%	1%			
مشاركة العاملين والمجتمع في صنع واتخاذ القرارات التنموية	التكرار	38	45	11	7	3	4.04	1.004	موافق
	النسبة	36.5%	43.3%	10.6%	6.7%	2.9%			

روتينية الزيارات الميدانية للمشروعات التنموية.	**التكرار**	41	39	17	6	1	**4.09**	**0.936**	**موافق بشدة**
	النسبة	39.4%	37.5%	16.3%	5.8%	1%			
التنمية الريفية المستدامة تعمل على تقليل تكاليف تقديم الخدمات.	**التكرار**	44	45	10	4	1	**4.22**	**0.847**	**موافق بشدة**
	النسبة	42.3%	43.3%	9.6%	3.8%	1%			
التنمية الريفية المستدامة تعمل على خلق شراكة ذكية وقوية مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية.	**التكرار**	54	44	5	1	-	**4.45**	**0.637**	**موافق بشدة**
	النسبة	51.9%	42.3%	4.8%	1%	0%			
التنمية الريفية المستدامة تعني الجودة في تقديم الخدمات العامة للشعب.	**التكرار**	51	44	8	1	-	**4.39**	**0.674**	**موافق بشدة**
	النسبة	49%	42.3%	7.7%	1%	0%			
التنمية الريفية المستدامة تعني تغطية شاملة لبعض المدن والريف بالخدمات العامة.	**التكرار**	51	42	3	7	1	**4.30**	**0.891**	**موافق بشدة**
	النسبة	49%	40.4%	2.9%	6.7%	1%			
التنمية الريفية المستدامة تحقق فعالية مشروعات التنمية.	**التكرار**	51	41	9	2	1	**4.34**	**0.796**	**موافق بشدة**
	النسبة	49%	39.4%	8.7%	1.9%	1%			
التنمية الريفية المستدامة تعني المحافظة على الموارد المتاحة.	**التكرار**	54	38	7	5	-	**4.36**	**0.812**	**موافق بشدة**
	النسبة	51.9%	36.5%	6.7%	4.8%	0%			
التنمية الريفية المستدامة تعني الاستقرار الإداري والتنظيمي.	**التكرار**	42	46	11	5	-	**4.20**	**0.817**	**موافق**
	النسبة	40.4%	44.2%	10.6%	4.8%	0%			
التنمية الريفية المستدامة تعني العمل في فريق لإنجاز المهام.	**التكرار**	46	46	5	7	-	**4.26**	**0.836**	**موافق بشدة**
	النسبة	44.2%	44.2%	4.8%	6.7%	0%			
التنمية الريفية المستدامة تعني تحقيق الكفاية الإدارية والانتاجية.	**التكرار**	41	50	10	3	-	**4.24**	**0.744**	**موافق**
	النسبة	39.4%	48.1%	9.6%	2.9%	0%			
التنمية الريفية المستدامة تعني تدريب العاملين	**التكرار**	49	40	7	6	2	**4.23**	**0.947**	**موافق**

بصورة مستمرة.	**النسبة**	47.1%	38.5%	6.7%	5.8%	1.9%			**بشدة**
التنمية الريفية المستدامة تتطلب الاهتمام ببرامج التقييم والتقويم للمشروعات التنموية.20	**التكرار**	62	31	7	2	2	**4.43**	**0.856**	**موافق**
	النسبة	59.6%	29.8%	6.7%	1.9%	1.9%			**بشدة**
التنمية الريفية المستدامة تتطلب تمليك وسائل الإنتاج للأسر الفقيرة.	**التكرار**	61	34	5	3	1	**4.45**	**0.799**	**موافق**
	النسبة	58.7%	32.7%	4.8%	2.9%	1%			**بشدة**
التنمية الريفية المستدامة تتطلبت تخطيط قاعدي للمشروعات التنموية.	**التكرار**	59	37	7	–	1	**4.47**	**0.710**	**موافق**
	النسبة	56.7%	35.6%	6.7%	0%	1%			**بشدة**
التنمية الريفية المستدامة تتطلب المشاركة المجتمعية في إعداد وتخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية.	**التكرار**	66	33	3	1	1	**4.56**	**0.694**	**موافق**
	النسبة	63.5%	31.7%	2.9%	1%	1%			**بشدة**
الدرجة الكلية لعبارات المحور	**التكرار**	1108	956	198	110	18	**4.26**	**0.477**	**موافق**
	النسبة	49.5%	40.2%	5.9%	3.2%	1.2%			**بشدة**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

يتّضح من الجدول (36) أن المتوسط العام لكل عبارات المتغير الثاني بلغت قيمته (4.26) وهي قيمة تقابل مستوى الموافقة (موافق بشدة) وفق مقياس ليكارت الخماسي، كما بلغ الانحراف المعياري لكل عبارات المتغير الثاني (0.477) وهو يبيّن مدى تقارب إجابات المبحوثين حول عبارات هذا المتغير، كذلك نلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين يوافقون والذين يوافقون تماماً على كل عبارات المتغير الثاني بلغت (89.7%)، ويشير ذلك إلى أن غالبية المبحوثين يوافقون على عبارات هذا المتغير.

كذلك يمكن من خلال الجدول (36) فرز ومناقشة عبارات المتغير الثاني كما يلي:

العبارة الأولى: (وضوح الأهداف والخطط التنموية واقعيتها) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.19) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.860)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً علي أن التنمية الريفية المستدامة تعني وضوح الأهداف والخطط التنموية وواقعيتها (44) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (42.3%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (42) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (40.4%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (6) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (5.8%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابات محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (12) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (11.5%).

العبارة الثانية: (تنظيم المشروعات التنموية وادخال التكنولوجيا فيها) بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.35) وبدرجة تفاوت بين الإجابات بلغت (0.773)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تعني تنظيم المشروعات التنموية وادخال التكنولوجيا فيها (43) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (41.3%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (42) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (40.4%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على أن التنمية الريفية المستدامة تعني تنظيم المشروعات التنموية وإدخال التكنولوجيا فيها (8) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (7.7%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (11) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (10.6%).

العبارة الثالثة: (تمكين المؤسسة من القدرة على النمو و التطور و الاستمرارية) بلغ متوسط اجابات المبحوثين عنها (4.27) وبدرجة اختلاف بين الاجابات بلغت (0.850)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تعني تمكين المؤسسة على القدرة على النمو والتطور والاستمرارية (48) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (46.2%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (42) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (40.4%)، أما المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على هذه العبارة فقد بلغ عددهم مبحوثاً واحداً وبنسبة مئوية بلغت (1%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على هذه العبارة (4) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (3.8%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة (9) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (8.7%).

العبارة الرابعة: (سرعة الاستجابة للمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية) بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن العبارة (4.05) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.918)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً

على أن التنمية الريفية المستدامة تعني سرعة الاستجابة لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية (35) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (33.7%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (50) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (48.1%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (11) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (10.6%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (8) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (7.7%).

العبارة الخامسة:(سهولة الإتصال بين الإدارات المختلفة) بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.13) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.889)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تعني سهولة الإتصال بين الإدارات المختلفة (38) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (36.5%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (50) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (48.1%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (7) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (6.7%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على هذه العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (8) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (7.7%).

العبارة السادسة: (التستغلال الأمثل للموارد) بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.02) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (1.070)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تعني الاستغلال الأمثل للموارد (41) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (39.4%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (40) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (38.5%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة والمبحوثين (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة والمبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة فقد بلغ عددهم (10) مبحوثين لكل فئة وبنسبة مئوية بلغت (9.6%) لكل منهما.

العبارة السابعة: (تحقيق رضا المجتمع عن الخدمات المقدمة) بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.22) وبدرجة تباين بين الإجابات بلغت (0.903)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً علي أن التنمية المتوازنة تعني تحقيق رضا المجتمع عن الخدمات المقدمة (49) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (47.1%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (35) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (33.7%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (4) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (3.8%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (15) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (14.4%).

العبارة الثامنة: (مشاركة العاملين والمجتمع في صنع واتخاذ القرارات التنموية) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.04) وبانحراف معياري بلغت قيمته (1.004)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية المستدامة تعني مشاركة العاملين والمجتمع في صنع واتخاذ القرارات

التنموية (38) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (36.5%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (45) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (43.3%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (7) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (6.7%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (11) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (10.6%).

العبارة التاسعة: (روتينية الزيارات الميدانية للمشروعات التنموية) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.09) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.936)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية المستدامة تعني روتينية الزيارات الميدانية للمشروعات التنموية (41) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (39.4%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (39) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (37.5%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (6) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (5.8%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (17) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (16.3%).

العبارة العاشرة: (التنمية الريفية المستدامة تعمل على تقليل تكاليف تقديم الخدمات) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.22) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.847)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تعمل على تقليل تكاليف تقديم الخدمات (44) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (42.3%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (45) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (43.3%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (4) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (3.8%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (10) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (9.6%).

العبارة الحادية عشر: (التنمية الريفية المستدامة تعمل على خلق شراكة ذكية وقوية مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.45) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.637)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تعمل على خلق شراكة ذكية وقوية مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية (54) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (51.9%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (44) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (42.3%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%).

العبارة الثانية عشر: (التنمية الريفية المستدامة تعني الجودة في تقديم الخدمات العامة للشعب) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.39) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.674)، حيث بلغ

عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تعني الجودة في تقديم الخدمات العامة للشعب (51) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (49%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (44) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (42.3%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (8) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (7.7%).

العبارة الثالثة عشر: (التنمية الريفية المستدامة تعني تغطية شاملة لبعض المدن والريف بالخدمات العامة) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.30) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.891)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية المستدامة تعني التغطية الشاملة لبعض المدن والريف بالخدمات العامة (51) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (49%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (42) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (40.4%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (7) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (6.7%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%).

العبارة الرابعة عشر: (التنمية الريفية المستدامة تحقق فعالية مشروعات التنمية) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.34) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.796)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية المستدامة تحقق فعالية مشروعات التنمية (51) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (49%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (41) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (39.4%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة إثنين مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (1.9%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (9) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (8.7%).

العبارة الخامسة عشر: (التنمية الريفية المستدامة تعني المحافظة على الموارد المتاحة) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.36) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.812)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تعني المحافظة على الموارد المتاحة (54) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (51.9%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (38) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (36.5%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (7) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (6.7%).

العبارة السادسة عشر: (التنمية الريفية المستدامة تعني الاستقرار الإداري والتنظيمي) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.20) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.817)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تعني الاستقرار الإداري والتنظيمي (42) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (40.4%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (46) مبحوثاً

وبنسبة مئوية بلغت (44.2%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (11) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (10.6%).

العبارة السابعة عشر: (التنمية الريفية المستدامة تعني العمل في فريق لإنجاز المهام) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.26) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.836)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً والمبحوثين الذين يوافقون على أن التنمية الريفية المستدامة تعني العمل في فريق لإنجاز المهام (46) مبحوثاً لكل فئة وبنسبة مئوية بلغت (44.2%) لكل منهما، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (7) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (6.7%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%).

العبارة الثامنة عشر: (التنمية الريفية المستدامة تعني تحقيق الكفاية الإدارية والانتاجية) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.24) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.744)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تعني تحقيق الكفاية الإدارية والانتاجية (41) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (39.4%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (50) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (48.1%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (10) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (9.6%).

العبارة التاسعة عشر: (التنمية الريفية المستدامة تعني تدريب العاملين بصورة مستمرة) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.23) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.947)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تعني تدريب العاملين بصورة مستمرة (49) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (47.1%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (40) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (38.5%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (6) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (5.8%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة إثنين مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (1.9%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (7) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (6.7%).

العبارة العشرون: (التنمية الريفية المستدامة تتطلب الاهتمام ببرامج التقييم والتقويم للمشروعات التنموية) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.43) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.856)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تتطلب الاهتمام ببرامج التقييم والتقويم للمشروعات التنموية (62) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (59.6%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (31) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (29.8%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة والمبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة مبحوثين إثنين لكل فئة وبنسبة

مئوية بلغت (1.9%) لكل منهما، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (7) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (6.7%).

العبارة الحادية والعشرون: (التنمية الريفية المستدامة تتطلب تمليك وسائل إنتاج للأسر الفقيرة) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.45) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.799)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تتطلب تمليك وسائل إنتاج للأسر الفقيرة (61) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (58.7%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (34) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (32.7%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%)، أيضاً بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (5) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (4.8%).

العبارة الثانية والعشرون: (التنمية الريفية المستدامة تتطلب تخطيط قاعدي للمشروعات التنموية) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.47) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.710)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تتطلب تخطيط قاعدي للمشروعات التنموية (59) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (56.7%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (37) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (35.6%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة مبحوثاً واحداً فقط وبنسبة مئوية بلغت (1%)، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (7) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (6.7%).

العبارة الثالثة والعشرون: (التنمية الريفية المستدامة تتطلب المشاركة المجتمعية في اعداد و تخطيط و تنفيز المشروعات التنموية) بلغ الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذه العبارة (4.56) وبانحراف معياري بلغت قيمته (0.694)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون تماماً على أن التنمية الريفية المستدامة تتطلب المشاركة المجتمعية في إعداد وتخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية (66) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (63.5%)، كما بلغ عدد المبحوثين الذين يوافقون على العبارة (33) مبحوثاً وبنسبة مئوية بلغت (31.7%)، كذلك بلغ عدد المبحوثين الذين لا يوافقون على العبارة والمبحوثين الذين لا يوافقون تماماً على العبارة مبحوثاً واحداً فقط لكل فئة وبنسبة مئوية بلغت (1%) لكل منهما، أما المبحوثين الذين ليست لديهم إجابة محددة تجاه العبارة فقد بلغ عددهم (3) مبحوثين وبنسبة مئوية بلغت (2.9%).

المعالجات الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS حيث تم استخدام الاختبارات الاحصائية التالية:

1- معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات محاور وعبارات الاستبانة.
2- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق عبارات الاستبانة.
3- النسب المئوية والتكرارات.

4- اختبار كاي تربيع للاستقلال.

5- تحليل الارتباط البسيط.

6- تحليل الإنحدار الخطي البسيط.

- **تحليل الفرضية الرئيسية: "أثر اللامركزية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان"**

1/ اختبار كاي تربيع للاستقلال:

لإجراء اختبار كاي تربيع للاستقلال لهذه الفرضية تمت صياغة الفروض التالية:

الفرض العدمي: لا يعتمد تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان على تطبيق اللامركزية.

الفرض البديل: يعتمد تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان على تطبيق اللامركزية.

جدول (37)

نتائج اختبار كاي تربيع للاستقلال

الاختبار	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
Person chi square	40.22	101	0.000

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (37) وبما أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار مربع كاي بلغت قيمتها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) الذي حدده الباحث عليه نرفض فرض العدم ونستنتج عند درجة ثقة (95%) أن تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان يعتمد على اللامركزية.

2/ تحليل الارتباط البسيط للعلاقة بين اللامركزية (المتغير المستقلSS) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابعOO):

جدول (38)

معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج العلاقة بين اللامركزية وتحقيق التنمية الريفية المستدامة

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المصحح ($adj- R^2$)
1	**0.692**	**0.479**	**0.474**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (38) نلاحظ أن معامل الارتباط البسيط (R) بين اللامركزية (المتغير المستقلSS) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابعOO) بلغت قيمته (0.692) وهو ارتباط متوسط القوة يشير لوجود علاقة طردية بين اللامركزية وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان، كذلك نلاحظ أن معامل التحديد المصحح ($adj- R^2$) والذي يوضّح مدى قدرة المتغير المستقل اللامركزية في تفسير المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان أو هو نسبة التغير في المتغير التابع والتي حدثت بسبب تأثير المتغير المستقل والتي بلغت (0.474) وهي تعني أن (47%)

من تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان كان بسبب اللامركزية، أما النسبة المكملة لتفسير المتغير التابع والتي بلغت (53%) كانت بسبب عوامل عشوائية أخرى لم يرد ذكرها في هذه الدراسة.

3/تحليل الانحدار البسيط لنموذج العلاقة بين اللامركزية (المتغير المستقلSS) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابعOO):

تمهيد : يتم إجراء هذا التحليل لمعرفة قوة الارتباط بين متغيرات اللامركزية و التنمية الريفية المستدامه بمنطقة الدراسة.

جدول (39)

جدول تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	P-value
الانحدار	11.229	1	11.229	93.802	0.000
البواقي	12.211	102	0.120		
المجموع	23.440	103			
Dependent Variable: OO					
Predictors: (Constant), SS					

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

جـدول (40)

قيم معاملات الانحدار للنموذج واختبار t لهذه المعاملات

النموذج	المعالم المقدرة	قيمة أختبار (t) للمعالم المقدرة	P-value
ثابت النموذج	**0.637**	**3.696**	**0.032**
المتغير المستقل	**0.839**	**9.685**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (40) والذي يوضّح تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدّر نلاحظ أن قيمة **P-value** أو مستوى الدلالة كانت أقلّ من مستوى المعنوية الذي حدده الباحث ونستنتج من ذلك معنوية النموذج المقدّر للعلاقة بين اللامركزية والتنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان.

كذلك من خلال الجدول (38) الذي يوضّح قيم معاملات الانحدار المقدّرة نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة أو **P-value** المقابلة لكل من ثابت النموذج (α) وميل النموذج (β) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) الذي حدده الباحث ونستنتج من ذلك معنوية معالم هذا النموذج المقدّر والذي يتم بناؤه كالتالي:

$$\hat{y} = 0.637 + 0.839x$$

حيث:

: تمثل القيم المقدّرة المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان.

X: تمثل قيم المتغير المستقل اللامركزية.

حيث نلاحظ أن قيمة ثابت النموذج المقدّر قد بلغت (0.637) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان عندما ينعدم التغير في المتغير المستقل اللامركزية أي عندما تكون قيمته تساوي صفراً.

كذلك نلاحظ أن قيمة الميل لهذا النموذج المقدّر قد بلغت (0.839) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان عندما يتغير المتغير المستقل اللامركزية بمقدار وحدة واحدة.

- **تحليل ومناقشة الفرضية الفرعية الأولى: "أثر التنمية المتوازنة على تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان".**

1/ اختبار كاي تربيع للاستقلال:

لإجراء اختبار كاي تربيع للاستقلال لهذه الفرضية تمت صياغة الفروض التالية:

الفرض العدمي: لا يعتمد تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان على التنمية المتوازنة.

الفرض البديل: يعتمد تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان على التنمية المتوازنة.

جدول (41)

نتائج اختبار كاي تربيع للاستقلال

الاختبار	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
Person chi square	44.65	101	0.000

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (41) وبما أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار مربع كاي بلغت قيمتها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) الذي حدده الباحث عليه نرفض فرض العدم ونستنتج عند درجة ثقة (95%) أن تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان يعتمد على التنمية المتوازنة.

2/تحليل الارتباط البسيط للعلاقة بين التنمية المتوازنة (المتغير المستقلXX) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابعOO):

تمهيد : نجد أن تحليل الانحدار البسيط هو دراسة تاثير أكبر المتغيرين على الاخر، ثم تكوين نموذج رياضي لهذه العلاقة.

جدول (42)

معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج العلاقة بين التنمية المتوازنة وتحقيق التنمية المستدامة

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المصحح ($adj- R^2$)
1	**0.605**	**0.366**	**0.360**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (42) نلاحظ أن معامل الارتباط البسيط (R)بين التنمية المتوازنة (المتغير المستقل XX)وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابعOO) بلغت قيمته (0.605) وهو ارتباط متوسط القوة يشير لوجود علاقة طردية بين التنمية المتوازنة وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية

جنوب كردفان، كذلك نلاحظ أن معامل التحديد المصحح ($adj- R^2$) والذي يوضّح مدى قدرة المتغير المستقل التنمية المتوازنة في تفسير المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان أو هو نسبة التغير في المتغير التابع والتي حدثت بسبب تأثير المتغير المستقل والتي بلغت (0.360) وهي تعني أن (36%) من التغير الذي يحدث في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان كان بسبب التنمية المتوازنة، أما النسبة المكملة لتفسير المتغير التابع والتي بلغت (64%) كانت بسبب عوامل عشوائية أخرى لم يرد ذكرها في هذه الدراسة.

3/تحليل الانحدار البسيط لنموذج العلاقة بين التنمية المتوازنة (المتغير المستقل XX) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابع OO):

تمهيد : هو دراسة علاقة تأثير أكبر المتغيرين على الآخر، ثم تكوين نموذج رياضي لهذه العلاقة

جدول (43)

جدول تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	P-value
الانحدار	8.590	1	8.590	58.999	0.000
البواقي	14.850	102	0.146		
المجموع	23.440	103			
Dependent Variable: OO					
Predictors: (Constant), XX					

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

جدول (44)

قيم معاملات الانحدار للنموذج واختبار t لهذه المعاملات

النموذج	المعالم المقدرة	قيمة أختبار (t) للمعالم المقدرة	P-value
ثابت النموذج	**1.911**	**6.193**	**0.000**
المتغير المستقل	**0.563**	**7.681**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (44) والذي يوضّح تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدّر نلاحظ أن قيمة **P-value** أو مستوي الدلالة كانت أقلّ من مستوى المعنوية الذي حدده الباحث ونستنتج من ذلك معنوية النموذج المقدّر للعلاقة بين التنمية المتوازنة وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان.

كذلك من خلال الجدول (42) الذي يوضّح قيم معاملات الانحدار المقدّرة نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة أو **P-value** المقابلة لكل من ثابت النموذج (α) وميل النموذج (β) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) الذي حدده الباحث ونستنتج من ذلك معنوية معالم هذا النموذج المقدّر والذي يتم بناؤه كالتالي:

$$\hat{y} = 1.911 + 0.563x$$

حيث:

: تمثل القيم المقدّرة المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان.

X: تمثل قيم المتغير المستقل التنمية المتوازنة.

حيث نلاحظ أن قيمة ثابت النموذج المقدّر قد بلغت (1.911) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان عندما ينعدم التغير في المتغير المستقل التنمية المتوازنة أي عندما تكون قيمته تساوي صفراً.

كذلك نلاحظ أن قيمة الميل لهذا النموذج المقدّر قد بلغت (0.839) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان عندما يتغير المتغير المستقل التنمية المتوازنة بمقدار وحدة واحدة.

- **تحليل ومناقشة الفرضية الفرعية الثانية "أثر المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان".**

1/ اختبار كاي تربيع للاستقلال:

لإجراء اختبار كاي تربيع للاستقلال لهذه الفرضية تمت صياغة الفروض التالية:

الفرض العدمي: لا يعتمد تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان على المشاركة الشعبية.

الفرض البديل: يعتمد تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان على المشاركة الشعبية.

جدول (45)

نتائج اختبار كاي تربيع للاستقلال

الاختبار	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
Person chi square	38.17	101	0.002

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (45) وبما أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار مربع كاي بلغت قيمتها (0.002) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) الذي حدده الباحث عليه نرفض فرض العدم ونستنتج عند درجة ثقة (95%) أن تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان غير مستقل عن المشاركة الشعبية.

2/تحليل الارتباط البسيط للعلاقة بين المشاركة الشعبية (المتغير المستقلYY) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير OO):

جدول (46)

معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج العلاقة بين المشاركة الشعبية ونجاح الحكم الراشد بمحلية الدلنج

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المصحح ($adj- R^2$)
1	**0.387**	**0.150**	**0.141**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (46) نلاحظ أن معامل الارتباط البسيط (R)بين المشاركة الشعبية (المتغير YY) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير OO) بلغت قيمته (0.387) وهو ارتباط ضعيف يشير لوجود علاقة طردية ضعيفة بين المشاركة الشعبية وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان، كذلك نلاحظ أن معامل التحديد المصحح ($adj- R^2$) والذي يوضّح مدى قدرة المتغير المستقل المشاركة الشعبية في تفسير المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان أو هو نسبة التغير في المتغير التابع والتي حدثت بسبب تأثير المتغير المستقل والتي بلغت (0.141) وهي تعني أن (14%) من التغير الذي يحدث في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان كان بسبب المشاركة الشعبية، أما النسبة المكملة لتفسير المتغير التابع والتي بلغت (86%) كانت بسبب عوامل عشوائية أخرى لم يرد ذكرها في هذه الدراسة.

3/تحليل الانحدار البسيط لنموذج العلاقة بين المشاركة الشعبية (المتغير المستقل YY) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابع OO):

جدول (47)

جدول تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	P-value
الانحدار	3.504	1	3.504	17.930	0.000
البواقي	19.935	102	.195		
المجموع	23.440	103			
Dependent Variable: OO					
Predictors: (Constant), YY					

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

جدول (48)

قيم معاملات الانحدار للنموذج واختبار t لهذه المعاملات

النموذج	المعالم المقدرة	قيمة اختبار (t) للمعالم المقدرة	P-value
ثابت النموذج	**2.611**	**6.653**	**0.000**
المتغير المستقل	**0.377**	**4.234**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (48) والذي يوضّح تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدّر نلاحظ أن قيمة **P-value** أو مستوى الدلالة كانت أقلّ من مستوى المعنوية الذي حدده الباحث ونستنتج من ذلك معنوية النموذج المقدّر للعلاقة بين المشاركة الشعبية والتنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان.

كذلك من خلال الجدول (48) الذي يوضّح قيم معاملات الانحدار المقدّرة نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة أو (P–value) المقابلة لكل من ثابت النموذج (α) وميل النموذج (β) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) الذي حدده الباحث ونستنتج من ذلك معنوية معالم هذا النموذج المقدّر والذي يتم بناءه كالتالي:

$$\hat{y} = 0.637 + 0.839x$$

حيث:

: تمثل القيم المقدّرة المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان.

X: تمثل قيم المتغير المستقل المشاركة الشعبية.

حيث نلاحظ أن قيمة ثابت النموذج المقدّر قد بلغت (0.637) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان عندما ينعدم التغير في المتغير المستقل المشاركة الشعبية أي عندما تكون قيمته تساوي صفراً.

كذلك نلاحظ أن قيمة الميل لهذا النموذج المقدّر قد بلغت (0.839) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان عندما يتغير المتغير المستقل المشاركة الشعبية بمقدار وحدة واحدة.

تحليل ومناقشة الفرضية الفرعية الثالثة "أثر التوزيع العادل للموارد على التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان":

1/ اختبار كاي تربيع للاستقلال:

لإجراء اختبار كاي تربيع للاستقلال لهذه الفرضية تمت صياغة الفروض التالية:

الفرض العدمي: لا يعتمد تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان على التوزيع العادل للموارد.

الفرض البديل: يعتمد تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان على التوزيع العادل للموارد.

جدول (49)

نتائج اختبار كاي تربيع للاستقلال

الاختبار	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
Person chi square	41.58	101	0.000

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (49) وبما أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار مربع كاي بلغت قيمتها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) الذي حدده الباحث عليه نرفض فرض العدم ونستنتج عند درجة ثقة (95%) أن تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان يعتمد على التوزيع العادل للموارد.

2/تحليل الارتباط البسيط للعلاقة بين التوزيع العادل للموارد (المتغير المستقلZZ) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابعOO):

جدول (50)

معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج العلاقة بين التوزيع العادل للموارد وتحقيق التنمية الريفية المستدامة

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المصحح ($adj- R^2$)
1	**0.659**	**0.435**	**0.429**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (50) نلاحظ أن معامل الارتباط البسيط (R)بين التوزيع العادل للموارد (المتغير المستقلZZ) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابعOO) بلغت قيمته (0.659) وهو ارتباط متوسط القوه يشير لوجود علاقة طردية بين التوزيع العادل للموارد وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان، كذلك نلاحظ أن معامل التحديد المصحح ($adj- R^2$) والذي يوضّح مدى قدرة المتغير المستقل التوزيع العادل للموارد في تفسير المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان أو هو نسبة التغير في المتغير التابع والتي حدثت بسبب تأثير المتغير المستقل والتي بلغت (0.429) وهي تعني أن (43%) من التغير الذي يحدث في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان كان بسبب التوزيع العادل للموارد، أما النسبة المكملة لتفسير المتغير التابع والتي بلغت (57%) كانت بسبب عوامل عشوائية أخرى لم يرد ذكرها في هذه الدراسة.

3/ تحليل الانحدار البسيط لنموذج العلاقة بين التوزيع العادل للموارد (المتغير المستقل ZZ) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابع OO):

جدول (51)

جدول تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	P-value
الانحدار	10.193	1	10.193	78.492	0.000
البواقي	13.246	102	0.130		
المجموع	23.440	103			
Dependent Variable: OO					
Predictors: (Constant), ZZ					

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

جدول (52)

قيم معاملات الانحدار للنموذج واختبار t لهذه المعاملات

النموذج	المعالم المقدرة	قيمة اختبار (t) للمعالم المقدرة	P−value
ثابت النموذج	**1.531**	**4.930**	**0.000**
المتغير المستقل	**0.623**	**8.860**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (52) والذي يوضّح تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدّر نلاحظ أن قيمة **P−value** أو مستوى الدلالة كانت أقلّ من مستوى المعنوية الذي حدده الباحث ونستنتج من ذلك معنوية النموذج المقدّر للعلاقة بين التوزيع العادل للموارد والتنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان.

كذلك من خلال الجدول (52) الذي يوضّح قيم معاملات الإنحدار المقدّرة نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة أو **P−value** المقابلة لكل من ثابت النموذج (α) وميل النموذج (β) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) الذي حدده الباحث ونستنتج من ذلك معنوية معالم هذا النموذج المقدّر والذي يتم بناؤه كالتالي:

$$\hat{y} = 1.531 + 0.623x$$

حيث:

: تمثل القيم المقدّرة المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان.

X: تمثل قيم المتغير المستقل التوزيع العادل للموارد.

حيث نلاحظ أن قيمة ثابت النموذج المقدّر قد بلغت (1.531) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان عندما ينعدم التغير في المتغير المستقل التوزيع العادل للموارد أي عندما تكون قيمته تساوي صفراً.

كذلك نلاحظ أن قيمة الميل لهذا النموذج المقدّر قد بلغت (0.623) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان عندما يتغير المتغير المستقل التوزيع العادل للموارد بمقدار وحدة واحدة.

- **تحليل ومناقشة الفرضية الفرعية الرابعة "أثر الكفاءة الإدارية على التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان":**

1/ اختبار كاي تربيع للاستقلال:

لاجراء اختبار كاي تربيع للاستقلال لهذه الفرضية تمت صياغة الفروض التالية:

الفرض العدمي: لا يعتمد تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان على الكفاءة الإدارية.

الفرض البديل: يعتمد تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان على الكفاءة الإدارية.

جدول (53)

يوضح نتائج اختبار كاي تربيع للاستقلال

الاختبار	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
Person chi square	39.98	101	0.000

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (53) وبما أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار مربع كاي بلغت قيمتها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) الذي حدده الباحث عليه نرفض فرض العدم ونستنتج عند درجة ثقة (95%) أن تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان يعتمد على الكفاءة الإدارية.

2/ تحليل الارتباط البسيط للعلاقة بين الكفاءة الإدارية (المتغير المستقل AA) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابع OO):

جدول (54)

معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج العلاقة بين الكفاءة الإدارية وتحقيق التنمية الريفية المستدامة

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المصحح ($adj- R^2$)
1	**0.595**	**0.355**	**0.348**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (54) نلاحظ أن معامل الارتباط البسيط (R)بين الكفاءة الإدارية (المتغير المستقل AA) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابع OO) بلغت قيمته (0.595) وهو ارتباط متوسط القوة يشير لوجود علاقة طردية بين الكفاءة الإدارية وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان، كذلك نلاحظ أن معامل التحديد المصحح ($adj- R^2$) والذي يوضّح مدى قدرة المتغير المستقل الكفاءة الإدارية في تفسير المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان أو هو نسبة التغير في المتغير التابع والتي حدثت بسبب تأثير المتغير المستقل والتي بلغت (0.348) وهي تعني أن (35%) من التغير الذي يحدث في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان كان بسبب الكفاءة الإدارية، أما النسبة المكملة لتفسير المتغير التابع والتي بلغت (65%) كانت بسبب عوامل عشوائية أخرى لم يرد ذكرها في هذه الدراسة.

3/ تحليل الانحدار البسيط لنموذج العلاقة بين الكفاءة الإدارية (المتغير المستقل AA) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابع OO):

جدول (55)

جدول تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	P-value
الانحدار	8.312	1	8.312	56.041	0.000
البواقي	15.128	102	0.148		
المجموع	23.440	103			
Dependent Variable: OO					
Predictors: (Constant), AA					

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

جدول (56)

قيم معاملات الانحدار للنموذج واختبار t لهذه المعاملات

النموذج	المعالم المقدرة	قيمة أختبار (t) للمعالم المقدرة	P-value
ثابت النموذج	**1.743**	**5.144**	**0.000**
المتغير المستقل	**0.590**	**7.486**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (56) والذي يوضّح تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدّر نلاحظ أن قيمة **P-value** أو مستوى الدلالة كانت أقلّ من مستوى المعنوية الذي حدده الباحث ونستنتج من ذلك معنوية النموذج المقدّر للعلاقة بين الكفاءة الإدارية والتنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان.

كذلك من خلال الجدول (54) الذي يوضّح قيم معاملات الانحدار المقدّرة نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة أو **P-value** المقابلة لكل من ثابت النموذج (α) وميل النموذج (β) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) الذي حدده الباحث ونستنتج من ذلك معنوية معالم هذا النموذج المقدّر والذي يتم بناؤه كالتالي:-

$$\hat{y} = 1.743 + 0.590x$$

حيث: : تمثل القيم المقدّرة المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان.

X: تمثل قيم المتغير المستقل الكفاءة الإدارية.

حيث نلاحظ أن قيمة ثابت النموذج المقدّر قد بلغت (1.743) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان عندما ينعدم التغير في المتغير المستقل الكفاءة الإدارية أي عندما تكون قيمته تساوي صفراً.

كذلك نلاحظ أن قيمة الميل لهذا النموذج المقدّر قد بلغت (0.590) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان عندما يتغير المتغير المستقل الكفاءة الإدارية بمقدار وحدة واحدة.

تحليل ومناقشة الفرضية الفرعية الخامسة "أثر توزيع السلطة والثروة على التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان":

1/ اختبار كاي تربيع للاستقلال:

لإجراء اختبار كاي تربيع للاستقلال لهذه الفرضية تمت صياغة الفروض التالية:

الفرض العدمي: لا يعتمد تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان على توزيع السلطة والثروة.

الفرض البديل: يعتمد تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان على توزيع السلطة والثروة.

جدول (57)

نتائج اختبار كاي تربيع للاستقلال

الاختبار	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
Person chi square	34.66	101	0.000

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (57) وبما أن قيمة مستوى الدلالة لاختبار مربع كاي بلغت قيمتها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) الذي حدده الباحث عليه نرفض فرض العدم ونستنتج عند درجة ثقة (95%) أن تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان يعتمد على توزيع السلطة والثروة.

2/ تحليل الارتباط البسيط للعلاقة بين توزيع السلطة والثروة (المتغير المستقل MM) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابع OO):

جدول (58)

معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لنموذج العلاقة بين توزيع السلطة والثروة وتحقيق التنمية الريفية المستدامة

النموذج	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المصحح ($adj- R^2$)
1	**0.512**	**0.262**	**0.255**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (58) نلاحظ أن معامل الارتباط البسيط (R)بين توزيع السلطة والثروة (المتغير المستقل MM) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابع OO) بلغت قيمته (0.512) وهو ارتباط متوسط القوة يشير لوجود علاقة طردية بين توزيع السلطة والثروة وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان، كذلك نلاحظ أن معامل التحديد المصحح ($adj- R^2$) والذي يوضّح مدى قدرة المتغير المستقل توزيع السلطة والثروة في تفسير المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان أو هو نسبة التغير في المتغير التابع والتي حدثت بسبب تأثير المتغير المستقل والتي بلغت

(0.262) وهي تعني أن (26%) من التغير الذي يحدث في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان كان بسبب توزيع السلطة والثروة، أما النسبة المكملة لتفسير المتغير التابع والتي بلغت (74%) كانت بسبب عوامل عشوائية أخرى لم يرد ذكرها في هذه الدراسة.

3/ تحليل الانحدار البسيط لنموذج العلاقة بين توزيع السلطة والثروة (المتغير المستقل MM) وتحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان (المتغير التابع OO):

جدول (59)

جدول تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	P-value
الانحدار	6.152	1	6.152	36.294	0.000
البواقي	17.288	102	0.169		
المجموع	23.440	103			
Dependent Variable: OO					
Predictors: (Constant), ZZ					

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

جدول (60)

يوضح قيم معاملات الإنحدار للنموذج واختبار t لهذه المعاملات

النموذج	المعالم المقدرة	قيمة اختبار (t) للمعالم المقدرة	P-value
ثابت النموذج	**1.998**	**5.281**	**0.000**
المتغير المستقل	**0.515**	**6.024**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من تحليل بيانات الدراسة 2019م.

من خلال الجدول (60) والذي يوضّح تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدّر نلاحظ أن قيمة **P-value** أو مستوى الدلالة كانت أقلّ من مستوى المعنوية الذي حدده الباحث ونستنتج من ذلك معنوية النموذج المقدّر للعلاقة بين الكفاءة الإدارية والتنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان.

كذلك من خلال الجدول (60) الذي يوضّح قيم معاملات الانحدار المقدّرة نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة أو **P-value** المقابلة لكل من ثابت النموذج (α) وميل النموذج (β) كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) الذي حدده الباحث ونستنتج من ذلك معنوية معالم هذا النموذج المقدّر والذي يتم بناؤه كالتالي:

$$\hat{y} = 1.998 + 0.515x$$

حيث:

: تمثل القيم المقدّرة المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان.

X: تمثل قيم المتغير المستقل الكفاءة الإدارية.

حيث نلاحظ أن قيمة ثابت النموذج المقدّر قد بلغت (1.998) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان عندما ينعدم التغير في المتغير المستقل الكفاءة الإدارية أي عندما تكون قيمته تساوي صفراً.

كذلك نلاحظ أن قيمة الميل لهذا النموذج المقدّر قد بلغت (0.515) وهي تمثل مقدار التغير في المتغير التابع تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان عندما يتغير المتغير المستقل الكفاءة الإدارية بمقدار وحدة واحدة.

تحليل نتائج المقابلة

ذكرنا سابقاً أن الدراسة استخدمت ادأتين، الأداة الأولى هي الاستبانة والثانية المقابلة، وذلك من أجل الحصول على معلومات خاصة بأثر اللامركزية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان، فتمت المقابلة مع 100 شخصية من الأشخاص المسؤولون ذوي الصلة المباشرة بالموضوع، وقد أفرزت نتيجة المقابلة عن الآراء التالية.

مضابط المقابلة :

السؤال الأول : وفق الواقع بأن اللامركزية ركيزة أساسية لنجاح وتميز المؤسسات العامة في تقديم الخدمات فما رأيك في ذلك ؟

أجاب جميع المسؤولون وبنسبة (100%)على أن تطبيق النظام اللامركزي بصورة حقيقية مبني على تخويل السلطات والصلاحيات والمسؤوليات لمستوى الحكم القاعدي يساعد بقوة في تفعيل دور المشاركة الشعبية في إحداث التنمية الريفية المطلوبة لدى المجتمع المحلي ووفق أولوياته، وذلك لتحسين مستوى معيشتهم من خلال تقديم خدمات عامة بصورة عادلة دون تمييز بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية تساهم فعلاً في المحافظة على هذه المشروعات التنموية والعمل على استمراريتها، ولإحداث نقلة في الاقتصاد القومي.

السؤال الثاني : هل توجد معايير جديدة حقيقية لتطبيق نظام حكم لامركزي يحقق التنمية الريفية المنشودة ويتناسب مع مقتضيات العصر ؟

أجاب(66) من المسؤولون وبنسبة 66% على أن تطبيق نظام حكم لامركزي يحقق التنمية الريفية، لابد من إحداث التفويض الإداري بالأجهزة الإدارية المحلية، وذلك ليمكنها من أداء وتقديم خدماتها بكفاءة وفعالية عاليه، وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، سيادة حكم القانون، تفعيل الرقابة الذاتية لدى العاملين في المؤسسات الخدمية، التركيز على تنفيذ الخطط المعده سلفاً، والاهتمام بمشاركة المجتمع الريفي في إعداد وتخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية وذلك لضمان نجاحها واستمراريتها، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق انظمة الحكومة الالكترونية وذلك لتقصير الظل الإداري للوصول إلى حكم محلي راشد يحقق العدالة بين أفراد المجتمع المحلي والمدني وبينما يعتقد 44 منهم على أن تطبيق نظام حكم لا مركزي غير حقيقي لا يحقق التنمية الريفية..

السؤال الثالث :: لقد تم التركيز على تنمية المدن (الحضر) دون مراعاة للتنمية الريفية فقد أحدث ذلك مشاكلِ عديدة، نرجو ذكر بعضها ؟

أجاب جميع المسؤولين وبنسبة 100%على أن في الآونة الأخيرة تم التركيز على تنمية المدن تنمية حقيقية دون أحداثها في مناطق الريف مما ساهم في نزوح وهجرة الريفيين الى المدن فانعكس ذلك سلباً على الاقتصاد القومي، فمن ضمن المشكلات التي حدثت بسبب ذلك الغبن السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ضعف هيبة الدولة، تركيز الخدمات الأساسية والضرورية في المدن على سبيل المثال وليس الحصر كالخدمات الصحية، التعليمية، وايضاً تركيز المصانع الكبيرة في المركز (المدن)، الازدحام السكاني والذي بدوره أحدث ضغطاً عالياً في تقديم الخدمات العامة للمجتمع، تفشي ظاهرة البطالة والفساد السياسي والإداري، بروز ظاهرة الجريمة وسط الشباب، التخلي عن بعض العادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات بسبب النزوح إلى المدن والتكيف مع عاداتها وتقاليدها المتبعة، بالإضافة أخيراً إلى فقدان المنتجين في الريف وتدهور الزراعة بصورة واضحة، كل هذه المشكلات بسبب التردي الواضح في الخدمات الضرورية وتهميش الريف.

السؤال الرابع: هل توجد علاقة تربط بين اللامركزية كنظام حكم وإدارة والتنمية الريفية ؟

أجاب (80) من المسؤولين وبنسبة (80%)على وجود علاقة قوية تربط بين اللامركزية كنظام حكم وإدارة والتنمية الريفية، وذلك من خلال القوانين واللوائح والأنظمة التي تحكم العلاقة بينهما، بالإضافة إلى الشراكة الذكية المحكمة بين الدولة والمجتمع المحلي (الريفي) في إعداد وتخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية المختلفة في الريف والتي تلبي احتياجات المجتمع الريفي والتي تشبع حاجاته الضرورية أولاً ثم التي تخدم في نمو وتطور الاقتصاد القومي،وبينما يعتقد(20) من المسؤولين وبنسبة (20%) على أنه لا توجد علاقة تربط بين اللامركزية كنظام حكم وإدارة والتنمية الريفية وذلك لتدخل المركز في تخطيط مشروعات التنمية الريفية.

السؤال الخامس: ماذا يجب أن نفعل لكي تنجح الأنظمة اللامركزية في تحقيق التنمية المستدامة بكفاءة وفعالية عالية ؟

أجاب جميع المسؤولين وبنسبة (100%) لكي تنجح الأنظمة اللامركزية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بكفاءة وفعالية عالية، ويجب الأرتكاز على التخطيط السليم القائم على بيانات ومعلومات ودراسات صحيحة يساعد في تحقيق الأهداف بأقل جهد ووقت وتكلفة، تحديد الأولويات، توفير الكادر البشري المؤهل، الاهتمام بالجوانب الفنية والخبرات، اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، إصلاح الجهاز الإداري في المؤسسات العامة، التمويل اللازم باستمرار، إصلاح الأجهزة التشريعية بالولاية لكي تكون مقتدرة وتعي دورها الكامل، تنزيل السلطات والصلاحيات الى الولاية بصورة حقيقية (الاستقلالية)، ضرورة قيام جهاز التخطيط الوقائي مستقلاً بذاته، بناء قاعدة بيانات ومعلومات كافية عن الولاية في كل المجالات و توفير الإرادة السياسية من قبل الدولة لتطبيق نظام حكم لامركزي حقيقي وقوي ومستقل تمامًا عن المركز مع مراعاة القوانين التي تحكم العلاقة بينهما، تحديد دقيق للسلطات والصلاحيات والمسؤوليات للوظائف الإدارية، سن القوانين واللوائح والأنظمة التي تحكم العمل، وذلك لترسيخ دعائم متينه لممارسة الحكم والإدارة، فصل السلطات الأربع عن بعضها البعض السياسية، القضائية، التشريعية، التنفيذية، يعني تطبيق مبدأ فصل

السلطات، وذلك لمنع التداخل والإزدواج في أداء مهامهم، تطبيق مبدأ مشاركة الدولة مع المجتمع المحلي في إعداد وتخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية بالريف، وذلك لضمان نجاحها واستمراريتها والمحافظة عليها بعد تنفيذها، ضرورة اعتماد المنهج العلمي في عملية اختيار وتدريب العاملين الجدد والقدامي وأفراد المجتمع، التركيز على برامج تدريب العاملين بصورة دورية لرفع قدراتهم ومهاراتهم وإكسابهم معارف جديدة وذلك لمواكبة العصر الحديث، مراعاة مبدا تقسيم العمل والتخصص بة , يجب أن توضع سياسات جديدة تلاءم مناطق الدولة المختلفة تحل محل السياسات الحالية وخاصة المالية، ضرورة أن يخصص نسبة مقدرة في الميزانية لبند التنمية الريفية، يجب تطوير أنظمة رقابية صارمة على الأجهزة الإدارية في المؤسسات العامة ومستقلة عنها تماماً، وذلك لإحكام السيطرة ومنع الانحرافات والفساد سواء أن كان السياسي أو الإداري.

السؤال السادس : من خلال خبراتك وتجاربك الطويلة في العمل السياسي والإداري، فما هو تقييمك وتقويمك للنظام اللامركزي المطبق الأن في الدول النامية ؟

أجاب (100%) من المسؤولين من ناحية تقييمية وتقويمية لنظام الحكم المحلي المطبق الآن نجده لم ينجح، بل فشل بسبب أنه لم يحقق التنمية الريفية المنشودة في مجالاتها المختلفة، وذلك أن تطبيقه كان صورى وإنتقائي خاصة في الجانب المالي، لم يحقق الاستقرار الاقتصادي،الساسي، والإداري وذلك بفعل السياسات غير العقلانية والتي تسبح عكس سياسات التوجه العالمي، غياب العدالة بين الولايات في تقسم السلطة والثروة، مركزية التخطيط وصنع واتخاذ القرارات في المجالات كافة، غياب الرقابة الصاريمة على تطبيق السياسات والقوانين التي تحكم أداء الأجهزة الإدرية بالولاية(الرقابة التشريعية) سوء إدارة الموارد البشرية والطبيعية التي تذخر بها الولاية، لم يتحقق الأمن والاستقرار والتعايش السلمي والسلام، وذلك بسبب عدم الاستفادة من التنوع السياسي والإثني بالولاية، فكل هذه القضايا نتيجة لغياب الإرادة الحقيقية والصادقة من قبل الحكومة المركزية في تحقيقها وإحداث التنمية الريفية المستدامة بكفاءة وفعالية عالية.

الخاتمــة

وتشتمل على:

النتائج والتوصيات والمقترحات

النتائج والتوصيات

اولاً النتائج :

بعد تحليل البيانات :

أسهمت هذه الدراسة بنتائج عديدة وتوصيات تتلخص في الآتي :

1 – تؤدي اللامركزية إلى تحقيق التنمية المتوازنة بولاية جنوب كردفان، وذلك من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة بين الريف والحضر وزيادة الإنتاج والإنتاجية.

2 – تسهم اللامركزية في تحقيق الأمن والاستقرار والتطور والرقي من خلال تحقيق التنمية المتوازنة بين المحليات المختلفة.

3 – أوضحت الدراسة أن اللامركزية تحقق المشاركة الشعبية من خلال مشاركة المواطنين في التخطيط القاعدي لمشروعات التنمية الريفية بالولاية.

4 – أشارت نتائج الدراسة إلى أن اللامركزية تساعد في توزيع الموارد بالولاية من خلال تقليل المشكلات السياسية والإدارية والتنموية ومكافحة الفقر والقضاء على الغبن السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة بين محليات الولاية المختلفة.

5 – تساعد اللامركزية في تحقيق الكفاءة الادارية وذلك من خلال التوازن بين الأطر البشرية في المؤسسات وتوزيع السلطات والصلاحيات والاستقلال الامثل للموارد.

6 – تساهم اللامركزية في توزيع السلطة والثروة بمحليات الولاية المختلفة، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والإداري وتحقيق الوفاق السياسي بين الأطر السياسية المختلفة واستنباط موارد إيرادية جديدة.

7 – أوضحت الدراسة أن اللامركزية تسهم في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، وذلك من خلال وضع خطط تنموية والاستغلال الأمثل للموارد وتقليل تكاليف تقديم الخدمات وجودتها.

8 – التنمية المتوازنة تعمل على تحقيق التنمية الريفية المستدامة وذلك من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة بين الريف والحضر.

9– توزيع الموارد بين محليات الولاية المختلفة يحقق التنمية الريفية المستدامة، وذلك من خلال العدالة في توزيعها فيما بينها.

10– الكفاءة الإدارية تسهم في إحداث التنمية الريفية المستدامة من خلال التخطيط الشامل لمشروعات التنمية الحضرية والريفية.

11– توزيع السلطة يحقق التنمية الريفية المستدامة، وذلك من خلال المشاركة الشعبية في إعداد وتخطيط مشروعات التنمية.

إسهامات الدراسة :

في هذا الجزء يتم عرض نتائج الدراسة من حيث الآثار المترتبة عليها وتحديد المساهمات العملية لهذه الدراسة.

الإسهامات النظرية للدراسة :

– تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات القلائل التي تناولت أثر اللامركزية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بولاية جنوب كردفان وسوف تكون هذه الدراسة إضافة حقيقية إلى العلوم الإدارية وأنظمة الحكم الاتحادي اللامركزي.

– على الرغم من أن عدداً من الدراسات تناولت اللامركزية إلا أن عدداً محدداُ منها تناولها كبناء أوحادي الأبعاد وبعضاً منها تناول لها ابعاد مثل(التخويل، التفويض، الادارة المحلية) بينما نموذج الدراسة الحالية وضع ابعادي اخري (الرفاهية الإجتماعية، العدالة الإجتماعية، زيادة الإنتاج).

– الدراسة الحالية تناولت أبعاد اللامركزية كل من التنمية المتوازنة، المشاركة الشعبية، الكفاية الإدارية، توزيع الموارد، توزيع السلطة والثروة.

– اتضح من خلال تشخيص ابعاد اللامركزية أن هناك تأثيراً لكل من التنمية المتوازنة، المشاركة الشعبية، توزيع السلطة والثروة على التنمية الريفية المستدامة بالولاية.

– اتضحت أهمية التنمية الريفية وذلك من خلال الاستقلال الأمثل للموارد وتقديم خدمات بجودة عالية لتغطي احتياجات المجتمع الريفي.

الإسهامات التطبيقية للدراسة :

– من خلال نتائج الدراسة اتضح وجود علاقة إيجابية ذات تأثير بين اللامركزية والتنمية الريفية المستدامة بأبعادها (التخطيط، المشاركة، البرامج التنموية) وهنالك عوامل تؤثر إيجاباً على التنمية الريفية المستدامة وهي (التنمية المتوازنة، المشاركة الشعبية، توزيع السلطة والثروة، والكفاية الإدارية) كما تشجع هذه الدراسة أجهزة الحكم اللامركزي للاستفادة من أبعاد اللامركزية ومؤشرات التنمية الريفية المستدامة.

– تمد الدراسة الاجهزة ذات الصلة بالمعلومات الكافية عن مؤشرات التنمية الريفية من خلال التنمية المتوازنة والمشاركة الشعبية وتوزيع الموارد.

– هذه الدراسة يمكن أن تكون مرجعاً للجهات المختصة وبالأخص أجهزة الحكم الاتحادي اللامركزي من خلال معرفة أكثر لعناصر اللامركزية والتنمية الريفية.

– قد تفيد المختصين في مجال الحكم الاتحادي والمهتمين بالتنمية الريفية المستدامة بالسودان.

– يمكن للولاية الاعتماد علي التنمية المتوازنة والمشاركة الشعبية في تحقيق متطلبات التنمية الريفية المستدامة.

محددات الدراسة :

– من الطبيعي وجود قصور في اي دراسة قد يحد من تعميم النتائج وكذلك من الصعوبة أن تشتمل الدراسة على كل الجوانب والابعاد ذات الصلة بموضوع الدراسة، لذلك ركزت هذه الدراسة على أثر اللامركزية في

تحقيق التنمية الريفية المستدامة، حيث قامت بتحقيق العوامل المؤثرة على التنمية الريفية المستدامة من خلال التنمية المتوازنة والمشاركة الشعبية والكفاية الإدارية وتوزيع الموارد والسلطة والثروة.

– هذه الدراسة اختصرت فقط على ولاية جنوب كردفان في ما لو تم تعميمها على الولايات الأخرى تعطي نتائج أكثر دقة.

– استناداً على نتائج التحليل فقد أثبتت الدراسة العلاقة بين اللامركزية والتنمية الريفية المستدامة، بينما تبين تأثيراً ضعيفاً على الكفاية الإدارية.

– عدم تجاوب بعض مديري الإدارت والمحليات مع الدراسة.

– لم يتمكن الباحث من الوصول إلى مديري ورؤساء الوحدات إلا بعد جهد.

ثانياً : توصيات الدراسة :

1. على ولاية جنوب كردفان أن تهتم بجميع أبعاد اللامركزية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة.
2. على ولاية جنوب كردفان أن تهتم بالأمن والاستقرار والتطور والرقي حتى تحقق التنمية الريفية بالولاية.
3. زيادة الاهتمام بالمشاركة الشعبية في التخطيط القاعدي لمشروعات التنمية الريفية بالولاية.
4. الاهتمام بتوزيع الموارد بين محليات الولاية المختلفة حتى يتم القضاء على الغبن السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة بينها.
5. أن تهتم الولاية بتأهيل الأطر البشرية في المؤسسات المختلفة حتى يتم الاستقلال الأمثل للموارد وتحقيق الكفاية الإدارية.
6. على الولاية مراعات التوزيع العادل للسلطة والثروة بين محليات الولاية المختلفة وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والإداري وإزالة الغبن السياسي.
7. الاهتمام بقضية التنمية الريفية المستدامة من خلال تطبيق اللامركزية الحقيقية على نظام التخطيط الشامل للتنمية، وجميع التوصيات المشار إليها سابقاً جاءت نتاجاً للدراسة الميدانية.
8. ضرورة تمكين صندوق CDF في إحداث التنمية الريفية المستدامة عن طرق المشاركة مع المجتمعات المحلية وتمليكهم لمشروعات تنموية (وسائل إنتاج).

كما أوصت الدراسة بالبحوث المستقبلية التالية :

– أن يتم إجراء دراسة في مجال أثر اللامركزية على أداء المؤسسات العامة.

– أن يتم إجراء دارسة في مجال أثر اللامركزية على جودة تقديم الخدمات العامة .

قائمة المصادر والمراجع:

اولاً : القرأن الكريم

ثانياً: المراجع العربية :

1. عبدالغفار حنفي وعبدالسلام أبوقحت، أسسيات التنظيم في إدارة الأعمال، الدار الجامعية، الأسكندرية، 2004م.
2. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مبادئ الإدارة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى، 2013 م.
3. زكي مكي إسماعيل، مبادئ الإدارة العامة، منشورات جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم، الطبعة الأولى، 2007م.
4. خديجة وبصيرة، الإدارة كمؤسسة، العين للطباعة والنشر والتوزيع، العين، الطبعة الرابعة،2016م.
5. سامي زين العابدين حماد، أصول علم الإدارة، دار العلم للطباعة والنشر، جدة، 1984 م.
6. عمر أحمد عثمان المغلي، مبادئ اللإدارة، منشورات جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم، الطبعة الأولى، 2003م.
7. الطعيمة الجرف، مبادئ في نظم الإدارة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1976 م.
8. إبراهيم درويش، الإدارة العامة في النظرية والممارسة، مصر، الطبعة الرابعة، 1978م.
9. أحمد سليمان بشايرة، المركزية واللامركزية فى الإددارة التربوية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1991 م.
10. محمد الصيرفي، الإدارة المكتبية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الأسكندرية، الطبعة الأولى، 2005م.
11. احمد ماهر الإدارة مدخل بناء المهارات، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1985م.
12. حسن أحمد عبدالرحمن، الإدارة العامة الحديثة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2015م.
13. خليل موسى، الإدارة المعاصرة، المبادئ، الوظائف والممارسة، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،بيروت، الطبعة الأولى، 1975 م.
14. جادالله، الإدارة علم وتطبيق، دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999 م.
15. العبيدى قيس محمد، التنظيم، المفهوم، النظريات، المبادئ، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 1997 م.
16. هانتز ماريو أي، إدارة الأداء، ترجمة محمد مرسي وآخرون، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1998 م.
17. حبيش فوزي، الإدارة العامة والتنظيم الإداري،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،

1991 م.
18. عبدالوهاب محمد رفعت، محمد سليمان عثمان، مبادئ القانون الإدارى، دار المطبوعات الجامعية، الأسكندرية، 2001 م.
19. الزهراني جمعان بن عوضة، صنع القرار الإداري فى الأجهزة الأمنية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م.
20. أحمد حمد الخيري، القرار الإداري، دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1988 م.
21. الجيوس و جادالله، الإدارة علم وتطبيق، دار المسرة للنشر والتوزيع، عمان ن 1999.
22. المغربي كامل محمد، الإدارة مبادئ، مفاهيم ووظائف، مطابع لنا، الرياض، 1988 م.
23. عبد السلام أبو قحت وآخرون، نظم الإدارة الحديثة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الأسكندرية، 2011 م.
24. أحمد إبراهيم أبوسن،محمد بكر محمود، نظام الحكم المحلي في ظل الفدرالية، تجربة السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، الطبعة الأولى، 2006 م.
25. جلاوي محمد علاوي، مصطلحات إدارية مختارة، إدارة المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة 1998 م.
26. مبارك سعيد إبراهيم، تقويم تجربة الحكم المحلي بولاية جنوب كردفان، جامعة الدلنج، رسالة ماجستير منشورة ن 2010 م.
27. شيخ الدين يوسف من الله، الحكم المحلي خلال قرن، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، الطبعة الخامسة، 1998 م.
28. حسن أحمد عبد الرحمن الإدارة العامة الحديثة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2015م.
29. حسن مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1982 م.
30. إبراهيم درويش، الإدارة العامة في النظرية والممارسة، مصر، الطبعة الرابعة، 1978م.
31. عبدالقادر الشيخلى، نظرية الإدارة المحلية والتجربة الاردنية، دار المؤسسة العربي للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الاولى، 1983 م.
32. بدوي وآخرون، مقدمة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مصر،2013م.

33. ناجي معلا، إدارة التسويق، مدخل تحليلي استراتيجي متكامل، دار إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2008م.
34. صبحي جبر العتيبي، تطور الفكر والاساليب في الإدارة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2005م.
35. المغربي كامل محمد، اصالة المبادئ و وظائف المنشاة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى،2007م.
36. أحمد واخرون، اللامركزية ومستقبل الإدارة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الاردن، 1995 م.
37. مختار الاصم، الحكم المحلي في السودان، نشأته وتطوره وبعض قضاياه، سودان بوكشوب، الخرطوم، 1992 م.
38. صلاح الدين بابكر، اللامركزية والحكم المحلي، المجلس الاعلى للحكم المحلي وتنمية الموارد البشرية، مركز إرتقاه للتدريب وبناء القدرات، الخرطوم، 2016 م.
39. غنايم عمرو علي تنظيم إدارة الاعمال، الاسس والاصول العلمية، دار النهضة العربية، بيروت، 2005 م.
40. الجيوس وآخرون، الإدارة علم وتطبيق، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999م.
41. حسن حريم،مبادئ الإدارة الحديثة، النظريات، العمليات الإدارية و وظائف المنظمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردان، الطبعة الثانية، 2009 م.
42. كواشي عتيقه، اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية، دراسة تطبيقية دول المغرب، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010 م.
43. عثمان محمد غنيم، التخطيط اسس ومبادئ، دار رضاء للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الرابعة، 2008م.
44. مجدولين عبدون يوسف نعيرات، التوجه نحو اللامركزية الإدارية في مستشفى جنين، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، 2006 م.
45. محمد أحمد محجوب، الحكومة المحلية في السودان، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفي عبدالباقى و اولاده، الخرطوم، 1945 م.
46. بيتر داركر، الإدارة الجزء الثاني المدير، ترجمة اللواء محمد عبدالكريم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة 1622 م.
47. أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الثانية، 2013م.
48. رشيد احمد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986 م.
49. موسى هجو الفكي، دور الارشاد في نقل تقانة مياه الرى وحصاد المياه، إدارة النقل والارشاد

الاتحاديين، الخرطوم، 2009 م.
50. فهيمه أحمد ونيلا قدف، أثر التدريب على مشاركة المرأة الريفية لتنفيذ بعض الانشطة التنموية بوحدة ريفي البترول بجنوب كردفان، جامعة الدلنج، رسالة ماجستير منشورة، 2010 م.
51. حسن عبدالنبي الله جابو الخصائص الشخصية وأثرها في مشاركة الشباب الريفي في البرامج التنموية، دراسة حالة محلية الدلنج، ولاية جنوب كردفان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجية، رسالة دكتوراه منشورة، 2009 م.
52. يوسف خاطر، التنمية الريفية، مركز الدراسات الانمائية، جامعة الخرطوم، د ت.
53. محمد إدريس نور فضل الله، مفاهيم في التنمية مركز التميز للتدريب والبحوث، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2005 م.
54. محمد أحمد داني، الحكم المحلي قراءة جديدة، هيئة التربية للطباعة والنشر، الخرطوم، 2006م.
55. عبدالرحمن إدريس الزين الجيلي، أهمية بناء القدرات في رفع مستوى المشاركة القاعدية في برامج ومشروعات التنمية الريفية، تجربة برنامج التنمية الريفية جنوب كردفان بوحدة سلارا، جامعة الدلنج، رسالة دبلوم عالي، 2005 م.
56. إبراهيم حسن بشير بريمة، أثر النوع الاجتماعي على المشاركة في التنمية وتنفيذ وتقويم ومتابعة برامج التنمية الريفية، دراسة حالة مشروع التنمية بمحلية تلودي الكبرى، جامعة الدلنج، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2016 م.
57. محمد الذنيبات، محمد القيروني و زهير الصباغ، مبادئ إدارة الاعمال الشركة العربية المتحدة، القاهرة، الطبعة الاولى، 2011 م.
58. على شريف، مبادئ الإدارة، مدخل الأنظمة في تحليل العملية الإدارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأسكندرية، 2001 م.
59. خضر كاظم حمود وموسى سلامة اللوزني، مبادئ إدارة الاعمال، دار إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2008 م.
60. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مبادئ الإدارة، الدار العالمية للنشر والتوزيع،مصر، الطبعة الاولى، 2013 م.
61. محمد علي عباس، أصول الإدارة، الدار العلمية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 2015م.
62. نبيل محمد مرسي، إستراتجية الانتاج والعمليات، مدخل استراتيجي، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، الطبعة الاولى، 2002م.

63. علي عبدالقادر علي، اقتصاديات التنمية وسودان بعد النزاع، دار الفكر للنشر، الاردن، الطبعة الثانية، 2009 م.
64. مداح عرايبي الحاج، البعد الاستراتيجي للمؤسسة بمداخلة في الملتقى الدولى الخامس حول راس المال الفكري ومنظمات الاعمال العربية، جامعة الشلف، 2006 م.
65. توماس وهيلين ودايفيد هنجر، الإدارة الاستراتيجية، ترجمة عبدالحميد موسى وزهير نعيم الصباغ، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1996 م.
66. موسى مكي حامد، مساهمة التعليم الفني في التنمية، دراسة حالة دالة الانتاج في القطاع الزراعي السوداني، جامعة الخرطوم،رسالة ماجستير غير منشورة، 2003 م
67. محمود أحمد حمدي، التنمية المحلية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات وللنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الثانية، 2003 م
68. سلامي فتحية ن دور تسيير الكفائات في تحقيق التنمية للمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013 م.
69. أحمد علي حمدي، الإدارة المحلية، جامعة امدرمان الاسلامية، الخرطوم، الطبعة الثانية، 1998 م.
70. حمد عبدالرحمن حمد البيلي، اساسيات الإدارة والاداء، جامعة امدرمان الاسلامية، الخرطوم، الطبعة الاولى، 2010 م.
71. مهدي ناصر هاجر،اساسيات الإدارة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لنان، الطبعة الثانية، 2004 م
72. درويش بلاسكة، مبادئ الإدارة،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الثانية، 2011 م
73. أحمد رشيد، مقدمة في الإدارة المحلية، الهيئة العربية العامة للكتاب، مصر، 1975 م.
74. الطاهر عيسى الكردفاني الحكم اللامركزي في السودان، دروس وعبر، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، الطبعة الثانية، 2010 م.
75. بوضياف عمار، الإدارة العامة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2009 م.
76. محمد عمر مولود، الفدرالية و إمكانية تطبيقها كنظام سياسي، العراق نموزجاً،دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الاولى، 2009 م.
77. أحمد بعلى، مبادئ الإدارة، دار الفكر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1968 م.
78. عبد القادر الشيخلي، نظرية الإدارة المحلية والتجربة الاردنية، دار المؤسسة العربي للدراسات والنشر، عمان، الطبعة الاولى، 1983 م.
79. الهادي عبدالصمد عبدالله، السودان بين الاقليمية والحكم الفدرالي، مؤسسة العين للطباعة

والنشر، الطبعة الثانية، 1990م.
80. الشيخلي وعبدالعزيز، العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية، دراسة مقارنة، ندوى المعهد العربي لانماء المدن، بيرود، 2001 م.
81. الطماوي سليمان، مبادئ الإدارة العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1962 م.
82. عبدالرازق والشيخلي، اللامركزية، دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، عمان، 2001 م.
83. إخلاص عثمان إبراهيم، أثر الفدرالية المالية في فعالية الحكم المحلي في السودان، دراسة تطبيقية علي ولاية جنوب كردفان، جامعة الزعيم الأزهري، رسالة دكتوراه منشورة، 2010 م.
84. أحمد إبراهيم ابوسن، الإدارة في الاسلام، المطبعة المصرية، دبي، الطبعة الاولى،1989 م.
85. زكي مكي إسماعيل، مبادئ الإدارة العامة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2010 م.
86. شيخ الدين يوسف من الله، الحكم المحلي وتنمية المجتمع،مطبعة يوسف بابكر، الخرطوم، د،ت.
87. بدوي و آخرون، مقدمة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2013 م.
88. عبدالوهاب محمد، إدارة التنمية، دار المطبعة المصرية، دبي، الطبعة الثانية، 1990 م.
89. جورج أندرسون، مقدمة عن الفدرالية، ترجمة مها تكلا، منتدى الانظمة الفدرالية، كندة، 2007م.
90. بركات موسى الحواتي، الفدرالية، مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 1993 م.
91. بهزار علي ادم، الفدارلية والكونفدرالية، دار الحوار المتمدن، العراق، الطبعة الثانية، 1976 م.
92. عوض السيد الكرسني، دراسات في تجربة السودان الفدرالية، شعبة العلوم السياسية، مؤسسة فريد ريش أيبرت، الخرطوم، الطبعة الاولى، 2001 م.
93. إبراهيم البشير عثمان، الفدرالية ومشروع التسوية السودانية، دراسة مقارنة حول الفدرالية ومدى تحقيقها في الواقع السوداني، الطبعة الاولى، شركة مطابع نجد التجارية، الرياض 1980 م.
94. روبرت بوي و كارل فريدريك، دراسات في الدولة الاتحادية، ترجمة برهان حجاجي، الدار الشرقية للطباعة والنشر بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت، نيويورك، 1964 م.
95. فضل الله علي، إدارة التنمية منظور جديد لمفهوم التحديث، مركز البحوث و التنمية،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2000 م.
96. جلال بكير، تمويل الحكم المحلي، دراسة مقارنة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مركز

البحوث الإدارية، القاهرة، 1972 م.
97. علي محمد أحمد ومحمود عمر محي الدين، الحكم اللامركزي، مركز البحوث الإدارية، القاهرة، الطبعة الاولى، 2001 م.
98. فوزي علي مهنا، الحكم الفدرالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الطبعة الثانية، 1954 م.
99. ظريف بطرس، مبادئ الإدارة المحلية وقضاياها في نظرية التطبيق، دار النهضة العربية، المكتبة الانجليزية المصرية، مصر، 1980 م.
100. عزت خميس علي بدران، العلاقات بين المركزية والسلطات المحلية بالتطبيق على التعليم والصحة، بجمهورية مصر العربية، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، رسالة دكتوراه منشورة، 1985 م.
101. فهمي مراد، الإدارة المحلية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1954 م.
102. رمضان محمد بطيخ، الإدارة المحلية في النظم الفدرالية، مؤسسة العين للنشر، العين،1988 م.
103. العمري أحمد سويلم، دراسات سياسة أصول الحكم الاتحادى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1961 م.
104. محمد قيلي عبد الرازق، التنمية المستدامة وقضاية الغذاء في العالم، السودان سلة غذاء العالم العربي، سوريا، دمشق، يوليو، 2006 م.
105. محمود أحمد البتاتي، أساسيات التنمية الريفية، الدار الجامعية المصرية، القاهرة، الطبعة الاولى، 1973 م.
106. عصام محمد نحلة، إدارة التنمية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاردان، الطبعة الثانية، 2004 م.
107. بدر فوزي قاسم، التنمية الريفية، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية، 2007 م.
108. يوسف جلباوي، نحو مفهوم افضل للتنمية الحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989 م.
109. عبدالغفار محمد أحمد وشريف عبدالله حريز، المجتمع الريفي السوداني عنصر حركته وإتجاهته، مركز الدراسات الانمائية، جامعة الخرطوم، 1982 م.
110. عثمان إبراهيم السيد، تقويم وإدارة المشروعات، دار جامعة القرأن الكريم، الخرطوم، 2001 م.
111. هشام محمود الأقداحي، مشكلات التنمية والتخطيط في المجتماعات الجديدة والمستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010 م.
112. إبراهيم ريحان ومحمد محمود بركات وسعيد عبد الفتاح نمير و محمود مصطفى معوض، التنمية الريفية، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، مصر، 2001 م.
113. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً، إدارياً، وبشرياً، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009 م.
114. راشدة حسن دفع الله مضوي، دور المشاركة الشعبية في إدارة محطات المياه الريفية وتحقيق

التنمية الريفية المستدامة بمنطقة الخوي، شمال كرفان، جامعة كردفان،رسالة ماجستير منشورة، 2009 م.
115.منال محمود نمر قشوع، استراتيجيات، التنمية الريفية المتكاملة في الاراضي الفلسطينية، دراسة حالة منطقة الشعراوية، محافظة طول كرم، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، 2009 م.
116.مأمون بلة يعقوب، إدارة التنمية في السودان، جامعة النيلين، رسالة ماجستير منشورة، 2005م.
117.الصقور، التخطيط الاقليمي والتنمية في الريف، عمان، الطبعة الاولى، 1986 م.
118. سيف الدين يوسف عبدالرحمن،تصميم وتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة، شركة كسلا للطباعة والنشر، الخرطوم، الطبعة الاولى، 2001 م.
119.شيخة خليل محمد عمر، دور الاحزاب والمنظمات السياسية الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة فى الضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة القدس، فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، 2007م.
120.الغنيمي محمد، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية، دار صنعاه للنشر والتوزيع، عمان، 1998 م.
121.حسن سليمان محمد أحمد، الفقر والتنمية الريفية في السودان، دراسة تطبيقية في مشروع التنمية بشمال كردفان، جامعة الخرطوم، 2011 م.
122.كمال التابعي، دراسات في علم الاجتماع الريفي، مكتبة الانجلو المصرية، مطبعة ابناء وهبة حسان، القاهرة، 2001 م.
123.عبدالله التوم عبدالله، اساسيات التنمية الريفية، مطبعة االحرية، امدرمان، الطبعة الثانية، 2006م.
124.مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007 م.
125.مسعود عبد الحق، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الاولى، 1977م.
126.عليه حسن حسين، التنمية نظرياً وتطبيقياً، الهيئة العامة المصرفية للكتاب، مصر، 1977 م.
127.أحمد علي، التنمية المحلية، دار الفكر العربية، القاهرة، 2010 م.
128.فضل الله محمد إدريس نور، مفاهيم في التنمية، مركز البحوث والتنمية، الخرطوم شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ديسمبر، 2005 م.
129.سلطان محمد علي، التنمية الريفية، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 2004 م.
130.عبدالرحمن شنتو البليل طاهر، دور الاقتصاد الرقمي في إزالة نزاعات التنمية في السودان،

دراسة تطبيقية على جنوب كردفان، جامعة الدلنج، رسالة دكتوراه منشورة 2015 م.
131.إقبال محمد المنعم السمالوطي، الحكم المحلي وتنمية القرية المصرية، جامعة اسيوط، رسالة دكتوراه منشورة، 1986 م.
132.الوحيد مهدي على، مقدمة في التنمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2009 م.
133.محمد نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الاسكندرية، 1974 م.
134.محمد الحسن بريمة إبراهيم، التنمية المسدامة تأسيس مقاصدي ورؤية اسلامية من منظور مختلف، مركز التنوير الاسلامي والمركز الاسلامي لابحاث ودراسات التنمية المستدامة، الخرطوم، الطبعة الثانية، 2012 م.
135.صائب عبدالله الطويل، التنمية المستدامة ومجالتها، دار المجد للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2016 م.
136.الهادي عبدالله، الحكم الفدرالي، مؤسسة العين للطباعة، العين، الطبعة الاولى 2003 م.
137.ماجد حسين صبيح ومسلم فائز وابو حلو، مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسوق والتوريدات، القاهرة 2010 م.
138.سليمان اللوزي ومهدي زويلف و علي العلاونة وحيدر فرحات والسيد مدحد الطراونة، اساسيات في الإدارة، النظريات الإدارية، العملية الإدارية ووظائف المنشئة،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى،1998 م.
139.محمد كامل مصطفى الكردي وآخرون، اساسيات الإدارة (2)، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 2001 م.
140.عوض إبراهيم عبدالرحمن الحفيان، اسس التنمية الريفية ودور الزراعة في السودان، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، الطبعة الاولى، 1995 م.
141. إبراهيم بيومي مرعي وملاك أحمد الرشيدي ومحمد عبدالمنعم توفيق، تنمية المجتمعات الريفية وجهود الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1983 م.
142.مرتضى حسن كافي ككي دور المنظمات الطوعية في تقديم الخدمات التنموية بمحلية الدلنج، جامعة الدلنج، رسالة ماجستير منشورة، 2015 م.
143.عبدالله بن علي المرزاني، التخطيط التنموي، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2005 م.
144.عزيز محمد، التخطيط للتقدم الاقتصادي الشامل، جامعة قار يونس، بنغازي، 1408 هـ. عزيز محمد، التخطيط الاقتصادي، جامعة قار يونس، بنغازي، 1407 هـ
145.مسعود مجيد، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، دار الشباب، قبرص، 1987 م.

146.زردق أحمد عبدالرحيم، التخطيط الاقتصادي، النظرية والاساليب، جامعة الزقازيق، القاهرة، 2000 م.
147.فهمي محمد سيد، التخطيط العلمي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1965 م.
148.عبدالمنعم، التخطيط والتنمية في الاسلام، دار البيان العربي، جدة، 1405 هـ.
149.قنديل عبدالفتاح، اقتصاديات التخطيط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982 م.
150.ابوعلي محمد سلطان، التخطيط الاقتصادي واساليبه، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1977م.
151.الحبيب فايز إبراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطابع الفرذدق التجارية، الرياض، الطبعة الثانية، رجب 1414 هـ.
152.الغرياني طلال سراج، التخطيط والمتابعة بين النظرية والممارسة، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، 1412 هـ.
153.كريم كريمة، التخطيط العيني والمالي للاقتصاد القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978م.
154.خميس موسى يوسف، دراسات في التخطيط والتنمية دار حنين، عمان، 1995 م.
155.طلال أحمد حزوري، التنمية المحلية، دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 1990 م.
156.عزت خميس أحمد و علي أحمد حرير، مبادئ التنمية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الاولى، 1981 م.
157.إبراهيم الضي محمد أزرق، التنوع الثقافي واثره على التنمية الريفية، دراسة حالة ولاية جنوب كردفان، جامعة النيلين، رسالة ماجستير منشورة، 2008 م.
158.كمال دسوقي، الاجتماع ودراسة المجتمع، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الاولى، 1971 م.
159.أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2006م.
160.محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، اسس نظرية ونماذج تطبيقية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، 1996 م.
161.أحمد سيد خليل، التربية قضايا المجتمع، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى، 2006 م.
162.غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1998 م.
163.حسين سليمان محمد أحمد، الفقر والتنمية الريفية في السودان، دراسة تطبيقية في مشروع التنمية بشمال كردفان، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، 2011 م.

164.موسى مكي حامد مساهمة التعليم الفني في التنمية، دراسة حالة دالة الانتاج في القطاع الزراعي السوداني، جامعة الخرطوم، رسالة ماجستير منشورة 2003 م.
165.محمد بدوي الصافي، دور برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في التقير الاجتماعي،جامعة امدرمان الاسلامية، رسالة دكتوراه، منشورة 2008م.
166. أحمد الصيرفي، مشاكل التنمية الريفية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003م.
167.محمد ابو النصر، التنمية المحلية، دار المطبعة المصرية، دبي، الطبعة الثانية، 1998م.
168.محمودعبدالحميد، الإدارة المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2014م.
169.محمود صابر، مبادئ الإدارة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002م.

ثالثاً : المجلات العلمية :

1. حسام قطب السيد، تقييم كفاءة الآليات المحلية لصناعة القرارات في إدارة العمران الحضري، مجلة المدينة العربية، الكويت، العدد، (118)، 2004م.
2. عبدالله بن عبدالله الهنائي، اللامركزية أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد الإدارة العامة، مجلة متخصصة في مجال العلوم الإدارية، مسقط، عمان، العدد (52)، 1993م.
3. عبدالمنعم فوزي، التمويل المحلي، ملحق الاهرام الاقتصادي، العدد (38)، 1967م.
4. محمد باذي حتاتة، الشرطة بين المركزية واللامركزية، الأمن العام، المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد (29) 1965م.
5. محمد شريف فضل، التعليم واللامركزية، مجلة مركز التوثيق التربوي بوزارة التربية والتعليم، العدد (81) يونيو, 1984م.
6. محمد عثمان غانم، الفدرالية، مجلة المدينة العربية، الكويت، العدد (24)، 2011م.
7. الهادي عبدالصمد، اللامركزية وقضية بناء الدولة الحديثة الحكم الشعبي المحلي، وزارة الحكومة المحلية، العدد (4)، الخرطوم، 1973م
8. عواطف عبدالله عبدالحميد، ادم أحمد تيراب، دور المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع المحلي بولاية جنوب كردفان، مجلة البحث العلمي للعلوم والأداب، جامعة الدلنج، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، العدد(13) يونيو 2013م.
9. محمد أحمد محمد داني، اللامركزية والتنمية في الألفية الثالثة الميلادية، مركز التنوير المعرفي الخرطوم، العدد (5)،أبريل ,2008م.
10.الكبيسي عامر،اللامركزية في الادب الإداري، مجلة التنمية الإدارية،بغداد، العراق، العدد (14)، 1980م.

11.الشامي و مصطفى نبيل، المراجعة ودورها في تقييم الأداء الإداري، الاردن للنشاط التسويقي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، جامعة عين شمس، العدد (2)، 1989م.
12.محي الدين الطيب طه حسين وهنادي حاكم ميرغني، دور الارشاد الزراعي في التنمية الريفية بمنطقة المربعات، ولاية البحر الاحمر، مجلة جامعة البحر الاحمر،بورتسودان، العدد (3)، يوليو، 2013م.
13.صالح عبدالله العريفي، البترول ومناهج وفلسفات التنمية الريفية في السودان، مجلة الدراسات السودانية، معهد الدراسات الافريقيا والاسيوية، جامعة الخرطوم، العدد (7)، اغسطس، 1987م.
14.فاطمة مصطفى الخليفة، سعدية صالح علي ومحمد حسب الله إدريس، دور الانشطة الرياضية في تطوير السمات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر الرياضيين والاكاديميين، مجلة البحث العلمي للعلوم والاداب، جامعة الدلنج، العدد (19)، 2016.
15.فريدة مزياني، دور المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،العدد (26) 2010م.
16.حسن فريحة، الرشادة الإدارية ودورها في تنمية الإدارة المحلية، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد (7) 2011 م.
17.محمد الموسخ، التنمية الريفية،مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد (6)، 2009م.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

1.محمد أحمد عبدالله شملان، دور المؤسسات العامة في تنمية المناطق الريفية في اليمن، جامعة الجزيرة، رسالة ماجستير منشورة، 1998م.
2.خالد التوم محمد الكودة،إنتاج وتسويق الموز بولاية كسلا وأثره على التنمية، دراسة تطبيقية ولاية كسلا، جامعة النيلين، رسالة ماجستير منشوره، 2002 م
3.حسن حسب الله سعيد عبدالله، اثر مشروعات المياه في تنمية ارياف شمال كردفان، دراسة حالة مشروعات هيئة الاغاثة الاسلامية العالمية،جامعة كردفان رسالة دكتورة منشورة،2005م
4.باهر إسماعيل حلمي فرحان، تأثير لامركزية الإدارة على التنمية العمرانية في مصر، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراه منشوره، 2006 م
5.عبدالله اسماعيل محمد حسين، دور المنظمات الطوعية في إحداث التنمية الريفية المستدامة، دراسة تطبيقية على ولاية شمال كردفان، جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه منشوره 2007 م
6.صالح محمد أبوالقاسم عبدالله، السياسات التمويلية للصمغ العربي واثرها على التنمية الريفية، دراسة تطبيقية على ولاية غرب كردفان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه منشورة 2014 م.
7.السر النقر أحمد البشير، الإدارة بالجودة الشاملة في مؤسسات الحكم اللامركزي في السودان، دراسة

تطبيقية على إدارة شؤون الصحة الوقائية بولاية الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه منشورة، 2007 م
8. لجين عباس حموري، التنمية الريفية المستدامة دراسة في استقرار ونمو المستقرات الريفية بالعراق، دراسة تطبيقية بأرياف العراق، جامعة بغداد، رسالة ماجستير منشورة، 2009 م
9. راشدة حسن دفع الله مضوي بانقا، دور المشاركة الشعبية في إدارة محطات المياه الريفية وتحقيق التنمية الريفية المسدامة، دراسة تطبيقية بمنطقة الخوي شمال كردفان، جامعة الخرطوم،رسالة ماجستير منشورة، 2009 م
10. قزافي نوري عبدالله، دور صندوق تنمية المجتمع في التنمية الريفية، دراسة تطبيقية لمحلية ود بندا شمال كردفان، جامعة كردفان رسالة ماجستير منشورة،2009م
11. عبدالكريم محمد علي داعر، الحكم المحلي وأثره على التنمية الريفية، دراسة تطبيقية بجمهورية اليمن،جامعة النيلين، رسالة دكتوراه منشورة، 2009م
12. محمد الطاهر جلال الدين علي، أثر المشاركة في أنشطة التنمية الريفية في بناء قدرات المستهدفين في برنامج التنمية الريفية بجنوب كردفان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه منشورة، 2009م
13. إبراهيم الضي محمد أزرق، النوع الثقافي وأثره على التنمية الريفية، دراسة تطبيقية على ولاية جنوب كردفان، جامعة النيلين، رسالة ماجستير منشورة، 2008م
14. طالبي رياض، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، دراسة تطبيقية للمقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، جامعة فرحات عباس سطيف، رسالة ماجستير منشورة، 2010 م
15. أحمد إبراهيم احمد عوض السيد، استراتيجيات المنظمات في تحقيق التنمية الريفية، دراسة تطبيقية بولاية شمال كردفان،جامعة كردفان، رسالة ماجستير منشورة، 2010 م
16. كواشي عتيقة، اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية، دراسة تطبيقية لدول المغرب، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، رسالة ماجستير منشورة، 2010م
17. يوسف أودون ابوزايدة، دور مشروع تنمية ارياف الابيض في إنشاء البنيان المؤسسي القاعدي للتنمية الريفية المستدامة، دراسة تطبيقية بولاية شمال كردفان، كردفان، رسالة ماجستير منشورة، 2010م
18. محجوب ابكر عبدالله، تأثير المنظمات غير الحكومية على التنمية الريفية في التوازن ومدى فعالية برامجها في خلق مشروعات تنموية مستدامة، دراسة تطبيقية على ولاية كسلا، جامعة الزعيم الأزهري، رسالة دكتوراه منشورة، 2011م
19. ياسر عمر أبوالبشر، الفاقد التربوي وأثره على تنمية المجتمعات المحلية،دراسة تطبيقية على ولاية جنوب كردفان، جامعة النيلين، رسالة دكتوراه منشورة، 2011م
20. خالد الخطابي ادم محمد، أثر الحكم المحلي في التنمية المستدامة، دراسة تطبيقية على محليات ولاية الخرطوم، نيالا، القضارف، الدامر، جامعة النيلين، رسالة دكتوراه منشورة، 2011م

21. أحمد إسماعيل إبراهيم صالح، أثر الموارد المائية على التنمية الريفية بولاية شمال دارفور، دراسة تطبيقية على محلية دار السلام، جامعة ام درمان الأسلامية،رسالة دكتوراه منشورة، 2012م
22. صالح ادم محمد علوان، تجربة الحكم المحلي في السودان وأثرها على التنمية المتوازنة، دراسة تطبيقية على ولاية جنوب دارفور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه منشورة، 2014م.
23. ميساء داؤد أسير تفعيل دور السياحة في التنمية الريفية بسوريا، دراسة تطبيقية على المنطقة الساحلية السورية، جامعة تشرين، سوريا، رسالة دكتوراه منشورة، 2014م.
24. عبدالباقي حسين فيرين، تطور الحكم اللامركزي في السودان، دراسة تطبيقية بولاية جنوب كردفان جبال النوبة نموزجاً، جامعة النيلين، رسالة دكتوراه منشورة،2015م.
25. صلاح أحمد منيل محمد، أثر مشروع صندوق تنمية المجتمع في تحقيق التنمية الريفية، دراسة تطبيقية بولايات كردفان، جامعة كردفان رسالة ماجستير منشورة، 2016م.

خامساً: المراجع الاجنبية :

1. AKindele , s ,T.and olaopa, fiscal federalism and local fin an cein Nigeria , 2000. , an article from , www.science director.com, date 24-2000.
2. Betahars, Ali Decentralization , London , 2014.
3. Henry maddik , Democracy , Decentralization development , London , 1993.
4. AKindele, s ,T.and olaopa, Strurcturect drnamiques cleoraenisattion 5 , Ed , d , organizations , paris 2000 .

5. Davery Richard A and Musgrave p eggy B public finance in the orypractie , (3rd Ed) MS sraw, hillboocompany.Japan 1983
6. Mekki Harvey,s , public finance 3red Edition D.irwinc, USA.1995.
7. White. leon and ;Decentralization the Encyclopedia of the social.U.S.A.2003.
8. Musgrave p eggy B public finance in the orypractie , (3rd Ed) MS sraw, hillboocompany 1980.
9. Adedeji ,Adebayo,Nigerian federal financa, 1969.
10. Mintzberg ,the economic develop ment,the edition new York university,library of congress cataloging pub lication 1985.

سادساً: اوراق العمل :

1.سعد فؤاد اللامركزية والإدارة المحلية أساس الديمقراطية والتنمية، مؤتمر الحوار الوطني حول جدول أعمال 1996م، لبنان، 1996م.
2.صلاح الدين بابكر، اللامركزية والحكم المحلي، المجلس الاعلى للحكم المحلي وتنمية الموارد البشرية، مركز إرتقاء للتدريب وبناء القدرات، الخرطوم، 2016م.
3.محمدين إبراهيم التويجري، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، بحوث واوراق عمل المؤتمر العربي الخامس المقترح الشارقة دولة الامارات المتحدة مارس، 2007.

4.ذايري بلقاسم، الحكم الرشيد والكفاءة الاقتصادية، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة الجزائر، مارس، 2005م.
5. أدم جاروط خميس، سلسلة اوراق علمية متخصصة في السلام والتنمية، المكتبة الوطنية،السودان، الخرطوم، الطبعة الاولى، ابريل 2015م
6.عبدالله محمد الامين والناجي محمد حامد، نحو استراتيجية تنمية مستدامة، المركز الاسلامي للبحوث ودراسات التنمية المستدامة ومعهد اسلام المعرفة، جامعة الجزيرة اكتوبر، 2012م

سابعاً: التقارير:

1.الموقع بالولاية، كادقلي، إدارة المساحة، 2014م.
2.المساحة بالولاية، كادقلي إدارة المساحة، 2014م.
3.السكان بالولاية،كادقلي، إدارة الاحصاء 2014.
4.النشاط الاقتصادي بالولاية، كادقلي، وزارة المالية،2013م.
5.المؤسسات الإدارية بالولاية، كادقلي ن امانة الحكومة،2013م.

ثامناً: المواقع الالكترونية :

1. https://www.tassilialgerie.com
2. https://m.facebook.com
3. https://www.alimam.master.com

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الدلنج السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية الدراسات التجارية

قسم الإدارة العامة

الأخ الفاضل والأخت الفاضلة/ ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع/ إستمارة إستبيان

تتعلق هذه الإستبانة برسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة العامة بعنوان (أثر اللامركزية في تحيق التنية الريفية المستدامة) دراسة حالة ولاية جنوب كردفان في الفترة من 2003م- 2013م. لإستكمال الدراسة الميدانية يتطلب الأمر إعداد هذه الإستبانة ولما لكم من خبرة علمية وعملية نأم في التفاعل معها بكل صدق وأمانة.يؤكد الباحث أن البيانات الواردة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط وتحاط بكامل السرية.

ولكم وافر الشكر والتقدير

الباحث

القسم الأول: البيانات الأساسية:

نرجو التكرم الإجابة بوضع علامة(✓) أمام الخيار الذي يناسبه:

1/ المحلية: .....

2/ النوع: ذكر ☐ أنثى ☐

3/ الحالة الاجتماعية: أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐

4/ العمر:

أقل من 30 سنة ☐ 30 وأقل من 35 سنة ☐ 35 وأقل من 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

5/ المؤهل العلمي:

أساس ☐ أبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ بكالريوس ☐ دبلوم عالي ☐

ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

6/ المركز الوظيفي:

التاسعة إلى السابعة ☐ الخامسة إلى الثالثة ☐ الثانية إلى الأولى ☐ الثالثة حاصة إلى الأولى خاصة ☐

7/ المسمى الوظيفي:

مدير إداري ☐ رئيس قسم ☐ موظف ☐

8/ سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ 5 وأقل من 10 سنوات ☐ 10 وأقل من 15 سنة ☐ 15 وأقل من 20سنة ☐

أكثر من 20 سنة ☐

القسم الثاني: عبارات الإستبانة:

الرجاء وضع علامة (✓) أمام مستوى الموافقة المناسب:

المتغير الول: اللامركزية:

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: التنمية المتوازنة:						
1	التنمية المتوازنة تعني رفع معدل زيادة النمو الاقتصادي.					
2	التنمية المتوازنة تعني توزيع الثروة بين الريفوالحضر.					
3	التنمية المتوازنة تعني تحقق الأمن والاستقرار والتطور والرقي.					
4	محدودية الموارد من معوقات تحقيقها.					
5	التنمية المتوازنة تعني زيادة الإنتاج والإنتاجية					
6	التنمية المتوازنة تتطلب توفير بيانات من خلال المسوحات الميدانية.					
7	التنمية المتوازنة تتطلب توفير كوادر مؤهلة ومدربة ذات كفاءة عالية.					

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الثاني: المشاركة الشعبية:						
1	المشاركة الشعبية تعني المساهمة بقوة في تحديد المشكلات التي يعاني منها الشعب.					
2	المشاركة الشعبية تتطلبحضور الاجتماعات التنويرية لرفع وعي وإدراك لجان التنمية.					
3	المشاركة الشعبية تساعد في إكتشاف قادة إداريين جدد ذوي كفاءة عالية.					
4	المشاركة الشعبية تسهم في المحافظة على المشروعات التنموية بعد تنفيذها.					
5	المشاركة الشعبية ليست محصورة في الرجال فقط دون النساء.					
6	المشاركة الشعبية تعني أن المواطنون يشاركون في التخطيط القاعدي لمشروعات التنمية.					

7	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الثالث: توزيع الموارد:						
1	يقلل من المشكلات السياسية وافدارية والتنموية.					
2	يمكن من الاستقرار التنموي ويكافح الفقر.					
3	يحرك الثروة الاقتصادية وينشطها.					
4	يحقق الأمن والاستقرار بين المركز والهامش.					
5	يفضي على الغبن السياسي والاقتصادي والاجتماعي إذا ما تحقق.					
6	يحقق العدالة والمساواة بين أجزاء الدولة.					
7	يحتاج لمعير دقيقة وصارمة ومحكمة.					

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الرابع: الكفاءة الإدارية:						
1	تجقق التوازن بين الأطر البشرية في المؤسسات.					
2	تحتاج إلى تفويض وتخويل في السلطات والصلاحيات.					
3	تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق فعاليتها.					
4	الكفاءة تحتاج لمهارات ومعارف وقدرات مكتسبة بالتدريب.					
5	الكفاءة افدارية تحتاج إلى سلطات وصلاحيات واسعة.					
6	الكفاءة الإدارية تعني إباع حاجات إنسانية متعددة بمهنية عالية.					
7	اكفاءة الإدارية تعني الاستغلال الأمثل للموارد.					

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الخامس: توزيع السلطة والثروة::						
1	يوفر الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والإداري.					
2	يحقق الوفقا السياسي بين كافة الأطراف السياسية.					

3	يخلق قيادات إدارية جديدة قادرة على البذل والعطاء.					
4	يسهم في تحقيق الوحدة الوطنية.					
5	الحوار وسيلة من وسائل توزيع السلطة والثروة.					
6	يحتاج للشفافية وبرتوكولات بينالمركز والولايات					
7	الموارد الجديدة تتطلب إعادة لتوزيع السلطة والثروة (الذهب والصمغ العربي والنفط).					

المتغير الثاني: التنمية الريفية المستدامة:

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	وضوح الأهداف والخطط التنموية وواقعيتها.					
2	تنظيم المشروعات التنموية وإدخال التكنولوجيا فيها.					
3	تمكن المؤسسة في القدرة على النمو والتطور والاستمرارية.					
4	سرعة الاستجابة لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية.					
5	سهولة الاتصال بين الإدارات المختلفة.					
6	الاستغلال الأمثل للموارد.					
7	تحقيق رضا المجتمع عن الخدماتالمقدمة.					
8	مشاركة العاملين والمجتمع في صنع واتخاذ القرارات التنموية.					
9	روتينية الزيارات الميدانية للمشروعات التنموية.					
10	التنمية الريفية المستدامة تعمل على تقليل تكاليف تقديم الخدمات.					
11	التنمية الريفية تعمل على خلق شراكة ذكية قوية مع منظمات المجتمع المدني لتجقيق التنمية.					
12	التنميةالريفية المستدامة تعمل تعنى جودة في تقديم الخدمات العامة للشعب.					
13	التنميةالريفية المستدامة تعني تغطية شاملة لبعض المدن والريف بالخدمات العامة.					
14	التنمية الريفية المستدامة تحقق فعالية مشروعات التنمية.					
15	التنميةالريفية المستدامة تعني المحافظة على الموارد					

	المتاحة.					
16	التنمية الريفية المستدامة تعني استقرار الإداري والتنظيمي.					
17	التنميةالريفية المستدامة تعني العمل في فريق لإنجاز المهام.					
18	التنمية الريفية المستدامة تعني تحقيق الكفاءة الإدارية والإنتاجية.					
19	التنمية المستدامة تعني تدريب العاملين بصورة مستمرة.					
20	التنمية الريفية المستدامة تتطلب الاهتمام ببرامج التقييم والتقويم للمشروعات التنموية.					
21	التنمية الريفية المستدامة تتطلب تمليك وسائل إنتاج للأسر الفقيرة.					
22	التنميةالريفية المستدامة تتطلب تخطيط قاعدي للمشروعات التنموية.					
23	التنمية الريفية المستدامة تتطلب المشاركة المجتمعية في إعداد وتخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية.					

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الدلنج السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية الدراسات التجارية

قسم الإدارة العامة

الأخ الفاضل والأخت الفاضلة/ ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع/ أسئلة مقابلة

تتعلق هذه الإستبانة برسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة العامة بعنوان (أثر اللامركزية في تحيق التنية الريفية المستدامة) دراسة حالة ولاية جنوب كردفان في الفترة من 2003م- 2013م. لإستكمال الدراسة الميدانية يتطلب الأمر الإجابة على أسئلة هذه المقابلة، ولما لكم من خبرة علمية وعملية نأمل في التفاعل معها بكل صدق وأمانة.

يؤكد لكم الباحث أن البيانات الواردة لا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط وتحاط بكامل السرية.

ولكم وافر الشكر والتقدير

الباحث

مضابط المقابلة:

1- وفق الواقع بأن اللامركزية ركيزة أساسية لنجاح وتميز المؤسسات العامة في تقديم الخدمات فما رأيك في ذلك؟

2- هل توجد معايير جديدة حقيقية لتطبيق نظام حكم لامركزي يحقق التنمية الريفية المنشودة ويتناسب مع مقتضيات العصر؟

3- لقد تم التركيز على تنمية المدن (الحضر) دون مراعاة للتنمية الريفية فقد أحدث ذلك مشاكل عديدة نرجو ذكر بعضها.

4- هل توجد علاقة تربط بين اللامركزية كنظام حكم وإدارة والتنمية الريفية؟

5- ماذا يجب أن نفعل لكي تنجح الأنظمة اللامركزية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة بكفاءة وفعالية عالية؟

6- من خلال خبراتك وتجاربك الطويلة في العمل السياسي وافداري فما هو تقييمك وتقويمك للنظام اللامركزي المطبق الآن في الدول النامية؟

قائمة المحكمين

الاسم	التخصص	الجامعة
1/ أ.د. عبدالرحمن مصطفى النعيمة	إدارة عامة	الدلنج
2/ د. التجاني نقطة أسوم	إدارة عامة	الدلنج
3/ د. آدم تحسن اكولا	تنمية ريفية	الدلنج
4/ د. إخلاص عثمان إبراهيم	إدارة عامة	الدلنج
5/ د. آدم عباس آدم	إدارة عامة	الدلنج
6/ أ. حسب الله علي نوجا	إحصاء	الدلنج
7/ د. شريف حسن بشير	علم نفس	الدلنج